سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٤٩)



تفسير القرآن الكريم

سورة الشورى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٤٩)

تفسير القرآن الكريم

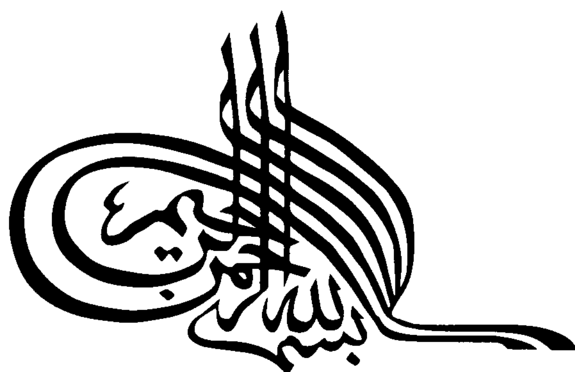
سورة الشورى

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
تفسير سورة الشورى. / محمد بن صالح العثيمين - ط ١ - القصيم، ١٤٣٧هـ
٣٨٥ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٤٩)
ردمك: ٦ - ٧٢ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - القرآن - سورة الشورى - تفسير.
أ - العنوان
ديوي: ٢٢٧،٦ ١٤٣٧/١٨٤٩

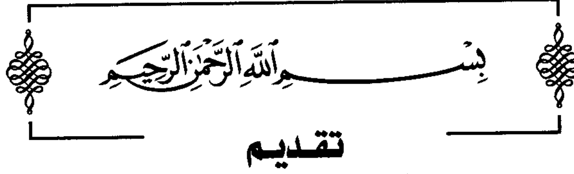
رقم الإيداع: ١٤٣٧/١٨٤٩
ردمك: ٦ - ٧٢ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٧ هـ

يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩
هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧
www.ibnothaimeen.com
info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرة للنشر والتوزيع - شارع محمد مقلد - متفرع من مصطفى النحاس
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب
هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤



تقديم

•●ℰ●•

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنْفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ بالهُدَى ودِين الحَقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالةَ، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَح الأمَّةَ، وجاهَد في الله حَقَّ جِهادِه ، حتَّى أتاهُ اليَقينُ ، فصَلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ وعلَى آلِه وأصحابِه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلَى يومِ الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فمِنَ الدُّروسِ العِلميَّة المُسجَّلَة صَوتيًّا، والَّتِي كانَ يَعقِدُها صاحِبُ الفَضِيلةِ شَيخُنا العلَّامةُ الوالِدُ محمَّدُ بنُ صالحٍ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- في جامِعِهِ بمَدِينَةِ عُنَيْزَةَ صَباحَ كُلِّ يومٍ أَثْناءَ الإِجازاتِ الصَّيْفيَّة؛ حَلقاتٌ فِي تَفْسير القُرآن الكَريم كانَت بِدايَةُ التَّسْجِيلِ الصَّوتيِّ لَهَا مِن سُورة النُّور وَمَا بَعدَها؛ حتَّى بلَغ فَضيلتُه قَولَه تَعالَى في سُورة الزُّخرف: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾.

وقَدِ اعتَمدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى في تَفْسيرِه لِتِلْكَ السُّور كِتابًا بَيْن يَدَي الطُّلاب هُو (تَفْسير الجَلالَيْنِ) للعلَّامة جَلال الدِّين محمَّد بنِ أَحْمَدَ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ المَحَلِّيِّ،

المُتوفَّى سَنَةَ (٨٦٤هـ)[١]، والعلَّامة جَلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبِي بَكْر بنِ محمَّد بنِ سابِق الدِّين الخُضَيْرِيِّ السُّيُوطِيِّ، المُتوفَّى سنة (٩١١هـ)[٢]. تغمَّدهما الله بواسِع رَحمته ورِضوانه، وأَسْكنهما فَسِيحَ جنَّاتِه، وجَزاهُما عَنِ الإِسْلام والمُسلِمِينَ خيرَ الجَزاءِ.

وسَعْيًا -بإِذْنِ اللهِ تَعالَى- لِتَعْمِيمِ النَّفْع بتِلْكَ الجُهُود المُبارَكة فِي هَذا المَيْدان العَظِيم باشَر القِسْمُ العِلْمِيُّ بِمُؤسَّسةِ الشَّيخ مُحمَّد بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ واجِباتِه فِي شَرَفِ الإِعْدادِ والتَّجْهِيز للطِّباعةِ والنَّشْر لإِخْراج ذَلِكَ التُّراث العِلمِي؛ إنفاذًا للقَواعِدِ والضَّوابِط والتَّوْجِيهاتِ الَّتِي قَرَّرها فَضيلةُ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى فِي هَذا الشَّأْنِ.

نَسْأَل اللهَ تعالَى أَنْ يَجْعلَ هَذا العَمَلَ خالِصًا لِوجهِه الكَرِيمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأَنْ يَجزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإِسلامِ والمسلِمِينَ خَيْرَ الجَزاء، ويُضاعِفَ لهُ المَثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإِمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأَصْحابِه والتَّابعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ
فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ
١٤ مُحَرَّم ١٤٣٧هـ



(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حُسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).
(٢) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠١).

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قبْل أنْ نبدأ بالتفسيرِ أحبُّ أن أحثَّ طلَّابَ العلمِ على تعلُّمِ تفسيرِ القرآنِ؛ لأنَّ القرآنَ أشرفُ كتابٍ وأعظمُ كتابٍ، فإنَّه كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَكَلَّمَ به حقيقةً، وسَمَّعَه جبريلَ فألقاه إلى النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- ثم إن هذا شأنُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فقد كانوا لا يتجاوزون عَشْرَ آياتٍ حتى يتعلَّموها وما فيها من العلمِ والعملِ، قالوا: فتَعَلَّمْنا القرآنَ والعلمَ والعملَ جميعًا(١).

ومن المعلومِ أنَّ الإنسانَ إذا قرأ القرآنَ بدونِ معرفةٍ لمعناه فإنه لا يستفيدُ منه شيئًا، كما لو قرأ كتابَ فقهٍ، أو كتابَ طبٍّ، أو كتابَ أدبٍ، وهو لا يعرفُ المعنى فإنه لا يستفيدُ من هذا شيئًا.

أهمُّ شيءٍ في القرآنِ أن تَتَدَبَّرَ آياتِهِ وتَتَّعِظَ بها؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

ويوجَدُ بعضُ الناسِ تَمِيلُ نفسُهُ إلى فنٍّ من فنونِ العِلْمِ ويُهمِلُ القرآنَ، ولو ناقشْتَه في أقلِّ معنًى للآياتِ وَجَدْتَه ليس عنده منها خبر، ولا وَقَفَ منها على عيْنٍ ولا أثر، وهذا نقصٌ كبيرٌ في العِلْمِ، فأصْلُ المعلوماتِ وأهمُّها وأشرفُها وأَجَلُّها هو تَعَلُّمُ القرآنِ الكريمِ؛ ولذلك تنبغي العنايةُ به، واعْلَمْ أنَّ القرآنَ الكريمَ لم يَنْزِلْ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٤١٠)، عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فذكره.

على أنه كتابُ نحوٍ، أو كتابُ صَرْفٍ، أو كتابُ فَلَكٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك إنما نَزَل ليستقيمَ العبدُ في معاملتِه مع اللهِ ومعاملتِه مع الخَلْقِ؛ ولذلك تَجِدُ القرآنَ الكريمَ لا يعتني كثيرًا بالآياتِ الكونيَّةِ الفلكيَّةِ، وإنما يشيرُ إليها إشارةً، لكنَّه في الأحكامِ الشرعيَّةِ يأتي فيها بالتفصيلِ والبيانِ.

ولقد حاول بعضُ المتأخِّرين أن يُنزِّل المعلوماتِ الكونيَّةَ الفلكيَّةَ والأرضيَّةَ، وحاول أن يَجْعَلَ القرآنَ دالًّا عليها بالتفصيلِ، فصار يَسُوقُ الآياتِ ويتكلَّفُ في معناها؛ ليُخْضِعَها إلى موافَقةِ ما قيلَ عن علمِ الفَلَكِ والأرضِ، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ القرآنَ إنَّما نَزَلَ لهدايةِ الخَلْقِ في العباداتِ والمعاملاتِ، وما أتى فيه من كلامٍ عن الأمورِ الكونيَّةِ فهذا أتى على وجْهٍ إجماليٍّ التفصيلُ فيه قليلٌ إن كان هناك تفصيلٌ، فليعتنِ طالبُ العلمِ بتفسيرِ كلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مسألة: أَحْسَنُ ما عَلِمْتُ (تفسير ابْنِ كَثِيرٍ) رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو موثوقٌ من جِهَةِ العقيدةِ وإن كان فيه بعضُ القصورِ، فإنَّه يَذْكُرُ أشياءَ إسرائيليَّةً، ويتكلَّمُ على كثيرٍ منها. و(تفسيرُ الشَّيخِ عبْدِ الرحمنِ السَّعْدِيِّ) رَحِمَهُ اللَّهُ جيِّدٌ خصوصًا في استنباطِ الفوائِدِ من الآياتِ، و(تفسيرُ الشَّيخِ الشَّنْقِيطِيِّ) رَحِمَهُ اللَّهُ جيِّدٌ، لكن لا يَصْلُحُ إلا لطالِبِ عِلْمٍ مُتَمَكِّنٍ. هذا الَّذي أَعْلَمُ الآنَ.



سورةُ الشُّورى

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: [سورةُ الشُّورى] ويُقالُ: سورةُ شورى وهي تقالُ بهذا وهذا، أمَّا الشُّورى فـ (أل) فيها للبيانِ، وأمَّا شورى فهي مأخوذةٌ من قولِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشُّورى:٣٨]، وليس فيها (أل).

فهذه السُّورةُ تُسَمَّى سورةَ شورى وسورةَ الشُّورى.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مَكِّيَّةٌ] ما نَزَلَ بعْدَ الهجرةِ ولو في مكَّةَ، فهو مَدَنيٌّ ما نَزَلَ بعْدَ الهجرةِ ولو بمكَّـةَ فهو مَدَنيٌّ؛ كقـولِهِ تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة:٣]، هذه نَزَلتْ في عرفةَ والنَّبيُّ ﷺ واقفٌ بعرفةَ[٢]، وما نَزَلَ قبْلَ الهجرةِ، ولو في الأسفارِ، أو في أيِّ مكانٍ فإنه مَكِّيٌّ، إذنِ الحدُّ الفاصلُ بيْنَ السُّوَرِ المكِّيَّةِ والمَدنيَّةِ هو الهجرةُ.

قال المُفـسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [إلا ﴿قُـل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْـهِ﴾ الآياتِ الأربعَ] استثنى المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه السُّورةِ هذه الآياتِ الأربعَ، يَعني: أنها مدنيَّةٌ وبقيَّةُ السُّورةِ مكِّيَّةٌ، ولكن لاحِظ أنَّ أيَّ إنسانٍ يَستثني آياتٍ من سورةٍ مدنيَّةٍ؛ لِتكُونَ هذه الآياتُ مكِّيَّةً أو بالعكسِ فإنَّنا نطالبُه بالدليلِ، وإلا فالأصلُ أنَّ السُّورةَ المكِّيَّةَ مكِّيَّةٌ بجميعِ آياتِها، وأنَّ السُّورةَ المدنيَّةَ مدنيَّةٌ بجميعِ آياتِها.

---

(١) المقصود بـ(المُفَسِّر) هنا: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) رحمه الله تعالى، ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، رقم (٤٥)، ومسلم: كتاب التفسير، رقم (٣٠١٧)، من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قد يقولُ قائلٌ مثلًا: الدليلُ أنَّ أسلـوبَ الآياتِ المدنيَّةِ يختلفُ عن أسلوبِ الآياتِ المكِّيَّةِ. نقولُ: هذا لا يكفي.

وقد يقولُ قائلٌ مثلًا: الدليلُ على الاستثناءِ أنَّ هذه الآياتِ تبحثُ في فروعِ الدِّينِ وهذه علامةٌ على أنَّها مدنيةٌ؛ لأنَّ غالبَ السُّوَرِ المكِّيَّةِ تبحثُ في أصولِ الدِّينِ.

نقولُ: هذا ليس بدليلٍ، وعلى هذا فالأصلُ أنَّ هذه السُّورةَ مكِّيَّةٌ بجميعِ آياتِها حتى يَقُومَ دليلٌ واضحٌ على أنَّ هذه الآياتِ التي استثناها المُفسِّر مدنيَّةٌ، ثم اعلمْ أنَّ جميعَ السُّوَرِ المبدوءةِ بالحروفِ الهجائيَّةِ مكِّيَّةٌ إلَّا سورتيْنِ هما: البقرةُ وآلُ عمرانَ والباقي كُلُّه مَكِّيٌّ.

ثم قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [ثلاثٌ وخمسون آيةً] الآيةُ هي عِبارةٌ عن جُملةٍ من القرآنِ الكريمِ انفصلتْ عمَّا قبْلها انفصالًا توقيفيًّا، يَعني أنَّ الآياتِ فُصِلَتْ هذه عن هذه بالتوقيفِ، وليس تابعًا للمعنى؛ ولهذا تجدون قولَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥] هاتانِ آيتانِ، مع أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ مرتبطةٌ تمامًا بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾.

المهمُّ: أنَّ فصلَ آيةٍ عن آيةٍ إنما هو بالتوقيفِ، كذلك أيضًا وَضْعُ الآياتِ بعضِها إلى بعضٍ هو أيضًا توقيفيٌّ، ليس للرأيِ فيه مجالٌ، وليس لأحدٍ فيه أيُّ عملٍ، بل هو توقيفيٌّ، إذا نزلتِ الآيةُ قال النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم-: «ضعوا هذه الآيةَ في مكانِ كذا من سورةِ كذا»[1]. فصار الآن فَصْلُ الآياتِ عن بعضِها البعضِ ترتيبُها توقيفيٌّ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٥٧)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٨٦)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أمَّا السُّوَرُ فبعضُها ترتيبُه توقيفيٌّ وبعضُها ترتيبُه غيرُ توقيفيٍّ، فمثلًا البقرةُ وآلُ عمرانَ ترتيبُها توقيفيٌّ، آلُ عمرانَ بَعْدَ البقرةِ، ولا يُشْكِلُ عليك حديثُ حذيفةَ أنَّه صلَّى مع النبيِّ ﷺ ذاتَ ليلةٍ فقرأ بالبقرةِ، ثم قرأ بالنساءِ، ثم قرأ بآلِ عمرانَ[1]؛ لأنَّ الترتيبَ النِّهائيَّ أنَّ آلَ عمرانَ بعدَ البقرةِ، ويكونُ حديثُ حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبْلَ الترتيبِ النِّهائيِّ؛ ولهذا تجدون في الحديثِ أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- يَقْرِنُ دائمًا بيْنَ البقرةِ وآلِ عمرانَ؛ كقولِهِ: «اقْرَؤُوا الزَّهْراوِيْنِ»[2] يَعني البقرةَ وآلَ عمرانَ.

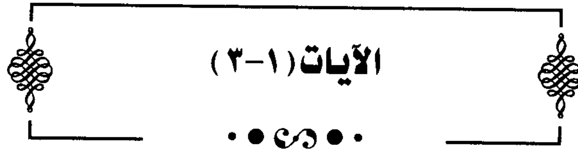
فصار عندنا الآن ترتيبُ السُّوَرِ بَعْضُه توقيفيٌّ وبَعْضُه غيرُ توقيفيٍّ، ترتيبُ الآياتِ توقيفيٌّ، تفصيلُ الآياتِ توقيفيٌّ.

وإنما سُـمِّيت القطعةُ أو الجملةُ من القرآنِ آيةً؛ لأنَّها مُعجِـزةٌ، يعني: الآيةُ الواحدةُ لا يستطيـعُ أحدٌ أن يأتِيَ بمثْلِها، لا في موضِـعِها، ولا في صيغتِها ولا في مدلولِها.



(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، رقم (٨٠٤)، من حديث أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



الآيات (١-٣)

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى:١-٣].



﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ هذه خمسةُ أحرفٍ (حاء) (ميم) (عين) (سين) (قاف) خمسة أحرف، لكنها أحرفٌ هجائيةٌ يعني هي مثلُ: (ألف) (باء) (تاء) (ثاء) (جيم) (حاء) (خاء) هذه (حاء) (ميم) (عين) (سين) (قاف) ليس لنا أن نتكلمَ لماذا اختار اللهُ عَزَّوَجَلَّ هذه الحروفَ بعينِها دونَ غيرِها؟ هذا ليس إلينا، ولا يمكننا أن نحيطَ بذلك علمًا.

لكن لنا أن نسأل: هل لهذه الحروفِ معنًى؟

الجواب: المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: [اللهُ أعلمُ بمرادِه به]، وهذا يقتضي أنه أثبتَ لهذه الحروفِ معانيَ لكنها غيرُ معلومةٍ، وهذه الحروفُ الهجائيةُ التي ابتُدئت بها بعضُ السُّوَرِ اختَلف فيها العلماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ سلفًا وخَلفًا ما معناها، وهل هي رموزٌ أو أسماءٌ للسورِ التي ابتُدئت بها؟ ولكنَّا إذا طبَّقْنا ذلك على ما تقتضيه الأدلةُ وَجدْنا أنها حروفٌ هجائيةٌ ليس لها معنًى.

الدَّليلُ: أنه لا يُوجَدُ في القرآنِ شيءٌ ليس له معنًى معلومٌ لجميعِ الناسِ؛ لأنَّه لو قدر أن في القـرآن شيئًا مجهولًا لجميعِ الناسِ لم يكنْ هذا القـرآنُ بيانًا للناسِ؛

لأنَّ مقتضَى البيانِ ألا يكُونَ فيه شيءٌ إلا كان معلومًا للناسِ جميعًا أو لبعضِ الناسِ، أمَّا أن يوجد فيه ما ليس معلومًا لجميع الناسِ فهذا لا يمكنُ، وقد قال اللهُ تعالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨]، وهذا يشملُ البيانَ اللفظيَّ والبيانَ المعنويَّ.

إذَن: أولًا: اعلم أنه لا يوجَدُ شيءٌ في القرآنِ لا يَفْهَمُ الناسُ معناه أبدًا، لا بُدَّ أن يفهموا معناه، فإذا وُجِدَ شيءٌ لا يُعْرَفُ معناه يعني ذلك أنه ليس له معنًى، هذه واحدةٌ.

ثانيًا: إذا طَبَّقْنا هذه الحروفَ على قولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزُّخرُف:٣]، قلْنا: هذه الحروفُ في لغةِ العربِ ليس لها معنًى، إذن فمقتضَى كوْنِ القرآنِ باللسانِ العربيِّ المبينِ ألا يكونَ لهذه الحروفُ معنًى؛ لأنَّ هذه الحروفَ ليس لها معنًى في اللغةِ العربيةِ، وهذا هو الذي نَقَلَه ابْنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن إمامِ المفسِّرين في عهْدِه مجاهدِ بنِ جبرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي أَخَذ تفسيرَ القرآنِ عن عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ.

فقال: إن هذه الحروفَ الهجائيَّةَ ليس لها معنًى(١) نَجْزِمُ بذلك، لا تَخَرُّصًا ولكن استدلالًا بالقرآنِ، واستدلالًا بحالِ القرآنِ، استدلالًا بالقرآنِ؛ لأنَّه نَزَلَ باللغةِ العربيةِ وهذه الحروفُ الهجائيَّةُ ليس لها معنًى في اللغةِ العربيَّةِ، واستدلالًا بحالِ القرآنِ أنَّ القرآنَ ليس فيه شيءٌ لا يَعرِفُ الناسُ معناه كُلَّهُ، لا بُدَّ أن يَكُونَ فيه شيءٌ معلومٌ.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٢٠٩)، وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٠).

وعلى هذا فإننا نَجْزِمُ بأنَّ هذه الحروفَ ذاتَها ليس لها معنًى، لكن إذن يَرِدُ علينا إشكالٌ، إذا قلنا: ليس لها معنًى صار إنزالُها وكلامُ الرَّبِّ بها عَزَّوَجَلَّ عبثًا، واللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يَفْعَلُ شيئًا عبثًا، فنقولُ: ليس بعبثٍ، هي ذاتُها ليس لها معنًى، لكن لها مغزًى يقترنُ بالتحدي، وهو أن يُقالَ: إنكم أيها العربُ تركِّبون كلامَكم من هذه الحروفِ والقرآنُ لم يأتِ بحرفٍ لم تتكلموا به، بل كُلُّهُ من الحروفِ التي تتكلمون بها، وهذا مثالٌ: (ح) (م) (ع) (س) (ق)، ومع هذا عَجَزْتُمْ أن تأتوا بمثْلِهِ، فيكون بهذا مغزًى عظيمٌ، وهو أنَّ القرآنَ الذي أَعْجَزَكُم أيها العربُ مع أنكم أئمَّةُ الفصاحةِ، هل أتى بحروف جديدة، تقولون: واللهِ لا نعرف هذه الحروف، أو هو من الحروفِ التي أنتم تنطقون بها؟ فالجوابُ: الثاني ومع ذلك أَعْجَزَكُم.

ويدُلُّ لهذا المغزى الذي أقرَّهُ شيخُ الإسلامِ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومن سَبَقَه ومن لَحِقَه، يدُلُّ على هذا: أنك لا تكادُ تجدُ سورةً مبدوءةً بهذه الحروفِ إلا وبعدها ذِكْرُ القرآنِ الكريمِ، أو ذِكْرُ ما لا يُمْكِنُ إلا بوحيٍ، ننظرُ الآنَ: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١] في أوَّلِ البقرةِ بَعْدَهَا: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وفي آلِ عمرانَ: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آلِ عمرانَ:١-٣]، و ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعرافِ:١] ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ وهلمَّ جرًّا، ليس هناك إلا سورتان أو ثلاثٌ، لكنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّ الذي يلي هذه الحروفَ لا يتأتَّى العلمُ به إلا عن طريقِ الوحيِ.

فقولُهُ: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ نقولُ في تفسيرِها: هذه حروفٌ هجائيَّةٌ ليس لها معنًى، لكن لها مغزًى.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثلَ ذلك الإيحاءِ ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ وأوحى

(١) انظر تفسير ابن كثير (١/ ٧١).

إلى الذين من قبلِك، اللهُ فاعلُ الإيحاءِ] ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تأتي في القرآنِ كثيرًا، وإعرابُها في جميعِ المواطنِ إلا يسيرًا أن تقول: الكافُ بمعنى (مثل) منصوبةٌ على أنها مفعولٌ مطلقٌ عاملُها ما يأتي بَعْدَهَا. حوّل الكافَ إلى مثلٍ تقولُ: مِثْلَ ذلك، والعاملُ فيها ﴿يُوحِىٓ﴾ أي: يوحي إليك مثلَ ذلك الإيحاءِ اللهُ العزيزُ الحكيمُ.

وقولُهُ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ (ذلك) المشارُ إليه الوحيُ النازلُ على الرَّسُولِ ﷺ يوحي إليك: الوحيُ في اللغةِ الإعلامُ بسرعةٍ وخفاءٍ، ويُطْلَقُ على الرمزِ ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم:١١]، ويُطْلَقُ على الإلهامِ؛ كما في قولِهِ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل:٦٨]، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القَصص:٧].

أمَّا في الاصطلاحِ: فالوحيُ إعلامُ اللهِ تعالى بالشرعِ لأنبيائِهِ ورسُلِه.

وقولُهُ: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ الواوُ حرفُ عطْفٍ ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ معطوفةٌ على ﴿إِلَيْكَ﴾ وإذا كانتْ معطوفةً على ﴿إِلَيْكَ﴾ كان تقديرُ الفعلِ: ويوحي إلى الذين من قَبْلِك. لكنْ لاحظوا أنَّ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ صَرَفَهَا فقال: [وأوحى إلى الذين من قَبلِك]، فَقَدَّرَ فعلًا ماضيًا، مع أنها معطوفةٌ على معمولِ فعلٍ مضارعٍ؛ لأنَّ إيحاءَ اللهِ إلى رسولِهِ محمَّدٍ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم- مستمرٌّ، وإيحاؤه إلى من سَبَقَه ماضٍ منتهٍ؛ فلهذا قَدَّرَ المُفسِّر فعلًا ماضيًا.

ولكننا نقولُ: الأصلُ عدمُ التقديرِ؛ لأنَّ القرآنَ كاملٌ لا يحتاجُ إلى تقديرٍ إلا ما دعتِ الضَّرُورةُ إليه، ولا ضرورةَ هنا، ونقولُ: كذلك يوحي إليك ويوحي إلى الذين من قَبْلك، ويكونُ ذِكْرُ الإيحاءِ لمن سَبَقَنَا من بابِ ذِكْرِ صورةِ الحالِ، فإنه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ حين وحْيِهِ إلى من سبق، و﴿يُوحِىٓ﴾ فعلٌ مضارعٌ، فيكونُ هذا على حكايةِ الحالِ.

وقولِهِ: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ المرادُ بهم الأنبياءُ والرسلُ، قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلُ الإيحاءِ] لو قال: فَاعِلُ ﴿يُوحِىٓ﴾ كان أَحْسَنَ من حيث البيانُ الإعرابيُّ، فعلى هذا نقولُ: ﴿يُوحِىٓ﴾ فعلٌ مضارعٌ، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلٌ: يوحي اللهُ.

فـ﴿ٱللَّهُ﴾ هو عَلَمٌ على ربِّنا عَزَّوَجَلَّ قيل: وأصلُهُ (الإلهُ) فحُذفت الهمزةُ؛ لكثرةِ الاستعمالِ كما حُذفت الهمزةُ من خيرٍ وشرٍّ في قولهم: فلانٌ خيرٌ من فلانٍ، أو فلانٌ شرٌّ من فلانٍ، والتقديرُ: أَخْيَرُ وَأَشَرُّ.

﴿ٱللَّهُ﴾ معنى هذه الكلمةِ العظيمةِ قيلَ: إنه اسمٌ جامدٌ ليس له معنًى فهو غيرُ مشتقٍّ، لكن هذا القولَ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعرافِ:١٨٠]، والاسمُ المجرَّدُ عن معنًى لا يَدْخُلُ في الحسنى، بل ولا في الحَسَنِ، فكلُّ اسمٍ من أسمــاءِ اللهِ، فإنه متضمنٌ لصفةٍ من صفاتِ اللهِ أو أكثرَ، وليس في أسماءِ اللهِ اسمٌ جامدٌ لا يحملُ معنًى أبدًا، وعلى هذا فنقول: اللهُ مشتقٌّ من الألوهيَّةِ، والألوهيَّةُ هي: التذلُّلُ للمألوهِ مع المحبَّةِ والتعظيمِ؛ إذنْ فاللهُ بمعنى المتألَّهِ إليه حبًّا وتعظيمًا.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ﴾ قال: في مُلْكِه، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الحكيمُ في صُنْعِه].

أولًا: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ في مُلْكِه] لكنْ لم يفسرْ معنى العزَّةِ، العزيزُ في الأصلِ: الغالبُ، العزيزُ يعني: الغالبَ القاهرَ لمن سِوَاه عَزَّوَجَلَّ، واستمعْ إلى قولِ اللهِ تعالى عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، يريدون بالأعزِّ أَنْفُسَهُمْ، ويريدون بالأذلِّ الرسولَ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّم- وأصحابِهِ.

قال اللهُ ردًّا عليهم: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]؛ أي: للهِ الغلبةُ ولرسولِهِ وللمؤمنين، وتَأَمَّلْ قولَهُ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ ولم يَقُلْ: واللهُ الأعزُّ، مع أنهم هم يقولون: الأعزُّ والأذلُّ، لم يَقُلْ: واللهُ أعزُّ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾؛ لأنه لو قال: واللهُ هو الأعزُّ لأثبت للمنافقين عزةً مفضولةً، لكنَّ الحقيقةَ أنه لا عِزَّةَ للمنافقِ، بل هو مغلوبٌ دائمًا، بل حالُهُ تَدُلُّ على أنه مغلوبٌ؛ لأَنَّه مختفٍ جبانٌ يُظْهِرُ أنه مُسْلِمٌ وليس بمُسْلِمٍ.

ولهذا نقولُ: إن الكافرين الخُلَّصَ الصرحاءَ أشجعُ من المنافقين؛ لأَنَّهم يُصَرِّحُون ويُعْلِنون، أمَّا المنافقُ فذليلٌ يُظْهِرُ الإسلامَ خوفًا من المسلمين ويُبْطِنُ الكفرَ؛ لأَنَّه كافرٌ، والعياذُ باللهِ.

مسألة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النِّساء:١٤٥] لا تدلُّ على أنَّ غيرَهم لا يكونُ فيها، كما لو قلتَ مثلًا: فلانٌ في بيتِ فلانٍ، لا ينافي أن يَكُونَ أحدٌ في هذا البيتِ.

الخلاصةُ: ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُبَيِّنْ معناها، فنقولُ: العزَّةُ يعني: الْغَلَبَةَ.

﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ يقولُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في صُنْعِه]، وهذا ناقصٌ جدًّا؛ لأنَّ حِكْمَةَ اللهِ تعالى في صُنْعِه وفي شَرْعِه، فهو حكيمٌ في صُنْعِه؛ أي: في خَلْقِه، وهو حكيمٌ في شَرْعِه.

واقرأْ قولَ اللهِ تعالى في سورةِ المُمْتَحَنَةِ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُوا۟ ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُوا۟ مَآ أَنفَقُوا۟﴾ [الممتحنة:١٠] كُلُّ هذه أحكامٌ شرعيَّةٌ، ثم قال: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

فهو جَلَّوَعَلَا حكيمٌ في شَرْعِه وحكيمٌ في صُنْعِه؛ يعني: في خَلْقِه، كُلُّ ما خَلَقَه اللهُ تعالى فالحكمةُ تقتضي وجودَه، وكلُّ ما أَعْدَمَهُ اللهُ تعالى فالحكمةُ تقتضي عَدَمَهُ، هذا أمرٌ مُسَلَّمٌ به، كلُّ ما شَرَعَه اللهُ إيجابًا، أو تحريمًا، أو تحليلًا، فالحكمةُ تقتضي شَرْعَه، كذلك الواجبُ تقتضي الحكمةُ إيجابَهُ، والمُحَرَّمُ تقتضي الحكمةُ تحريمَه، والمباحُ تقتضي الحكمةُ إباحَتَهُ، لكنْ لا يَلْزَمُ من وُجُودِ الحكمةِ في ذلك أن تكونَ معلومةً لنا، هناك حكمةٌ لكنْ قد نَعْلَمُها وقد لا نَعْلَمُها. وإذا حُجِبَ عنا عِلْمُهَا لا يعني العَدَمَ؛ لأننا قاصرون، إننا قاصرون بكلِّ شيءٍ، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، في كلِّ شيءٍ ضعيفٌ؛ في قوتِهِ، في إدراكِهِ، في عِلْمِهِ، في كلِّ شيءٍ.

ولهذا لما قالوا: ما هي الرُّوحُ يا محمَّدُ؟ قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، خَتَمَ الآيةَ بقولِهِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ كأنه يقول: لم يَبْقَ عليكم من العلم إلا الروحُ حتى تسألوا عنها، بل الذي فاتَكُم من العِلْمِ أكثرُ من الذي أدركتُمُوه؛ ولهذا قال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ ولذلك واجبُ المسْلمِ تجاه خَلْقِ اللهِ وتجاه شَرْعِ اللهِ أن يستسلمَ تمامًا، وأن يقول: هذا هو الحكمةُ.

أَضْرِبُ مثلًا في الشرائعِ: لماذا يأتي الناسُ بحصى حجراتٍ صغيرةٍ يضربون بها مكانًا معينًا؟ قد يقولُ قائلٌ: ما الحكمةُ من هذا؟

فنقول: مجرَّدُ كوْنِ اللهِ شَرَعَ ذلك دليلٌ على الحكمةِ، ونكتفي بهذا. مع أن من أعظمِ الحِكَمِ فيه كمالُ التعبُّدِ أن يأتيَ الإنسانُ بحجرٍ يَضْرِبُ بها مكانًا لمجرد امتثالِ أمْرِ اللهِ، ففيه كمالُ التعبُّدِ؛ لأنَّ انقيادَ النفسِ لما تَعْلَمُ فائدتَهُ أسهلُ من انقيادِها لما لا تَعْلَمُ فائدتَهُ، وانقيادُها لما لا تَعْلَمُ فائدتَه أَبْلَغُ في التذلُّلِ والتعبُّدِ للهِ عَزَّوَجَلَّ مع أن

هذا العملَ مقرونٌ بِذِكْرِ كلِّ حَصاةٍ ترميها تقولُ: اللهُ أكبرُ. مقرونٌ أيضًا باتباعٍ، كلِّ حصاةٍ ترميها وأنت تَشْعُرُ أنك متبِّعٌ لرسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

ونقولُ: إنَّ قَصْرَ المُفسِّر (الحكيمَ) على حِكمةِ الصنعةِ قاصرٌ بلا شكٍّ، فهو حكيمٌ في صُنْعِه، وحكيمٌ في شَرْعِه تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

ولا بُدَّ أن نَعْرِفَ ما هي الحكمةُ؛ يقولُ العلماءُ: إن الحكمةَ هي وَضْعُ الأشياءِ في مواضِعِها؛ بمعنى: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا خَلَقَ شيئًا، أو شَرَعَ شيئًا، فإنه في مكانِهِ اللائقِ به؛ ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ: إنَّ اللهَ تعالى لم يأمُرْ بشيءٍ فيقولُ العقلُ: ليته لم يَأْمُرْ به، ولم يَنْهَ عن شيءٍ فيقولُ العقلُ: ليْتَه لم يَنْهَ عنه، فكلُّ ما ثَبَتَ بالشرعِ فإنه لا ينافي العقلَ، بل إن العقلَ يؤيِّدُ ويَشْهَدُ بصِحَّتِه.

فالحكيمُ إذن هو واضعُ الأشياءِ مواضِعَها، سواءٌ الشرعيَّةُ أو الكونيَّةُ، فما أمرَ اللهُ بشيءٍ فقال العقلُ: ليْتَه لم يَأْمُرْ به، وما نهى عن شيءٍ فقال العقلُ: ليته لم يَنْهَ عنه.

أمَّا في الأمورِ الكونيَّةِ؛ فإن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ربَّما يُقَدِّرُ أشياءَ تظنُّها فسادًا فإذا بها تكونُ صلاحًا وخيرًا، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء:١٩]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد يُقَدِّرُ أشياءَ إذا نَظَر إليها الإنسانُ أوَّلَ وَهْلَةٍ قال: هذه لا فائدةَ فيها. أو قال: هذه مُضِرَّةٌ، لكنْ إذا تأمل وجد أن الحكمةَ تقتضي ذلك.

وأنت أيها العبدُ إذا آمنْتَ أن اللهَ حكيمٌ في شرْعِه وحكيمٌ في خَلْقِه، فإنه لا يبقى لك شَكٌّ في أن ما شَرَعَه خيرٌ، وما قَدَّرَه خيرٌ.

وللحكيمِ معنًى آخرُ غيرُ الحكمةِ، وهو الحاكمُ؛ لأنَّ هذه المادةَ (حاء) (كاف)

(ميم) تدلُّ على المَعْنَيَيْن: على الحكمةِ وعلى الحُكْمِ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الحاكمُ، يَحْكُمُ في الناسِ ويَحْكُمُ بين الناسِ، يَحْكُمُ في الناسِ بما يُلْزِمُهُم به من الأحكامِ الشرعيَّةِ، ويَحْكُمُ بَيْنَ الناسِ فيما يختصمون فيه، فهو الحاكمُ وحُكْمُهُ مبنيٌّ على العدلِ التَّامِّ لا ظُلْمَ ولا جَوْرَ، لا بالنسبةِ لما يَحْكُمُ فيه بين النَّاسِ، ولا بالنسبةِ لما يُحْكَمُ به في الناسِ، كُلُّه عدلٌ، كلُّهُ خيرٌ. إذن الحكيمُ له معنًى آخرُ: الحُكْمُ.

والحُكْمُ ينقسمُ إلى: حُكْمٍ قَدَرِيٍّ، وحُكْمٍ شَرْعِيٍّ؛ ولهذا إذا أُصيبَ الإنسانُ بمصيبةٍ قال: هذا حُكْمُ اللهِ. هذه اللغةُ تعبيرٌ عامِّيٌّ، هذا حُكْمُ اللهِ، يعني القَدَرِيَّ، لكنْ إذا قيل له: يجبُ عليك كذا وكذا قال: لماذا يَجِبُ؟ قال: هذا حُكْمُ اللهِ الشرعيُّ، وكلاهما في القرآنِ.

فمن الأولِ -أعني الحُكْمَ الْقَدَرِيَّ- قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن أخي يوسفَ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ [يوسف:٨٠]؛ أي: يُقَدِّرُ لي، لم يَقُلْ: يَحْكُمُ فِيَّ، قال: ﴿أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾، فالحُكْمُ هنا قَدَرِيٌّ.

ومثالُ الثاني -الحُكْمِ الشرعِيِّ- قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حينما ذَكَرَ أحكامَ الكافرات اللاتي يأتين من الكفارِ إلى المؤمنين قال: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠] أي: حُكْمَ اللهِ الشرعيَّ.

والفَرْقُ بين الحُكْمِ القَدَرِيِّ والشرعيِّ أن الحُكْمَ القدريَّ يكونُ فيما يرضاه اللهُ وفيما لا يرضاه اللهُ، الحكمُ الكونيُّ يكون فيما يرضاه الله وما لا يرضاه الله، يسرقُ الرجلُ، يزني، يشربُ الخمرَ، هذا حُكْمُ اللهِ القدريُّ، وهذا لا يرضاه اللهُ، يصلي الإنسانُ، يتصدقُ، يصومُ، يَحُجُّ، هذا حكمُ اللهِ الْكَوْنِيُّ، يرضاه الله، إذن الحكمُ الكونيُّ أو القدريُّ إن شئتَ يكون فيما يرضاه الله وما لا يرضاه.

أما الحكمُ الشرعيُّ فلا يكونُ إلا فيما يرضاه اللهُ، فلا يُحَرِّمُ اللهُ شيئًا إلا وهو يرضى ألا يَكُونَ، ولا يُوجِبُ شيئًا إلا وهو يرضى أن يكونَ.

كذلك أيضًا فَرْقٌ آخرُ: الحكمُ الكونيُّ -أو القدريُّ والمعنى واحدٌ- لا بد من وقوعِهِ، إذا حَكَمَ اللهُ بشيءٍ كونًا أو حَكَمَ به لا بُدَّ أن يَقَعَ، أمَّا الحُكمُ الشرعيُّ فقد يقعُ وقد لا يقعُ، وليس كلُّ النَّاسِ ملتزمين بأحكامِ اللهِ الشرعيَّةِ. فهذان فَرْقَانِ بَيْنَ الحكمِ الكونيِّ والحكمِ الشرعيِّ، وكلاهما يتضمنُه قولُهُ تعالى: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾.

من فوائدِ الآياتِ الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ قدرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حيث إن كلامَه المُنَزَّلَ على نبيِّه من الحروفِ التي يتكلمُ بها النَّاسُ، ويركِّبُون منها كلامَهم ومع ذلك أَعْجَزَهُم، وجْهُ الدلالةِ ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثباتُ نُبُوَّةِ النبيِّ ﷺ بقولِهِ: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثباتُ النبوةِ في الأممِ السَّابقةِ؛ لقولِهِ: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ هذين الاسميْنِ للهِ عَزَّوَجَلَّ وهما: العزيزُ والحكيمُ، واعلمْ أن أسماءَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا بُدَّ أن تتضمَّنَ شيئيْنِ:

الأول: ثبوتُ ذلك اسمًا للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فمثلًا العزيزُ الآنَ نحنُ نَشْهَدُ أنَّ من أسماءِ اللهِ العزيزِ، كذلك نَشْهَدُ أن من أسماءِ اللهِ الحكيمُ.

والثاني: الصفةُ التي دلَّ عليها هذا الاسمُ فمثلًا العزيزُ دلَّ على العِزَّةِ، والحكيمُ على الحكمةِ، لا بُدَّ لكلِّ اسمٍ من هذين.

قد يتضمَّنُ الاسمُ شيئًا ثالثًا: وهو الفعلُ المترتِّبُ على ذلك، وإن شئْتَ فَقُلْ:

الأثرُ المترتِّبُ على ذلك، فمثلًا: السميعُ يتضمنُ إثباتَ اسمِ السميعِ للهِ، وإثباتَ السمعِ له، والصفةُ معنًى زائدٌ على الذاتِ، والثَّالث: أنه يسمعُ كُلَّ شيءٍ.

وفي (الحكيمُ) نقولُ كذلك، إثباتُ الحكيمِ اسمًا للهِ، والثاني: إثباتُ الحكمةِ على أَحَدِ المعنيَيْن، وإثباتُ الحُكمِ على المعنى الآخرِ، والثالثُ: أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْكُمُ بَيْنَ العبادِ، ويَحْكُمُ في العبادِ.

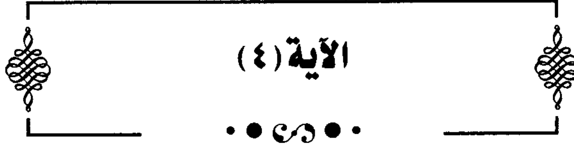
الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: كمالُ عزَّتِه وكمالُ حِكمتِه؛ لأنَّ اللهَ قَرَنَ بَيْنَ العزيزِ والحكيمِ؛ إشارةً إلى أن عِزَّتَهُ وغَلَبَتُه مبنيَّةٌ على الحكمةِ.

فعزةُ المخلوقِ قد تُوجِبُ أن يتصرَّفَ تصرفًا سفيهًا، كما في قولِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة:٢٠٦]، فهنا صار له عِزَّةٌ لكنها لم تنفعْه؛ لأنَّها ليستْ مقرونة بالحكمةِ.

كذلك أيضًا حِكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مقرونةٌ بعزَّتِه؛ لأنَّ الحكيمَ قد يكونُ خوَّارًا ليس عنده غَلَبَةٌ فيَفُوتُه شيءٌ كثيرٌ، ويَفُوتُهُ الحزمُ من أجْلِ أنه يقولُ: إن ذلك هو الحكمةُ، لكنَّ حكمةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مقرونةٌ بعزَّتِه؛ ولهذا نحن نستفيدُ الآنَ من قَرْنِ الأسماءِ بعضِها ببعضٍ، نستفيدُ بذلك معنًى زائدًا على ما نستفيدُهُ من مُجَرَّدِ الاسمِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الشرائعَ التي أُوحيتْ إلى الرُّسُلِ عزةٌ وحكمةٌ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]، وقال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣]، فمن تَمَسَّكَ بهذه الشرائعِ نال الأمْرَيْنِ جميعًا، وهما مجتمعانِ وهما: العزةُ والحكمةُ والحُكمُ أيضًا.

• • ۞ • •



الآية (٤)

• • ಌ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الشورى:٤].

• • ಌ • •

﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿لَهُۥ﴾ الضميرُ يَعُودُ على اللهِ، ومعلومٌ أن ﴿لَهُۥ﴾ خبرٌ مقدَّمٌ، والمبتدأُ ﴿وَمَا﴾ لقولِهِ: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ لأنَّ ﴿وَمَا﴾ هنا اسمٌ موصولٌ والتقديرُ: له الذي في السَّمواتِ.

والقاعدةُ عند البُلَغاءِ: أن تقديمَ ما حقُّهُ التأخيرُ يقتضي الحصرَ والاختصاصَ، فقولُهُ: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ يعني: لا لغيرِه كلُّ ما في السمواتِ والأرضِ فهو للهِ ربِّ العالَمِين.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُلْكًا وخَلْقًا وعَبِيدًا] لو بدأ بالخلقِ قبل المُلكِ لكان أحسنَ؛ لأنَّ الخَلقَ سابقٌ، والمسألةُ ليست ذاتَ أهمِّيَّةٍ كبيرةٍ، المهمُّ أنَّ له ما في السموات مُلكًا؛ يعني: أنه مالكُ أعيانِها، وخَلقًا؛ يعني: أنه خالقُها، وعَبيدًا بالمعنى القَدَريِّ يعني: أنَّ ما في السَّمواتِ والأرضِ متذلِّلٌ للهِ تعالى، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٩٣].

وقولُهُ: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ جَمَعَها ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أَفْرَدَها؛ لأنَّ السَّمواتِ أعظمُ من الأرضِ؛ ولهذا تجيءُ كثيرًا بلفظِ الجمعِ وتجيءُ بلفظِ الإفرادِ؛ كما في قولِهِ تعالى:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [آل عمران:٥]، فإذا جاءتْ بالإفرادِ فالمرادُ الجنسُ، وإذا جاءتْ بالجَمْعِ فالمرادُ العددُ، والسَّمواتُ عددُها سبعٌ، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [المؤمنون:٨٦].

والأَرَضُونَ لم تأتِ في القرآنِ إلا مفردةً باعتبارِ الجنسِ، ولكنَّ القرآنَ أشار إلى أنها سبعٌ في قولِهِ تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق:١٢]، والمثليَّةُ لو نَزَّلْتَهَا على الكيفيةِ لا تصحُّ؛ لأنَّ السَّماءَ أعظمُ وأوسعُ. إذن لم يبق إلا أن نُنْزِلَهَا على الكمِّيَّةِ، فيكونُ المعنى ﴿مِثْلَهُنَّ﴾ يعني في العددِ سبعُ أَرَضِينَ، وقد جاءتِ السُّنَّةُ بلفظِ السَّبْعِ فقال النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «مَنِ اقتطعَ شِبْرًا مِنَ الأرضِ ظُلْمًا طَوَّقَه اللهُ به يومَ القيامةِ من سبْعِ أَرَضِينَ»[1]، وهذا نصٌّ صريحٌ.

وكذلك أيضًا يُـرْوَى عنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنه كان يقولُ إذا أقبل على البلدِ: «اللهُمَّ ربَّ السَّمواتِ السَّبعِ وما أَظْلَلْنَ وَرَبَّ الأرضينَ السَّبْعِ وما أَقْلَلْنَ»[2]. فهي سبعُ أَرَضينَ، ولكن كيف هي سبعُ أَرَضينَ؟ هل المعنى أنها سبعةُ أقاليمَ أو سبعُ قارَّاتٍ أو ماذا؟

نقولُ: هي سَبْعُ أَرَضين طباقًا، كما أن السَّمواتِ سبعٌ طباقٌ، كذلك الأَرَضون سبعٌ طباقٌ، ويدلُّ لهذا أن النبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- قال: «طُوِّقَهُ يومَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى رقم (٨٧٧٦)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٢٥٦٥)، وابن حبان في صحيحه رقم (٢٧٠٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص:٤٧٢)، والحاكم (٢/ ١٠٠)، من حديث صهيب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

القيامةِ من سَبْعِ أَرَضِين»؛ لأنَّها لو كانتِ الأقاليمَ أو القارَّاتِ لكان الذي يَمْلِكُ قطعةً من الأرض هنا لا يَمْلِكُها في المكانِ الآخرِ، لكن الذي يَمْلِكُ قطعةً هنا له ما يَمْلِكُه على سطحِ الأرضِ، وله ما تحته إلى الأرضِ السابعةِ.

ولهذا قال العلماءُ: الهواءُ تابعٌ للقرارِ، والأسفلُ تابعٌ للأعلى.

مثلًا: أنا لي بيتٌ مساحتُهُ عَشَرَةُ أمتارٍ في عَشَرَةِ أمتارٍ، لي في الجوِّ -في السماءِ- عشرةُ أمتارٍ في عشرةِ أمتارٍ، فلا أَحَدَ يَقْدِرُ يَطْلُعُ شيئًا على ما يقابلُ أرضي ولو كان بعيدًا جدًّا، وليس للطائرةِ أن تمرَّ على أرضي، لو شِئْنا لمنعناها، هذه أرضي تَلُفُّ يمينًا أو يسارًا؛ لأنَّ الهواءَ تابعٌ للقرارِ.

لكن مسألةَ الطائرةِ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ العُرْفَ جرى بأنها لا تُمْنَعُ؛ ولهذا تمرُّ من عندِ البلدِ من فوقِ البيوتِ وربما تُزْعِجُ الناسَ بأصواتِها ولا أحدَ يَمْنَعُهَا، ولو أنَّ أحدًا قال: أمنعُها من أن تمرَّ من فوق بيتي لَعُدَّ سَفَهًا، فالعُرْفُ له أحكامٌ.

وقلنا: من مَلَكَ الأعلى مَلَكَ الأسفلَ، فمثلًا قعرُ الأرضِ لي؛ ولهذا لو أراد الإنسانُ أن يفتح نفقًا تحت أرضي فلي أن أمنعَه؛ لأنَّ الهواءَ الأسفل تابعٌ للأرضِ.

فإن قال قائلٌ: إذا قلنا: الهواءُ تابعٌ للقرارِ والأسفلُ تابعٌ للأعلى يُوجدُ مساجدُ الآن أعلاها مسجدٌ وأسفلها دكاكينُ؟

فالجوابُ: هذا إشكالٌ جيِّدٌ، وهذا في أَصْل وضعِ الإنسانِ لها أنه وَضَعَ هذه دكاكينَ وهذا مسجدًا، كما أنه يُوجَدُ الآن بعضُ العماراتِ يكون أسفلَها مملوكٌ لزيدٍ، والذي فَوْقَه لعمرٍو، والذي فَوْقَه لخالدٍ، هذه موجودةٌ، لكن إذا كانتِ الأرضُ التي تحته لا يَمْلِكُها أحدٌ فهي له؛ لأنَّ العماراتِ هذه على حَسَبِ ما صَرفَهَا مالكُها، إذا جعل هذه الجهة مسجدًا صارت مسجدًا، وإذا جعل هذه مساكن صارتْ مساكن.

أما لو كان هذا مسجدًا مثلَ المسجدِ الذي نحن فيه الآنَ، لو أرادَ أحدٌ أن يُعَمِّرَ فيه شيئًا قلنا: لا يَجُوزُ.

المهمُّ: السَّمواتُ سبعٌ، والأرَضون سبعٌ.

فائدة: الظاهرُ -واللهُ أَعْلَمُ- أنَّ الأرضَ التي يَنْتَفِعُ بها الخَلْقُ فيكونُ لهم فيها مصلحةٌ -والمرادُ الأنس- هي أرضٌ واحدةٌ، هذا الظاهرُ، واللهُ أعلمُ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ﴾ على خَلْقِه ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ الكبير]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ قَرَنَ اللهُ بينهما في هذه وفي آيةِ الكرسيِّ.

﴿ٱلْعَلِىُّ﴾ وزنُها الصرفيُّ: فَعِيلٌ، صفةٌ مُشبَّهةٌ، والصفةُ المُشَبَّهَةُ تقتضي وصفَ الموصوفِ بها دائمًا، إذن ﴿ٱلْعَلِىُّ﴾ وصفٌ لازمٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ أزلًا وأبدًا، لا يُمْكِنُ أن يكونَ خلافَ العلوِّ أبدًا، فالعلوُّ إذن صفةٌ ذاتيَّةٌ.

فهل العُلُوُّ هو علوُّ الصفةِ الذي اتفقتْ عليه الأمَّةُ الإسلاميَّةُ، أو هو عُلُوُّ الذاتِ الذي أَنْكَرَهُ مَنْ أَنْكَرَهُ؟

فالجوابُ: كلاهما، عُلُوُّ الذَّاتِ وعُلُوُّ الصِّفَةِ، أمَّا علوُّ الصفةِ فإن المسلمين كلَّهُم أجمعوا على ذلك حتى الجهميَّةُ والمعتزلةُ والأشعريَّةُ والماتريديَّةُ وغيرُهُم كُلُّهُم أجمعوا على ثبوتِ صفةِ العُلُوِّ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا أقولُ لكم: المُعَطِّلَةُ الذين يُنكرون الصِّفاتِ قالوا: لأننا نُنَزِّهُ اللهَ؛ لأنَّ ثبوتَ هذه الصفاتِ يستلزمُ على زعمِهم النقصُ فَيَنْفُونَهَا تنزيهًا للهِ عَزَّوَجَلَّ، إذن العُلُوُّ الذي هو عُلُوُّ الصِّفَةِ ثابتٌ للهِ بإجماعِ الأمَّةِ، ولا يُنكرُه أحدٌ.

أما عُلُوُّ الذَّاتِ هذا هو الذي اختلف فيه الناسُ، فانقسموا إلى ثلاثةِ أقسامٍ رئيسيَّةٍ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: مَنْ أَنْكَرَهُ، لكنَّهُ جعل اللهَ تعالى في كلِّ مكانٍ، يقولُ: اللهُ ليس فِي مكانٍ خاصٍّ في العلوِّ بل هو في كلِّ مكانٍ، وهذا رَأْيُ الجهميَّةِ الحُلوليَّةِ يُصَرِّحُون بهذا، يقولون: لا يُمْكِنُ أن يكونَ اللهُ تعالى عاليًا على كلِّ شيءٍ، بل هو في كلِّ شيءٍ، إن كنتَ في المسجدِ فهو في المسجِدِ، في المرحاضِ فهو في المرحاضِ -قَاتَلَهُمُ اللهُ وحَاشَاهُ من قولِهِم-، ولهم شُبْهَةٌ.

القِسْم الثاني: عَكْسُ هذا تمامًا قال: لا يَجُوزُ أن نقولَ: إنَّ اللهَ في مكانٍ لا عالٍ ولا نازلٍ، بل هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليس فوق العالَمِ ولا تَحْتَه، ولا يميـنَ ولا شِمـالَ، ولا متصلٌ ولا منفصلٌ، ولا مباينٌ ولا محايثٌ، وهلمَّ جرًّا من الأمورِ السلبيَّةِ، هذا عكسُ الأَوَّلَيْنِ تمامًا، وإني أسألُكُم باللهِ أين يكونُ الإلهُ إذا كان يُنْفَى عن كُلِّ هذا؟! يكونُ عَدَمًا؛ ولهذا قال محمودُ بنُ سبكتكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدُ القُوَّادِ المشهورين وهو يُناظِرُ محمَّدَ بنَ فورك أحدَ المتكلِّمِين، لَمَّا قال محمدُ بنُ فورك: «لا دَاخِلَ العالَمِ ولا خارجَهُ... إلخ». قال له: «بَيِّنْ لي ما الفَرْقُ بَيْنَ العدمِ وبين رَبِّكَ الذي تَصِفُهُ بهذه الصفاتِ؟»[1]، والجوابُ: لا فَرْقَ.

القِسْم الثالثُ: يقولون: إنَّ اللهَ تعالى عالٍ بذاتِهِ فوق كلِّ شيءٍ ولا يحيطُ به شيءٌ من مخلوقاتِهِ وعُلُوُّهُ لازمٌ لذاتِهِ، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بائنٌ من خَلْقِهِ بمعنى أنه ليس حالًّا فيهم، ولا هم حَالّون فيه.

وهذا مَذْهَبُ أهلِ الحقِّ الذي دلَّ عليه القرآنُ والسُّنَّةُ والعقلُ والفطرةُ والإجماعُ، خمسةُ أدلةٍ كُلُّهَا تدُلُّ على العُلُوِ الذاتيِّ، وهي أيضًا متنوعةٌ، يعني دلالةُ القرآنِ ليست آيةً واحدةً، ولا على وجهٍ واحدٍ متنوعةٌ، وكذلك في السُّنَّةِ، فالقرآنُ مملوءٌ من إثباتِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٣).

العلوِّ الذاتيِّ لله، مثل قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.

وأدلةٌ لا تُحْصَى، من السُّنَّةِ؛ أدلةٌ قوليَّةٌ، وفعليَّةٌ، وإقراريَّةٌ. يعني: كلُّ أنواعِ السُّنَّةِ دلَّتْ على علوِّ اللهِ الذاتيِّ.

أما السُّنَّةُ القوليَّةُ فها هو النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- يقولُ في سجودِهِ: «سبحانَ ربِّيَ الأعلى»(١) فيثبتُ عُلُوَّهُ.

وأمَّا الإقراريَّةُ: فإنه ﷺ سألَ الجاريَةَ: «أين اللهُ؟» قالت: في السماءِ(٢)، فأَقَرَّهَا.

وأمَّا الفعليَّةُ: فكان ﷺ يَخْطُبُ الناسَ يومَ عَرَفَةَ ويقولُ: «أَلَا هل بَلَّغْتُ؟» فيقولون: نعم، فيرفعُ إصبَعُه إلى السماءِ ويقولُ: «اللهُمَّ اشْهَدْ»(٣) يعني: على هؤلاء الناسِ، يشيرُ إلى السماءِ. وهذه دلالةٌ فعليَّةٌ بالإشارةِ.

وأمَّا الإجماعُ: فالسَّلَفُ الذي على رأسِهِم الصحابةُ مُجْمِعُون على أن اللهَ تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ، مُجْمِعون على هذا إجماعًا قطعيًّا؛ لأنَّهم كُلَّهُم يقولون في سجودِهِم: سبحانَ رَبِّيَ الأعلى، ولم يُنْقَلْ عن واحدٍ منهم أنه قال: إنَّ اللهَ ليس في السماءِ أبدًا.

وعدمُ نقلِ المخالفةِ لِمَا في الكتابِ والسُّنَّةِ يُدُّل على الإجماعِ، وهذا طريقٌ واضحٌ بأنه إذا لم يَرِدْ عن السلفِ ما يخالفُ دلالةَ القرآنِ، فهم مُجْمِعُون على ما دلَّ عليه القرآنُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أما دلالةُ العقلِ: فَسَلْ نَفْسَك: أيُّما أَوْلى رَبٌّ يُوصَفُ بما يَدُلُّ على العدَمِ، أو ربٌّ لا يُنَزَّهُ عن الأماكِنِ القذرةِ، أو ربٌّ عالٍ فوقَ كلِّ شيءٍ؟ الجوابُ: الثالثُ، لا شكَّ.

ثم إن العُلُوَّ من حيث هو عُلُوٌّ صفةُ كمالٍ، وإذا كان صفةَ كمالٍ فقد أثبتَ اللهُ لنفسِهِ كلَّ صفةِ كمالٍ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، هذه الدلالةُ عقليَّةٌ.

أما الدلالةُ الفطريَّةُ: فالفطرةُ دَلَّتْ على عُلُوِّ اللهِ، الإنسانُ بفطرتِه قَبْلَ أن يَتَعَلَّمَ أين يتصورُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؟ في العُلُوِّ؛ ولهذا تَجِدُ الإنسانَ العامِّيَّ الذي لم يقرأْ هذا البحثَ إذا أراد أن يَدْعُوَ اللهَ يتوجَّهُ إلى السماءِ؛ ولهذا قال أبو جعفر الهَمَذانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لإمامِ الحَرَمَيْنِ الجُوَيْنِيِّ، وهو يُقَرِّرُ الجوينيَّ -عفا اللهُ عنه، ولعلَّهُ تاب فتاب اللهُ عليه- يُقَرِّرُ إنكارَ العُلُوِّ -يعني: إنكارَ الاستواءِ على العرشِ مع العلوِّ- ويقولُ: إن اللهَ تعالى كان ولم يكن شيءٌ قَبْلَه وهو الآن على ما كان عليه، يريدُ أن نُنْكِرَ الاستواءَ على العرشِ والعُلُوَّ أيضًا.

قال له أبو جعفرٍ الهَمَذانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: يا أستاذُ، دعنا من ذِكْرِ العرشِ والاستواءِ على العرشِ، أَخْبِرْنَا عن هذه الفطرةِ، ما قال عارفٌ قطُّ: يا اللهُ، إلا وَجَدَ من قلبِهِ ضرورةً بطلبِ العُلُوِّ، سبحانَ اللهِ! ما قال عارفٌ، والعارفُ يُطْلَقُ على الصوفيِّ عندهم، لكنَّ المرادَ هنا ما هو أعمُّ، ما قال عارفٌ قط: يا اللهُ إلا وَجَدَ من قلبه ضرورةً بطلبِ العلوِّ، جعل يلطِمُ على رأسِهِ ويقولُ: حَيَّرَني حَيَّرَني[1].

لأنه عاجزٌ عن الإجابةِ.

هذه دلالةٌ فطريةٌ لا يمكنُ لأحدٍ أن يُنْكِرَها، فالحمدُ للهِ الذي هدانا لهذا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٠).

إذن علوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ينقسمُ إلى قِسْمَيْن:

علوٍّ ذاتيٍّ، وعلوٍّ وصفيٍّ، الثاني لم تختلفِ الأمةُ الإسلاميَّةُ فيه، أما الأولُ العلوُّ الذاتيُّ فانقسموا فيه إلى ثلاثِ فِرَقٍ والفرقةُ الناجيةُ -جعلني اللهُ وإياكم منهم- هم الذين أثبتوا عُلُوَّهُ بذاتِهِ جَلَّوَعَلَا فوق كلِّ شيءٍ، لا شيءَ يحاذي اللهَ عَزَّوَجَلَّ كلُّ الخَلْقِ في قبضتِهِ، كلُّ الخَلْقِ ليس عنده بشيءٍ إذا كانت السَّمواتُ السبعُ والأرَضون السبعُ بالنسبةِ للكرسيِّ كحَلْقةٍ أُلْقِيَتْ في فَلاةٍ من الأرضِ، السَّمواتُ السبعُ على عظمِها وسعتِها، والأرَضون السبعُ بالنسبةِ للكرسيِّ كحلْقَةٍ أُلْقِيَتْ في فلاةٍ من الأرضِ، الحلْقَةُ حلْقَةُ المِغْفَرِ ضيقةٌ أُلقيتْ في فلاةٍ من الأرضٍ، لا تشغلْ هذه الحلقةُ من هذه الفلاةِ شيئًا.

قال النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «وإنَّ فضلَ العرشِ على الكرسيِّ كفضلِ الفلاةِ على هذه الحلْقَةِ»[1] إذنْ ماذا يكونُ الكرسيُّ بالنسبة للعرشِ؟ لا شيءَ، والربُّ عَزَّوَجَلَّ فوق ذلك فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فوق كلِّ شيءٍ، لا شيءَ يحاذيه، كلُّ المخلوقاتِ تحته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وهو فوق كلِّ شيءٍ.

إذنْ أثبتْنا هذا العلوَّ وأَطَلْنَا فيه؛ لأنَّه مُهِمٌّ؛ ولأنه يُوجَدُ الآن من يُنْكِرُهُ -نسألُ اللهَ العافيَةَ- ولا شكَّ أن هؤلاء قد أزاغ اللهُ قلوبَهُم، وإلا فلو رَجَعُوا إلى فِطْرَتِهِم -الفطرةِ فقط- لَعَلِمُوا أنَّ اللهَ تعالى فوق كلِّ شيءٍ، وأن ذلك من كَمَالِهِ.

وقولُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَلِيُّ﴾ على خَلْقِهِ] لا نستطيعُ أن نقولَ: إن المُفسِّر أنكر العلوَّ الذاتِيَّ، ولا نستطيعُ أن نقولَ: إنه أَثْبَتَهُ قطعًا؛ لأنَّ [﴿ٱلْعَلِيُّ﴾ على خَلْقِهِ]

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

يحتملُ العليَّ عليهم بالسلطانِ والسيطرةِ، فيكون علوًّا وصفيًّا، ويحتملُ أنه علا عليهم بذاتِه.

فلا يَجُوزُ لنا أن نرميَ المُفسِّر بأنه أَنْكَرَ الْعُلُوَّ، ولا أن نَشْهَدَ بأنه أَثْبَتَهُ؛ لأنَّ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأشاعرةِ، فلا ندري، لكننا يَجِبُ علينا إذا سَمِعْنَا كلامًا من إخوانِنا المسلمين يُمْكِنُ أن يَكُونَ له محملٌ صحيحٌ أن نَحْمِلَهُ على المحملِ الصحيحِ ما لم تُوجَدُ قرينةٌ تَمْنَعُ ذلك، وإلا فالأصلُ إذا سَـمِعْتَ من أخيك كلمةً فاحْمِـلْها على المعنى الصَّحيحِ، حتى لو أنك سَمِعْتَ كلمةً وقلتَ: هذا الرجلُ يَسْخَرُ بي مثلًا أو يستهزئُ لا تَحْمِلْهَا على هذا، احْمِلْها على المعنى الحقِّ.

وأمَّا ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ فيقولُ المُفـسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الكبيرُ] وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الكبيرَ غيرُ العظيم، العظيمُ يعني: ذُو العَظَمَةِ، وعَظَمَةُ الشيءِ أو عَظَمَةُ العظيمِ يعني: قُوَّةَ السلطانِ، قُوَّةَ العِلْمِ، قوةَ أيِّ شيءٍ يحتمل من المعاني فهو داخلٌ في كلمةِ العظيمِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: عمومُ مُلْكِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لقولِهِ: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأنَّ (ما) اسمٌ موصولٌ يفيدُ العمومَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن ذلك مختصٌّ باللهِ لا يشارِكُهُ فيه أحدٌ، وذلك بتقديمِ الخبرِ، والقاعدةُ البلاغيةُ: أن تقديمَ ما حقُّهُ التأخيرُ يفيدُ الحصرَ والاختصاصَ.

فإن قال قائلٌ: يَرِدُ على قولِكم هذا أن اللهَ تعالى أَثْبَتَ للإنسانِ المُلْكَ، فقال: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون:٦]، وقال: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور:٦١]، وما أَشْبَهَ ذلك.

فالجوابُ: أن مُلْكَ الإنسانِ في الشيءِ ليس مُلْكًا مطلقًا، ولا مُلْكًا عامًّا، فهو ليس مُلْكًا مطلقًا، إذ إن الإنسانَ لا يَمْلِكُ أن يَتَصَرَّفَ في مالِهِ كما شاء، لو أراد أن يَحْرِقَ مالَه، فليس له ذلك، ولو أراد أن يستعمِلَه في الحرامِ لم يكن له ذلك. وليس أيضًا عامًّا، فمُلْكُ كلِّ إنسانٍ منا خاصٌّ به، أنت لا تَمْلِكُ مالي، وأنا لا أَمْلِكُ مالك.

أما مُلْكُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فمطلقٌ عامٌّ، فَظَهَرَ الفَرْقُ بين مُلكِ الربِّ عَزَّوَجَلَّ ومُلكِ المخلوقِ، وحينئذٍ لا معارضةَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثباتُ عددِ السَّمواتِ؛ حيث جاءت بالجمْعِ، وقد بَيَّنَ اللهُ تعالى في مَوْضِعٍ آخَرَ أنها سبعُ سَمواتٍ، أما الأرضُ فجاءت في القرآنِ مُفْرَدةً، لكنَّ اللهَ أشار إلى أنها جَمْعٌ في قولِهِ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ عُلُوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن العُلُوَّ صفةٌ لازمةٌ، ليست من صفاتِ الأفعالِ التي إنْ شاء فَعَلَها، وإنْ شاء لم يَفْعَلْها؛ وَجْهُ الدلالةِ أن العليَّ صفةٌ مُشَبَّهَةٌ والصفةُ المُشَبَّهَةُ تفيدُ الثبوتَ وعدمَ التحوُّلِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: عمومُ علوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الشاملِ لعلوِّ الذاتِ وعلوِّ الصفةِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إثباتُ عَظَمةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في قولِهِ: ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثباتُ هذين الاسمين للهِ عَزَّوَجَلَّ العَلِيُّ والعظيمُ.

واعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ، فإنه دالٌّ على صفةٍ، كلُّ اسمٍ دالٌّ على صفةٍ وليس كلُّ صفةٍ يُشْتَقُّ منها اسمٌ، وحينئذٍ يتبينُ أن الصِّفَاتِ أوسعُ من الأسماءِ؛ لأنَّ كلَّ اسمٍ متضَمِّنٌ لصفةٍ، وليس كُلُّ صفةٍ يُشْتَقُّ منها اسمٌ.

فمثلًا من صفاتِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى المكرُ بمن يستحقُّ المكرَ، وهل يجوزُ أن نشتقَّ من هذه الصفةِ اسمًا من أسمائِهِ؟

الجواب: لا يجوزُ؛ لأنَّ بابَ الصفاتِ أوسعُ، من أوصافِ اللهِ أو من صفاتِ اللهِ، الصُّنْعُ ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، هل يُمْكِنُ أن نشتقَّ من ذلك اسمًا للهِ هو الصانعُ؟

الجواب: لا، وعلى هذا فَقِسْ.

ثم اعلمْ أن دلالةَ الصِّفَةِ على مدلولِها تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

دلالةِ تَضَمُّنٍ، ودلالةِ مُطَابَقَةٍ، ودلالةِ التزامٍ.

فدلالةُ الاسمِ على جميعِ معناه تسمى دلالةً مُطَابَقَةٍ، وعلى جُزْئِهِ دلالةَ تَضَمُّنٍ، وعلى شيءٍ خارجٍ لازمٍ دلالةَ التزامٍ.

ونحن نُمَثِّلُ لكم الآن بالمحسوسِ والمعقولِ إذا قلتَ: هذه دارٌ، أو هذا بيتٌ دلالتُها على جميعِ ما هُو داخِل السُّورِ دلالةُ مطابقةٍ يعني: يَشْمَلُ الحُجَرَ -وهي الغُرفُ الأسفل- ويشملُ الغُرفَ التي في الدَّوْرِ الثاني والثالثِ، وهلمَّ جرًّا، فهذه دلالةُ مطابَقَةٍ.

ودلالةُ هذا اللفظِ على الصالةِ، وعلى المطبخِ، وما أشبهَ ذلك على واحدٍ منها دلالةُ تضمُّنٍ؛ لأنَّه يدلُّ على جزءِ المعنى.

ودلالتُهُ على بانٍ بَنَاهُ دلالةُ التزامٍ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أن يُوجَدَ بيتٌ إلا ببانٍ. هذا مثالٌ في المحسوسِ.

أنا الآن معي هذا القلمَ دلالتُهُ على غِطائِه وعلى أصلِهِ مُطَابَقَةٌ، ودلالتُهُ على واحدٍ منها تَضَمُّنٌ، ودلالتُهُ على أن هناك مَنْ صَنَعَه دلالةُ التزامٍ.

ونأتي على أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ نقولُ: من أسماءِ اللهِ تعالى الخالقُ البارئُ المُصَوِّرُ.

فالخالقُ دلالتُهُ على الذاتِ الإلهيَّةِ وعلى الصفةِ التي هي الخَلْقُ جميعًا دلالةُ مُطَابَقَةٍ، ودلالتُهُ على الذاتِ وَحْدَهَا أو على الخَلْقِ وَحْدَه دلالةُ تَضَمُّنٍ، ودلالتُهُ على العِلْمِ والقُدْرَةِ أنه ما من خالقٍ إلا وهو عَالِمٌ، وما من خالقٍ إلا وهو قادرٌ، هذه دلالةُ التزامٍ.

أما النوعان الأولان: دلالةُ المُطَابَقَةِ والتضمُّنِ، فهذا لا يُشْكِلُ على أَحَدٍ، كُلُّ طالبِ عِلْمٍ يُمْكِنُ أن يَعْرِفَ.

وأمَّا دلالةُ التزامٍ فهي التي تخفى على كثيرٍ من الناسِ؛ ولذلك يختلفُ فيها العلماءُ اختلافًا كثيرًا، وهنا نسألُ هل دلالةُ الالتزامِ لازمةٌ في كلِّ قولٍ أو فيما قال اللهُ ورسولُهُ؟

الجوابُ: الثاني؛ لأنَّ دلالةَ الالتزامِ قد يُنْكِرُهَا من تَكَلَّمَ بالكلامِ، فمثلًا نقولُ: الجهميَّةُ يقولون: إنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ. من لازِمِ قوْلِهِم أن يكونَ في الحشوشِ والأماكِنِ القذرةِ، هم لا يلتزمون بهذا، ولو التزموا بهذا لكفروا، ولا أَحَدَ يَشُكُّ في كُفْرِهِم، لكن لا يلتزمون بهذا؛ ولذلك عَبَّرَ العلماءُ عن هذه المسألةِ: هل لازمُ القولِ قولٌ أو لا؟

نقول: أمَّا قولُ اللهِ ورسولِهِ فلازِمُهُما حقٌّ ومن قَوْلِ اللهِ ورسولِهِ، وأمَّا غيرُهُما فلا؛ لأنَّه يحتملُ إذا ألزمناه به ألا يلتزمَ، ويحتملُ إذا ألزمناه به أن يَدَعَ قَوْلَهُ؛ لئلا يلزمَ منه هذا اللازمُ الباطلُ ويحتملُ أنه حين تَكَلَّمَ لم يطرأْ على بالِهِ هذا اللازمُ.

ونحن نقولُ: أسمـاءُ اللهِ تعالى تدلُّ على الذاتِ الْعَلِيَّةِ على ذاتِ اللهِ، وعلى الوصـفِ الذي تَضَمَّنَهُ هذا الاسْمُ، فـ (العليُّ) يدلُّ على الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وعلى صفةِ العُلُوِّ، و(العظيمُ) كذلك يَدُلُّ على الرَّبِّ وعلى صفةِ العظمةِ.

والاسمُ وصفٌ -هذا لا بُدَّ في كلِّ اسمٍ-، والأثرُ. يعني: الذي يترتبُ على هذا، لا نقولُ: مقتضى الاسمِ. وليس كلُّ اسمٍ، عندنا (الحي) لا أَثَرَ فيه، فـ(الحيُّ) وصفٌ لازمٌ لذاتِهِ لا يتعدى، لكنْ إذا قلتَ: البصيرُ السميعُ هذا يتعدى إلى المسموعِ في السميعِ، وإلى المُبْصَرِ في البصيرِ.

فالضابطُ: أن الذي لا بُدَّ فيه من الإيمانِ بالأثرِ هو الاسمُ المتعدِّي.

فائدة: إذا قُلْنَا: عُلُوُّ الصفةِ شَمِلَ عُلُوَّ القَدْرِ وعلوَّ القَهْرِ، وجميعَ أنواعِ العُلُوِّ. يعني: أن هذا أَعَمُّ، وبعضُ العلماءِ يقولُ: ثلاثةُ أقسامٍ: علوُّ الذاتِ، وعلوُّ القَدْرِ، وعلوُّ القهرِ. لكن إذا قلنا: علوُّ الذاتِ وعلوُّ الصفةِ صار أشملَ وأعمَّ.

فإن قال قائلٌ: إذا كان الرجلُ مبتدعًا وأتى بكلامٍ يَحْتَمِلُ أنه على مذهبِ السلفِ أو على مذهبِ الخَلَفِ، فهل نَحْمِلُهُ على أنه على مذهبِ السَّلَفِ؟

فالجوابُ: ذَكَرْنا قبْل قليلٍ أنه يُحْمَلُ على المعنى الصحيحِ ما لم يُوجدْ قرينةٌ، فإن وُجِدَ قرينةٌ لا نَحْمِلُهُ على المعنى الصحيحِ، بل نَحْمِلُهُ على ما نَعْلَمُ من حالِ الرجلِ؛ ولهذا يقولُ البلقينيُّ: استخرجتُ اعتزالياتِ (الكشافِ) بالمناقيشِ[1].

و(الكشافُ) تفسيرٌ للزمخشريِّ، تفسيرٌ جيدٌ في الواقعِ من حيث اللغةُ ومن حيث المعنى جيِّدٌ، ويتكلمُ أحيانًا عن الأمورِ الفقهيَّاتِ، وكلُّ مَن بَعْدَهُ رأيناه يستقي

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٤/ ٢٤٣).

منه فيما يتعلقُ بالبلاغةِ والإعرابِ، مثلَ أبي السعودِ وغيرِهِ، لكنه معتزليٌّ بَحْتٌ، ويَذُمُّ أهلَ السُّنَّةِ ويُسَمِّيهم الحشويَّةَ، تجدُ في كلامِهِ أشياءَ تَظُنُّ أنَّها جيِّدَةٌ، وتقول: هذا كلامٌ من أحسنِ ما يَكُونُ، كما في قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آلِ عمران:١٨٥] قال الزمخشري: أيُّ فوزٍ أعظمَ من أن يُزَحْزَحَ عن النارِ وَيُدْخَلَ الجنَّةَ؟(١).

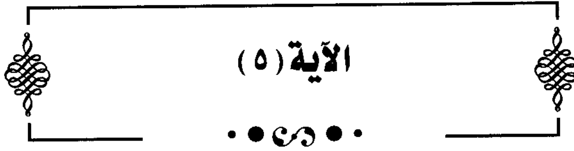
فهذا إذا سَمِعْتَهُ تقولُ: كلامٌ طيِّبٌ لا فوزَ أعظمُ من هذا، لكنه يشيرُ إلى نَفْيِ رؤيةِ اللهِ؛ لأنَّه من المعلومِ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جعل رؤيتَه زيادةً على نعيمِ الآخرةِ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ هو يقولُ: أيُّ فوزٍ أَعْظَمَ من أن يُزَحْزَحَ عن النارِ وَيُدْخَلَ الجنةَ؟

الجوابُ: كلُّ واحدٍ سيقولُ: لا شيءَ، لا فوزَ أعظمُ من هذا. لكن هو يشيرُ إلى إنكارِ رؤيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولولا أننا عَرَفْنَا من مذهبِ الرجلِ أنه معتزليٌّ يُنْكِرُ رؤيةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكنا نقولُ: لا يجُوزُ أن نَتَّهِمَه؛ لأنَّ من دَخَلَ الجنةَ فسوف يرى اللهَ عَزَّوَجَلَّ.



---

(١) انظر: الكشاف (١/ ٤٤٩).



الآية (٥)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى:٥].

• • • •

﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ ﴿تَكَادُ﴾ يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [بالتاءِ والياءِ] ﴿تَكَادُ﴾ و(يكادُ) أمَّا ﴿تَكَادُ﴾ فمُطَابَقَتُهَا لمرفوعِها ظاهرٌ؛ لأنَّ السَّمواتِ جمعٌ، وكما قال الزمخشريُّ:

.... كُـــلُّ جَمْـــعٍ مُؤَنَّـــثٌ[1]

إذنْ ﴿تَكَادُ﴾ مطابقَتُها لمرفوعِها ظاهرٌ، (يكادُ) مُذَكَّرٌ للمذكَّرِ والسَّمواتُ مؤنثٌ، فما هو الجوابُ؟

الجوابُ: الجمعُ المؤنَّثُ إذا كان مجازيًّا جازَ تذكيرُهُ وتأنيثُهُ؛ أي: تذكيرُ فعلِهِ وتأنيثُهُ، تقولُ: طلعَ الشمسُ وطلعتِ الشمسُ، يَجوزُ هذا وهذا؛ لأنَّه مجازٌ، أمَّا إذا كان حقيقيًّا -وهو الذي له فَرْجٌ من بني آدمَ أو غيـرِهِم- فإنه يَجِبُ تأنيثُ عاملِهِ فتقول: قامـتِ امرأةٌ ولا ريبَ، ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ من المؤنـثِ المجازيِّ؛ ولهذا جاء فيها قراءتان ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ ومعنى ﴿تَكَادُ﴾: تَقْرُبُ، فهي من أفعالِ المقاربةِ.

---

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٧٧).

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ يعني: السبعَ (يَنْفَطِرْنَ) بالنونِ، وفي قراءةٍ بالتاءِ والتشديدِ] وهي قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ؛ لأنَّ قاعدةَ المفسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا قال: في قراءةٍ، أو قال: بالتاءِ والياءِ، أو قال: بالمدِّ والقَصْر. أن القراءةَ سَبْعِيَّةٌ، إذن لك أن تقرأ (يَنْفَطِرْنَ) و﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾.

وَالِانْفِطَارُ بمعنى الانشقاقِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١].

وقولُهُ: ﴿مِن فَوْقِهِنَّ﴾ لم يقلْ: من أسفلَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوقَ والسَّمواتُ تكاد يَتَفَطَّرْنَ من فوقِهن من عَظَمَتِهِ.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أيْ: تنشقُّ كلُّ واحدةٍ فوق التي تليها من عظمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ] ولولا أن اللهَ أَمْسَكَهَا لَتَفَطَّرَتْ، كما أنه جَلَّوَعَلَا لَمَّا تجلَّى للجبلِ جعله دكًّا، فالسَّمواتُ على عِظَمِها وقُوَّتِهَا وشِدَّتِها تكادُ تَنْفَطِرْنَ من عظمةِ اللهِ جلَّ وعلا سبحانَه وبحمْدِهِ.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ انظرِ العظمةَ، عظمةٌ تكادُ السَّمواتُ تتفطرُ منها، عظمةٌ أخرى بجنودِهِ جَلَّوَعَلَا، الملائكةُ يُسَبِّحُون بحمْدِ ربِّهم.

والملائكةُ عالمٌ غيبيٌّ لا يُشاهَدُون، خَلَقَهُم اللهُ تعالى من نورٍ، وسَخَّرَهم لعبادتِهِ؛ يُسَبِّحُون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرُونَ، قال النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «**أَطَّتِ السماءُ وحُقَّ لَهَا أن تَئِطَّ، ما من موضعِ أربعِ أصابعَ منها إلا وفيه مَلَكٌ قَائِمٌ للهِ، أو راكعٌ، أو ساجدٌ**»[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٧٣)، والترمذي: كتاب الزهد، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا»، رقم (٢٣١٢)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

«أَطَّتْ» يعني: صار لها صريرٌ كصريرِ الرَّحْلِ المحملِ، الرَّحْلُ على البعير إذا ثَقُلَ الحِمْلُ صار له صريرٌ مع حركةِ السيرِ، فالسماءُ لها هذا من كثرةِ من عليها من الملائكةِ؛ ولهذا قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**حُقَّ لَـهَا أن تَئِطَّ**».

إذن الملائكةُ تفسيرُهُم: عالمٌ غيبيٌّ، خَلَقَهُم اللهُ تعالى من نورٍ، كما ثَبَتَ عن النبيِّ[1] عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو سَخَّرَهُم لعبادتِهِ، يُسَبِّحُون الليلَ والنهارَ لا يَفْتُرُونَ إذا أَمَرَهُم اللهُ بشيءٍ، لا يَعْصُونَ اللهَ ما أَمَرَهُم، ويَفْعَلُون ما يُؤْمَرون، ضِدُّهُم الشياطينُ، فالشياطينُ: عالمٌ غيبيٌّ، خُلِقُوا من نارٍ، عُصَاةٌ للهِ، مستكبرون عن عبادتِهِ، وأبوهم الشيطانُ الأكبرُ إبليسُ.

فإذا قال قائلٌ: أنتم قلتم: إنهم عالمٌ غيبيٌّ، أليس جبريلُ قد شاهَدَهُ النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- على خِلْقَتِهِ وله ستُّ مئةِ جناحٍ قد سدَّ الأفقَ[2]؟

فالجوابُ: بلى، لكنَّ هذا لا ينافي أن يكون عالمًا غيبيًّا في الأصلِ، يعني: قد يُظْهِرُهُم اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيراهم الناسُ وقد يتشكَّلون أيضًا، يكونُ المَلَكُ بصورةِ الآدميِّ، كما جاء جبريلُ مرةً بصورةِ رجلٍ غريبٍ، لكنه لا يُرَى عليه أثرُ السفرِ، وجاء مرةً بصورةِ دِحْيَةَ الكلبيِّ، فهم قد يتشَكَّلون بصُوَرِ الآدميِّ.

فإن قال قائِل: هذا التشكُّلُ هل هو بإرادتِهِم، أو من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

فالجواب: السؤالُ عن هذا بدعةٌ، يعني: هل لنا مصلحةٌ أن نَعرِفَ أن جبريلَ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة، رقم (٢٩٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين، رقم (٣٢٣٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، رقم (١٧٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُحَوِّلُ نَفْسَهُ إلى صورةِ آدمِيٍّ، أو أن اللهَ يَقْلِبُهُ إلى صورةِ آدمِيٍّ؟ ليس لنا مصلحةٌ، لكن نَعْلَمُ أنه لم يَقَعْ ذلك إلا بإرادةِ اللهِ، سواءٌ كان بفعلٍ اختياريٍّ من جبريلَ، أو بفعلٍ خِلْقِيٍّ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

نحن ليس لنا حقٌّ أن نسألَ عن ذلك، كلُّ أمورِ الغيبِ لا تَسْأَلْ عنها، أَجْرِهَا على ما جاءتْ؛ لأنَّه سَبَقَك من هو أَحْرَصُ منك على العِلْمِ وأقوى منك إيمانًا، وباشر من يستطيعُ الجوابَ والرَّدَّ، وهم الصحابةُ، ومع ذلك ما سألوا، إذا لم يَسَعْكَ ما وَسِعَ الصحابةَ فلا وسَّعَ اللهُ عليك.

ولهذا يجبُ أن نقولَ لبعضِ الشبابِ الآن الذين يبحثون في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ ويتعمقون يجبُ أن ننهاهم، ونقولَ: اتَّقُوا اللهَ، آمِنُوا بالقرآنِ والسُّنَّةِ على ما جاءَ بالكتابِ والسُّنَّةِ ولا تبحثوا، سَبَقَكم من هو خيرٌ منكم وأَحْرَصُ على العلمِ ولم يسألوا.

ثم هُمْ إذا سألوا يسألون الرسولَ الذي قد يَنْزِلُ عليه الوحيُ ويُخْبِرُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بما سألوا عنه، أمَّا أن تسألَ إنسانًا يخطئُ ويصيبُ وأنت وهو سواءٌ في عِلْمِ الغيبِ، فهذا من الغلطِ والسفهِ، ومن مخالفةِ جَادَّةِ السلفِ، وما أحسنَ ما قاله مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للذي سأله عن كيفيةِ الاستواءِ قال: «السؤالُ عنه بدعةٌ، وما أراك إلا مبتدعًا»[1].

فنصيحتي لكم إذا أردتُم السلامةَ أن تَدَعُوا السؤالَ عن الأمورِ الغيبيَّةِ، اتركوها، وإلا هذا يَرِدُ عن الإنسانِ. يعني أنه هل المَلَكُ يستطيعُ أن ينقلبَ إلى صورةِ آدمِيٍّ، أو أن هذا بأمرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ بمعنى أنه لا يستطيعُ لكن اللهَ يَقْلِبُهُ.

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

ونقولُ: الطريقَ السليمَ في الجوابِ عليه أن نقولَ: السؤالُ عن هذا بدعةٌ، بدعةٌ في دينِ اللهِ، ما سأل عنه من هو خيرٌ منا، دعوه.

فإذا قال قائلٌ: الملائكةُ هل هم أجسامٌ؟

الجوابُ: نعمْ لا شكَّ، قال اللهُ تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١]، وأما من قال: إن الملائكةَ كنايةٌ عن قوى الخيرِ، والشياطينَ كنايةٌ عن قوى الشرِّ، فهذا يعني إنكارَ الملائكةِ والشياطين، بل نقولُ: الملائكةُ أجسامٌ ذوو أجنحةٍ، الشياطينُ أجسامٌ تأكلُ وتشربُ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء:٦٤]، أعاذني اللهُ وإياكم من الشيطانِ.

المهمُّ: أننا نؤمنُ بأن الملائكةَ أجسامٌ، وأن الشياطينَ أجسامٌ، لكنْ لا نَعْرِفُ كَيْفِيَّتَهم إلا ما عَلَّمَنا اللهُ، فما عَلَّمَنا اللهُ نَعْرِفُه وما لا فلا نَعْرِفُهُ؛ لأنَّهم عالمُ الغيبِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ أيْ: مُلابِسين للحمدِ] أفادنا المُفسِّر بقولِهِ: [أي ملابسين للحمدِ] أن الباءَ هنا للملابَسةِ والمصاحَبةِ، ومعنى (يُسَبِّحُ): أي: يُنَزِّهُ، ومعنى بِحَمْدِ: أي: تسبيحًا مَصْبُوغًا بالحمد؛ لِأَنَّ التسبيحَ تَنْزِيهٌ وتخليةٌ، والحمدُ بالعكسِ إثباتٌ؛ فقولك: «سبحانَ اللهِ وبحمْدِه» يجتمعُ فيه تنزيهُ اللهِ عن كُلِّ نقصٍ، وإثباتُ كلِّ كمالٍ له؛ أخذْنا إثباتَ الكمالِ من الحمدِ، والتنزيهَ من التسبيحِ ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾.

و(رَبٌّ) هنا بمعنى: خَالِقٌ، مَالِكٌ، مُدَبِّرٌ.

وقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ المفعولُ محذوفٌ للعِلْم به، فمَن هو المُسْتَغْفَرُ؟ اللهُ، ويستغفرون اللهَ، والاستغفارُ طلبُ المغفرةِ؛ لأنَّ استفعل تأتي دائمًا وغالبًا بمعنى

الطلبِ، تقولُ: استسقى بمعنى: طَلَبَ السُّقيا، استغفرَ بمعنى: طَلَبَ المغفرةَ، استرحمَ بمعنى: طلبَ الرحمةَ، وما أشبهَ ذلك، وقد تأتي بغيرِ ذلك كما في قولِك: استكبرَ ليس فيها طلبُ استكبارٍ، لكنه بلغَ في الكبر غايتَهُ.

وقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ أي: يطلبون المغفرةَ من اللهِ، والمغفرةُ قالوا: إنها مشتقةٌ من المِغفرِ، المغفرُ: شيءٌ يجعَلُه المقاتلُ على رأسِهِ يغطي الرأسَ ويقيه السهامَ، ففيه سترٌ ووقايةٌ، فإذا قلتَ: أستغفرُ اللهَ، أو ربِّ اغفرْ لي، فأنت تَطْلُبُ شيئَيْن:

الشيءُ الأولُ: السترُ، سترُ عيوبِك عن الناسِ، لو عَلِمَ الناسُ ما عندك من الذنوبِ ما رَدُّوا عليكَ السلامَ، كما قال القحطانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واللهِ لو علموا خَبِيءَ سَرِيرتي ... لأبى السلامَ عليَّ مَنْ يلقاني[1]

فأنت تسألُ اللهَ أن يسترَ عليك.

الثاني: تسألُ اللهَ وقايةً من الذنبِ، وقايةَ العذابِ، كُلُّ مُذْنِبٍ مستحقٌّ للعقابِ.

لو قال الإنسانُ: المغفرةُ عدمُ المؤاخذةِ على الذنبِ، نقولُ: هذا بعضُ معناها، فمعناها: سَتْرُ الذنبِ وعدمُ المؤاخذةِ عليه.

وقولُهُ: ﴿لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ (من) هُنَا اسمٌ موصولٌ يفيدُ العمومَ، وهو ليس عامًّا، إنما هذا عامٌّ يُرادُ به الخاصُّ؛ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ [غافر:٧]. إذنْ ﴿لِمَن﴾ هنا عامٌّ يُرادُ به الخصوصُ.

(١) نونية القحطاني (ص:١٨).

لو قال قائلٌ: إنه عامٌّ خُصِّصَ. قلنا: لا؛ لأنَّه لم يُرِدِ العمومُ من الأصلِ، إنما أُريدَ الخصوصُ ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

فإن قال قائلٌ: ما الفَرْقُ بين العامِّ الذي أُريدَ به الخصوصُ وبينَ العامِّ المخصوصِ؟

فالجواب: أي العامُّ المخصوصُ هو الذي أُريدَ عمومُهُ أولًا، ثم أُخْرِجَ بعضُ أفرادِه، مثلَ أن تقولَ: قام القومُ إلا زيدٌ والعامَّ المخصوصُ الذي أُرِيدَ به الخصوصُ لم يُرَدْ عمومُهُ أصلًا، ودلالتُهُ عقليَّةٌ دلالةُ العامِّ المخصوصِ عقليَّةٌ فمثلًا ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ هل هم كُلُّ الناسِ؟ هل يَفهمُ أحدٌ من هذه الكلمةِ أن جميعَ الناسِ قالوا أصلًا؟ الجواب: لا يَفْهَمُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾.

ولهذا قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من المؤمنين].

وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (ألا) أداةُ استفتاحٍ تبتدِئُ بها الجملةُ، وتفيدُ شيئيْن: الأولُ: التنبيهَ، والثاني: التوكيدُ.

فقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ (إنَّ) حرفُ توكيدٍ، هو ضميرُ فصلٍ، وضميرُ الفصلِ يفيدُ التوكيدَ، وحينئذٍ يحقُّ لنا أن نقول: إن هذه الجملة أُكِّدَتْ بثلاثةِ مؤكِّداتٍ: (ألا)، و(إن)، و(هو) الذي هو ضميرُ الفصلِ: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ ولذلك طَلَبَتِ الملائكةُ منه المغفرةَ؛ لأنَّه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أهلٌ لذلك، كما قال تعالى: ﴿هُوَ أَهۡلُ ٱلتَّقۡوَىٰ وَأَهۡلُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [المدّثر:٥٦]، ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ فبمغفرتِهِ تزولُ المكروهاتُ وبرحمتِهِ تحصلُ المحبوباتُ، غفر اللهُ لنا ولكم.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ عظمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأن هذه السَّمواتِ على شدَّتِها وقُوَّتِها تكادُ تتفطرُ من عظمةِ اللهِ، وهذا كقولِهِ لَمَّا سأل موسى أن يرى ربَّه قال: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾ [الأعراف:١٤٣]. بلْ إنَّ كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وهو كلامُهُ لو نَزَلَ على جبلٍ ﴿لَّرَأَيۡتَهُۥ خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٢١]، ففي هذه الآيةِ: بيانُ عظمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بيانُ علوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الذاتيِّ في قولِهِ: ﴿مِن فَوۡقِهِنَّ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثباتُ الملائكةِ؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ ويجبُ علينا أن نؤمنَ بالملائكةِ على أنهم عالمٌ غيبيٌّ وأن لـهم أجسادًا، وأن لـهم أجنحةً، كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الْفَائِدَةُ الرَّابعَةُ: كمالُ عبادةِ الملائكةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ فيجمعون له بَيْنَ التنزيهِ والتمجيدِ، التنزيه في قولِهِ: ﴿يُسَبِّحُونَ﴾، والتمجيدِ في قولِهِ: ﴿بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الملائكةَ أَفْضَلُ من بني آدمَ؛ لأنَّ بني آدمَ ليست حالُـهُم هذه -أي: التسبيحُ بحمدِ اللهِ- بل منهم مؤمنٌ ومنهم كافرٌ، فيكون الملائكةُ أفضلَ من بني آدمَ، وهذا هو أحدُ الأقوالِ في هذه المسألةِ، ومن العلماءِ من يقولُ: بل صالحُ البشرِ أفضلُ؛ يعني: أن المؤمنين من البشرِ أفضلُ من المؤمنين من الملائكةِ؛ ولهذا كانت الملائكةُ مسخَّرةً لهم.

وهذا القولُ هو الذي نصَّ عليه الإمامُ أحمدُ[١]: أن صالحَ البشرِ أَفْضَلُ من الملائكةِ؛ لأنَّ الملائكةَ خُلِقُوا للعبادةِ، فليس عندهم صوارفُ تَصْرِفُهُم عن عبادةِ اللهِ، والبشرُ خُلِقُوا للعبادةِ لا شكَّ، لكن هناك صوارفَ تَصْرِفُهُم، وهي الشُّبُهاتُ والشَّهَواتُ.

ومن المعلومِ أن تحقيقَ الإيمانِ مع الصوارفِ أشدُّ معاناةً ومجاهدةً من تحقيقِ الإيمانِ مع عدمِ الصوارفِ؛ ولهذا كان الرجلُ المتمسكُ بدينِ اللهِ في آخرِ الزمانِ أَفْضَلَ من خمسين من الصحابةِ؛ كما قال النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «للعامِلِ فيهنّ أجرُ خمسين منكم»[٢]، وإنما كان كذلك لمشقَّةِ العبادةِ على هذا الذي بَيْنَ أمةٍ فاسدةٍ، واختار شيخُ الإسلامِ[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفصيلَ في ذلك، فقال: الملائكةُ أفضلُ باعتبارِ البدايةِ، والبشرُ أفضلُ باعتبارِ كمالِ النهايةِ؛ لأنَّ البشرَ في النهايةِ يدخلون الجنَّةَ، والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾ [الرعد:٢٤]، كأنما خُلِقُوا لتهنئتِهِم وتطمينِهِم، فيكونُ في هذا تفصيلٌ.

فالملائكةُ أفضلُ باعتبارِ البدايةِ؛ لأنَّهم خُلِقُوا من نورٍ وبنو آدمَ من طينٍ؛ ولأنهم في عبادةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكنهم باعتبارِ النهايةِ الْبَشَرُ أفضَلُ.

وبعد هذا، فإن الخوضَ في ذلك ليس من الأمور المهمَّةِ؛ لأننا قد نقولُ: ما عَلِمْنَا من فضائِلِهم وفضائلِ البشرِ نؤمنُ به، وأمَّا التفضيلُ عندَ اللهِ فهم درجاتٌ

(١) انظر: العقيدة السفارينية (ص:٩٠).
(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم (٤٣٤١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، رقم (٣٠٥٨)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾، رقم (٤٠١٤)، من حديث أبي ثعلبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.
(٣) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٧٩).

عندَ اللهِ ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:٩٦]، لا ندري، باعتبارِ ما يَظْهَرُ لنا نعطي كلَّ إنسانٍ ما تَمَيَّزَ به، وباعتبارِ ما عند اللهِ اللهُ عليمٌ به، ولسنا مؤاخَذين فيما إذا تَوَقَّفْنَا في هذا الأمرِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: فضيلةُ الجمعِ بين التسبيحِ والتحميدِ؛ لقولِهِ: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾، وقد ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ قولُهُ: «كلِمتانِ حَبيبتان إلى الرحمنِ، خفيفتان على اللسانِ، ثقيلتان في الميزانِ: سبحانَ اللهِ وبحمْدِه، سبحانَ اللهِ العظيمِ»[(١)]. فما أَجْدَرَنَا أن تكونَ هاتان الكلمتان على ألسنتِنا دائمًا؛ لأنَّهما خفيفتانِ على اللسانِ لا تَعَبَ فيهما، حبيبتانِ إلى الرحمنِ ثقيلتانِ في الميزانِ، فماذا علينا لو كان الإنسانُ يُديمُ هذا القولَ: سبحانَ اللهِ وبحمْدِهِ سبحانَ اللهِ العظيمِ، وهو يشتغلُ، وهو يعملُ، وهو يمشي، وهو مضطجعٌ، وهو قاعدٌ! لحصَّلْنَا خيرًا كثيرًا، ولَوَصَلْنا بإذنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلى محبَّةِ اللهِ لنا؛ لأننا ما دُمْنا نأتي ونلازمُ ما نحبُّه فهو أكرمُ منا عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الملائكةَ مربوبون ليس لهم حقٌّ من الربوبية؛ لقولِهِ: ﴿بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾، وعلى هذا فمن دعا جبريلَ، أو ميكائيلَ، أو إسرافيلَ، أو مالِكًا، أو غير ذلك؛ فإنه كافرٌ مشركٌ باللهِ؛ ولهذا أهلُ النارِ لم يقولوا: ﴿يَٰمَٰلِكُ﴾ أَخْرِجْنَا من النارِ، ولكنهم قالوا كما قال اللهُ عنهم: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزُّخرُف:٧٧]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ يُخَفِّفۡ عَنَّا يَوۡمٗا مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٩].

وانظرْ إلى الحياءِ والخجلِ -والعياذُ باللهِ- لم يقولوا: ادْعُوا ربَّنَا بل قالوا: ﴿ٱدۡعُواْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح، رقم (٦٤٠٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ لأنهم أَحْقَرُ في أَنْفُسِهم من أن يدْعوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ فيقولون: يا رَبَّنَا خَفِّفْ عنا يومًا من العذابِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: فَضْلُ الملائكةِ على البشرِ، بمعنى: أن لهم مِنَّةً ونعمةً؛ لقولِهِ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ولا شك أن من استغفر لك فله عليك مِنَّةٌ وفَضْلٌ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: نعمةُ اللهِ علينا بأن سَخَّرَ لنا الملائكةَ يستغفرون لنا؛ لأنَّ الملائكةَ لولا أن اللهَ سَخَّرَهم لنا ما استغفَروا لنا، لكنَّ اللهَ سَخَّرَهم، ففيه فضلٌ ونعمةٌ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على المؤمنين؛ حيث إن الملائكةَ يستغفرون لهم.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: التوكيدُ على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غفورٌ رحيمٌ، بثلاثةِ مؤكِّداتٍ في الآيةِ ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ ثلاثةِ أسماءٍ من أسماءِ اللهِ، وهي: ﴿ٱللَّهَ﴾ ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾، وهل أسماءُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُشْتَقَّةٌ؟

الجوابُ: نعم مشتقةٌ بلا شكَّ، ﴿ٱللَّهَ﴾ من الألوهيَّةِ، ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ من المغفرةِ، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ من الرحمةِ.

فهو لم يُسمَّ بهذه الأسماءِ إلا وهو متصفٌ بما دلت عليه من صفاتٍ؛ ولهذا نقولُ: كلُّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ فهو متضمِّنٌ لصفةٍ أو صفتيْن أو أكثرَ، حسَبَ ما تدلُّ عليه هذه الأسماءُ من المطابقةِ والتضمنِ والالتزامِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أننا إذا عَلِمْنَا أن اللهَ غفورٌ رحيمٌ فجديرٌ بنا أن نَسْأَلَهُ المغفرةَ والرحمةَ؛ لأنَّه أهلٌ لذلك، فيكون في هذا تربيةٌ للإنسانِ وسلوكِهِ في وصولِهِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن يَعْلَمَ بأنه غفورٌ فَيَسْتَغْفِرُ، وأنه رحيمٌ فَيَسْتَرْحِمُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أن فيها حثًّا للإنسانِ على تـرْكِ الذنـوبِ وعلى فعْـلِ الطاعاتِ، وجْهُ ذلك: أن المغفرةَ تحتاجُ إلى عملٍ صالحٍ، إلى توبةٍ يغفرُ اللهُ بها الذنبَ، والرحمةُ تحتاجُ إلى طاعاتٍ يتوصَّلُ بها الإنسانُ إلى رحمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: بيانُ الحكمةِ في حُكْمِ اللهِ الكونيِّ القَدَرِيِّ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ كالتعليلِ لقولِهِ: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كأنَّ قائلًا يقولُ: لماذا يستغفرون لمن في الأرضِ؟ قال: لأنَّ اللهَ هو الغفورُ الرحيمُ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أن الأسماءَ الحسنى تكونُ كاملةً بانفرادِها واجتماعِها؛ لأنَّه لـمَّا جَمَعَ بيْنَ الغفورِ والرحيمِ تَوَلَّدَ منهما صفةٌ ثالثةٌ غيرُ المغفرةِ والرحمةِ، وهي اجتماعُ هذيْن الوصفيْن -أو هذيْن الاسميْن- الدَّالَّيْنِ على الوصفِ في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فبالمغفرةِ تُمْحَى الذنوبُ، وبالرحمةِ يَحْصُلُ المطلوبُ.



الآية (٦)

• ● ◦ ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الشورى:٦].

• ● ◦ ● •

أولًا: في الإعرابِ ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ مبتدأٌ و﴿أَوْلِيَاءَ﴾ مفعولٌ ثانٍ لِـ﴿اتَّخَذُوا﴾ لأنَّ التقديرَ اتخذوا الأصنامَ أولياءَ، ﴿اللَّهُ﴾ مبتدأٌ ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿حَفِيظٌ﴾ خبرُهُ، والجملةُ من المبتدإ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدإ الأوَّلِ وهو ﴿وَالَّذِينَ﴾.

فإن قال قائلٌ: المعروفُ عندَ النحْويِّين أنَّ الجملةَ الواقعةَ خبرًا لا بُدَّ أن تتضمَّنَ ضميرًا يعودُ على المبتدإ حتى يُعْرَفَ اتصالُها به، قلنا: هنا حلَّ الظاهرُ محلَّ الضميرِ، وهو قولُهُ: ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ يعني: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ هو ﴿حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ يعني: اللهُ، ويجوزُ أن يكونَ الرابطُ هو قولَهُ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أي: الضميرُ.

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ اتخذوا الأصنامَ، ولهذا قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: الأصنامَ]، وهذا التقديرُ لبيانِ المفعولِ الثاني، كأنه يقولُ: المفعولُ الثاني محذوفٌ، تقديرُهُ: الأصنامُ.

﴿أَوْلِيَاءَ﴾ جَمْعُ وَلِيٍّ؛ أي: أنهم يَتَوَلَّوْن هذه الأصنامَ يعبُدُونها، يَذْبَحُون لها، يَنْذِرُون لها، وهم عن اللهِ غافلون.

ولا تَجِدُ في القرآنِ أن الأولياءَ هم الأصنامُ، لكن المفسِّرين يُفَسِّرُونهم بالأصنامِ

على سبيلِ التمثيلِ، وإلا فقد قال الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تَعِسَ عبْدُ الدينارِ، تَعِسَ عبْدُ الدرهمِ، تَعِسَ عبْدُ الخَمِيصةِ، تعس عبد القَطِيفَة»[1]، فجعلَ الذي يرْبِطُ قولَهُ ومَحبَّتَه ومعاداتَه وكَرَاهتَه على هذا، جَعَلَهُ عبدًا لهم.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ﴾ مُحْصٍ عليهم لِيُجَازِيَهُم] تفسيرُ الـ﴿حَفِيظٌ﴾ بالمُحْصِي تفسيرٌ باللازمِ، ولكنَّ المرادَ بالحفيظِ؛ أي: حافظٌ لأعمالِهم رقيبٌ عليهم، لا يَفُوتُهُ شيءٌ من أعمالِهم ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، وإذا كان حفيظًا عليهم حَافِظًا لَهُمْ مراقبًا لهم؛ فلا بَدَّ أن يُحْصِيَ عليهم أعمالَهُم ويجازيَهُم عليها.

﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [تُحَصِّلُ المطلوبَ منهم، وما عليك إلَّا البلاغُ] ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم﴾ الخطابُ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿بِوَكِيلٖ﴾؛ أي: بحفيظٍ، فالآيةُ واضحةٌ، كأنَّ اللهَ يقولُ: أنا الحفيظُ عليهم، أمَّا أنت فلستَ بحفيظٍ، ما الذي على الرسولِ؟ ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ ليس عليه إلا أن يُبلِّغَ، أمَّا أن يَهْدِيَ أحدًا، أو يُحْصِيَ أعمالَ أحدٍ، فهذا ليس إليه، إنما هو إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ حتى إن اللهَ قال له في آلِ عمرانَ: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آلِ عمرانَ:١٢٨].

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ سفهِ أولئك المُتَّخِذِين أولياءَ من دونِ اللهِ، وجْهُ السَّفَهِ: قولُهُ: ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ يعني كأنهم غَفَلُوا عن اللهِ عَزَّوَجَلَّ نهائيًّا واتخذوا هذه الأصنامَ أولياءَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦، ٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: وعيدُ مَنِ اتخذ من دونِ اللهِ أولياءَ؛ لقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ هذا التهديدُ، كما يقولُ القائلُ للإنسانِ: اذهب وأنا معك، أنا وراءك، أنا أُحصي عليك.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بيانُ عمومِ عِلْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقـولِهِ: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ لأنَّ قولَهُ: ﴿حَفِيظٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ يَشْمَلُ جميعَ ما يقومون به من عملٍ، وهذا يَدُلُّ على سَعَةِ عِلْمِ اللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ واطِّلَاعِهِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن النبيَّ ﷺ بشرٌ لا يَعْلَمُ الغَيْبَ، ولا يُحصي أعمالَ العبادِ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الرسولَ ﷺ -وهو سَيِّدُ الدُّعاةِ وإمامُ الدُّعاةِ- لا يَلْزَمُهُ إلا أن يُبَلِّغَ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ وهذه الآيةُ لها شواهدُ لفظيَّةٌ ومعنويَّةٌ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، يعني لا تستطيعُ، وإذا كان سَيِّدُ الدعاةِ وإمامِهِم لا يَمْلِكُ أن يَهْدِيَهُم فما بالُك بمن سواه؟

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: تَسْلِيَةُ الدعاةِ إلى اللهِ إذا لم يَطِعْهُمُ الناسُ، أكثرُ الناسِ -يعني الدعاةَ- إذا لم يُطِعْهِمُ الناسَ تتفطَّرُ قلوبُهُم وتنحلُّ أجسامُهُم، نقولُ: يا أخي رويدك! مَن الذي مَنَعَهُم ألا يطيعوك، من الذي مَنَعَهَم أن يطيعوك؟ نقولُ: اللهُ عَزَّوَجَلَّ نحن نقولُ: من الذي مَنَعَهم ألا يطيعوك؟ ثم قلت أن يطيعوك وكلتا العبارتين صحيحةٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾ [الأعراف:١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فكلا التعبيرين صحيحٌ.

ونقولُ لهذا الداعي الحريصِ على هدايةِ الناسِ: لا تَحْزَنْ عليهم ﴿وَلَا تَكُن فِي

ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النمل:٧٠]، ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء:٣]، أنتَ عليكَ ما عليكَ! وهو البلاغُ، والهدايةُ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولو شاء اللهُ لاهْتَدَوْا، فإذا كان هذا واقعًا بمشيئةِ اللهِ فإن الإنسانَ يَطْمَئِنُّ، لكن إذا تَقَطَّعَ قلبُهُ حسرةً اشتغلَ بعيوبِ الناسِ عن عيوبِهِ؛ ولهذا تجدُ الداعيةَ الذي هذا وصفُهُ دائمًا مشغولًا بأحوالِ الناسِ وينسى نفسَهُ، لو فتَشْتَ ما فَتَّشْتَ لرأيْتَهُ في العبادةِ مُقَصِّرًا، وإذا جاء على العبادةِ وحَضَرَ فقلبُهُ في وادٍ آخر، وهذا غَلَطٌ، أنت مأمورٌ قبْلَ كلِّ شيءٍ بإصلاحِ نَفْسِكَ.

ومأمورٌ أيضًا بالرضا بقضاءِ ربِّكَ، قضى اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يَهْدِيَ هؤلاء الأمرُ أمرُهُ، والعِبادُ عبادُهُ، صحيحٌ أن الإنسانَ يَحْزَنُ، لكن لا ينبغي أن يَصِلَ إلى درجةٍ يَغْفُلُ بها عن نفْسِه كما هو شأنُ بعضِ الدعاةِ، والإنسانُ إذا كان هكذا فَثِقْ أنه سيكونُ متزنًا في الدعوةِ إلى اللهِ، وإلا يكنْ فَسَيكونُ متهورًا، ويأتي بما لا تُحْمَدُ عقباه؛ لذلك كُنْ داعيًا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ كما كان عليه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ.

فإن قال قائلٌ: بعضُ من يَعْمَلُ بالدَّعوةِ يُقَسِّمُ المجتمَعاتِ إلى أقسامٍ: المجتمعُ المدنيُّ، المجتمعُ الحبشيُّ، ونَزَلَ على كلِّ مُجْتَمَعٍ آياتٌ نَزَلَتْ في الصَّحابةِ في ذاك الوقتِ، فهل يصحُّ هذا؟

فالجوابُ: هو لا شكَّ هذا، وليس بسببِ أنَّ القومَ حَبَشِيُّونَ أو مَكِّيُّونَ أو مَدَنِيُّونَ، هذه قاعدةٌ عامَّةٌ: تُنَزَّلُ الآياتُ الَّتي نزلتْ في مَكَّةَ على من كان مثلَ أَهْلِ مَكَّةَ كما نَزَلَتْ فيهم، فالعبرَةُ بعمومِ اللَّفْظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ.

مسألةٌ: يقولون: إن بَعْضَ السُّنَنِ تجبُ على طالبِ العِلْمِ؟

فالجوابُ: نعم، بعضُ السُّنَنِ تَجِبُ على طالِبِ العِلْمِ إذا كان عَمَلُه إيَّاها إحياءً للسُّنَّةِ، فهنا يجبُ عليه فِعْلُها؛ لأنَّ هذا من بابِ البلاغِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن النبيَّ ﷺ بَشَرٌ ليس له من الأمرِ شيءٌ؛ لقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، فالرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَشَرٌ لا يستطيعُ أن يَهْدِيَ أحدًا ولا أن يُحْصِيَ أعمالَ أحدٍ، لو استطاع أن يَهْدِيَ أحدًا لَهَدى عمَّه أبا طالبٍ؛ الذي كان له من الفضلِ على الدعوةِ الإسلاميَّةِ ما هو معلومٌ، لكنه لم ينفعْه إلا في شيءٍ واحدٍ، هو حقيقةٌ لَمْ يجْزِ شيئًا أنه شَفَعَ له عندَ اللهِ، فخفَّفَ عنه العذابَ، فكان في ضحضاحٍ من نارٍ عليه نعلانِ يغلي منهما دماغُهُ[1]، ومع هذا يرى أنه أشدُّ الناسِ عذابًا؛ لأنَّه لو رأى أنه أخفُّ الناس عذابًا لهان عليه الأمرُ وتسلَّى بغيرِهِ، لكنه يرى أنه أشدُّ الناسِ عذابًا، نسألُ اللهُ العافيَةَ.

وقد أشارَ اللهُ إلى أن الاشتراكَ في العذابِ يُخَفِّفُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزُّخرُف:٣٩]، في الدنيا ينفعُ ذلك أن الإنسانَ إذا شاركه غيرُهُ، لكن في الآخرة لا يَنْفَعُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٧)

• • ◌ • •

﴿ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى:٧].

• • ◌ • •

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ الكافُ هنا اسمٌ بمعنى (مثل)، وهي منصوبةٌ على المفعوليَّةِ المُطْلقةِ؛ ولهذا قَدَّرَها المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِهِ: [مِثْلَ ذلك الإيحاءِ].

الأولُ قال: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [الشورى:٣]، ولمْ يُبيِّن المُوحى، وهنا قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانٗا﴾ فبيَّنَ الموحى، فكان الآن هنا تفصيلٌ بعد إجمالٍ؛ الإجمالُ ﴿يُوحِيٓ إِلَيۡكَ﴾؛ لأنَّه لم يُبيِّن الموحى، وهنا ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانٗا﴾ فهو تفصيلٌ بَعْدَ إجمالٍ، ولا يخفى علينا أن التفصيلَ بَعْدَ الإجمالِ من أساليبِ اللغةِ البلاغيةِ العظيمةِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا أُجْمِلَ بَقِيَتِ النفْسُ متضلعةً متطلعةً متشوفةً متشوقةً إلى تفصيلِهِ، فإذا جاء مفصلًا وَرَدَ كالماءِ على أرضٍ يابسةٍ، فالماءُ على الأرضِ اليابسة تشربُهُ على الفورِ، فكذلك إذا وَرَدَ التفسيرُ بَعْدَ الإجمالِ فإنه يَرِدُ على قلبٍ متطلعٍ تمامًا إلى التفصيلِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي مثلَ هذا الإيحاءِ] ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ والخطابُ للرسولِ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عن طريقِ جبريلَ، قال اللهُ تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣] على قلْبِك ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ﴾ ﴿قُرۡءَانٗا﴾ بمعنى مقروءٍ،

أو بمعنى قارئٍ، أمَّا هنا فهو مَصْدرٌ، قرآنٌ مَصْدَرُ قَرَأَ، كغُفْرانٍ مَصْدَرُ غفَرَ، وشُكْرَانٌ مَصْدَرُ شَكَرَ، إذن ﴿قُرۡءَانًا﴾ مصدرٌ، لكن هل هو بمعنى اسمِ الفاعلِ، أو بمعنى اسمِ المفعولِ، أو هو بمعناهما جميعًا؟

لنا قاعدةٌ سبقت أن الآيَةَ، أو الحديثَ أيضًا إذا احْتَمَلَ معنييْن على السواءِ، ولا منافاةَ بينهما وَجَبَ أن يُحْمَلَ عليهما جميعًا، إذن قرآنٌ بمعنى قارئٍ، وقرآنٌ بمعنى مقروءٍ.

فكيف يكونُ قرآنٌ بمعنى قارئٍ؟

الجواب: (قارئ) بمعنى جامعٌ، ومنه سُمِّيَت القريةُ؛ لأنَّها تجمعُ الناسَ فيكونُ ﴿قُرۡءَانًا﴾ بمعنى قارئٍ، ولا شكَّ أن القرآنَ جامعٌ، جامعٌ لعلومِ الأوَّلِينَ والآخرين، ولكلِّ علمٍ نافعٍ، وعملٍ صالحٍ.

وهذه القاعدةُ مفيدةٌ جدًّا: إذا احتملَ النصُّ مَعْنَيَيْنِ على السواءِ ولا منافاةَ بينهما وجبَ أن يُحْمَلَ عليهما جميعًا؛ لأنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا يَعْلَمُ ماذا يَحْتَمِلُه كلامُهُ، وكذلك الرسولُ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-؛ وهذه قاعدةٌ نافعةٌ لطالبِ العلمِ.

أما إذا تنافيا فيُطْلَبُ المرجِّحُ من دليلٍ آخَرَ.

وأما إذا كان أحدُهُما أرجحَ أُخِذَ به وتُرِكَ الآخَرُ.

فهنا ثلاثةُ أقسامٍ: أن يكونَ أحدُهُما أرجحَ فيؤْخَذُ به ويُتْرَكُ الآخرُ، أي: لا مُرَجِّحَ واللفظُ لا يَحْتَمِلُ إلا أحدَهُما، أو يَطْلُب الترجيحَ من دليلٍ آخَرَ؛ أو أن يكونَ اللفظُ يحتَمِلُهُما جميعًا فَيُحْمَلَ عليهما؛ لأنَّ ذلك أوسعُ وأشملُ.

وقولَهُ: ﴿عَرَبِيًّا﴾؛ أيْ: بلسانِ العربِ، والعروبةُ هنا هل هي عروبةُ النَّسبِ أو عروبةُ اللسانِ؟

الجوابُ: الظاهرُ أنها عروبةُ اللسانِ، لكنَّ حقيقةَ الأمرِ أن عروبةَ اللسانِ أصلُها عروبةُ النسبِ، إذ إن اللغةَ العربيةَ وإن تكَلَّمَ بها من ليس بعربيٍّ هي أصلُها من عروبةِ النسبِ؛ ولذلك أولئك القومُ الذين من فارسَ والرومِ نقولُ: هم عربٌ لسانًا وليسوا عربًا نسبًا، فهل يَلْحَقُهُم مدحُ العربِ؟

الجوابُ: لا يَلْحَقُهُم؛ لأنَّ المدحَ في العربِ إنما هو عربُ النَّسبِ، أما الوصفُ الذي هو عربُ اللسانِ فلا يستحقُّ هذا المدحَ؛ ولهذا أشرفُ الناسِ نسبًا عربُ النّسبِ، هنا يُشارُ إلى هذا.

وبَيَّنَّا فيما سَبَقَ أن اللهَ تعالى أَجْمَلَ ثم فَصَّلَ فقال في أولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [الشورى:٣] وهنا قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ [الشورى:٧]، وأضاف الإيحاءَ إليه عَزَّوَجَلَّ لأن الأمرَ مُهِمٌّ جدًّا، والموحى به هو أشرفُ الكلامِ ﴿قُرۡءَانًا﴾ قلنا: إن ﴿قُرۡءَانًا﴾ مَصْدَرٌ كالغفرانِ والشكرانِ، وهل هو بمعنى اسمِ الفاعلِ أو بمعنى اسمِ المفعولِ؟ أيْ: هل المعنى أنه قارئٌ أو المعنى أنه مقروءٌ؟

ذَكَرْنا أنه يَجُوزُ فيه الوجهان، أما كونُهُ قارئًا؛ فلأنه جامعٌ لجميعِ الكمالاتِ في الكلامِ ومنه القريةُ؛ لأنَّها تَجْمَعُ الناسَ.

وأما كونُهُ بمعنى مفعولٍ؛ فلأنه يُقْرَأ ويُتْلَى، وكلاهما وصفٌ صالحٌ للقرآنِ، ولا يُنافي بعضُهُما بعضًا، وعلى هذا فَيُحْمَلُ على المعنيَيْن جميعًا، كما هي القاعدةُ بالتفسيرِ، وفي الحديثِ النبويِّ إذا كان يَحْتَمِلُ معنيَيْن لا مُرَجِّحَ لأحدِهِما على الآخَرِ وليس بينهما منافاةٌ، فالواجبُ أن يُحْمَلَ عليهما جميعًا.

﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا﴾؛ أي: بِلُغَةِ العربِ، والمرادُ بِلُغَةِ العربِ نُطقًا أو نَسَبًا؟ الأصلُ نَسَبًا؛ لأنَّ لغةَ العربِ انتشرتْ بعد الفتوحاتِ الإسلاميَّةِ وإلا كانت في الجزيرةِ فقط، ثم قال: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ [الشورى:٧]، اللامُ للتعليلِ، والمعلَّلُ هو قولُهُ: ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾ وعلى هذا فاللامُ متعلقةٌ بقولِهِ: ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾. ﴿لِّتُنذِرَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لِتَخَوُّفِ، ﴿أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ [الشورى:٧]، أي: أهلَ مكَّةَ وسائرَ الناسِ].

قولُنا: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ﴾ هي مكَّةُ، وسُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّها جامعةٌ للقرى إذ إنَّ جميعَ القُرى تأوي إليها، ولا شكَّ أن المسلمين كُلَّهُم يتجهون إلى أُمِّ القُرى؛ لأنَّ الكعبةَ فيها، وهي أيضًا تَجْمَعُ القرى من جهةِ أنه يَجِبُ على كلِّ المسلمين أن يَحُجُّوا هذا البيتَ من استطاع إليه سبيلًا؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ - أو «حَجُّ البَيْتِ» قراءتانِ سَبْعِيَّتَانِ ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ [آلِ عمران:٩٧].

إذن سُمِّيَتْ أُمُّ القُرى؛ لأنَّها تَجْمَعُ جميعَ القرى، والقرى هنا المُدُنُ؛ لأنَّ القريةَ البلدُ الصغيرُ عُرفًا، أمَّا لغةً فإنَّ القريةَ تُطْلَقُ حتى على المدينةِ الكبيرةِ، كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةٗ مِّن قَرۡيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَتۡكَ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ﴾ [محمد:١٣].

وقولُهُ: ﴿وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾ يقولُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المرادَ بمن حَوْلَهَا: [سائرُ الناسِ]، وهذا التفسيرُ وإن كان معناه صحيحًا؛ لأنَّ رسالةَ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- بَلَغَتْ جميعَ الناسِ، ومن لم تَبْلُغْهُ فَسَتَبْلُغُه، ولكنَّ ظاهرَ اللفظِ خلافُ ذلك؛ لأنَّ ما حَوْلَ الشيءِ فهو القريبُ منه، وحينئذٍ يبقى في الأمرِ إشكالٌ، فإنَّ النبيَّ ﷺ مبعوثٌ إلى جميعِ الناسِ. ولكنْ يقالُ: لا إشكالَ فهو كقولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الجمعة:٢]، وهو مبعوثٌ لكلِّ الخَلقِ؛ ولهذا قال: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡ﴾ [الجمعة:٣].

وعلى هذا فنقولُ: المرادُ بالإنذارِ الإنذارُ المباشِرُ، والإنذارُ المباشِرُ من النبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ما كانَ إلا لِأُمِّ القرى ومَنْ حَوْلَهَا؛ ولهذا ما فُتِحَتِ الشامُ ولا العراقُ ولا مصرُ في عهدِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- وإنما كان الجزيرةَ فقط، وعليه فيكونُ المرادُ بقولِهِ: ﴿لِّتُنذِرَ﴾ الإنذارَ الذي تمَّ في حياتِهِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه لم يَشْمَلْ إلا أُمَّ القرى ومَنْ حَوْلَهَا.

وقولُهُ: ﴿أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، هل المرادُ بهذا إنذارُ المدينةِ نفسِها أو المرادُ الأهلُ؟

الجوابُ: الأهلُ لا شكَّ، ولا يُشْكِلُ هذا على أحدٍ، وهذا هو الذي جَعَلَ شيخَ الإسلامِ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: «إنه لا مجازَ في القرآنِ ولا في غيرِهِ من اللغةِ العربيَّةِ؛ لأنَّه إذا كان اللفظُ دالًّا على معناه الخاصِّ فإنه لا يُعْتَبَرُ مجازًا».

ونحن نقولُ هنا: ليس المرادُ أن الرسولَ يُنْذِرُ بيوتَ مكةَ وأسواقَها، وإنما المرادُ أن يُنْذِرَ أهلَها، بقيَ أن يقالَ: أين مفعولُ ﴿لِّتُنذِرَ﴾ الثاني؛ لأنَّ أَنْذَرَ تَنْصِبُ مفعولَيْن، كما قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل:١٤]، الكافُ مفعولٌ أولُ و﴿نَارًا﴾ مفعولٌ ثانٍ؟

نقولُ: المفعولُ الثاني محذوفٌ، ويُقَدَّرُ بما يُنَاسِبُ، ممكنٌ أن نُقَدِّرَهُ بقولِهِ: يومَ الجمعِ. أي: لِتُنْذِرَ أُمَّ القرى ومَنْ حَوْلَهَا يومَ الجمْعِ. بدليلِ قولِهِ: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ فتجدُ الآنَ الآيةَ الكريمةَ الجملةَ الأولى حُذِفَ منها مفعولٌ، والثانيةُ حُذِفَ منها مفعولٌ، لكن الجملةَ الأولى حُذِفَ مفعولُها الثاني، والجملةُ الثانيةُ حُذِفَ مفعولُها الأولُ، وهذا من بلاغةِ القرآنِ.

---

(١) انظر: كتاب الإيمان (ص:٧٣).

إذن المفعولُ الثاني في قولِهِ: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ محذوفٌ تقديرُهُ يومَ الجمْعِ، ولنا أن نُقَدِّرَهُ تقديرًا آخَرَ، لكن ما دام بيْنَ أيدينا ما يَدُلُّ عليه فهو أَوْلَى.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ [الشورى:٧]، قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَتُنذِرَ﴾ الناسَ] الناسَ هذا المفعولُ الأولُ المحذوفُ، و﴿يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ المفعولُ الثاني، أي: تُنْذِرُهُمُ اليومَ الذي يُجْمَعُ فيه الناسُ، وذلك يومَ القيامةِ تُجْمَعُ فيه الخلائقُ، وهذا من أسماءِ يومِ القيامةِ يومُ الجمعُ، كما أنه يُسَمَّى يومَ القيامةِ؛ لأنَّه يشتملُ على المعنى هذا وهذا.

وقولُهُ: ﴿يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تُجْمَعُ فيه الخلائقُ] لقولِ اللهِ تعالى: ﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود:١٠٣].

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَا رَيْبَ﴾ شَكٌّ ﴿فِيهِ﴾] إلخ.. قولُهُ: ﴿لَا رَيْبَ﴾ الرَّيْبُ هو الشَّكُّ، لكن قال شيخُ الإسلامِ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن تفسيرَ الرَّيْبِ بالشكِّ تفسيرٌ مقاربٌ وليس مطابِقًا»؛ لأنَّ الرَّيْبَ يوحي بقلقٍ في النفْسِ، والمعنى: ليس فيه ريبٌ وقلقٌ.

قولُهُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (لا) نافيةٌ، فهل المرادُ بالنفيِ النهيُ، فيكون المعنى لا ترتابوا فيه، أو المرادُ بالنفي معناه الحقيقيُّ؟

نقولُ: المرادُ به معناه الحقيقيُّ؛ لأنَّه إذا كان معناه النفيَ صار صفةُ هذا اليومِ انتفاءَ الرَّيْبِ، وعلى هذا فمَنِ ارتاب فيه فقدِ ارتابَ في أمرٍ واقعٍ، لكن لو جعلْنَا النفيَ بمعنى النهيِ لَكُنَّا أَخرَجْنَا الكلامَ عن ظاهِرِه، هذا من جهةٍ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٢).

ومن جهةٍ أخرى: أن النهيَ قد يمتثلُهُ الناسُ وقد لا يمتثلُونه، لكنَّ النفيَّ هنا أَوْضَحُ؛ أولًا: لمطابقتِهِ لظاهرِ اللفظِ. يعني ظاهرُ اللفظِ النفيُ.

وثانيًا: أنه يعطي أن هذا اليومَ موصوفٌ بانتفاءِ الريبِ فيه، فيكونُ مَنِ ارتابَ مخالفًا للواقعِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَرِيقٌ﴾ منهم ﴿فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ النارُ] ﴿فَرِيقٌ﴾ مبتدأٌ و﴿فَرِيقٌ﴾ الثاني مبتدأٌ، ومن كان عارفًا بالنحو فسيقول: في هذا إشكالٌ وهو الابتداءُ بالنكرةِ، فالابتداءُ بالنكرةِ غيْرُ جائزٍ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، فإذا قلتَ: زيدٌ قائِمٌ، فقد حكمْتَ على زيدٍ بالقيامِ، والمحكومُ عليه لا بُدَّ أن يكون معروفًا، فإذا كان نكرةً فأيُّ فائدةٍ في الحُكمِ عليه انتبهوا، فكلامُ النحْويين في أنه لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ هذا تعليلُهُ؛ لأنَّ المبتدأَ محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا بدَّ أن يكونَ معرفةً معلومًا، فهنا ابتُدِئَ بالنكرةِ، يقولُ النحْويون: إن المسوِّغَ للابتداءِ بالنكرةِ في هذه الآيةِ هو التقسيمُ، والتقسيمُ يفيدُ: فريقٌ ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ أي: نَوْعٌ من الناسِ في الجنةِ، ونوعٌ من الناسِ في السعيرِ، فالتقسيمُ يبيحُ الابتداءَ بالنكرةِ، ومنه قولُ الشاعِرِ:

فَيَــوْمٌ عَلَيْنَــا ويَــوْمٌ لنــا   وَيَــوْمٌ نُســاءُ ويَــومٌ نُســرُّ[1]

هذا مبتدأٌ نكرةٌ، لكنه فيه التقسيمُ، فيكونُ المسوِّغُ للابتداءِ بالنكرةِ هنا هو التقسيمُ.

فقوله: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ وفريقُ السعيـرِ أكثر، كمـا جاء في

(١) البيت للنمر بن تولب، انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٣٤٦).

الحديثِ الصحيحِ «إنَّ اللهَ تعالى يومَ القيامةِ ينادي يقولُ: يا آدمُ فيقولُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ فيقولُ: أَخْرِجْ من ذُرِّيَّتِكَ بَعْثَ النارِ -أو بعثًا إلى النارِ. أي: مبعوثًا إلى النارِ- قال: يا رَبِّ وما بَعْثُ النَّارِ؟ قال: من كلِّ ألفٍ تسعُ مئةٍ وتسعةٌ وتسعون» واحدٌ في الجنةِ والباقي من الألفِ في النارِ.

إذَنْ: أهلُ النارِ أكثرُ من أهلِ الجنةِ بكثيرٍ -أجارنا اللهُ وإياكم من النارِ- ففزعَ الصحابةُ لهذا وقالوا: يا رسولَ اللهِ أينا ذلك الواحدُ؟ قال لهم: «أَبْشِرُوا إنكم في أُمَّتَيْنِ ما كانتا في شيءٍ إلا كَثَّرَتَاه، يأجوجَ ومأجوجَ» وهم من بني آدمَ يأجوجُ ومأجوجُ من بني آدمَ كما دلَّ على ذلك القرآنُ «فمنكم واحدٌ وألفٌ منهم» ففرِحَ الصحابةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بذلك[1].

المهمُّ أن اللهَ تعالى قال: ﴿فَرِيقٌ﴾ ﴿وَفَرِيقٌ﴾ مع اختلافِ الفريقَيْن اختلافًا عظيمًا، فدلَّ ذلك على أن الفريقَ في اللغةِ يُطْلَقُ على القليلِ والكثيرِ ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ والجنةُ هي الدارُ التي أَعَدَّهَا اللهُ تعالى للمؤمنين والمُتَّقِين، وهي دارٌ فيها ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، وأصنافُ النعيمِ في هذه الجنةِ -جعلني اللهُ وإياكم منهم- موجودةٌ في القرآنِ والسُّنَّةِ، أمَّا السعيرُ -والعياذُ باللهِ- فهي النارُ تُسَعَّرُ بها الأجسادُ، وفيها من أنواعِ العذابِ والنَّكالِ ما يتمنى أهلُها أن يموتوا ولا يَحْصُلَ لهم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾ لَقَدْ جِئْنَـٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ﴾ [الزُّخرُف:٧٧-٧٨].

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾، رقم (٤٧٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: «يقول الله لآدم: أخرج بعث النار»، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن القرآنَ كلامُ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا﴾ وَجْهُ كونِهِ كلامَ اللهِ: أن هذا القرآنَ كلامٌ، وإذا كان كلامًا وقد أضافه اللهُ لنفْسِهِ عَلِمْنَا أنه كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهل هو مخلوقٌ؟ لا؛ لِوَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأولُ: أنه وصفُهُ وجميعُ أوصافِ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للذاتِ، فالخالقُ هو اللهُ وصفاتُهُ غير مخلوقةٍ.

الوجهُ الثانِي: لو قُلْنَا: إنه مخلوقٌ لَبَطَلَ الأمرُ والنهيُ؛ لأننا إذا قلنا: إنه مخلوقٌ، صار شيئًا مخلوقًا على شيءٍ معيَّنٍ، كما تُخْلَقُ الشمسُ والقمرُ والنجومُ والجبالُ والأنهارُ على شكلٍ مُعَيَّنٍ.

فيكونُ مثلًا: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢] ليستْ أمرًا؛ لأنَّه خُلِقَ على هذا الرَّسْمِ، الآنَ مثلًا لو رُسِمَتْ في القرآنِ ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ولكن أنت تقولُ: إن هذه ليست كلامًا، ولكنها مخلوقةٌ لن تفيدَ الأمرَ، وكذلك يُقالُ في الأخبارِ، الأخبارُ تأتيك آيةً طويلةً كُلُّهَا في خبرٍ ما، إذا قلَت: إن القرآنَ مخلوقٌ؛ صارت مُجَرَّدَ نقشٍ فقط ليس كلامًا؛ ولذلك قال ابنُ القَيِّمِ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ القولَ بأن القرآنَ مخلوقٌ مُبْطِلٌ للشريعةِ؛ لأنَّه لا يكونُ فيه أمرٌ ولا نهيٌ، إنما فيه أشكالٌ خُلِقَتْ على هذا.

فقوله تعالى: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أنتم الآن إذا شاهدْتُم ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ تَجِدُون أنها شيءٌ يختلفُ بعضُهُ عن بعضٍ ﴿أَقِيمُواْ﴾ لها شكلٌ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ لها شكلٌ، فإذا قُلْنَا: إن هذه أشياءُ خَلَقَهَا اللهُ على هذا الشكلِ لم يكنْ أمرًا ولا نَهْيًا.

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣٣).

إذن الآيةُ تفيدُ أن القرآنَ كلامُ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أضافه إلى نفْسِه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: فَخْرُ العربِ؛ لأنَّ القرآنَ عربيٌّ، وهو للأممِ كُلِّهم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حكمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى في إنزالِ القرآنِ باللغةِ التي يفهمُها من أُنْزِلَ إليه، وهذا كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التأكيدُ على معرفةِ اللغةِ العربيَّةِ، وجْهُ ذلك: أنه إذا كان القرآنُ عربيًّا، وكنا مُخاطَبِين به ومُلْزَمِين بالعملِ به، فإنه لا يُمْكِنُ الوصولُ إلى ذلك إلا بتعلُّمِ اللغةِ العربيَّةِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الإشارةُ إلى أن الناسَ جميعًا ينبغي أن يكونوا يتحدثون باللغةِ العربيَّةِ؛ لأنَّ الناسَ كُلَّهُمْ جميعًا يَجِبُ أن يكونَ دينُهُمُ الإسلامَ، فإذا كان يجبُ أن يكون دينُهُمُ الإسلامَ؛ فإنه يَلْزَمُ من ذلك أنه يجبُ أن يتعلموا لغةَ الإسلامِ.

ولذلك نرى أن الإسلامَ لما كان في أوجِ عِزَّتِهِ وقُوَّتِهِ دخلَ الناسُ في دينِ اللهِ وتعلَّمُوا اللغةَ العربيَّةَ، ومن الفُرْسِ والرومِ من كانوا أئمةً في الدينِ وأئمةً في العربيةِ، فـ(القاموسُ المحيطُ) -مَرْجِعُ الناسِ في اللغةِ الآن وقبل الآن- مؤلفُهُ الفيروزأبادي لا من قريشٍ، ولا من بني هاشمٍ، بل هُو فارسيٌّ، ومع ذلك هو مرجعُ اللغةِ العربيَّةِ، كذلك البخاريُّ إمامُ المُحَدِّثِينَ يعني إمامَ نَقَلَةِ سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غيرُ عربيٍّ؛ لأنَّه في الفتوحاتِ الإسلاميةِ كانت الغلبةُ للمسلمين الذين يتكلمون باللغةِ العربيةِ فتَعَلَّمَ الناسُ العربيَّةَ ضرورةَ أنه لا يُمْكِنُ الوصولُ إلى فهمِ الدِّينِ إلا باللغةِ العربيةِ.

أَمَّا حالُ الناسِ اليومَ فعلى العكسِ، الآن العربيُّ يحاولُ أن يَتَعَلَّمَ اللغةَ غيرَ

اللغةِ العربيَّةِ؛ لأنَّ الإسلامَ مع الأسفِ الشديدِ بمعاصي أهلِهِ خُذلوا وذَلُّوا، وكانوا من أذلِّ الأممِ إن لم أَقُلْ: أذلُّ الأممِ، أنا أقولُ: أذلُّ الأممِ ولا أبالي؛ لأنَّ عند المسلمين من الثرواتِ العظيمةِ، والمعادنِ العظيمةِ، والأماكنِ الفسيحةِ والواسعةِ ما إذا قِسْنَاه بحالِهِم وَجَدْنا أنهم أذلُّ الأممِ، من يكونُ عنده هذه الثرواتُ، ثم يَتَخَلَّفُ هذا التخلُّفَ، حَفْنَةٌ من اليهودِ تَلْعَبُ بعقولِهِم ليلًا ونهارًا -ولو قلتَ: أممٌ من النصارى يلعبون بهم-، ولو كان لهم عزَّةٌ لكانوا هم الذين يتحكمون في الناسِ، ويقاتلونهم حتى يكونَ الدينُ كُلُّه للهِ، لكن لَمَّا ذُلُّوا ذَلَّتْ لُغَتُهُمْ، الآنَ تجدُ المتاجرَ في البلادِ بلادِ العربِ في مُدُنِنَا في قُرَانا تجدُها مملوءةً باللافتاتِ باللغةِ غيرِ العربيَّةِ، أحيانًا تجدُ المتاجرَ كأنك في سوقِ لندن، إلا أن يشاءَ اللهُ، كلُّ هذا من الذلِّ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثباتُ حِكمةِ اللهِ، تُؤْخَذُ من قولِهِ: ﴿لِّتُنذِرَ﴾؛ لأنَّ اللامَ هنا للتعليلِ، وكلما وجدْتَ لامَ التعليلِ في القرآنِ فإن فيها إثباتَ حكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وحينئذٍ نَعْلَمُ أن جميعَ ما يَفْعَلُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ أو ما يَشْرَعُه فهو لِحِكْمَةٍ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الاقتصارُ على أحدِ موضوعَيِ الرسالةِ إذا اقتضتِ الحكمةُ ذلك، وجْهُهُ: أنه قال: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ ولم يَذْكُرِ البشارةَ، مع أنَّ اللهَ تعالى في مواضعَ كثيرةٍ يَذْكُرُ الإنذارَ والبشارةَ ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم:٩٧]؛ لأنَّ السياقَ مع قريشٍ، وقريشٌ عتاةٌ معتدون، فناسَبَ ذِكْرُ الإنذارِ دون ذكرِ البشارةِ؛ لأنك إذا رأيتَ شخصًا معتديًا فأنت تحاولُ استقامتَه بالإنذارِ أولًا، وهذا من بلاغةِ القرآنِ أن يجعلَ كلَّ شيءٍ في موضِعِه.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن النبيَّ ﷺ ملزمٌ بإنذارِ أمِّ القرى إلزامًا أوليًّا؛ لقولِهِ: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ وما سواها إنذارًا ثانويًّا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: الإشارةُ إلى أن النبيَّ ﷺ لن يصلَ إلى من أُرْسِلَ إليهم مباشرةً، وإنما يُنْذِرُ مَنْ حَوْلَـهَا؛ لقولِهِ: ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن القرآنَ باللغةِ العربيةِ لا يُمْكِنُ أن يَنتَذِرَ به إلا أُمُّ القرى ومَنْ حَوْلَهَا الذين هم عربٌ، وأما فارسُ والرومُ والأقباطُ وما أَشْبَهَهم، فهؤلاءِ لا ينتفعون بالقرآنِ إلا بَعْدَ أن يعرفوا اللغةَ العربيةَ ويعرفوا معانيَ القرآنِ، ولعلَّ هذا -واللهُ أعلمُ- أيضًا من الحكم أن اللهَ قال: ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تخويفُ الناسِ من يومِ القيامةِ؛ لقولِهِ: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أن يومَ القيامةِ واقعٌ لا محالةَ؛ لقولِهِ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أن الناسَ في ذلك اليومِ ينقسمون إلى قِسميْن: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ أهلُ الجنةِ يتجهون إلى الصراطِ؛ ليصلوا إلى الأعلى إلى الجنةِ، وأما أهلُ النارِ فلا يصعدون الصراطَ؛ لأنَّه لا يُرجى منهم أن يَنْجُوا؛ بل إنهم يُساقونَ إلى جَهَنَّمَ وِرْدًا؛ أي: على أشدِّ ما يكُونُ من العطشِ، وتُمَثَّلُ لـهم النارُ كأنها سرابٌ يظنونها ماءً فيُسْرعون إليها، فإذا جاؤوها وَجَدُوا الأمرَ بالعكسِ، فيتوقفون، ولكنهم ﴿يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا﴾ [الطور:١٣]، ويقالُ لـهم: ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [الطور:١٤]، ﴿ٱصْلَوْهَا فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟﴾ [الطور:١٦].



الآية (٨)

• ● ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى:٨].

• ● ● •

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾؛ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: على دينٍ واحدٍ هو الإسلامُ]. لو شاءَ اللهُ أن يَجْعَلَ الناسَ أمةً واحدةً لجَعَلهم أمةً واحدةً على الضلالِ، أو على الهدى، يعني لو شاء هذا أو هذا؛ لأنَّ الأمرَ كُلَّهُ بيدِه عَزَّوَجَلَّ وقولُهُ: ﴿لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: فرقةٌ واحدةٌ على دينٍ واحدٍ.

وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهو الإسلامُ]، قد يُنَازَعُ فيه؛ لأنَّ الآيةَ مطلقةٌ وليس فيها ما يَدُلُّ على أنه الإسلامُ أو غيرُ الإسلامِ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى:٨]، ذَكَرَ الأمْرَيْن، فنقولُ: إن الآيةَ تَحْتَمِلُ المعنييْن جميعًا ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ يعني: على الإسلامِ، أو على الكفرِ، ولكنه عَزَّوَجَلَّ لِحِكْمَتِه جعلهم متفرقين ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابُن:٢].

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ قولُهُ: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ﴾ ﴿مَن﴾ اسمٌ موصولٌ عامَّةٌ، ولكن يجبُ أن نَعْلَمَ أن هذا العمومُ مقيَّدٌ بمَنْ عَلِمَ اللهُ فيه خيرًا، فهو الذي يُدْخِلُه في رحمتِهِ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ أضافه اللهُ إلى مشيئتِهِ فلا بدَّ أن

يكونَ لحكمةٍ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠].

إذن؛ يُدْخِلُ من يشاءُ في رحمتِهِ ممن عَلِمَ فيه خيرًا؛ ليكونَ إدخالُهُ في الرحمةِ على وَفْقِ الحكمةِ، وقولُهُ: ﴿فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ فهل المرادُ هنا بالرحمةِ التي هي وَصْفُهُ، أو المرادِ بالرحمةِ التي هي خَلْقُه؟ الثاني؛ لأنَّ الرحمةَ التي هي وَصْفُهُ لا يَدْخُلُها الناسُ، وإنما يدخلون في الرَّحْمَة التي هي خَلْقُهُ وهي الجنَّةُ، ويدُلُّ لهذا قولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الحديثِ القدسيِّ للجنَّةِ: «أنتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بكِ مَن أشاءُ»(١) فقال لها: «أنتِ رحمتي».

وقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الكافرون] ﴿وَٱلظَّٰلِمُونَ﴾ مبتدأٌ وليس معطوفةً على ﴿مَن﴾ لفسادِ المعنى واللفظِ، وَفَسَّرَ المُفسِّر هنا (الظالمون) بالكافرين؛ لأنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وَصَفَ الكافرين بالظُّلْم فقال: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢]، فَسَّرَهَا النبيُّ ﷺ بالشِّرْكِ، وقال: «ألَمْ تسمعوا قولَ الرجلِ الصالحِ إن الشركَ لظُلْمٌ عظيمٌ»(٢).

﴿مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ﴿مَا﴾ نافيةٌ، و﴿لَهُم﴾ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿وَلِىٍّ﴾ مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ دَخَلَ عليه حرفُ الجرِّ الزائدُ للتوكيدِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، من حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَدْفَعُ عنهم العذابَ] أي: ﴿مِّن وَلِيٍّ﴾ يَتَوَلَّاهم ويَتَحَمَّلُ عنهم، ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَدْفَعُ عنهم، فليس لهم من يُسَلِّيهم في حالِ المصيبةِ، ولا من يَدْفَعُ عنهم إذا وَقَعَتْ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: إثباتُ مشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الشورى:٨].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الرَّدُّ على القَدَرِيَّةِ، والقدريَّةُ هم الذين يقولون: إن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا عَلَاقَةَ له في فعلِ العبدِ، يقولون: العبدُ مستقلٌّ ليس للهِ فيه إرادةٌ، وغُلاتُهم يُنْكِرُونَ عِلمَ اللهِ بأحوالِ العبدِ إلا ما وقع منها، يقولون: إن اللهَ لا يَعْلَمُ ماذا يَصْنَعُ العبدَ، لكن إذا صَنَعَهُ العبدُ عَلِمَ به، وهؤلاء لا شكَّ في كُفْرِهم؛ لأنَّهم أنكروا عِلْمَ اللهِ، مُقْتَصِدُوهم يُنْكِرُونَ المشيئةَ والخَلْقَ، هذا الذي استقرَّ عليه رأيُهم، يقولون: إن اللهَ لا مشيئةَ له في فعلِ العبْدِ، وليس خالقًا لفعلِ العبدِ، العبدُ حرٌّ، يقولُ ويَسْكُتُ، يَفْعَلُ ويتركُ، ينامُ ويستيقظُ استقلالًا ليس للهِ فيه مشيئةٌ؛ ولهذا سُمُّوا مجوسَ الأمةِ المحمَّدِيَّةِ؛ لأنَّهم بهذه العقيدةِ يجعلون للحادثِ خَالِقَيْنِ، حوادثُ العبادِ خَلَقَهَا العِبادُ، وحوادثُ اللهِ خَلَقَها اللهُ، ولهذا يُسَمَّوْنَ مجوسَ الأمةِ الإسلاميَّةِ.

ففي الآياتِ الكريمةِ ردٌّ عليهم، وَجْهُ الرَّدِّ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ كما قال تعالى في سورةِ هودٍ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود:١١٨-١١٩].

وهذا فيه الرَّدُّ على القَدَرِيَّةِ، وفيه حُجَّةٌ للجبْرِيَّةِ؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ إذن هُمُ انقسموا بمشيئةِ اللهِ، وما شاء اللهُ كان، وما لم يَشَأْ لم يَكُنْ، فهذا دليلٌ على أنَّ الإنسانَ لا اختيارَ له، بل فِعْلُهُ بمشيئةِ اللهِ.

فيقالُ: هذا مما احتجَّ به مَن في قلوبِهِم زَيْغٌ؛ لأنَّ الذين في قلوبِهِم زيغٌ يتبعون المتشابِهَ ويَدَعُونَ المُحْكَمَ، يَتَّبِعُون المتشابِهَ في مثلِ هذه الآيةِ، ويقولون: هذا دليلٌ على أن فِعْلَ العبدِ بمشيئةِ اللهِ ولا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يُغَيِّرَ مشيئةَ اللهِ.

نقولُ: سبحانَ اللهِ! أنتم نظرْتُمْ إلى الأدلَّةِ بعينٍ أعورَ، والعينُ الباقيةُ عليها غبشٌ أو غمشٌ[1] ليستْ جيدةً، فنظروا بعينِ أعورَ ورُبُعٍ أو أكْثَرَ، هناك آياتٌ صريحةٌ في إضافةِ العملِ إلى الإنسانِ نفسِهِ، وأنه بمشيئةِ الإنسانِ، أليس اللهُ يقولُ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]؟ أليس اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يقولُ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]؟ والآياتُ في هذا كثيرةٌ.

أليس الإنسانُ يُحِسُّ بنفْسِهِ أنه يفعلُ الفعلَ ولا مُكْرِهَ له، أنت تأتي إلى المسجدِ بدونِ أن يُكْرِهَكَ أحدٌ، تَدْخُلُ المسجدَ بدونِ أن يُكْرِهَك أحدٌ، تَخْرُجُ من المسجدِ بدونِ أن يُكْرِهَك أحدٌ، وهذا شيءٌ ملموسٌ، إذن ما معنى كونِنا فِعْلُنَا بمشيئةِ اللهِ؟ نقولُ: معنى فِعْلُنَا بمشيئةِ اللهِ: أننا مَهْمَا فعلنا من شيءٍ فاللهُ قد شاءه، ومشيئتُهُ له سابقةٌ لمشيئتِنا، لكننا لا نعلمُ بمشيئةِ اللهِ إلا بَعْدَ وقوعِ الشيءِ، فنعرفُ أن اللهَ قد شاءه.

فنحن الآن نشاءُ، أنا الآن أشاءُ أن أَتَكَلَّمَ معكم، وأشاءُ أن أُحَرِّكَ يدي، فهل شاء اللهُ أن أَتَكَلَّمَ وأن أُحَرِّكَ يدي؟ نعم. عَرَفْنا ذلك بوقوعِه، لأني أعلمُ علمَ اليقينِ أنه لا يُمْكِنُ أن يكونَ في مُلكِ اللهِ ما لا يشاؤه، وأنا في مُلْكِ اللهِ، والسَّموات والأرضُ كُلُّهَا في مُلكِ اللهِ، فإذنْ لا يُمْكِنُ أن يكونَ في مُلكِهِ ما لا يشاءُ، لكن أنا لا أعلمُ بمشيئةِ اللهِ إلا بَعْدَ وقوعِ الشيءِ؛ ولهذا قال بعضُ العلماءِ: إنَّ القَدَرَ سِرٌّ مَكْتُومٌ لا يَعْلَمُ به العبادُ؛ لأنَّ العِبادَ لا يَعْلَمون به إلا بعد وقوعِهِ.

---

(١) الغبش والغمش، إظلام الرؤية. انظر: تاج العروس (غبش، غمش).

فالخلاصة: أن الناسَ انقسموا بالنسبةِ لأفعالِ العبدِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسْم يقولون: إن العبدَ لا اختيارَ له ولا إرادةَ ولا مشيئةَ، وأنه يفعلُ الفعلَ الاختياريَّ كالفعلِ الإجباريِّ، وهؤلاء هم الجبريَّةُ وهم الجهميَّةُ، الجهميَّةُ جبريَّةٌ بالنسبةِ لأفعالِ العبدِ، فحركةُ الإنسانِ الاختياريَّةُ، كقيامِهِ وقعودِهِ وأكلِهِ وشربِهِ ونومِهِ واستيقاظِهِ مُجْبَرٌ عليه، فهو في هذه الحركاتِ كالمريضِ الذي يرتعشُ من الحرارةِ بغيرِ اختيارِهِ، وهؤلاء ضالُّون؛ لأنَّه على قاعدتهم يكونُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إذا عُذِّبَ الإنسانُ المخالفُ يكونُ ظالمًا له؛ لأنَّه ليس اختيارَهُ، هم يَرَوْنَ أن الظُّلْمَ في حقِّ اللهِ مُحالٌ مستحيلٌ؛ لأنَّ الظُّلْمَ تصرُّفُ الفاعلِ في غيرِ مِلْكِهِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ له مُلْكُ السَّمواتِ والأرضِ؛ ولهذا كان الظُّلْمُ عندهم مستحيلًا هذه طائفةٌ.

طائفةٌ أخرى يقولون: الإنسانُ مستقلٌّ بعمَلِهِ يَفْعَلُ ما يشاءُ، ولا علاقةَ للهِ تعالى في عملِهِ، وهؤلاء هم القَدَرِيَّةُ الذين سمَّاهم النبيُّ ﷺ «مجوسَ هذه الأمَّةِ»[1]؛ لأنَّ هؤلاء يقولون: الحوادثُ الكونيَّةُ لها خالقان، حوادثُ العِبَادِ هم يَخْلُقُونها، وحوادثُ الكونِ يَخْلُقُها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فجعلوا للحوادثِ خالِقَيْنِ كما أن المجوسَ جعلوا للحوادثِ خالِقَيْنِ؛ ولهذا سَمَّاهم النبيُّ ﷺ «مجوسَ هذه الأمَّةِ».

وعلى رأيِهِم يَكُونُ في مُلْكِ اللهِ ما لا يشاؤُهُ اللهُ، لكن قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [التوبة:١١٦]، فإذا كانتْ أفعالُ العبادِ بغيرِ مشيئةِ اللهِ وإرادتِهِ صار في مُلْكِهِ ما لا يشاءُ وهؤلاء ضالُّونَ غالِطُونَ؛ لأنَّه كيف يكونُ اللهُ هو الخالقَ للعبْدِ ونقولُ: العبدُ مستقلٌّ عن اللهِ ولا للهِ فيه دخلٌ ولا شيءٌ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٨٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

أمَّا أهْلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فيقولون: إنَّ الإنسانَ يفعلُ باختيارِهِ وإرادتِهِ والقرآنُ دلَّ على ذلك: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء:١٩]، ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود:١٥]، ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آلِ عمرانَ:١٥٢].

يقولون: الإنسانُ له إرادةٌ واختيارٌ، ويُفَرِّقُ بَيْنَ الفعلِ الاختياريِّ والفعلِ الإجباريِّ ولا شكَّ، الإنسانُ يقومُ ويَقْعُدُ، ويأكلُ ويشربُ، وينامُ ويستيقظُ، كلُّ ذلك لا يَشْعُرُ أنَّ أحدًا يُجْبِرُهُ عليه، ولكنْ مع ذلك هذا الفعلُ وهذه الإرادةُ مخلوقةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّ الإنسانَ نفْسَه مخلوقٌ للهِ، فإراداتُهُ التي تكونُ في نفْسِهِ، وأفعالُهُ التي تكُونُ في جوارحِهِ تكونُ مخلوقةً؛ لأنَّ أوصافَ المخلوقِ وأفعالَ المخلوقِ هي مخلوقةٌ، كما أن أوصافَ الخالقِ غيرُ مخلوقةٍ؛ ولهذا نقولُ: القرآنُ غيرُ مخلوقٍ؛ لأنَّه كلامُ اللهِ.

إذن أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ -والحمدُ للهِ- هداهم اللهُ للحقِّ، فكانوا وسطًا بين متطرفين.

إذن الآيةُ الكريمةُ ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الشورى:٨]، تَرُدُّ على القدريةِ الذين يقولون: إن الإنسانَ مستقلٌّ بعمَلِهِ، على رأيِهم لا يستطيعُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يَهْدِيَ الناسَ جميعًا، أو يُضِلَّهُمْ جميعًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن من حكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن يَنْقَسِمَ الناسُ إلى مؤمنٍ وكافرٍ، من قولِهِ: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ [الشورى:٨]، لأنه لا يُمْكِنُ أن يَظْهَرَ أثرُ الرحمةِ إلا إذا انقسمَ الناسُ إلى مرحومٍ وغيرِ مرحومٍ، فكان من حكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن اختلفَ الناسُ، ونحن نَعْلَمُ لولا اختلافُ الناسِ لم يَتَمَيَّزْ مؤمنٌ من كافرٍ، لولا

اختلافُ الناسِ ما قام الجهادُ ولا قام الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ، ولم يكن فائدةٌ في خَلْقِ الجنةِ والنارِ، إلى غيرِ ذلك.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ الرحمةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ واعلمْ أن الرحمةَ نوعان: مخلوقةٌ، وغيرُ مخلوقةٍ. أما غيرُ المخلوقةِ: فهي رحمةُ اللهِ التي هي وصفُهُ؛ لأنَّ جميعَ صفاتِ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ. وأما المخلوقةُ: فهي الرحمةُ التي هي من آثارِ رحمةِ اللهِ التي هي وصْفُهُ. فالمخلوقةُ الشيءُ البائنُ عن اللهِ الذي كان من آثارِ رحمتِهِ التي هي وصفُهُ؛ قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آلِ عمرانَ:١٠٧]، هذه مخلوقةٌ، و(في) للظرفيَّةِ، ولا يُمْكِنُ أن تكون رحمةُ اللهِ التي هي وصفُهُ ظرفًا لهؤلاء الذين آمنوا؛ إذن ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: المخلوقةُ، والرحمةُ المخلوقةُ هي الجنَّةُ؛ لقولِهِ تعالى للجنَّةِ: «أنتِ رحمتي أَرْحَمُ بكِ من أشاءُ»[1]، وقولُهُ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهفِ:٥٨]، المرادُ بالرحمةِ هنا الصفةُ. إذن؛ من صفاتِ اللهِ تعالى الرحمةُ.

والعَجَبُ من قومٍ يَدَّعُونَ أنهم مُنَزِّهُونَ للهِ يقولون: إن اللهَ لا يُوصَفُ بالرحمةِ -نسألُ اللهَ أَلَّا يُزيغَ قلوبَنَا- يقولون: إن اللهَ ما يُوصَفُ بالرحمةِ؛ لأنَّ الرحمةَ انفعالٌ وانكسارٌ كما تَرَحَّمَ الصبيُّ تَرَحُّمَ اليتيمِ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنَزَّهٌ عن ذلك، ماذا نفعلُ في الآياتِ التي لا تُحْصَى الْمُثْبِتَةِ لرحمةِ اللهِ؟ قالوا: فَسِّرَ الرحمةَ بالإنعامِ، فيفسرونها بالرحمةِ المخلوقةِ، أو فَسِّرَ الرحمةَ بإرادةِ الإنعامِ فيفسرونها بالإرادةِ، وهؤلاء الأشاعرةُ؛ لأنَّهم يُقِرُّونَ بالإرادةِ على أنها صفةٌ للهِ، وسبحانَ اللهِ حُجَّتُهُم في هذا يقولُ: الإرادةُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق:٣٠]، رقم (٤٨٥٠)، ومسلم: كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، رقم (٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دلَّ عليها العقلُ، والرحمةُ لَمْ يَدُلَّ عليها العقلُ، بل دلَّ العقلُ على خلافِها. فنقولُ لهم: ما هو العقلُ الذي دلَّ على الإرادةِ؟ قالوا: العقلُ الذي دلَّ على الإرادةِ التخصيصُ، تخصيصُ المخلوقاتِ، الجَمَلُ له صورةٌ معيَّنَةٌ، الشاةُ لها صورةٌ معيَّنَةٌ، بنو آدمَ لهم صورةٌ معيَّنةٌ، فَكَوْنُهُ يجعلُ البعيرَ على هذه الصفةِ، والشاةَ على هذه الصفةِ وبني آدمَ على هذه الصفةِ تَدُلُّ على الإرادةِ.

وهناك أدلةٌ عقليَّةٌ على الرحمةِ أكثرُ دلالةً من دلالةِ التخصيصِ على الإرادةِ، كلُّ ما في الكونِ من النِّعَمِ يَدُلُّ على الرحمةِ، ولهذا العامِّيِّ إذا أمطرتِ السماءُ قال: مُطِرْنَا بفضلِ اللهِ ورحْمَتِه. فدلالةُ هذه الأشياءِ على الرحمةِ أقوى من دلالةِ التخصيصِ على الإرادةِ.

فنحن نُؤْمِنُ بأن للهِ رَحْمَةً، فإذا قال: إن الرحمةَ انكسارٌ وانفعالٌ، قلنا: هذا بالنسبةِ لرحمةِ المخلوقِ أما رحمةُ الخالقِ فهي تليقُ به عَزَّوَجَلَّ لا انكسارَ فيها، ولا نَقْصَ فيها، ولا عَيْبَ فيها.

أرأيتُمُ الغضبَ، الغضبُ انفعالٌ يَحْدُثُ للإنسانِ حتى يَفْقِدَ أعصابَهُ ويتصرَّفَ تَصَرُّفَ المجانين، حتى ربما كَسَرَ مَالَهُ، وَضَرَبَ أولادَهُ، وطَلَّقَ زوجَتَه، وربما يؤدِّي إلى أن يرميَ بنفسِهِ في الماءِ؛ لأنَّه جمرةٌ يلقيها الشيطانُ في قلبِ الإنسانِ حتى يَفُورَ دَمُه.

هل نقولُ: إن غضبَ اللهِ كغضبِ الإنسانِ؟ أبدًا حاشا إن غضبَ اللهِ صفةٌ تليقُ به، تدُلُّ على كمالِ سلطانِهِ وقدرتِهِ على الانتقامِ، لكنها لا يُمْكِنُ أن يَنْتُجَ عنها سوءُ تَصَرُّفٍ أبدًا، بخلافِ غضبِ المخلوقِ.

المهمُّ أن نقولَ: هناك قومٌ أنكروا رحمةَ اللهِ، وفسروا الرحمةَ بواحدٍ من أمْرَيْنِ:

إمَّا الإنعامُ، أو إرادةُ الإنعامِ. وهذا لا شكَّ من ضَلَالِهم وبِدْعِهم وإرجاعِهِم أمورَ الغيبِ إلى ما تقتضيه عقولُهُم القاصرةُ، والحقيقةُ أن هذه العقولَ ليست عقولًا، بل هي أوهامٌ، وإلا فنحن نَعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أن ما جاءت به الشريعةُ لا يمكن أن يخالفَ صريحَ المعقولِ أبدًا، صحيحُ المنقولُ لا يخالفُ صريحَ المعقولِ أبدًا، ولشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كتابٌ مجلَّداتٌ في بيانِ موافقةِ صريحِ المعقولِ لصحيحِ المنقولِ ويسمى: (دَرْءُ تَعَارُضِ العقلِ والنقلِ).

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن اللهَ تعالى يَمُنُّ على من يشاءُ من عبادِهِ فيُدخلُهُم في رحمتِهِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنه ليس في الجنةِ ما يُكَدِّرُ، وجهُ ذلك قولُهُ: ﴿فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ والرحمةُ تستلزمُ حصولَ المطلوبِ والنجاةَ من المرهوبِ؛ ولهذا ينادى أهلُ الجنةِ: أن لهم أن يَصِحُّوا فلا يَسْقَموا، وأن يَشِبُّوا فلا يَهْرَموا، وأن يَحْيَوْا فلا يَمُوتوا، وأيضًا أن نقولَ: وأن يُسَرُّوا فلا يَحْزَنُوا.

جميعُ النعيمِ كاملةً لأهلِ الجنةِ، وليس فيها تنغيصٌ ولا خوفٌ من مرضٍ، ولا خوفٌ من موتٍ، بل إنهم لا ينامون، حتى النومُ لا ينامون من القلقِ والألمِ؟ لا واللهِ، لا ينامون من الفرحِ والسرورِ، حتى تكونَ أوقاتُهُم كلها مستغرقةً في الفرحِ والسرورِ، وعدمُ نومِهِم دليلٌ على كمالِ حياتِهِم؛ لأنَّ النومَ إنما نحتاجُ إليه لنقضِ التعبِ السابقِ واستجدادٍ لقوةٍ لاحقةٍ؛ ولهذا كلما تَعِبَ الإنسانُ احتاج إلى النومِ وإذا نام قام نشيطًا.

إذن نحن محتاجون إلى النوم في الحياة الدنيا؛ لنقصِ حياتِنا، لكن في الآخرةِ لا نقصَ، دائمًا هُمْ في سرورٍ -اللهمَّ اجعلْنا منهم-، دائمًا هم في سرورٍ؛ ولذلك قال:

﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ الرحمةُ لا شيءَ فيها يُحْزِنُ ولا يُكَدِّرُ، وإنما كُلُّها خيرٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الكفارَ ظَلَمَةٌ، بل هم أَظْلَمُ الظَّلَمةِ، فأعظمُ الذنبِ الكفرُ: أنْ تَجْعَلَ للهِ ندًّا وهو خَلَقَك، فأظلمُ الظالِمِين هم الكفارُ، وإذا كنا نؤمنُ بهذا -ويجبُ علينا أن نؤمنَ بهذا- فهل نرجو من الكفارِ خيرًا وهم أظلمُ الظَّلَمةِ؟ لا واللهِ لا نرجو خيرًا للإسلامِ أبدًا؛ لأنَّهم أظلمُ الظَّلَمةِ.

ولهذا يجبُ أن تَغْرِسَ في قلبِك بُغضَ الكافرين والكُفْرِ، يجبُ أن تجعلَه غريزةً مستقرَّةً كامنةً تُبْغِضُ كلَّ كافرٍ وكلَّ كُفرٍ، وإذا كان في الإنسانِ خصالُ كُفْرٍ وخصالُ إيمانٍ، القسطُ والعدلُ أن أُحِبَّهُ على ما معه من الإيمانِ وأُبْغِضَهُ على ما معه من الكُفْرِ، والإنسانُ قد يكونُ فيه خصلةُ إيمانٍ وخصلةُ كُفْرٍ، قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اثنتان في الناسِ هما بهم كُفْرٌ: الطعنُ في النَّسَبِ، والنِّياحةُ على الميِّتِ»[1]، وهذان لا يُخْرِجَانِ الإنسانَ من الإيمانِ.

إذن؛ الكفَّارُ أَظْلَمُ الظالمين، ومن كان أَظْلَمَ الظالِمِين فإنه لا يُمْكِنُ أن يُرْجى منه خيرٌ ولا عدلٌ، واعلم أنه إن عَدَلَ فلاستغلالِ الفرصةِ ليأْخُذ بدلَ العدلِ مرةً الظلمَ مَرَّاتٍ.

الآن اليهودُ نَعْلَمُ أنهم أشدُّ الناسِ حرصًا على المالِ، ومع ذلك نَجِدُهُم يَبْذُلُون، لكنهم يَبْذُلُون قرشًا ليأخذوا دينارًا، فلا تُفَكِّرْ أبدًا أنهم يَبْذُلُون شيئًا إلا لينالوا أكثرَ منه، وهذا شيءٌ معلومٌ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّ الظالمين لا يَجِدُون ناصرًا ولا يَجِدُون وليًّا، لا ناصرَ يَدْفَعُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العذابَ أو يَرْفَعُه، ولا وَلِيَّ يواسيهم فيُهَوِّنَ عليهم المصائبَ، ليس لهم هذا؛ وهذا يدُلُّ على أنهم في حسرةٍ شديدةٍ؛ لأنَّهم لا يَرْجُون نفعًا، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزُّخرُف:٣٩].

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: سوءُ عاقبةِ الظُّلْمِ لقولِهِ: ﴿وَٱلظَّـٰلِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى:٨]، حتى أولياؤهم في الدنيا لا ينفعونهم في الآخرةِ، ليس لهم وَلِيٌّ يتولاهم، ولا نصيرَ يَدْفَعُ عنهم الأذى.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن القائمَ بالعدلِ له ناصرٌ ووليٌّ، يُؤْخَذُ ذلك من مفهومِ المخالفةِ، إذا كان الظالمُ لا وَلِيَّ له ولا نصيرَ، فمن قام بالعدلِ فله وليٌّ ونصيرٌ.

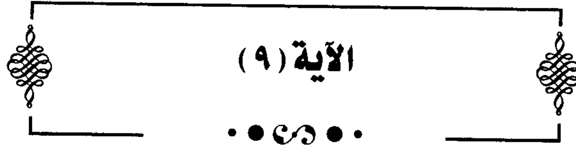
مسألةٌ: في غيرِ هذه البلادِ مثلًا يوجَدُ علماءُ مُتضلِّعون في بعضِ العلومِ، ممن يَكُونُ مثلًا أَشْعَرِيًّا أو معتزليًّا، ففي أثناءِ الدرسِ مثلًا قد يُقَرِّرُ مذهَبَه المذهبَ الأشعريَّ أو المعتزليَّ، هل لطالبِ العلمِ إذا كان يَعْلَمُ الحقَّ في هذه المسألة أن يناقشَ شيخَه فيها؛ خاصةً أنه يكونُ كبيرًا في السِّنِّ؟

فالجوابُ: مما لا شكَّ أنَّ الذين يدعون إلى البدعةِ هؤلاء تَجَنُّبُهُمْ والرزقُ على اللهِ، حتى لو كانوا علماءَ في النحوِ والبلاغةِ لا خيرَ فيهم -هؤلاء الذين يَدْعُونَ-، أما الذين لا يَدْعُونَ إلى بِدْعَتِهِم ويتسترون فلا بأسَ أن تجلسَ إليهم فيما ينفعُ، لكن إذا رأيْتَهم خرجوا عن الجادَّةِ، فيجبُ عليك أن تُنَبِّهَهم، لكنْ لا تُنَبِّهْهُم أمامَ الطلابِ؛ لأنَّ الإنسانَ قد تَأْخُذُه العِزَّةُ بالإثمِ خصوصًا إذا رأى نفْسَهُ أنه مُبرزٌ في عِلْمٍ من العلومِ يجيءُ طالبُ علمٍ وَيَرُدُّ عليه أمامَ الناسِ، فهذا ثِقْ بأنه سينتفخُ ويكونُ أطولَ من الجبلِ ولا يرجعُ، لكن من الممكنِ أن تَكْتُبَ له كتابًا تُبَيِّنُ له الحقَّ إذا لم تستطعْ أن تناقَشُه مباشَرَةً.

إذن؛ إن كان داعيةً لا تَقْرَبْهُ أبدًا وحَذِّرْ منه؛ لأنَّ هذا يُخْشَى منه، ثم إذا رأى الناسُ أنك أنتَ وفلانٌ وفلانٌ تجتمعُ إليه تَوَهَّمَ أنه على حقٍّ.

نسألُ اللهَ تعالى أن يَتَوَلَّانا وإيَّاكم برحمَتِهِ، وأن يُوَفِّقَنا وإيَّاكم لما يُحِبُّ ويرضى.





الآية (٩)

ﷺ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٩].



﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ (أَمْ) هذه منقطعةٌ و(أم) المنقطعةُ تكونُ بمعنى (بل) وهمزةِ الاستفهامِ، هناك (أَمْ) متصلةٌ، وهي التي تقعُ بيْنَ شيئيْن متقابِليْن، وتكونُ بمعنى (أو)، مثالُ ذلك: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]، هذه (أَمْ) يُسَمُّونها متصلةً؛ لأنَّها بيْن شيئيْن متقابليْن؛ ولأنَّها بمعنى (أو) سواءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لهم أم لم تستغفرْ لهم، في غير القرآنِ لو وُضِعَ بَدَلَ (أم) (أو) لاستقامَ الكلامُ.

فإذن نقولُ: إن (أمْ) تكونُ منقطعةً وتكون متصلةً، والفَرْقُ بينهما:

أولًا: أن (أَمِ) المتصلةَ بمعنى (أوْ)، و(أم) المنقطعةُ بمعنى (بل) وهمزةِ الاستفهامِ.

ثانيًا: (أَمِ) المتصلةُ تكُونُ بيْنَ شيئيْن متقابِلَيْن، و(أَمِ) المنقطعةُ بخلافِ ذلك.

هنا يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ ليس فيه شيئان متقابلان، إذن؛ فهي منقطعةٌ بمعنى: بل والهمزةِ، ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ الضميرُ يَعُودُ على المُشْركين ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ الضميرُ يَعُودُ على الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ يقولُ الشارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أَي:

الأصنامَ] إشارةٌ منه إلى أن المفعولَ الأولَ لـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ محذوفٌ والتقديرُ: أَمِ اتخذوا من دونه الأصنامَ أولياءَ؛ لأنَّ ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْن، فقولُهُ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥].

ففي هذه الآيةُ ليس أمام أعيننا إلا مفعولٌ واحدٌ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ نقولُ: المفعولُ الأولُ محذوفٌ، والتقديرُ: أَمِ اتخذوا الأصنامَ أولياءَ.

وقوله: ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ يعني: أنصارًا يستغيثون بهم ويستنصرون بهم ويوالونهم ويتقربون إليهم كأنهم رَبٌّ.

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَمِ﴾ منقطعةٌ بمعنى (بل) التي للانتقالِ والهمزةُ للإنكارِ؛ أي: ليس المتخذونَ أولياء] يعني: هؤلاء اتخذوا أولياءَ الأصنامَ، والأصنامُ بعضُها شجَرٌ، وبعضها حَجَرٌ، وبعضها مخلوقاتٌ كونيَّةٌ، كالشمسِ والقمرِ، وبعضُها مخلوقاتٌ بشريَّةٌ، كلُّ هذه لا تنفعُ صاحبَها؛ ولذلك تجدُ المشركين إذا وقعوا في الضرورةِ من يَدْعُونَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [لقمان:٣٢]، فهي لا تنفعُ، وهم أيضًا مقرونٌ بهذا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر:٣].

وقوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: الناصرُ للمؤمنين، والفاءُ لمجردِ العطفِ] (الفاءُ) في قولِهِ: ﴿فَٱللَّهُ﴾ يعني: أنها ليست جوابًا لشرطٍ، ولكنها لمجردِ العطفِ، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ انتبهْ في إعرابِ الجملةِ هذه (الله) مبتدأٌ، و﴿هُوَ﴾ ضميرُ فَصْلٍ، و﴿ٱلْوَلِيُّ﴾ خبرُ المبتدأ.

واعلمْ أنَّ ضميرَ الفصلِ حرفٌ وليس اسمًا، هذه واحدةٌ، وله ثلاثُ فوائدَ:

الفائدةُ الأولى: الحصرُ.

الفائدةُ الثانيةُ: التوكيدُ.

والفائدةُ الثالثةُ: الفصلُ بين الخبرِ والصفةِ.

يعني: مثلًا إذا قلتَ: فلانٌ الكريمُ، فـ (فلانٌ) مبتدأٌ، و(الكريمُ) خبرٌ، ويحتملُ أن تكونَ (فلانٌ) مبتدأً، و(الكريمُ) صِفَتَهُ والخبرُ محذوفٌ، فلانٌ الكريمُ حاضرٌ، فإذا قلتَ: فلانٌ هو الكريمُ. تَعَيَّنَ أن تكونَ (الكريمُ) خبرًا وليست صفةً؛ ولهذا يُسَمُّونه ضميرَ الفصْلِ؛ لأنَّه يَفْصِلُ؛ أي: يُمَيِّزُ بين الخبرِ وبَيْنَ الصفةِ.

إذن: هو يفيدُ الحصرَ، والتوكيدَ، والتمييزُ بينَ الخبرِ والصفةِ، نَزيدُ ذلك بالمثالِ: محمدٌ الرسولُ. يَحْتَمِلُ أن تكونَ (الرسولُ) صفةً لـ(محمدٌ)، وأن التقديرَ: محمدٌ الرسولُ صادقٌ.

فإذا أتيتَ بِـ(هو) وقلتَ: محمدٌ هو الرسولُ. يتعيَّنُ أن (الرسولُ) خبرٌ هذه واحدةٌ، أيضًا هو الرسولُ يفيدُ الحصرَ يعني: لا غيرُهُ، ولا شكَّ أن محمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو الرسولُ لهذه الأمةِ، ولا رسولَ غيرُهُ.

فـ(هو) ليس له محلٌّ من الإعرابِ؛ لأنَّه حَرْفٌ؛ ولهذا نقولُ: (اللهُ) مبتدأٌ، و﴿ٱلْوَلِيُّ﴾ خبرُهُ، و﴿هُوَ﴾ ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له من الإعرابِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ أي: الناصرُ للمؤمنين]. وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ المُفسِّر الآنَ قَصَرَ الولايةَ على الولايةِ الخاصَّةِ، والصوابُ أنها عامَّةٌ، هو الوليُّ لكلِّ أحدٍ بالوَلايةِ العامَّةِ والوَلايةِ الخاصَّةِ، الوَلايةُ العامَّةُ لكلِّ أحدٍ، فإنه لا يتولى شؤونَ الخَلْقِ إلا اللهُ عَزَّوَجَلَّ والوَلايةُ الخاصَّةُ هي وَلايةُ النُّصْرةِ والتأييدِ، وعلى هذا فاقتصارُ

المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الوَلايةِ الخاصَّةِ فيه نَظَرٌ.

إذن ﴿هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ على كلِّ أَحَدٍ بالوَلايةِ العامةِ والوَلايةِ الخاصَّةِ.

والفَرْقُ بين الوَلايةِ العامَّةِ أنَّ الوَلايةَ العامَّةَ تَشمَلُ كلَّ أحدٍ، فكُلُّ أحدٍ فاللهُ وليُّهُ يتولى أَمْرَهُ، حتى الكافرون اللهُ وَلِيُّهُم، أمَّا الوَلايةُ الخاصةُ فتقتضي النصرَ والتأييدَ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ الجملةُ هذه فيها حصرٌ وطريقُهُ ضميرُ الفصلِ: اللهُ هو الوليُّ.

وقوله: ﴿وَهُوَ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وغيرُهُ لا يُمْكِنُ أن يُحْيِيَ الموتى؛ لأنَّ الإحياءَ هو جَعْلُ الشيءِ حيًّا بعد أن كان ميتًا، وهذا لا يَقْدِرُ عليه إلا اللهُ، بل إن اللهَ عَزَّوَجَلَّ إذا أراد أن يُميتَ أحدًا لا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يمنعَ الموتَ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾، يعني: هلَّا ﴿تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٧] الجوابُ: لا يُمْكِنُ. إذن اللهُ يُحْيِي الموتى ويُميتُ الأحياءَ عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ﴾ أيُّ شيءٍ معدومٍ فاللهُ قادرٌ على إيجادِهِ، أيُّ شَيْءٍ موجودٍ فاللهُ قادرٌ على إعدامِهِ، كلُّ شيءٍ فاللهُ تعالى قديرٌ عليه، وضدَّ القدرةِ العَجْزُ؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤].

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: الإنكارُ على الذين اتخذوا من دونِ اللهِ أولياءَ؛ لأنَّ (أَمْ) هنا بمعنى بل وهمزةِ الاستفهامِ الإنكاريَّةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن هؤلاء طلبوا شيئًا من غير محَلِّهِ؛ لقولِهِ: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾، فهو الذي ينبغي أن يُتَّخَذَ وليًّا عَزَّوَجَلَّ فاللهُ هو الوَلِيُّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثباتُ الوَلايةِ للهِ؛ لقولِهِ: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ وهل هي عامَّةٌ أو لا؟

الجواب: في (تفسير الجلالين) مشى على أنها خاصَّةٌ قال: [وَلِيُّ المؤمنين] والصحيحُ أنها عامَّةٌ، الصحيحُ أن في هذه الآيةِ عامَّةً اللهُ وليُّ كلِّ أحدٍ، فإنَّ اللهَ تعالى وليٌّ للكافرين يَرْزُقُهُم ويعافيهم، ويدفعُ عنهم السُّوءَ، ويتولاهم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦١-٦٢]، لكننا نقولُ: الوَلايةُ قسمان: عامَّةٌ، وخاصَّةٌ. كما بيَّنَّاه في التفسيرِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنه لا وَلايةَ لأحدٍ دون اللهِ، يُؤخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿هُوَ﴾؛ لأنَّ (هو) ضميرُ فصْلٍ يفيدُ الحصرَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: بيانُ قدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على أمرٍ لا أحدَ يَدَّعِيهِ، ومن ادَّعاه كَذَّبَه الواقعُ؛ لقولِهِ: ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الشورى:٩]، هذه الجملةُ لا أحدَ يَدَّعِيها أبدًا، ولو ادَّعاها فهو كاذبٌ.

فإن قال قائلٌ: أليس يؤتى بالرجلِ يستحقُّ القتلَ فَيَأْمُرَ السلطانُ ألا يُقتلَ أليس هذا إحياءً؟

الجوابُ: لا، لا يُمْكِنُ أن يكون إحياءً ولكنه استبقاءُ حياةٍ؛ لأنَّ الحياةَ سابقةٌ، هو لم يجعل في هذا حياةً فيبقى ولكنه استبقى حياةً موجودةً.

وإن قال قائلٌ: ما تقولون في قولِ اللهِ تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٣٢]؟

فالجوابُ: لا مخالَفةَ؛ فقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ أحياهم بإبقاءِ حياتِهم يعني: من رَفَعَ القتلَ عن الإنسانِ ودافعَ عن شخصٍ يُقْتَلُ فهو كأنما أحيا الناسَ جميعًا، ومن المعلومِ أنه لا أحدَ يستطيعُ أن يَنْفُخَ الروحَ في ميتٍ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: عمومُ قدرةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ لقولِهِ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: حثُّ الإنسانِ على أن يَدْعُوَ اللهَ بكلِّ ما أراد، ما لـم يَعْتَدِ في الدعاءِ.

وهذه فائدةٌ تربويَّةٌ: أن تَدْعُوَ اللهَ بكلِّ شيءٍ إلا ما حَرَّمَ اللهُ عليك الدُّعاءَ به؛ لقولِهِ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فإنك إذا دَعَوْتَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بأيِّ شيءٍ لا تيْأَسْ لا تَقُلْ: هذا لا يُمْكِنُ، إلا ما كان عدوانًا واعتداءً، فلا يَجُوزُ، وهذا يَفْتَحُ للإنسانِ بابَ الرجاءِ، وبابَ دعاءِ اللهِ واللجوءِ إليه، لو كان عندك مريضٌ مزمنٌ أَيِسْتَ منه، فقلتَ: واللهِ لا أستطيعُ، لا أَقْدِرُ أَنْ أدعوَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الرجلَ وصلَ إلى حال خطيرةٍ، فهذا لا شكَّ غلطٌ؛ لأنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فادعُ اللهَ.

فإنسانٌ تَقَطَّعَتْ به الأسبابُ، طَلَبَ الرزقَ في البيعِ والشراءِ فخَسِرَ، طلبَ الرزقَ في التقديمِ للوظيفةِ فلم يَنْجَحْ وهكذا، قال: إذن لا حاجةَ إِلَى أَنْ أَدْعُوَ. نقولُ له: هذا خطأٌ وغلطٌ ادعُ اللهَ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، كمْ من إنسانٍ دعوْا له الغاسلَ، واشتروْا له الكفنَ، وقرَّبُوا له النعشَ، وتهيَّأَ أصحابُهُ لتشييعِهِ ثم

يعافيه اللهُ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، إذن؛ متى آمنْتَ -يا أخي- بأن اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ فلا تَسْتَصْعِبْ شيئًا على قدرةِ اللهِ، اسأَلْ كلَّ شيءٍ ما لم يَكُنْ إثمًا أو قطيعةَ رَحِمٍ ولا تَيْأَسْ؛ ولهذا قال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهذه الجملةُ كما قلتُ لكم تفيدُ أن الإنسانَ لا يَيْأَسُ من رحمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأن يدعوَ اللهَ تعالى بكلِّ ما أرادَ، ما لم يَكُنْ إثمًا أو قطيعةَ رَحِمٍ.



الآية (١٠)

• ● ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى:١٠].

• ● ● •

قوله: ﴿مَا﴾ شَرْطِيَّةٌ، و﴿ٱخۡتَلَفۡتُمۡ﴾ فعلُ الشَّرْطِ، ﴿فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الجملةُ جوابُ الشَّرْطِ، قولَهُ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ﴾ أيُّ شيءٍ يَقَعُ بيْنَ الناسِ من الخلافِ فَمَرَدُّهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، سواءٌ كان في الأمورِ الدينيَّةِ، أو في الأمورِ الدنيويَّةِ، وسواءٌ كان مع المسلمين مع المؤمنين أو كان مع الكفَّارِ، أيُّ شيءٍ فَحُكْمُهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا أحدَ يُرَدُّ إلى حُكْمِهِ إلا اللهَ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ﴾ مع الكفَّارِ ﴿فِيهِ مِن شَيۡءٖ﴾] والصوابُ: أنه أعمُّ، المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ خَصَّه بالكفارِ؛ لاختلافِنا مع الكفارِ، وفي هذا التخصيصِ نظرٌ أيضًا، والصوابُ أنه عامٌّ ما اختلفتم أيُّها الناسُ مع الكفارِ، أو فيما بينكم أيُّها المسلمون فَحُكْمُهُ إلى اللهِ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِن شَيۡءٖ﴾ من الدِّينِ وغيرِه] الدِّينُ: كلُّ ما يَتعَبَّدُ به الإنسانُ إلى اللهِ، وغيرُهُ ما ليس كذلك، فحُكْمُهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَحْدَهُ؛ أي: مَرَدُّ حُكْمِه إلى اللهِ، ولهذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَحُكۡمُهُۥٓ﴾ مَرْدُودٌ ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ يَوْمَ القيامةِ يَفْصِلُ بَيْنَكم] والصوابُ: أنه مردودٌ إلى اللهِ في الدنيا والآخرةِ؛ ويدلُّ لهذا قولُهُ تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩].

وفَهِمْنَا أن المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصَّرَ في تفسيرِ الآيةِ في قولِهِ: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ حيث خَصَّهَا بالمؤمنين بالوَلايةِ الخاصَّةِ، وقَصَّرَ أيضًا في قولِهِ: [﴿فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يومَ القيامةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ] هذا أيضًا قُصُورٌ، والصوابُ: أن حُكْمَه إلى اللهِ في الدنيا والآخرةِ.

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ ويمرُّ بنا كثيرًا (ذلك) فلماذا تختلفُ الكافُ من موضعٍ إلى موضعٍ؟

فالجوابُ: أن الكافَ بحسبِ المخاطَبِ، واسمُ الإشارةِ بحَسَبِ المشارِ إليه، فإذا أَشَرْتَ إلى مفردٍ مذكَّرٍ مخاطبًا مفردًا مذكرًا تقولُ: ذلك.

وإذا أشَرْتَ إلى اثنين مخاطبًا اثنين تقولُ: ذانكما.

وإذا أشَرْتَ إلى أُنْثَى مخاطِبًا ذَكَرًا تقولُ: تلك؛ لأنَّ الإشارةَ إلى الأنثى بالتاءِ.

وإذا أشرتَ إلى أنثى مخاطبًا أُنْثَيَيْنِ تقولُ: تلكما.

إذن اسمُ الإشارةِ بحسَبِ المشارِ إليه، والكافُ بحسَبِ المخاطَبِ.

هنا قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ اسمُ الإشارةِ بحسَبِ المشارِ إليه؛ لأنَّه يُشيرُ إلى لفظِ الجلالةِ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ واحدٌ ويخاطبُ جماعةً ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى﴾، ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ مبتدأٌ، و﴿ٱللَّهُ﴾ عطفُ بيانٍ ﴿رَبِّى﴾ خبرُ المبتدأِ.

يعني: أن الرسولَ ﷺ يجبُ أن يُعْلِنَ لهؤلاء أن اللهَ تعالى رَبُّهُ، وأنه لا رَبَّ له سواه، وإنما قلنا: إنه لا ربَّ له سواه؛ لأنَّ كلًّا من طرفَيِ الجملةِ مَعْرِفةٌ، وإذا كانت الجملةُ قد عُرِّف طرفاها دَلَّت على الحَصْرِ، لو سألَنَا سائلٌ: بِمَ تَعَلَّقَتِ الكلمةُ ﴿عَلَيْهِ﴾؟ قلنا: تَعَلَّقَتْ بـ﴿تَوَكَّلْتُ﴾، وبم تَعَلَّقَتْ (إليه)؟ قُلْنا: بـ﴿أُنِيبُ﴾؛

إذَنِ: العاملُ متأخِّرٌ عن المعمولِ في ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ وفي ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

والقاعدةُ عند البلاغِيِّين: أنه إذا تَقَدَّمَ ما حَقُّهُ التأخيرُ كان ذلك دليلًا على الحَصْرِ، فـ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ بمنزلةِ: ما تَوَكَّلْتُ إلا عليه، ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ بمنزلةِ: ما أُنِيبُ إلا إليه.

فقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾؛ أي: فَوَّضْتُ أمري إلى اللهِ تفويضًا كاملًا.

والتوكُّلُ على اللهِ ليس كالتوكُّلِ على البشرِ، التوكُّلُ على البشرِ بمعنى أنك تَعْمِدُهُ أن يشتريَ لك شيئًا، وهذا تفويضٌ خاصٌّ، وأيضًا تفويضٌ تعتقدُ أنك أنت صاحبُ الشأنِ فيه؛ بمعنى: لو شئتَ لعزلْتَه، وفسخْتَ الوكالةَ، لكنَّ تَوَكُّلَكَ على اللهِ تفويضٌ إلى اللهِ في كلِّ شيءٍ ولا يُمْكِنُكَ أن تَفْسَخَ الوكالةَ، حتى لو فسخْتَها فاللهُ عَزَّوَجَلَّ وكيلٌ عليك.

وبهذا نَعْرِفُ الفَرْقَ بين أن يقولَ القائلُ: توكَّلْتُ على فلانٍ؛ يعني: معناه أني وَكَّلْتُهُ، وتَوَكَّلْتُ على اللهِ، هل: تَوَكَّلْتُ على اللهِ مثل: وَكَّلْتُ فلانًا؟

الجواب: لا أبدًا وإن اتَّفق اللفظان، ولكن يختلفُ المَعْنَيَانِ اختلافًا عظيمًا، لاحظوا، تَوَكَّلْتُ على فلانٍ؛ أي: فَوَّضْتُهُ بأمري والأمرُ إليه إن شئتُ عَزَلْتُه، لكنْ تَوَكَّلْتُ على اللهِ فَوَّضْتُ أمري إليه مستندًا إليه جَلَّوَعَلَا في تيسيرِ أمري وتسهيلِهِ.

وحينئذٍ لا نقولُ: إن مَنْ تَوَكَّلَ على شخصٍ في شراءِ شيءٍ يكونُ مشركًا باللهِ، لا نقولُ هذا؛ لأنَّه يَظْهَرُ الفرقُ العظيمُ بين توكُّلِي على الشخصِ الذي وَكَّلْتُه أن يشتريَ حاجةً وبيْنَ توكُّلِي على اللهِ، توكُّلِي على اللهِ عَزَّوَجَلَّ تفويضٌ واستعانةٌ، لكنْ توكُّلِي على الشخصِ هو الاستخدامُ في الواقعِ، فتوكيلي إياه أو تَوَكُّلِي عليه في الوكالةِ

عبارةٌ عن استخدامٍ؛ ولهذا متى شئتَ قلتَ: لا أَتَوَكَّلُ عليه وأعْزِلُهُ، لكن بالنسبةِ للتوكُّلِ على اللهِ ليس كذلك.

فالتوكُّلُ على اللهِ هو تفويضُ الأمرِ للهِ عَزَّوَجَلَّ تفويضًا تامًّا، وبعضُهُم يقولُ: صِدْقُ الاعتمادِ على اللهِ؛ يعني: التوكُّلُ صدقُ الاعتمادِ على اللهِ في جَلْبِ المنافعِ ودفعِ المضارِّ مع الثقةِ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

والتوكُّلُ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا يعني: إلغاءَ الأسبابِ؛ ولهذا لو قيل لرجلٍ: تَزَوَّجْ حتى يأتِيَك أولادٌ قال: أنا متوكِّلٌ على اللهِ. لا يَصْلُحُ؛ لأنَّ الأولادَ لا يَنْبُتُون في الصخرِ، افعل الأسبابَ وتوكَّـلْ، وفي المَثَلِ اعْقِلْها. يعني: اعقِلِ الناقة وَتَوَكَّـلْ، لا تُطْلِقِ الناقةَ وتقولَ: إني متوكِّلٌ على اللهِ، الناقةُ إذا أَطْلَقْتَها ذَهَبَتْ حيث شاءت، حتى لو قلتَ: متوكِلٌ على اللهِ، افعلِ الأسبابَ. لو أن إنسانًا قيل له: يا فلانُ، ابتغِ الرزقَ، فبعْ واشترِ، واعملِ الأسبابَ التي تُحَصِّلُ بها المالَ، قال: واللهِ أبدًا أنا متوكِّلٌ على اللهِ، فهذا ليس صادقًا، هذا تَوَكُّلُ المتهاوِنِين، إذا كنتَ صادقًا في التوكُّلِ على اللهِ فاعملِ السببَ، ولكن لا تعتمدْ على السببِ، اجعلِ السببَ سببًا والمدبِّرُ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ أَرْجِعُ] إلى اللهِ تعالى في عباداتي وفي جميعِ أحوالي.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنه لا مَرْجِعَ للقوانينِ، وأن القوانين المخالِفةَ لِحُكْمِ اللهِ باطلةٌ، وهو كذلك؛ لأنَّ القانونَ من وَضْعِ البشرِ، فالبشرُ ليس عندهم إحاطةُ علمٍ، لا في الحاضرِ ولا في المُسْتَقْبلِ، فهم لم يحيطوا بالدنيا علمًا، غايةُ ما هنالك:

أولًا: أن هذا الذي وَضَعَ المادَّةَ القانونيَّةَ يَعْرِفُ ظواهرَ شَعْبِه فقط، وهو لا يَعْرِفُ كُلَّ الناسِ، وأن هذا الحُكمَ مناسبٌ لهم، فهذا قصورٌ.

ثانيًا: أنه لو عَلِمَ أحوالَ الناسِ من حيث العمومُ، فلا يُمْكِنُ أن يَعْلَمَ حالَ كلِّ أحدٍ؛ لأنَّ الناسَ يختلفون حتى في الحُكمِ الواحدِ، أرأيتَ غنيًّا وفقيرًا، فالغنيُّ عليه زكاةٌ، والفقيرُ ليس عليه زكاةٌ، الفقيرُ يَجُوزُ دفْعُ الزكاةِ له، والغنيُّ لا يجوزُ له، العاجزُ والقادرُ، القادرُ يُصَلِّي قائمًا، والعاجزُ يُصَلِّي قاعدًا، هذا الذي وَضَعَ القانونَ لا يَعْرِفُ أحوالَ الناسِ بحيث يكونُ القانونُ صالحًا لكلِّ حالٍ من أحوالِ الناسِ، وهذا نقصٌ آخرُ.

ثالثًا: واضعُ القانونِ لا يُدْرِكُ أحوالَ الناسِ في المستقبلِ، ومعلومٌ أن الأحكامَ تختلفُ باختلافِ الأحوالِ؛ ولهذا نَجِدُ أن الشريعةَ الإسلاميَّةَ تختلفُ عن الشريعةِ النصرانيَّةِ، والشريعةَ النصرانيَّةَ تختلفُ عن الشريعةِ اليهوديَّةِ، فها هو عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يقولُ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران:٥٠]، والدينُ الإسلاميُّ أيضًا جاء مغايرًا في كثيرٍ من الأشياءِ الفرعيَّةِ لما سَبَقَه من الأديانِ، قال اللهُ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨].

إذَنِ: القانونُ قاصرٌ من كلِّ وجهٍ، وإذا كان قاصرًا من كلِّ وجهٍ فلا يُمْكِنُ أن يكونَ هذا الشيءُ القاصرُ مَرَدًّا في النزاعِ.

بَقِيَ لنا أن مَن رَجَعَ إلى القانونِ فهل يكونُ كافرًا؟

الجواب: يحتاجُ إلى تفصيلٍ؛ إذا لم يَجِدِ الإنسانُ طريقًا إلى أخْذِ حَقِّهِ إلا عن طريقِ القانونِ، فليس هذا بكفرٍ، بل ولا مُحَرَّمٍ، فلو كنتَ في بلدٍ تَحْكُمُ بالقانونِ، ولك خصومةٌ مع شخصٍ ولا يُمْكِنُ أن تلجأَ إلى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ؛ فلا حَرَجَ أن تَتحاكَمَ

إلى القانونِ، وإذا حُكِمَ لك فهذا يعني: أنه كالشُّرطةِ، ولو أننا ما قُلْنا بهذا لضاعت حقوقُ الناسِ، وقد أشار إلى هذا المعنى المحقِّقُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِ الطرقُ الحُكْمِيَّةُ، لكن إذا تحاكمتَ إلى القانونِ، وأنت تعلمُ أنه يَحْكُمُ بالظلمِ فلا يَجُوزُ أن تتحاكمَ إليه، لا إشكالَ في ذلك؛ لأنَّ بعضَ الناسِ قد يكونُ من حيث الحكمُ الشرعيُّ لا يستحقُّ هذا الشيءَ لكن باعتبارِ القانونِ يستحقُّ فقال: أحاكِمُه لآخذَ حقي بمقتضى القانونِ. فنقولُ: هذا حرامٌ، ولا يَجُوزُ.

مثالُ ذلك: ما يُسَمُّونه بالفوائدِ البنكيَّةِ، فالفوائدُ البنكيَّةُ في الحكمِ الشرعيِّ حرامٌ، وهذا الرجلُ يعْرفُ أنها حرامٌ في الشرعِ، لكن قال: أريدُ أن أتحاكمَ إلى القانونِ؛ لأنَّ القانونَ سوف يُمَكِّنُني منها فلا يَجوزُ؛ لأنَّ هذا أَكْلٌ للمالِ بالباطلِ.

إذَن: التحاكمُ إلى الطاغوتِ -وهو ما خالفَ الحكمَ الشرعيَّ- إن كان لاستخراجِ الحقِّ لا لاعتقادِ أنَّ ما حُكِمَ به هو الحقُّ؛ فهذا جائزٌ، وكأنك جعلْتَهم شُرطةً يستخرجون حقَّكَ من هذا الذي ظَلَمَك، وإن كان لاعتقادِ أن ما جاء في القانونِ حقٌّ مع مخالفَتِهِ للشرعِ فهذا حرامٌ. هذا في التحاكمِ إلى القانونِ.

بقينا في واضعِ القانونِ؛ فواضعُ القانونِ إما أن يَعْلَمَ أنه مخالفٌ للشرعِ، لكنه يعتقدُ أنه أَنْفَعُ للخلقِ من شَرْعِ رَبِّ الخَلْقِ، فهذا كافرٌ لا شكَّ، كافرٌ كفرًا مُخْرِجًا عن المِلَّةِ؛ لأنَّه مُكَذِّبٌ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، وَمُكَذِّبٌ لقولِهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨]؛ لأنَّه وَضعَ الآن كتابًا بدلًا عن كتابِ اللهِ، وهذا واضحٌ أنه كافرٌ، أَبْدَلَ بدينِ اللهِ غَيْرَهُ، أبدلَ بِحكمِ اللهِ غَيْرَهُ، فهذا كافرٌ، أما إذا كان لا يدري أنه مخالفٌ للشَّرْعِ، وإنما صَنَعَ ذلك بتأويلٍ إن كان من أهلِ الاجتهادِ، أو بتضليلٍ إن كان من غيرِ أهلِ الاجتهادِ، فهذا لا يَكْفُرُ.

مِثْلَ: أن يعتقدَ أن مسألةَ العِينَةِ جائزةٌ ويَضَعُهَا قانونًا، ومسألةُ العِينةِ معروفةٌ: أن يبيعَ شيئًا بثمنٍ مؤجَّلٍ ويشتريه نقدًا بأقلَّ، فيقولُ مثلًا: المادَّةُ كذا: إذا باعَ شيئًا بثمنٍ واشتراه بأقلَّ، إذا باع شيئًا بثمنٍ مؤجَّلٍ واشتراه بأقلَّ فالعَقْدُ صحيحٌ. فهذه المادَّةُ تخالفُ الشَّرْعَ؛ لكنه هو لا يدري أنها تخالفُ الشرعَ، أو تؤولُ أنها جائزةٌ بناءً على صورةِ المعامَلةِ، هذا لا يَكْفُرُ.

وقد يكونُ وَضْعُ القانونِ المخالِفِ للشرعِ عن تضليلٍ وليس عن تأويلٍ؛ بحيث يكونُ الحاكمُ جاهلًا أمِّيًّا لكن ضَلَّلَه بعضُ الناسِ، بعضُ علماءِ الدولةِ قال: هذا لا بأسَ به؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ يقولُ: «أنتم أَعْلَمُ بأمورِ دنياكم»(١) ونحن نَعْلَمُ أن هذا خيرٌ لنا في الدنيا بناءً على ظنِّهم، فهذا لا يَكْفُرُ.

فصار الآن الذي يَضَعُ قانونًا مخالفًا للشرعِ معتقدًا أنه أولى من الشرعِ وأنفعُ للخلقِ، فهذا كافرٌ لا نَشُكُّ في هذا، لكنْ بِشَرْطَيْن: يَعْلَمُ أنه مخالفٌ للشرعِ، ويعتقدُ أنه أنفعُ للخلقِ، أو مثلُ الشرعِ، حتى الذي يعتقدُ المماثلةَ فهو كافرٌ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة:٥٠]، ويقولُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨].

أمَّا من وَضَعَه مخالفًا للشرعِ بتأويلِهِ أو تضليلٍ فإنه لا يَكْفُرُ؛ لأنَّ هذا في نظري لم يخالِفِ الشرعَ، فلا يَكْفُرُ بهذا.

الخلاصةُ الآن: عندما يختلفُ الناسُ في شيءٍ فيَرْجِعُون إلى اللهِ ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا، رقم (٢٣٦٣)، من حديث عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإذا قال قائلٌ: من أين نَعْلَمُ حُكْمَ اللهِ؟

قلنا: من القرآنِ والسُّنَّةِ، يُفَسِّرُ هذا قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه لا بُدَّ أن يكونَ اختلافٌ بيْنَ الناسِ وهذا هو الواقعُ، يعني: لا يمكن أن ترفعَ الاختلافَ بيْنَ الناسِ لا بُدَّ أن يختلفوا، وأسبابُ الاختلافِ كثيرةٌ ذَكَرَهَا شيخُ الإسلامِ ابْنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (رَفْعُ الملامِ عن الأئمةِ الأعلامِ) وهو كتابٌ مختصرٌ نافعٌ لَخَّصْنَاه، وزِدْنَا عليه بعضَ الشيءِ، وذَكَرْنَا الأمثلةَ التطبيقيَّةَ على القواعدِ التي ذَكَرَهَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِنا -رسالة صغيرة- اسمُها اختلافُ العلماءِ، وموقِفُنا نحوَ هذا المعنى وهو مفيدٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الواجبَ عندَ الاختلافِ الرجوعُ إلى حُكْمِ اللهِ؛ لقـولِ اللهِ تعالى: ﴿فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن حُكْمَه إلى اللهِ في الدنيا والآخرةِ؛ لعمومِ قولِهِ: ﴿فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وأمَّا من خَصَّ ذلك في الآخرةِ فغلطٌ، حتى في أمورِ الدنيا نرجعُ إلى حكمِ اللهِ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء:٥٩].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تحريمُ الرجوعِ إلى القوانينِ البشريَّةِ عندَ الاختلافِ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠]، لا إلى غيرِه، فإن قال قائلٌ: ألستم تقولون: إن قولَ الصحابيِّ حُجَّةٌ؟ فالجوابُ: بلى.

على خلافٍ في هذا، فالمسألةُ ليست إجماعيَّةً، لكن على القولِ بأن فقهاءَ الصحابةِ أقوالُهُم حُجَّةٌ، قلنا: بلى نقولُ بذلك، لكننا مستندون إلى قولِ الرسولِ

ﷺ: «عليكم بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيِّينَ من بَعْدي»(١)؛ لأنَّ الصحيحَ أن صِفة «الخلفاءَ الراشدين» معلَّقةٌ بأوصافٍ لا بأعيانٍ؛ يعني: ليس الخلفاءُ الراشدون هم الأربعةَ بل كُلُّ من خَلَفَ النبيَّ ﷺ في أُمَّته عِلْمًا ودعوةً وتعليمًا هذا خليفةٌ راشدٌ، وأَرْشَدُ من خَلَفَ النبيَّ ﷺ هم الصَّحَابَةُ رجوعًا إلى حُكْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إعلانُ النبيِّ ﷺ بالإخلاصِ والتوحيدِ؛ لقولِهِ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّي﴾؛ أي: ذلكم الذي يُرْجَعُ إلى حُكْمِهِ هو اللهُ ربي.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن من هَدْيِ النبيِّ ﷺ التَّوَكُّلَ على اللهِ وَحْدَهُ؛ لقولِهِ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ لَكِنَّ كلمةَ وَحْدَهُ أخذناها من الحصرِ الذي طريقُهُ تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن من هَدْيِ الرسولِ ﷺ الإنابَةَ إلى اللهِ تعالى وَحْدَهُ؛ لقولِهِ: ﴿وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، وإذا كان هذا من هَدْيِ الرسولِ ﷺ وَجَبَ علينا أن نَأْخُذَ به؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:٢١].



---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (١١)

• • ه • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

• • ه • •

﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ﴿فَاطِرُ﴾ خبرُ المبتدأِ المحذوفِ، والتقديرُ: هو فاطرُ، وإنما قلنا هذا؛ لأنَّ اللغةَ العربيَّةَ لا يُمْكِنُ أن يَتَرَكَّبَ بها الكلامُ إلا من مبتدأٍ وخبرٍ، أو فعلٍ وفاعلٍ، أو ما ينوبُ منابَ الفعلِ.

﴿فَاطِرُ﴾؛ أي: هو فاطرُ، والفاطرُ بمعنى: الخالقُ على غير مثالٍ سَبَقَ فهو بمعنى: بديعُ السَّمواتِ، والسَّمواتُ والأرضُ معروفان، السَّمواتُ: هي هذه السَّمواتُ السبعُ التي أَخْبَرَنَا اللهُ عنها، وبيَّنَ أنها سبعٌ شدادٌ، وبَيَّنَ أنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بناها بأيدٍ، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ﴾ [الذارياتِ:٤٧]؛ أي: بقوَّةٍ، وليس المرادُ بالأيْدِ في هذه الآية يَد اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ لم يُضِفْهَا إلى نفْسِه لم يَقُلْ: بأيدينا، قال ﴿بِأَيْيدٍ﴾ وَ(أَيْدٍ) مَصْدَرُ آدَ يَئِيدُ، إذا قَوِيَ، فهو كقولِهِ: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]، هذه السَّبْعُ الشدادُ إذا كان يومُ القيامةِ فقد قال اللهُ عنها: إنها تكونُ واهيةً ﴿فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾؛ أي: ضعيفةٌ.

أما الأرضُ فهي أرْضُنا المعروفةُ، والسَّمواتُ مجموعةٌ؛ لأنَّها سبعٌ، والأرضُ

مفردةٌ يراد بها الجنسُ، وقد بَيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في سورةِ الطلاقِ أنها سبعٌ، فقال اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]، فقال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ومن المعلومِ أن المماثلةَ هنا ليست مماثلةً في الذاتِ، إذ إنَّ بَيْنَ السَّمواتِ والأرضِ بَوْنًا شاسعًا، لكن المرادَ مِثْلُهُنَّ في العددِ، ويُؤَيِّدَ ذلك ما جاءت به السُّنَّةُ، فقد قال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «من اقْتَطَعَ شبرًا من الأرضِ ظلمًا طَوَّقَهُ اللهُ به يومَ القيامةِ من سَبْعِ أرَضين»[(١)].

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مُبْدِعُهُما] يريدُ أن يُفَسِّرَ ﴿فَاطِرُ﴾ بمعنى مبدعٍ، ولكنا فَسَّرْناها بمعنى بديعٍ، وتفسيرُنا لا ينافي تفسيرَهُ المعنى واحدٌ، لكن مُطَابَقَةَ اللفظِ لما جاء به القرآنُ أَوْلَى والذي جاء في القرآنِ ﴿بَدِيعُ﴾.

﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾؛ أي: صَيَّرَ لكم من أَنْفُسِكم أزواجًا، قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [حيث خَلَقَ حواءَ من ضِلعِ آدمَ] فكأنه يَميلُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن المرادَ بالأزواجِ هنا حواءُ، ولكن هذا غيرُ صحيحٍ، بل جَعَلَ من أَنْفُسِنا أزواجًا يعني: نساءً مُشَاكِلَاتٍ لنا لم تكُنِ الأنثى بعيدةً عن شَكْلِ الرجلِ؛ لأنَّها لو كانت بعيدةً عن شَكْلِ الرجلِ ما أَلِفَهَا، ولا جَعَلَ اللهُ بينهم مودةً ورحمةً.

وقولُهُ: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾؛ أيْ: من جِنْسِكم، وليس المرادُ من نفْسِ الإنسانِ جَعَلَ له زوجةً، لا لو كانت من نفْسِهِ لم تكن زوجةً؛ لأنَّها تكون بِنْتَه، ولكن المرادَ ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ أي: من جِنْسِكُم، كما قال اللهُ تعالى: ﴿ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الروم:٢١]، وَجَعَلَ لكم أيضًا ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ الأنعامَ جَمْعُ نَعَمٍ كبهيمةِ الأنعامِ.

﴿أَزْوَٰجًا﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: ذكورًا وإناثًا] من أَجْلِ الإنتاجِ والتنميةِ وغيرِ ذلك من المصالحِ.

﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالمعجمةِ يَخْلُقُكم] ما معنى المعجمةِ؟ هل في القرآنِ شيءٌ عجميٌّ؟ لا، لكن يُعَبِّرُونَ عن المنقوطِ بأنه مُعْجَمٌ من بابِ تسميةِ الشيءِ بِضِدِّهِ، وإلا فهو مُعْرِبٌ في الواقعِ؛ لأَنَّه لولا هذه النقطُ مثلًا لأَشْكَلَ ولم يُفْهَمِ المعنى، إذن؛ المُعْجمُ: المُنَقَّطُ، وسُمِّيَ بذلك من بابِ تسميةِ الشيءِ بضِدِّهِ، كما يُسَمُّونَ التعبُّدَ بالتحنُّثِ، كما في حديثِ بدءِ الوحيِ «يَتَحَنَّثُ فيه»[1]؛ أي: يَتَعَبَّدُ.

المُعْجَمَةُ ضِدُّهَا المُهْمَلَةُ، فالشِّينُ ضدُّ السِّينُ، والذالُ معجمةٌ ضدَّ الدالِ، أمَّا الحركاتُ فيُسَمُّونَها مُثَلَّثَةً، أو بالوجْهَيْن، أو ما أَشْبَهَ ذلك، وأحيانًا يقولون: إذا كانت الكلمتان المشتبهتان كلتاهما معجمةٌ قالوا: بالمثلثةِ مثلَ: (التاءِ) و(الثاءِ) لو قالوا: معجمةٌ لم يَزَلِ الإشكالُ، ولكن يقولون: بالمثلثةِ، (الطاءُ) و(الظاءُ) يقولون: بالظاءِ المُشالةِ؛ يعني: الذي فيها ألفٌ، احترازًا من (الضادِ)؛ لأَنَّها غيرُ مشالةٍ. المهمُّ أنها اصطلاحاتٌ معروفةٌ عندَ العلماءِ.

وقولُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يَخْلُقُكُمْ] فَسَّرَ (يَذْرَأُ) بـ (يَخْلُقُ)، وهو تفسيرٌ ناقصٌ؛ لأنَّ يَذْرَأُ لـها معنًى زائدٌ على الخَلْقِ، وهو البثُّ والانتشارُ، كما قال اللهُ تعالى في آيـةٍ أخرى: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالـذَّرْءُ أخـصُّ من

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، رقم (١٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

الخَلْقِ، فمعنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ إذن: يَبُثُّكُم ويَنْشُرُكُم.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فِيهِ﴾؛ أي: الجعلُ المذكورُ، أي يُكَثِّرُكُم بسبَبِهِ] انظرْ فَسَّرَ الأوَّلَ ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ بـ(يَخْلُقُكُم) ثم قال [أي: يُكَثِّرُكُم] والتفسيرُ الثاني هو الأصحُّ، التكثيرُ والبثُّ والنَّشْرُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالتوالُدِ والضميرُ للأناسيِّ والأنعامِ بالتغليبِ] ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يقولُ: إن الضميرَ -وهو الكافُ والميمُ- للأناسيِّ والأنعامِ، الأناسيُّ يعني: البشرَ، والأنعامَ: البهائمَ، للتغليبِ؛ لأنَّ الضميرَ هنا جاء ضميرَ العاقلِ، والأنعامُ لا يأتي لها ضميرُ العاقلِ؛ لأنَّها غيرُ عاقلةٍ، لكن جاء ذلك للتغليبِ لَمَّا كان الذَّرْءُ للإنسانِ والبهائمِ قال: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ ولم يَقُلْ: يَذْرَؤُكُنَّ.

إذَن: التغليبَ قد يكونُ بتغييرِ الاسمِ، وقد يكونُ بالضميرِ، وما أَشْبَهَ ذلك، القمران للشمسِ والقمرِ تغليبٌ بتغييرِ الاسمِ؛ لأنَّ القمران لو فُكَّتْ عن التثنيةِ لكانت قمرٌ وقمرٌ، وليس كذلك المرادُ قمرٌ وشمسٌ، فهنا بتغييرِ الاسمِ.

الضميرُ هنا في قولِهِ: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ يعودُ على ما سَبَق ذِكْرُهُ من بهائِمَ وأناسيَّ على سبيلِ التغليبِ، لولا التغليبُ لوجب أن يكونَ الضميرُ ضميرًا مؤنثًا للبهائمِ وضميرًا مذكَّرًا للأناسيِّ.

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ لما يقالُ ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ لما يَفْعَلُ] جلَّ وعلا.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ الكافُ زائدةٌ؛ لأنَّه تعالى لا مِثْلَ له] الكافُ زائدةٌ، وزيادةُ الكافِ ليست غريبةً تأتي دائمًا زائدةً؛ ولهذا قال ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في

الألفيَّةِ -التي ينبغي لطالبِ النحْوِ ألَّا يتركَ حِفْظَهَا- يقولُ:

شبِّه بكافٍ وبها التعليـلُ قـد يُعنى وزائـدًا لتوكيـدٍ وَرَدَ[1]

(شبِّـه بكافٍ): تشـبيهٌ، (وبها التعليلُ قد يُعنى) أي: قد يُرادُ بها التعليلُ، (وزائدًا) لتوكيدِ (وَرَدَ): يعني: وقد تأتي زائدةً.

في هذه الآيةِ الكافُ زائدةٌ بمعنى أنها لو حُذِفَتِ لاستقام الكلامُ، لو قيل: ليس مِثْلَهُ شيءٌ. يستقيمُ الكلامُ لا شكَّ، لكن جاءت الكافُ للتوكيدِ؛ كأنه نفى المِثْلَ مَرَّتَيْنِ: ليس كهو ليس مثلَهُ، فالزيادةُ هنا فيها زيادةُ المعنى، وهو أن كأنه نفى المثليَّةَ مَرَّتَيْن: مرَّةً عن طريقِ الكافِ، ومرَّةً عن طريقِ مثل، وبعضُهُم يقولُ: إن الزائدَ (مثل) وإن التقديرَ: ليس كهو شيءٌ، لكن هذا قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّه إذا دارَ الأمرُ بين أن تكونَ الزيادةُ حرفًا أو اسمًا فالواجبُ أن تكونَ الزيادةُ حرفًا؛ لأنَّه لم يأتِ في اللغةِ العربيةِ زيادةُ الأسماءِ؛ ولأنَّ الحرْفَ معناه في غيرِهِ فمجيئُهُ زائدًا ليس بغريبٍ، والاسمُ يدُلُّ على معنًى في نفْسِه، فإتيانُهُ زائدًا بعيدٌ.

إذن عندنا قولان:

الأوَّلُ: أن الكافَ زائدةٌ، وهذا سهلٌ، وجرى في اللغةِ العربيَّةِ مِثْلُه، وتكونُ الزيادةُ هنا للتوكيدِ، وبعضُهُم قال: الزائدُ (مِثْل) وهو قولٌ ضعيفٌ، بعضُهُم يقولُ: إن المِثْلَ هنا بمعنى الصفةِ. يعني: ليس كصِفَتِهِ شيءٌ، والمِثْلُ ذاتيٌّ بمعنى الصفةِ مِثْلَ قولِهِ تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرَّعْدِ:٣٥]؛ أي: صِفَتُها، وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ لأننا نقولُ: إن اللهَ ليس مِثْلَهُ شيءٌ، لا في ذاتِهِ، ولا في صفاتِهِ، بعضُهُم يقولُ:

(١) الألفية (ص:٣٥).

إن هذا على سبيلِ المبالغةِ؛ يعني: إذا لم يَكُنْ لِمِثْلِهِ مِثْلٌ، لو فُرِضَ أن له مثلًا، فمن بابِ أَوْلَى ألا يكونَ له هو مِثْلٌ، وأن هذا مما جرى على لسانِ العربِ في المبالغةِ في الوصفِ. وأنشدوا على ذلك:

لــيس كَمِثْــلِ الفتــى زُهَــيْرٍ ....[1]

من المبالغةِ؛ يعني هذا لا نظيرَ له إطلاقًا، وهذا الأخيرُ والأوَّلُ هما أقربُ الأقوالِ في إعرابِ هذه الجملةِ.

لكن من حيثُ المعنى والاعتقادُ نؤمنُ بأنَّ اللهَ تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ لا في ذاتِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعالِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ في كلِّ شيءٍ، يجبُ علينا أن نُؤْمِنَ بهذا، فذاتُهُ مخالِفَةٌ لجميعِ الذواتِ، نحن نرى الذواتِ مختلفةً، الإنسانُ مُرَكَّبٌ من عَظْمٍ ولحمٍ وعَصَبٍ ودمٍ، هناك أشياءُ مُرَكَّبَةٌ من جواهرَ أخرى.

الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مُبايِنٌ لكلِّ شيءٍ موجودٍ في الكَوْنِ في ذاتِه، لا تَقُلْ مثلًا: إنه مثلُ الذَّهَبِ، مثلُ الفِضَّةِ، وما أَشْبَهَ ذلك؛ ولهذا لَمَّا قال المشركون للرسولِ: يا مُحَمَّدُ، هل رَبُّكَ من ذَهَبٌ، أو من فضَّةٍ، أو من كذا، أو من كذا؟ أنزل اللهُ قولَهُ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2].

فلا تَتَصَوَّرْ ذات الرب جلَّ وعَزَّ أبدًا؛ لأنك مهما تَصَوَّرْتَ على أيِّ شيءٍ

---

(١) ذكره أبو حيان في البحر المحيط (٩/ ٣٢٦)، والسمين الحلبي في الدر المصون (٩/ ٥٤٥) منسوبًا لأوس بن حجر، وانظره غير منسوب في درء تعارض العقل (٧/ ١١٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٣٣)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الإخلاص، رقم (٣٣٦٤، ٣٣٦٥)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

تَتَصَوَّرُهَا لا مثيلَ له، ولا نظيرَ له، كذلك في صفاتِهِ ليس له مثيلٌ، ليس له نظيرٌ في أَيَّةِ صفةٍ من صفاتِهِ، ولْنَأْخُذِ العِلْمَ من صفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هل له نظيرٌ في هذه الصفةِ؟ لا نظيرَ له في هذه الصفةِ أبدًا، عَلِمَ كُلِّ ذي عِلْمٍ محدودٍ، أعلمُ الناسِ عِلْمُه محدودٌ.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان:٣٤] فأنت بنفْسِكَ لا تدري ماذا تكْسِبُ غدًا، قد تُقَدِّرُ أنك سوف تعملُ كذا وكذا، ولكن لا تعملُ إما لصرفِ الهمَّةِ، وإما لمانعٍ خارجيٍّ، كلُّنا نُقَدِّرُ أننا غدًا سوف نَفْعَلُ كذا وكذا، لكن لا نَفْعَلُ ولا ندري ما يكونُ، قد يُصَرِّفُ الله هِمَّتَنا عن هذا الفعلِ، أو تُوجدُ موانعُ خارجيَّةٌ من مرضٍ أو سفرٍ أو حيلولةٍ بيننا وبين مرادِنا، لا ندري عنها.

أيضًا عِلْمُكَ محدودٌ بالمشاهدةِ، الغائبُ لا تُفكِّرْ أن عندك علمًا منه، حتى في المشاهدِ علمُك ناقصٌ، الإنسانُ لا يَعْلَمُ ماذا يَفْعَلُ ولَدُهُ في بيتِهِ، ولا أَهْلُه في بيتِهِ، بل أشدُّ من هذا وأضعفُ في العِلْمِ أنك لا تَعْلَمُ عن نفْسِك؛ سبحانَ اللهِ! روحُك التي بها حياتُك وهي في جِسْمِك لا تدري عنها، لَمَّا سألوا النبيَّ ﷺ عن الرُّوحِ أنزلَ اللهُ تعالى ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء:٨٥] - ثم وَبَّخَهُم على هذا السؤالِ فقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥] كأنه يقولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: تسألون عن الرُّوحِ وأنتم ما أَحَطْتُمْ بالأشياءِ، ما عَلِمْتُمْ عن الأشياءِ إلا قليلًا، ما بقي عليكم إلا علمُ الروحِ حتى تسألوا عنها، فإذا كان الإنسانُ لا يَعْلَمُ رُوحَه التي بَيْنَ جنبيه وبها حياتُه؛ فهو دليلٌ على نقصانِ العِلْمِ.

وفي عِلْم اللهِ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:١٦]، كلُّ إنسانٍ، كلُّ حيوانٍ فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يَعْلَمُ ما في نفْسِه، هل عَلِمَ المخلوقُ مثلَ

هذا في القدرةِ؟ ليس أحدٌ، بل لو اجتمعَ الخَلْقُ كُلُّهُم بقدرهم ما ساووا شيئًا من قُدْرَةِ اللهِ؛ فإن اللهَ عَزَّوَجَلَّ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس:٥٣] يعني: البعثُ صَيْحَةٌ واحدةٌ يصرفُهُ اللهُ بهم - ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٥٣].

كُلُّهُم في أقطارِ الدنيا، ولو في الغاباتِ والكهوفِ وأعماقِ البحارِ، كُلُّهُم يأتون في آنٍ واحدٍ، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ هذه القدرةُ لا يُمْكِنُ أبدًا أن يشابِهَها أو يماثِلَها قدرةٌ؛ لذلك نقولُ: إن اللهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ واعلمْ أن هذه الآيةَ استدَلَّ بها المُعَطِّلَةُ والمُمَثِّلَةُ وأهلُ السُّنَّةِ، كلُّ الثلاثةِ.

المُمَثِّلَةُ قالوا: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتٌ يدُلُّ على المماثلةِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ -هذه شُبْهَتُهُم- خاطَبَنا بالقرآنِ، والقرآنُ جَعَلَهُ اللهُ بلسانٍ عربيٍّ؛ من أجْلِ أن نَعْقِلَ ونَفْهَمَ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ لماذا؟ ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزُّخْرُف:٣]، قالوا: فإذا خَاطَبَنَا اللهُ بشيءٍ مِمَّا وَصَفَ به نفسَهُ وَجَبَ أن نَحْمِلَه على ما نَفْهَمُ، ونحن لا نَفْهَمُ إلا ما نُحِسُّ به، فيجبُ أن تَحْمِلَ كُلَّ صِفَةٍ للهِ على ما كان معلومًا؛ ولذلك قالوا: إن اللهَ تعالى مِثْلَ خَلْقِهِ، نسأَلُ اللهَ العافيةَ.

واللهِ لو كان مِثْلَنَا ما عَبَدْنَاه ولا يُمْكِنُ أن يَعْبُدُ الإنسانُ مِثْلَه، لكن هُمْ بعقولِهم الضالَّةِ قالوا: يَلْزَمُ مما أَخْبَرَ اللهُ به عن نفْسِه من الصفاتِ أن تكونَ مِثْلَ صفاتِنا، وشُبْهَتُهُم أنَّ اللهَ خاطَبَنا بما نَفْهَمُ وَنَعْقِلُ، ونحن لا نَفْهَمُ إلا ما نُشاهدُ فإذا خاطَبَنا عن شيءٍ غائبٍ وَجَبَ أن نَحْمِلَه على المعلومِ عندنا.

والمُعَطِّلَةُ استدلُّوا بقولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقالوا: كلُّ صفةٍ أثبتها اللهُ لنفْسِه فإنها تدُلُّ على التمثيلِ فَيَجِبُ أن تكونَ مَنْفِيَّةً، والذي فتح لهم البابَ هم

المُمَثِّلَةُ يقولون: كلُّ صفةٍ أَثْبَتَهَا اللهُ لنفسِه فإنها تَسْتَلْزِمُ التمثيلَ والتمثيلُ ممتنِعٌ، إذن يجبُ أن تمتنعَ كلُّ صفةٍ، مثالُ ذلك يقولون: إن اللهَ عَزَّوَجَلَّ لم يستوِ على العرشِ الاستواءَ الحقيقيَّ؛ لأنَّه لو استوى على العرشِ لكان جسمًا، فيكونُ مماثلًا للمخلوقِ.

والرَّدُّ عليهم سهلٌ، نقولُ: هل أَثْبَتَ اللهُ لنفْسِه يدًا أو لا؟ فسيقولون: نعم. لماذا لا تُثْبِتُهَا أنت؟ قال: أخشى أن تكونَ مُمَاثِلَةً ليدِ الإنسانِ. نقولُ: لا تخش هذا، كيف تخشى هذا واللهُ يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؟ ثم نقولُ له: ألستَ تُثْبِتُ لشاتِكَ يدًا؟ يقولُ: نعم. هل يَدُ شاتِك مثلُ يَدِكَ؟ لا، إذا انتفتِ المشابهةُ بين المخلوقاتِ فيما تَتَّفِقُ فيه بالأسماءِ فانتفاءُ المُشابَهَةِ في حقِّ الخالقِ من بابِ أَوْلَى، بل انتفاءُ المُشابهةِ في حقِّ اللهِ واجبٌ، وفي حقِّ المخلوقِ غيرُ واجبٍ.

الآن القِطُّ، عندنا الآن اثنان واحدٌ يقول: البَسُّ -والبَس بالفتح وإذا قلت: البِسُّ فأنت لاحنٌ، الصواب البَسُّ-، والآخرُ قال: الهِرُّ، وثالثٌ يقول: القطُّ والسِّنَّوْرُ، فما أكثرَ أسماءَ الهِرِّ والأسدِ، وسبحانَ اللهِ أيدي الهرِّ وأيدي الأسدِ متشابهتان تمامًا.

فهُمْ تَصَوَّروا أن استواءَ اللهِ على عرشِهِ كاستواءِ الإنسانِ على الأنعامِ، فلما فهموا هذا الفهْمَ أنكروا الاستواءَ، الإنسانُ يستوي على البعير كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣] هم فَهِمُوا أن استواءَ اللهِ على العرشِ كاستواءِ الإنسانِ على البعيرِ، وقالوا: هذا تمثيلٌ، والتمثيلُ مستحيلٌ على اللهِ فيجبُ إنكارُهُ، وهذا قولُ المعتزلةِ والجهميَّةِ، ومَن ظَاهَرَهُم، نَفَوْا كلَّ صفةٍ للهِ وقالوا: لا يمكن أن نَصِفَ اللهَ بشيءٍ. الحُجَّةُ أن الإثباتَ يستلزمُ التمثيلَ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ قد نفى أن يكونَ له مِثْلٌ، وأيضًا المماثلةُ مستحيلةٌ عقلًا، فيكونُ دلَّ العقلُ على زَعْمِهم، دلَّ العقلُ والشرعُ على أن اللهَ

ليس له مثيلٌ، فيجبُ أن ننفيَ جميعَ الصفاتِ.

هؤلاء حقيقةُ أَمْرِهِم أنهم مَثَّلوا أولًا، ثم عَطَّلوا ثانيًا، مَثَّلوا أولًا حيث اعتقدوا أن الأدلةَ تَدُلُّ على التمثيلِ، وهذا اعتقادٌ فاسدٌ، ثم بعد ذلك عَطَّلوا وأَنْكَرُوا، ولكنَّ هذه الشُّبهةَ دَفْعُها يسيرٌ، نقولُ لهم: هل تُثْبِتُون للهِ وُجُودًا؟ إما أن يقولوا: لا، وإما أن يقولوا: نعم. لا يُمْكِنُ أن يَخْرُصُوا، إما أن يقولوا: نعم، أو يقولوا: لا، فإذا أثبتوا للهِ وُجُودًا نقولُ: هل هو وجودٌ حقيقيٌّ أو وهميٌّ؟ إن قالوا: وهميٌّ، كَفَرُوا بلا إشكالٍ، وإن قالوا: حقيقيٌّ، قلنا: هل تُثْبِتُون لأنفُسِكم وُجُودًا؟ إما أن يقولوا: نعم أو يقولوا: لا إن قالوا: لا، قلنا: ما نخاطبُ أشباحًا بلا شيءٍ، لكن لن يقولوا: لا، يقولون: نعم نثبتُ لأنفسِنا وجودًا، نقولُ: إذن يَلْزَمُكُم التمثيلُ؛ لأنكم أَثْبَتُّمْ للهِ تعالى صفةً هي ثابتةٌ للمخلوقِ، فيلزَمُكُم التمثيلُ، انظر الباطلَ لا بُدَّ أن ينحدرَ، لكنِ انْفَكَّ قومٌ عن هذا الإلزامِ من الغلاةِ قالوا: لا نقولُ: إن اللهَ موجودٌ. أعوذُ باللهِ تعبدون مَن؟ قالوا ما نقولُ: إنه موجودٌ. قلنا: معدومٌ؟ إذا قلتُم: غيرُ موجودٍ لزمَ أن تقولوا: إنه معدومٌ، وإنْ قلتُم: إنه معدومٌ مَثَّلْتُم؛ لأنَّ الموجودَ من الخَلْقِ يكونُ معدومًا قبلَ وجودِهِ وبعد وجودِهِ، قال اللهُ تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان:١].

وهذا حقيقةٌ، الواحدُ منا قبل ولادتِه بسنتين ليس بشيءٍ، معدومٌ، فإن قلتُم: إن اللهَ معدومٌ شَبَّهْتُم ومَثَّلْتُم على قاعدَتِكُم، قالوا: إذن نقولُ: لا موجودٌ، ولا معدومٌ. أعوذُ باللهِ لا موجودٌ ولا معدومٌ، نقولُ: اللهُ أكبرُ، هل يُمْكِنُ أن يكونَ الشيءُ لا موجودًا ولا معدومًا؟ كلُّ شيءٍ فهو إما موجودٌ أو معدومٌ؛ لأنَّ تقابُلَ الوجودِ والعدمِ تقابُلُ تناقُضٍ، والمتناقضان لا بدَّ من وجودِ أحدِهِما، لا يُمْكِنُ أن يجتمعَا،

ولا أن يمتنعًا، فإذا قالوا: لا موجودٌ ولا معدومٌ. نقولُ: شَبَّهْتُمُوه الآنَ بالمستحيلاتِ والممتنِعاتِ.

فأهلُ الباطلِ لا مَفَرَّ لهم من لوازِمِهم الباطلةِ.

تَكَايَسَ قومٌ وقالوا: نحن لا نقولُ: إنه لا يتصفُ بصفةٍ، لكننا نَصِفُهُ بما نَحْكُمُ به عليه، ولا يَحْكُمُ به على نفْسِهِ. انتبهْ قالوا: لا نُنْكِرُ الصفاتِ لكن نَصِفُهُ بما نَحْكُمُ به عليه لا بما يَحْكُمُ به على نفْسِه، وهؤلاء المتكايسون هم الأشعريَّةُ أثبتوا بعضَ الصفاتِ، وأنكروا أكثرَ الصفاتِ، أثبتوا من الصفاتِ سبعًا وأنكروا الباقيَ، أثبتوا الحياةَ، والعِلْم، والقُدْرَةَ، والسَّمْعَ، والبصرَ، والإرادةَ، والكلامَ، وأنكروا الباقيَ قالوا: لا نُثْبِتُ من الصفاتِ على وجهِ الحقيقةِ إلا هذه الصفاتِ السبعَ: الحياةَ، والعِلْمَ، والإرادةَ، والقدرةَ، والسمعَ، والبصرَ، والكلامَ. هذه ثابتةٌ حقيقةً على اختلافٍ بَيْنَهُم وَبَيْنَ أهلِ السُّنَّةِ في بعضِها، الكلامُ عندهم غيرُ الكلامِ عندَ أَهْلِ السُّنَّةِ، والباقي لا نُثْبِتُهُ. فماذا تَعْمَلُون فيه؟ قالوا: لنا فيه طريقان: إما التفويضُ بأن نقولَ: لا ندري ما معناه، وإما التأويلُ الذي يُسَمُّونه تأويلًا وهو في الحقيقةِ تحريفٌ.

والأشاعرةُ هم أكثرُ الناسِ انتشارًا في البلادِ الإسلاميَّةِ؛ ولهذا يجبُ أن نَعْرِفَ مَذْهَبَهُم تمامًا ونَعْرِفُ الرَّدَّ عليهم حتى يتقلَّصَ هذا المَدُّ، أو يزولَ بالكُلِّيَّةِ -ونسألُ اللهَ تعالى أن يُزِيلَهُ إلى الحقِّ- يقولون: نُثْبِتُ هذه الصفاتِ السَّبْعَ وغيْرُها لا؛ ولذلك يقولون في استعمالِهم للنصوصِ ما سوى هذا إما أن نُفَوِّضَه ونقولَ: لا ندري معناه، وإما أن نُؤَوِّلَهُ، ونحن نُسَمِّي تأويلَهُم تحريفًا؛ لأنَّ التأويل الذي لا دليلَ عليه تحريفٌ، وفي ذلك يقول ناظمُ عقيدتِهم:

وكلُّ نصٍّ أَوْهَمَ التشبيهَا أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ تَرُمْ تنزيهَا

واللهُ عليمٌ إن فَوَّضْنَاه، أو أَوَّلْنَاه بمعنى التحريفِ فإننا لم نَرُمِ التنزيهَ، بل وَقَعْنَا في العيبِ، وَجْهُهُ أننا إذا قلنا: لا نَعْلَمُ هذا المعنى، فهذا يعني أن اللهَ أَنْزَلَ علينا كتابًا مجهولًا لا يُدرى معناه، وَلَيْتَه لا يُدْرى معناه في الأمورِ التي تتعلَّقُ بفعلِ العبدِ كالصلاةِ والطهارةِ في العقيدةِ، وإن حَرَّفْنَاه وَقَعْنا أيضًا في بلاءٍ في اتهامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنه لم يُبَيِّنْ لعبادِهِ إلا ما كان خلافَ الحقِّ، وكلاهما شيءٌ كبيرٌ.

حتى إن شيخَ الإسلامِ[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: إن قَوْلَ أهلِ التفويضِ من شرِّ أقوالِ أهلِ البدعِ والإلحادِ، وأنه هو الذي فَتَحَ للفلاسفةِ القَدْحَ في الدِّينِ وقالوا: إذا كنتم لا تعرفون المعنى وأنتم عَجَمٌ بالنسبةِ للقرآنِ العربيِّ نحن نَعْرِفُ، وصاروا يَخْبِطُونَ خَبْطَ عَشْوَاءَ.

فالأشاعرةُ يُثْبِتُـونَ للهِ سبعَ صفاتٍ: الحياة، والعِلْمَ، والإرادةَ، والقـدرةَ، والسمعَ، والبصرَ والكلامَ، ومع ذلك إثباتُهُم لها ليس كإثباتِ أهلِ السُّنَّةِ، نَضْرِبُ مثلًا بالكلامِ، الكلامُ يقولون: إن اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يتكلَّمُ بصوتٍ مسموعٍ أبدًا، وإنما كلامُهُ هو المعنى القائمُ بنفسِه، وما يَسْمَعُهُ العِبادُ فإنما هو عبارةٌ عن الكلامِ المخلوقِ؛ فلما قال اللهُ لنبيِّه ﷺ: «إني فرضتُ عليك خمسين صلاةً»[2] بهذا اللفظِ أو معناه، اللهُ لم يَقُلْها؛ لأنَّ الكلامَ هو المعنى القائمُ بنفسه، لكن خلق أصواتًا سَمِعَها النبيُّ ﷺ تُعَبِّرُ عما في نَفْسِهِ!! سبحانَ اللهِ!.

الآن لو تَفَكَّرْنَا لَوَجَدْنَا قولَهم هذا أَخْبَثُ من قولِ الجهميَّةِ، الجهميَّةُ عندهم

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٣)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

صراحةٌ قالوا: كلامُ اللهِ مخلوقٌ ومسموعٌ، لكنه مخلوقٌ، هؤلاء قالوا: كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ لكنه غير مسموعٍ هو المعنى القائمُ بنفْسِه ويَخْلُقُ أصواتًا تُسْمَعُ تُعَبِّرُ عما في نفْسِه.

فَأَصْرَحُهُمَا الجهميَّةُ، فالقرآنُ الذي بين أيدينا، الجهميَّةُ يقولون: هذا كلامُ اللهِ حقيقةً لكنه مخلوقٌ، أما الأشاعرةُ فيقولون: لا هذا ليس كلامَ اللهِ حقيقةً، هذا عبارةٌ عن كلامِ اللهِ، وكلامُ اللهِ هو المعنى القائمُ بالنفْسِ. إذن أَحْسَنُهُمـا الأَوَّلُ، وكلاهما غيرُ حَسَنٍ، ولكننا نقولُ: الأَوَّلُ أَحْسَنُ، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان:٢٤]، مع أنه لا خيرَ في مستقرِّ أهلِ النارِ.

فالأشعريةُ أثبتوا سبعَ صفاتٍ، ولمَّا قيلَ لهم: ما هو الدليلُ على إثباتِ الصفاتِ السبعِ ونفيِ ما سواها؟ قالوا: الدليلُ العقلُ، فالعقلُ دلَّ على إثباتِ هذه الصفاتِ، ولم يَدُلَّ على إثباتِ غيرِها، إذن حكَّموا العقلَ فيما يُثْبِتُونَ للهِ ولم يُحَكِّمُوا اللهَ فيما يُثْبِتُ لنفْسِه، وهذا عدوانٌ في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

من الذي يَحْكُمُ بنفْسِهِ على نَفْسِه؟ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنتم تَتَحَكَّمُونَ على اللهِ؟! قالوا: اللهُ خاطَبَنَا ولنا عقولٌ، ولا بُدَّ لنا من أن نُعملَ العقولَ. قلنا: أعطونا دليلًا عقليًّا على هذه الصفاتِ السَّبْعِ، قالوا: نعم نعطيكم أدلةً عقليَّةً، الإيجادُ يَدُلُّ على القدرةِ؛ لأنَّ العاجزَ لا يُوجِدُ شيئًا، ومعلومٌ أننا نرى المخلوقاتِ تتواجدُ شيئًا فشيئًا، قالوا: إيجادُها يدلُّ على القـدرةِ، المخلوقاتُ الكائنةُ بعضُها إنسانٌ، وبعضُها حصانٌ، وبعضُها جَمَلٌ، وبعضُها شمسٌ، وبعضُها قمرٌ، وبعضُها سماءٌ، وبعضُها أرضٌ، وهذا التخصيصُ يدلُّ على الإرادةِ، لولا الإرادةُ ما صار هذا كذا وهذا كذا. إذن أثبتنا الإرادةَ والقدرةَ، وهذه المخلوقاتُ مُحْكَمَةٌ متقنةٌ ما فيها تناقضٌ ولا تصادمٌ، لم نر

الشمسَ في يومٍ من الأيامِ اصطدمت بالأرضِ أو بالقمرِ أو بالنجومِ، مُحْكَمٌ متقنٌ يدلُّ على العِلْمِ.

إذن ثَبَتَتْ ثلاثُ صفاتٍ عن طريقِ العقلِ وهي: العِلْمُ والإرادةُ والقدرةُ، قالوا: وهذه الصفاتُ لا يُمْكِنُ أنْ تقومَ إلا بحيٍّ، فثبتتْ بذلك صفةُ الحياةِ، قالوا: والحيُّ إما أن يكونَ سميعًا بصيرًا متكلمًا، أو أصمَّ أعمًى أخرسَ، والأولُ كمالٌ والثاني نقصٌ، واللهُ تعالى منزَّهٌ عن النقصِ، فوجب أن يكونَ سميعًا بصيرًا متكلمًا.

فنحن قد نوافِقُهم على هذا ونقولُ: العقلُ دلَّ على ذلك، لكنْ ما سوى هذه دلَّ عليها الشَّرْعُ، ونحن نتنزَّلُ معهم إلى آخرِ شيءٍ، نقولُ: ما سوى ذلك دلَّ عليه الشرعُ.

ومن المعلومِ أن انتفاءَ الدليلِ المُعَيَّنِ لا يستلزمُ انتفاءَ المدلولِ؛ لأنَّ الأدلةَ قد تتعدَّدُ على مدلولٍ واحدٍ، فإذا قَدَّرْنَا أن العقلَ لم يَدُلَّ على الصفاتِ التي أَثْبَتَهَا اللهُ لنفسِه سوى السبعِ، فقد دلَّ عليها الشرْعُ، والشرْعُ يَثْبُتُ بدليلٍ واحدٍ، وبدليلين، وبثلاثةٍ، المهمُّ أن يكونَ له دليلٌ، هذا جوابٌ.

جوابٌ آخرُ: أن نَمْنَعَ من كَوْنِ العقلِ لم يدلَّ على بقيَّةِ الصفاتِ، ونقولُ: بقيَّةُ الصفاتِ منها ما دلَّ عليه العقلُ، ومنها ما دلَّ عليه السَّمْعُ فقط، فمثلًا: إنزالُ المطرِ، إنباتُ النباتِ، رَفْعُ الوباءِ، بَسْطُ الرزقِ، هذا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ ويَدُلُّ على الرحمةِ دلالةً واضحةً أقوى من دلالةِ التخصيصِ على الإرادةِ؛ لأنَّ دلالةَ التخصيصِ على الإرادةِ لا يَفْهَمُ ذاك عن بيانٍ إلا طالبُ العلمِ المختصُّ، حتى طلبةُ العلمِ أحيانًا يقولون: كيف دلَّ التخصيصُ على الإرادةِ؟! لكن كَوْنَ هذه الأمورِ النافعةِ -حصولِ النِّعَمِ، واندفاعِ النِّقَمِ- تدلُّ على الرحمةِ هو واضحٌ حتى للعامِّيِّ، فالعامِّيُّ يَخْرُجُ

من بيتِه في الصباح وقد جاء المطرُ في الليلِ، فيقولُ: مُطِرْنَا بفضلِ اللهِ ورحمَتِه وهو عاميٌّ!.

فنقولُ لهم: الآن ما نَفَيْتُمُوهُ زاعمين أن العقلَ لا يَدُلُّ عليه فَلَنَا عنه جوابان:

الجوابُ الأوَّلُ: أننا لا نُسَلِّمُ أن العقلَ لا يدلُّ عليه، بل نقولُ: إن العقلَ يدُلُّ عليه، وإن كان لا يدلُّ على كلِّ الصفاتِ لكن في الجملةِ.

ثانيًا: أن نقولَ: هبْ أن العقلَ لا يدلُّ عليه، لكن دلَّ عليه السمعُ -القرآنُ والسُّنَّةُ- ولا يلزمُ من انتفاءِ دلالةِ العقلِ ألا يَثْبُتَ الشيءُ بدليلٍ آخَرَ؛ لأنَّ انتفاءَ الدليلِ المُعَيَّنِ لا يستلزمُ انتفاءَ المدلولِ، وهذه قاعدةٌ مفيدةٌ، وأَضْرِبُ لكم مثلاً بشيءٍ محسوسٍ، مَكَّةُ كم لها من طريقٍ؟ طرقٌ متعددةٌ، فإذا قُدِّرَ أن هذا الطريق يمتنعُ السيرُ معه؛ لوجودِ قُطَّاعِ طريقٍ، أو وجودِ أمطارٍ أَفْسَدَتْهُ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، ألا يُمْكِنُ أن نَصِلَ إلى مَكَّةَ من طريقٍ آخَرَ؟ بلى، هكذا المعاني، إذا انتفى دليلٌ من الأدلَّةِ لكن وَجَدْنَا دليلًا آخرَ، هل ننكرُ هذا المدلولَ؛ لأنَّ أحدَ الأدلةِ غيرُ قائمٍ؟ لا، نقولُ: ما دام هذا الدليلُ غَيْرَ قائمٍ فهناك دليلٌ آخَرُ؛ ولذلك هَدَى اللهُ أَهْلَ السُّنَّةِ والجماعةِ إلى القولِ الوسطِ: لا تمثيلَ ولا تعطيلَ.

قالوا: نُثْبتُ للهِ عَزَّوَجَلَّ جميعَ ما وَصَفَ به نَفْسَهُ في القرآنِ، أو فيما صَحَّتْ به السُّنَّةُ، لاحظْ لا بُدَّ من القيدِ بالنسبةِ للسُّنَّةِ: فيما صَحَّتْ به السُّنَّةُ؛ لأنَّ من الأحاديثِ ما هو ضعيفٌ أو موضوعٌ، أمَّا القرآنُ فلا تَقُلْ: ما صحَّ في القرآنِ، فكُلُّهُ صحيحٌ، إنما السُّنَّةُ لا بُدَّ أن تُقَيَّدَ: ما صَحَّتْ به السُّنَّةُ.

نُثْبِتُ كُلَّ صفةٍ، ولا نتحاشى، ولا نَتَهَيَّبْ إذا كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَثْبَتَ لنفْسِه يدًا، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، هل علينا أن نَتَهَيَّبَ من إثباتِ اليدِ؟ بل هل

لنا أن نتهَيَّبَ؟ لا يجُوزُ أبدًا، بل الهيبةُ أن نخالفَ، أَثْبِتِ اليدَ ولا تُبالِ.

أَثْبَتَ رَبُّكَ لنفْسِه وَجْهَه، فلا تَتَهَيَّبْ من إثباتِ الوجْهِ، فالتهيُّبُ حقيقةٌ من نفيِ الوجْهِ، أما ما أَثْبَتُه اللهُ فيجبُ أن نُثْبِتَه لكن على هذه القاعدةِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فنقولُ: للهِ وجهٌ وليس كوجهِ المخلوقِ يقينًا.

فإن قال قائلٌ: ما دليلُك؟ ولماذا لا تَحْمِلُ الوجهَ على وجهٍ معروفٍ؟

فالجوابُ: دليلي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.

أَثْبَتَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه يأتي يومَ القيامةِ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] أَتَتَهَيَّبُ أن تَصِفَ اللهُ بالمجيءِ؟ لا نَتَهَيَّبُ، نقولُ: نَصِفُ اللهَ بالمجيءِ لكن هل هو كمجيءِ المَلِكِ على فَرَسٍ، أو سَيَّارةٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك؟

الجواب: لا، يقينًا ليس كذلك، لكنه مجيءٌ يليقُ بجلالِهِ.

أَثْبَتَ اللهُ لنفْسِه أنه استوى على العرشِ في عِدَّةِ مواضعَ من القرآنِ تَبْلُغُ سبعًا بهذا اللفظِ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ هل تَتَهَيَّبُ أن تُثْبِتَ ذلك للهِ؟ لا، بل هو مستوٍ حقيقةً، أَتَهَيَّبُ أن أقولَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى استولى؛ لأنَّ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى استولى تحريفٌ للكَلِمِ عن مواضِعِه، لكنني أؤمنُ إيمانًا لا شكَّ فيه أن هذا الاستواءَ لا يُماثِلُ استواءَ المخلوقين في أيِّ حالٍ من الأحوالِ، استوائي على الفلك، أو على البعيرِ لو أُزيلَ ما استويتُ عليه لسقطْتُ لا شكَّ، لكن استواءَ اللهِ على العرشِ ليس كذلك، ليس استواءَ احتياجٍ. أعني استواءُ اللهِ على العرشِ ليس استواءَ احتياجٍ إلى العرشِ؛ لأنَّ اللهَ غنيٌّ عن العرشِ وعن غيرِه، لكنه استواءُ عظمةٍ وسلطانٍ.

حَقِّقُوا العقيدةَ، لا تَغُرَّكُم الأوهامُ، وما ذنبُ الإنسانِ إذا قال: أنا أؤمنُ بكلِّ

ما أَثْبَتَه لنفْسِه؟ ليس ذَنْبًا، بل هذا حقيقةُ الانقيادِ والاستسلامِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، لكن يجبُ شيءٌ واحدٌ، وهو أن تُؤْمِنَ بأنه لا مثيلَ له؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]، وأشباهُ ذلك، وأنت يا أخي لا تَعْلَمُ الغيبَ، اللهُ عَزَّوَجَلَّ هو الذي يَعْلَمُ، وهو أَخْبَرَكَ عن نفْسِه بكذا، فقل: آمَنَّا وَصَدَّقْنَا.

وقد ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المُعَطِّلَةَ أقسامٌ: قِسْمٌ عَطَّلوا البعضَ، وقِسْمٌ عَطَّلُوا الصفةَ دون الاسمِ، وقسْمٌ عطَّلُوا الاسمَ والصفة، نفيًا لا إثباتًا؛ يعني بمعنى قالوا: لا نَصِفُ اللهَ بشيءٍ ثابتٍ، لكن نَصِفُه بالنَّفْيِ.

وقسمٌ قالوا: لا نَصِفُهُ لا بالنفيِ ولا بالإثباتِ، إن وصفناه بثابتٍ شَبَّهْنَاه بالموجوداتِ، وإن وَصَفْنَاه بمنفيٍّ شَبَّهْنَاه بالمعدوماتِ.

فائدةٌ: يجبُ أن نعرفَ أن التأويلَ يُرادُ به التفسيرُ، فيدخلُ فيه التضمينُ، وهذا هو الذي قال فيه الرسولُ ﷺ لابنِ عباسٍ: «**اللهمَّ فَقِّهْهُ في الدينِ وعَلِّمْه التأويلَ**»[(٢)] يعني: التفسيرَ.

أما التأويلُ المنهيُّ عنه في الصفاتِ، فهذا لا يسمى تأويلًا، هذا يسمى تحريفًا ولا يجوزُ أن نُسَمِّيَه تأويلًا، وإن سَمَّوْه هم تأويلًا، لكن هم يقولون: تأويلٌ كيلا ينفرَ الناسُ من صنيعِهِم، لو قالوا: أهلُ التحريفِ والسلفِ لا يَقْبَلُهُم أحدٌ، فجاؤوا بالتأويلِ تلطيفًا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٧-٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، رقم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. دون قوله: «وعلمه التأويل»، وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٦٦) بلفظه.

ولهذا نظائرُ النصارى سموا في الأخير أنفسَهم مسيحيين؛ ليضْفُوا على مِلَّتِهم المنسوخةِ أنها شرعيةٌ، وأنهم أتباعُ المسيحِ والمسيحُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أبرأُ الناسِ منهم، ولو خرج لقاتَلَهم، وهم كاذبون على المسيحِ فيما يدَّعون، لكن سَمُّوا أنفسَهم بالمسيحيين يُضْفُون على أنفسِهم الشرعيَّةِ.

ونظيرُ ذلك أيضًا: الرافضةُ يرفضون اسمَ الرافضةِ ويغضبون عليك فسمُّوا أنفسَهم شيعةً، وأحقُّ أن يكونَ شيعيًّا أهلُ السنَّةِ؛ لأنَّهم هم الذين يحبون آلَ البيتِ محبَّةً سُنِّيَّةً شرعيَّةً، أما هؤلاء الرافضةُ فإنهم يحبون آلَ البيتِ محبَّةً شِرْكِيَّةً، أهلُ البيتِ يتبرؤون منهم بلا شكٍّ؛ ولهذا لما قال عبدُ اللهِ بنُ سبأٍ وجماعتُهُ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: «أنت اللهُ حقًّا»، تبرأ منه، وأمرَ بالأخاديدِ فخُدَّت ومُلِئَتْ حطبًا وألقاهم في النارِ[١] حرَقَهم من شدةِ ما أصابه منهم، إذن هل يُقالُ لهؤلاء الذين غالوا في آلِ البيتِ حتى أنزلوهم فوق منزلتِهم، هل يُقالُ: إنهم شيعةٌ لآلِ البيتِ؟ أبدًا واللهِ، هم أعدى عدوٍّ لآلِ البيتِ؛ لأنَّهم أنزلوهم فوق منزلتِهم، وقد قال النبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**ما أحبُّ أن تُنْزِلُوني فوق منزلتي التي أَنْزَلَني اللهُ**»[٢]، وآلُ البيتِ مثلُ النبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يحبون أن يُنْزَلُوا فوق منزلتهم التي أنزلهم اللهُ أبدًا.

فالضابط: أن دلَّ عليه الدليلُ فهو تأويلٌ، وإن لم يدلَّ عليه الدليلُ فهو تحريفٌ.

فإذا لَبِسْتَ ثوبَك، فقلتَ: أكلتُ خبزةً، تعني لَبِسْتَ ثوبك! هل له وجهٌ؟ فإذا كان التأويلُ ليس له وجهٌ، لا لغةً ولا شرعًا؛ فهو كُفرٌ؛ لأنَّه تكذيبٌ، ولهذا

---

(١) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه رقم (٦٧، ١٥٥٣)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٠٢٠-٢٠٢١)، ويشهد له ما أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٥٣)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

نقولُ: جَحْدُ الصفاتِ نوعان: إما تأويلًا، وإما تكذيبًا. إن كان تكذيبًا، فلا شكَّ أنه كُفْرٌ، لو قال قائلٌ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: إنه لم يستوِ على العرْشِ. فكَذِبٌ، فنقولُ: كُفْرٌ؛ لأنَّه مُكَذِّبٌ لو قال نعم: استوى على العرش لكن معناه استولى، قلنا: هذا تأويلٌ، ينظرُ إن كان للتأويلِ مساغٌ، إن دلَّ عليه دليلٌ أخذْنَا به، وإن لم يدلَّ عليه دليلٌ رَدَدْناه، لكن إن كان له مساغٌ لم يَكْفُرْ، وإن لم يَكُنْ له مساغٌ فإنه يَكْفُرُ.

فمثلًا: الَّذي أوحاه اللهُ إلى الرَّسولِ هو القرآنُ، إذن لم نُؤَوِّلْ، فهذا هو الَّذي أُوحِيَ إلى الرَّسولِ وسمَّاه اللهُ رُوحًا؛ لأنَّه تحيا به القلوبُ، واعلمْ أنَّنا نحن لا نُنْكِرُ التَّأويلَ فقد نُؤَوِّلُ، لكن إذ دلَّ الدَّليلُ على التَّأويلِ فلا بَأْسَ، فنقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ [النَّحلِ:٩٨] نقولُ: إذا أَرَدْتَ أن تَقْرَأَ. وظاهِرُ الآيةِ: إذا فَرَغْتَ من القراءةِ فاسْتَعِذْ، والسُّنَّةُ بيَّنَتْ هذا، فنحن لا نُنْكِرُ التَّأويلَ؛ لأنَّ التَّأويلَ الَّذي دلَّ عليه اللفظُ تفسيرٌ، إنَّما نُنْكِرُ التَّأويلَ الَّذي هو التَّحْريفُ، وهو التَّأويلُ بدونِ دليلٍ.

وقولُهُ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ نرى في بعضِ الكتبِ: إن اللهَ لا شبيهَ له. فهل هذا التعبيرُ يماثِلُ قولَنا: إن اللهَ لا مثيلَ له؟ لا؛ ولهذا التعبيرُ بقولِنا: نؤمنُ بإثباتِ ذلك بلا تمثيلٍ خيرٌ من التعبيرِ بقولِنا: نُثْبِتُ ذلك بلا تشبيهٍ، مع أننا نرى أكثرَ الكُتُبِ التي بأيدينا أنهم يقولون: بلا تشبيهٍ، لكن هذا نَقْصٌ، التعبيرُ بلا تمثيلٍ أَوْلَى:

أولًا: لأنه تعبيرُ القرآنِ، وكلما أَمْكَنَك أن تُعَبِّرَ بالقرآنِ أو السُّنَّةِ عن المعاني التي تريدُ فهو أَوْلَى.

ثانيًا: أن التشبيهَ عند قومٍ يَعْنُون به إثباتَ الصفاتِ، ويقولون: كلُّ من أَثْبَتَ للهِ صفةً فهو مُشَبِّهٌ، فإذا قلتَ: بلا تشبيهٍ، وكان هذا المخاطَبُ لا يَفْهَمُ من التشبيهِ إلا الإثباتَ، فَهِمَ منك أنك لا تُثْبِتُ شيئًا، ثم إن التشبيهَ أيضًا له احتمالاتٌ، إن نَفَيْتَ التشبيهَ من كلِّ وجهٍ فهذا لا يُمْكِنُ؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يشترِكَ الخالقُ والمخلوقُ في أصلِ الصفةِ، فالحياةُ مثلًا عندنا حياةٌ، واللهُ تعالى حيٌّ، أصلُ الحياةِ موجودٌ، لكن المنفيَّ هو أن تكونَ حياتُنا مماثلةً لحياةِ اللهِ، السمعُ موجودٌ فينا وموجودٌ عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإن اللهَ تعالى سميعٌ، فلا بدَّ من اشتراكٍ في الأصلِ، وُجُودُنا: نحن موجودون والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ كذلك واجبُ الوُجُودِ، وهلمَّ جرًّا، فصار التعبيرُ بنفيِ التمثيلِ أَوْلى من التعبيرِ بنفيِ التَّشْبِيهِ.

ونقُولَ لهؤلاء القوم قُولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨] فالقلبُ إذا زاغ -والعياذُ باللهِ- انقلب الحقُّ عنده باطلًا، وانقلب الباطلُ حقًّا، وإلا فكيف نقولُ: يقصدُ التمثيلَ؟ فأنت لو أَخبَرْتَنِي أنك رأيتَ الفيلَ، هل أَتَصَوَّرُ أن الفيلَ مثلُ الإنسانِ؟ لا أَتَصَوَّرُ هذا، إن كنتُ قد رأيتُ الفيلَ عَرَفْتُ الفَرْقَ، وإن لم أَكُنْ رأَيْتُه، فأنا أَعْلَمُ بأن بينهما فَرْقًا؛ لأنَّه لو لم يَكُنْ فَرْقٌ لكان الفيلُ آدميًّا، ولا تَسْتَغْرِبُ الإنسانُ -والعياذُ باللهِ- إذا طَمَسَ اللهُ على قَلْبِهِ رأى الباطلَ حقًّا، والحقَّ باطلًا.

والآنَ ما أَعْظَمَ كلامَ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وقد قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المطفِّفين:١٣] حِكاياتٌ لا يُتَصَوَّرُ لها معنًى يُوجِبُ الإيمانَ، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّا﴾ يعني ليست أساطيرَ الأوَّلِينِ ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطفِّفين:١٤].

مسألة: خطباءُ الأشاعرةِ يُحدِّثُون بمذهبِهم، ويَذْكُرُون أنَّ عُلماءَهم ابْنَ حجرٍ والنَّوَوِيَّ والعزَّ بْنَ عبدِ السلامِ!.

فالجوابُ: إذا قالوا: ابْنُ حجرٍ و النووِيُّ، أما ابْنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأنا رأيي فيه أنه ليس على طريقةِ الأشعريَّةِ، فالرجلُ متذبذبٌ أحيانًا يتكلَّمُ بكلامٍ هو كلامُ أهلِ السُّنَّةِ مئةً بالمئةِ، وأحيانًا يَنْقُلُ كلامَ الأشاعرةِ وهو أحيانًا يَنْقُلُ عن شيخِ الإسلامِ مقرِّرًا قولَهُ.

وأما النووِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصحيحٌ على مذهبِ الأشاعرةِ في جميعِ ما قرأْتُ له من كتبٍ، لكن إذا قابلونا بفلانٍ وفلانٍ نقولُ: هل أنتم تعرفون الحَقَّ بالرجالِ أم الرجالَ بالحقِّ؟

إن قالوا: نعرفُ الحقَّ بالرجالِ كان عندنا شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ، وابنُ القَيِّمِ، والإمامُ أحمدُ، وغيرُهُم من العلماءِ الفحولِ، فهؤلاء مقابلَ هؤلاءِ، ثم لدينا شيءٌ فوق الجميعِ الصحابةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ائتونا بدليلٍ واحدٍ يؤيِّدُ مذهبَ الأشاعرةِ، يقولُ: استوى بمعنى استولى، لا أحدَ منهم قال: استوى بمعنى استولى، كُلُّهُم يقول: استوى بمعنى علا. عَلِمْنا هذا بأنهم يقرؤون القرآنَ، ويعرفون معناه ولم يأتِ عن أحدٍ منهم قولٌ بصرْفِ اللفظِ عن ظاهِرِه، الحمدُ للهِ الحقُّ واضحٌ، فلو قال لنا قائلٌ: إن الصحابةَ أجمعوا على أن معنى قولِهِ تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ علا عليه، فلا يُمْكِنُ لأحدٍ أن ينازعَ ويقولَ: لم يُجْمِعوا؛ لأننا نَعْلَمُ أن الصحابةَ يقرؤون القرآنَ ويُنْزِلُون معناه على اللغةِ العربيَّةِ، واللغةُ العربيةُ في جميعِ موارِدِها أنه إذا تَعَدَّتْ (استوى) بـ(علا) فالمرادُ العُلُوُّ.

أمَّا مَن قالَ عَن كُتب النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يَجب أن تُحرقَ، فهذا غلَط منه؛ فكيف

نَدَعُ الاستفادةَ من هذه الكُتُبِ العظيمةِ والخطأُ فيها لا يُمَثِّلُ ولا عُشْرَ عُشْرِ المِعشارِ، قال ابنُ رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِهِ (القواعدُ الفقهيَّةُ)[1]: «ويأبى اللهُ العِصْمةَ لكتابٍ غير كتابِهِ، والمُنْصِفُ من اغتفر قليلَ خطأِ المرءِ في كثيرِ صوابِه». صحيحٌ هذا الإنصافُ، ولا تكادُ تَجِدُ مؤلفًا إلَّا وفيه الخطأُ إمَّا متعمَّدًا أو غيرَ مُتَعَمَّدٍ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النَّساء:٨٢].

ثم قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ هذا ردٌّ على المُعَطِّلَةِ، والجملةُ الأولى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على المُمَثِّلَةِ، السميعُ أي: ذو السمعِ، وسَمْعُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ له معنيان:

المعنى الأوَّلُ: الاستجابةُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، معنى سميعٌ: أي: مستجيبٌ، وليس المرادُ أنه يَسْمَعه فقط؛ لأنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِهِ يَسْمَعُه ولا يستجيبُ قليلُ الفائدةِ، لكنَّ ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ أي: مستجيبُهُ واستجابتُهُ إياه تستلزمُ سَمَاعَه لا شَكَّ.

ومن ذلك أيضًا -أي: من كونِ السماعِ بمعنى الاستجابةِ- قولُ المصلِّي: سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه، ومعنى سَمِعَ أنه استجابَ له؛ لأنَّهُ كما قُلْتُ لكم: مجرَّدُ سماعِ الصوتِ لا يفيدُ شيئًا بالنسبةِ للداعي؛ ولهذا لو قال لك إنسانٌ: يا فلانُ أرجو أن تساعدَني تقولُ: أسمعُ يعني أسمعُ بأذني، فلا يستفيدُ من هذا؛ لأنَّه سيقولُ لك: إذا كنتَ تَسْمَعُ فأعطِنِي، فصار كلُّ ما أضيفَ للدعاءِ من السمعِ معناه الاستجابةُ.

النوعُ الثاني من السمعِ: إدراكُ المسموعاتِ: بمعنى أنه لا يخفى على اللهِ أيُّ صوتٍ، قَـرُبَ أم بَعُدَ خَفِيَ أم بانَ، فإن اللهَ يسمعُ كلَّ شيءٍ، أرأيتُم قولَهُ تعالى:

---

(١) القواعد الفقهية (ص:٣).

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]؟ اللهُ في السماءِ على العرشِ، والمكانُ الذي كانت هذه تشتكي فيه في الأرضِ، تقولُ عائشةُ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: الحمدُ للهِ الذي وَسِعَ سَمْعُهُ الأصواتَ لقد كانت تجادلُ الرسولَ عَلَيهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ وإني لفي الحُجْرَةِ يخفى عليَّ بعضُ حديثِها[1]، وهي في الحجرةِ واللهُ عَزَّوَجَلَّ لم يَخْفَ عليه شيءٌ، سَمِعَ المجادِلَةَ، وسمعَ التحاوُرَ، وأَنْزَلَ حلَّ المُشْكِلةِ.

إذن السمعُ بمعنى: سَمْعُ الإدراكِ شاملٌ لكلِّ صوتٍ، ثم هذا السمعُ إما أن يكونَ للتأييدِ، أو للتهديدِ، أو للإحاطةِ، ثلاثةُ أقسامٍ:

الأول: التأييدُ: مِثْلُ قولِهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ لموسى وهارون: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦] لماذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ تأييدًا لهما. يعني أَسْمَعُ ما تقولان وما يقالُ لكما، والأمرُ أَمْرُهُ عَزَّوَجَلَّ. هذا سماعٌ يُرادُ به التأييدُ.

الثاني: ما يُرادُ به التهديدُ: مِثْلَ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزُّخرُف:٨٠] ليس المرادُ بهذه الآيةِ مُجرَّدَ أن اللهَ يُخبِرُ أنه يَسْمَعُ سِرَّهم ونجواهم، المرادُ بذلك التهديدُ، ونظيرُ هذا قولُهُ تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آلِ عمران:١٨١]، فهذا تهديدٌ، بدليلِ قولِهِ: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ [آلِ عمران:١٨١].

الثالثُ: الإحاطةُ: أن يُخبِرَ مِثْلَ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ هذا إخبارٌ بأنه تعالى

---

(١) علقه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، (٩/ ١١٧). ووصله الإمام أحمد (٦/ ٤٦)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨).

محيطٌ بكلِّ شيءٍ سمعًا، وكما في قصةِ المجادِلَةِ فإن اللهَ تعالى أَخْبرَ بذلك؛ لِيُعْلِمَنَا أنه محيطٌ بها.

وقولُهُ تعالى: ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ له معنيان: المعنى الأوَّلُ: إدراكُ الشيءِ بالبصرِ، والثاني: العِلْمُ.

فهنا البصيرُ تَشْمَلُ المعنيَيْن، فَبَصَرُ اللهِ تعالى محيطٌ بكلِّ شيءٍ لا يخفى عليه، والدليلُ على أنَّ البصيرَ تَتَضَمَّنُ البصرَ قولُهُ في الحديثِ الصحيحِ: «حِجَابُهُ النورُ لو كَشَفَه لأحرقتْ سُبُحَاتُ وَجْهِه ما انتهى إليه بَصَرُهُ من خَلْقِه»(١). يعني لأَحْرَقَتْ كلَّ شيءٍ؛ لأنَّ بَصَرَ اللهِ ينتهي إلى كلِّ شيءٍ، فالمعنى لأحرقتْ هذه السُّبُحَاتُ -والسُّبُحَاتُ هي البهاءُ والعظمةُ- كلَّ شيءٍ، لا إلهَ إلا اللهُ، بصيرٌ بمعنى عليمٌ، مِثْلَ قولِهِ تعالى: ﴿بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحُجُراتِ:١٨]، ومعلومٌ أننا نَعْمَلُ أشياءَ لا تُرى، في قلوبِنَا أشياءُ لا تُرى واللهُ يَعْلَمُها.

فإذن البصيرُ من أسماءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أي: ذو البصرِ، وله معنيان:

الأول: بصيرٌ بمعنى إدراكُ المَرْئِيَّاتِ لِبَصَرِه.

والثاني: بمعنى العليمِ.

فإذا سَمِعْت أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ فليس المقصودُ أن نَعْلَمَ المعنى فقط، بل أن نَتَعَبَّدَ للهِ بها، فإذا عَلِمْنَا أنه سميعٌ أَوْجَبَ لنا أن نخافَ من قولٍ يُغضبُ اللهَ؛ لأنَّ اللهَ يسمعُ، إذا عَلِمْنَا أنه بصيرٌ أَوْجَبَ لنا أن نَحْذَرَ من كلِّ فعلٍ يُغْضِبُ اللهَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى يُبْصِرُهُ ويَرَاه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ففي هذه الأسماءِ -التي يُخْبِرُنَا اللهُ بها- تربيةٌ للإنسانِ أن يَحْذَرَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ من أن يخالفَه بقولٍ أو فِعْلٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ولَعَلَّنا أَشْبَعْنَا إن شاءَ اللهُ الكلامَ في هذا، وأهمُّ شيءٍ أن تَبْنِيَ عقيدَتَك على أَمْرَيْنِ: إثباتِ ما أَثْبَتَهُ اللهُ لنفْسِه في القرآنِ أو السُّنَّةِ، والثاني: نَفْيُ المماثَلَةِ، أنه لا مثيلَ له.

بَقِيَ شيءٌ آخرُ هل علينا أن نُكَيِّفَ الصفةَ بدونِ أن نَذْكُرَ مماثلًا؟

الجوابُ: لا يَجُوزُ أن نُكَيِّفَ الصفةَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، هل أنت عَلِمْتَ كيفيَّةَ صفاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

الجواب: لا، أنا أؤمنُ بأنه يَنزِلُ، لكن لا أدري كيف يَنْزِلُ، أؤمنُ بأنه استوى على العرشِ، ولكن لا أدري كيف استوى، فالكيفيَّةُ لا يَجُوزُ للإنسانِ أن يتخيَّلَها، ولا يجوزُ أن ينطقَ بها؛ لأنَّ اللهَ تعالى أعظمُ من كلِّ تَخَيُّلٍ تتخيَّلُه؛ ولأنك لو تَخَيَّلْتَ فإنك سوف تعبُدُ صنمًا؛ لأنَّ هذا المتخيَّلَ لا بُدَّ أن يكونَ عندك تَصَوُّرٌ أنك تَعْبُدُ هذا الذي تَخَيَّلْتَهُ، فتكونُ من جنسِ المُمَثِّلِين. وفي مُقَدِّمَةِ النونيَّةِ لابْنِ القَيِّمِ قال: «المُعَطِّلُ يَعْبُدُ عدمًا، والمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صنمًا»[1].

إذن: لا تَتَخَيَّلِ الْكَيْفِيَّةَ؛ ولهذا جاء في الأثرِ: «تَفَكَّرُوا في آياتِ اللهِ، ولا تُفَكِّرُوا في ذاتِ اللهِ»[2]، الآياتُ تُفَكِّرُ فيها؛ السماءُ، الأرضُ، النجومُ، البَشَرُ، المخلوقاتُ

(١) النونية (١/ ١٢) ط.عالم الفوائد، وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٤٨).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧/ ٢٢١٩)، وأبو الشيخ في العظمة رقم (١)، والطبراني في الأوسط رقم (٦٣١٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (١١٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الأخرى، تُفَكِّرُ فيها بِقَدْرِ ما تستطيعُ؛ لِتَسْتَدِلَّ بها على الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ، لكن في ذاتِ اللهِ لا تَتَفَكَّرْ.

فإن قال قائلٌ: هل لنا أن نَتَفَكَّرَ في معاني أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ؟

فالجوابُ: نعمْ، بل يجبُ أن نَتَفَكَّرَ في المعنى، والمعنى غيرُ الكيفيَّةِ، سُئِلَ الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيلَ له وهو يُدَرِّسُ في الحلْقَةِ: يا أبا عبدِ اللهِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ فقام الإمامُ مالكٌ يتصبَّبُ عرقًا، وأَطْرَقَ رأسَهُ حياءً وخجلًا، ومن كان باللهِ أَعْرَفَ كان منه أَخْوَفَ، نحن تَمُرُّ علينا هذه الكلمةُ مرَّ الرياحِ لا تُؤَثِّرُ في القلوبِ شيئًا، لكنَّ أهلَ المعرفةِ باللهِ الذين هم أهلُهُ، لا بدَّ أن يتأثروا، أَطْرَقَ برأسِهِ وقام يتصبَّبُ عرقًا، ثم رَفَعَ رَأْسَه وقال: يا هذا الاستواءُ غير مجهولٍ، والكيفُ غير معقولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ، وما أُراك -يعني ما أَظُنُّكَ- إلا مُبْتَدِعًا، ثم أمرَ به فأُخْرِجَ(١)، فلا مقامَ له عنده.

هؤلاء هم الرجالُ، فالمعاني معلومةٌ ولا يُمْكِنُ أن يخاطِبَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ بما لا نَعْلَمُ أبدًا، لكن الكيفيَّاتِ مجهولةٌ.

فإن قال قائلٌ: كيف أَتَصَوَّرُ المعنى ولا أَتَصَوَّرُ الكيفيَّةَ؟

قلنا: هذا سهلٌ، الآن لو أقولُ لك: فلانٌ صَعِدَ على السَّطْحِ. تَعْرِفُ معنى صَعِدَ، لكن لا تَعْرِفُ كيف صَعِدَ، مع أنه مِثْلُكَ، لا تَعْرِفُ كيف صَعِدَ فمن الممكنِ أنه صَعِدَ على يديه ورِجْلَيْهِ، أو صَعِدَ بسيَّارَةٍ، أو صَعِدَ محمولًا.

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

فإذن عقلُ المعنى دون الكيفيَّةِ أمرٌ واقعٌ، فنحن نؤمنُ بأن اللهَ عَزَّوَجَلَّ استوى على العَرْشِ، لكن لا نُكَيِّفُ ذلك، ولا ندري كيفِيَّتَهُ، وما لا ندري كيفِيَّتَه لا يجوزُ أن نتكلَّمَ فيه، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

أرجو اللهَ تعالى أن يَنْفَعَ بهذا الكلامِ؛ لأنَّه كلامٌ مهِمٌّ جدًّا، فهُو كلامٌ في العقيدةِ، ولا يُمْكِنُ أن يستريحَ الإنسانُ راحةً نفسيَّةً، ولا أن يتخلَّى عن الشُّبُهاتِ إلا إذا لَزِمَ مَذْهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، نُثْبِتُ للهِ ما أَثْبَتَه لنفسِه، وننفي ما نفاه عن نَفْسِه، وإثباتُنا إثباتُ تنزيهٍ لا إثباتُ تمثيلٍ، ونَفْيُنَا نفيُ تنزيهٍ أيضًا لا نَفْيُ تعطيلٍ، واللهُ المُوَفِّقُ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن اللهَ تعالى هو الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ ابتداءً على غيرِ مثالٍ سَبَقَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تمامُ قدرةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى؛ لأنَّ هذه السَّمواتِ العظيمةَ لا يَقْدِرُ عليها أحدٌ إلا اللهُ، ثم إنه خَلَقَهَا في ستَّةِ أيَّامٍ، جاءت مُفَصَّلَةً في سورةِ فُصِّلَتْ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن السَّمواتِ سبعٌ، والأرضَ سبعٌ، لكن من غيرِ هذه الآيةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: حكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورحْمَتُه؛ حيث جَعَلَ لنا من أَنْفُسِنا أزواجًا، فإن هذا حكمةٌ حيث كانت من أنْفُسِنا، ورحمةٌ حيث جعل لنا أزواجًا نتمتعُ بهنَّ من جهةٍ، وننمو ونزدادُ من جهةٍ أخرى.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: رحمةُ اللهِ تعالى بنا حيث جَعَلَ لنا من الأنعامِ أزواجًا؛ لأنَّ هذا لا شكَّ من مصلحَتِنا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَنْشُرُ ويبُثُّ ويكثِّر بني آدم وما خَلَقَ لهم من أنعامٍ، بسببِ التزاوُجِ؛ لقولِهِ: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى:١١].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الرَّدُّ على المشركين الذين جعلوا مع اللهِ إلهًا آخَرَ، حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا مِثْلَ له، لا في الخَلْقِ، ولا في الصفاتِ، ولا في غيرِها.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الرَّدُّ على أهلِ التمثيلِ في قولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثباتُ اسميْنِ من أسماءِ اللهِ هما: السميعُ، والبصيرُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: إثباتُ السمعِ والبَصَرِ وصفًا لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ السميعَ من السمعِ، والبصيرَ من البصرِ، وهنا قاعدةٌ نشيرُ إليها: كلُّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ فإنه متضمِّنٌ لشيئين:

الأوَّلُ: إثباتُ كونِهِ اسمًا.

والثاني: إثباتُ الصفةِ التي دَلَّ عليها.

فمن قال: إن اللهَ سميعٌ ولكن بلا سَمْعٍ؛ فإنه لم يُؤْمِنْ بالاسمِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أن تُؤْمِنَ بما دلَّ عليه من صفةٍ، وإلا لم تُؤْمِنْ به.

أيضًا إثباتُ أن هذه الصفةَ متعديةٌ للغيْرِ، إذا كانت متعديةً، فمثلًا: السميعُ نؤمنُ بأن اللهَ من أسمائِهِ السميعُ، ومن صفاتِهِ السمعُ، ونؤمنُ بأمرٍ زائدٍ وهو أنه يسمعُ كلَّ شيءٍ؛ ولهذا قال أهلُ العِلْمِ: الاسمُ إذا كان لازمًا لم يَتِمَّ الإيمانُ به إلا بشيئين:

الأوَّلُ: إثباتُ كونِهِ اسمًا من أسماءِ اللهِ.

والثاني: إثباتُ الصِّفَةِ التي دلَّ عليها.

وإذا كان متعديًا فلا بدَّ في الإيمانِ به من أمورٍ ثلاثةٍ:

الأَوَّلُ: إثباتُ كونِهِ اسمًا للهِ.

والثاني: إثباتُ الصفةِ التي دلَّ عليها.

والثالثُ: إثباتُ تَعَدِّي هذه الصفةِ إلى ما تتعلَّقُ به، بمعنى: أن السَّمْعَ يتعلَّقُ بكلِّ مسموعٍ، والبصرَ بِكُلِّ مُبْصِرٍ.

والإيمانُ بالاسمِ لا يَتِمُّ إلَّا بالإيمانِ بما يتعلَّقُ به، فإثباتُ السَّمْعِ لا بدَّ أن نُثْبِتَ أنه يَسْمَعُ، فيه أيضًا يقولون: الأسماءُ تَتَضَمَّنُ الدلالاتِ الثلاثةَ: دلالةَ المطابَقةِ، ودلالةَ التضَمُّنِ، ودلالةَ الالتزامِ. وإن شِئْتَ فقل: دلالةُ اللزومِ.

إذن الدلالاتُ ثلاثةٌ: مُطَابَقةٌ، وتَضَمُّنٌ، ولزومٌ، فدلالةُ الاسمِ على الذاتِ وَحْدَها دلالةُ تَضَمُّنٍ، وعلى الصفةِ وَحْدَها دلالةُ تَضَمُّنٍ، وعليهما جميعًا دلالةُ مُطَابَقةٍ، ودلالةُ ذلك الاسْمِ على معنًى لازمٍ له دلالةُ التزامٍ. هذه أيضًا من القواعدِ المهِمَّةِ.

نَضْرِبُ لهذا مثلًا: الخالقُ، من أسماءِ اللهِ تعالى الخالقُ، فدلالتُهُ على الذاتِ وَحْدَها تَضَمُّنٌ، وعلى صفةِ الخَلْقِ وَحْدَها تَضَمُّنٌ أيضًا، وعليهما جميعًا مُطَابَقةٌ.

إذن فَهِمْنَا أن دلالةَ اللفظِ على جميعِ معناه دلالةُ مُطَابَقةٍ، وعلى بعضِهِ تَضَمُّنٌ، على اللازمِ الخارجِ الذي يَلْزَمُ منه دلالةُ التزامٍ، مثلًا المثالُ الذي معنا الآن لا يزالُ باقيًا، الخالقُ يدلُّ على صفةِ الخَلْقِ وعلى الخالِقِ نفْسِه، ويدلُّ أيضًا على شيءٍ لازمٍ، من لازمِ الخلقِ القدرةُ، من لازمِ الخلقِ العِلْمُ، إذ من ليس بقادرٍ لا يُمْكِنُ أن يَخْلُقَ،

ومن ليس بعالِمٍ لا يُمْكِنُ أن يَخْلُقَ، فتكونُ دلالةِ الخالقِ على العِلْمِ والقدرةِ دلالةُ التزامٍ.

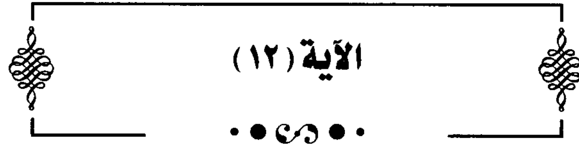
الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الرَّدُّ على أهلِ التعطيلِ في قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وذَكَرْنا فيما مرَّ: إثباتَ السميعِ اسمًا للهِ، والبصيرِ اسمًا للهِ وإثباتَ البصرِ صفةً للهِ، وإثباتَ السمعِ صفةً للهِ.

فإن قال قائلٌ: أيُّها أوسعُ الصفةُ أو الاسمُ؟

فالجوابُ: الصفةُ أوسعُ؛ وَجْهُ ذلك: أن كلَّ اسمٍ متضمِّنٍ لصفةٍ، وبهذا يكونُ الاسمُ والصفةُ متوازِيَيْنِ، هناك صفاتٌ لا يُمْكِنُ أن يُسَمَّى اللهُ بها، فالصفةُ أوسعُ، ألسنا نقولُ: عَبَّرَ اللهُ بكذا وكذا؟ ألسنا نقول: تَحَدَّثَ اللهُ عن كذا؟ ومع ذلك لا نُسَمِّي اللهَ تعالى متحدِّثًا، ولا نسميه مُعَبِّرًا، لماذا؟ لأن الوصفَ أوسعُ من الاسمِ، وهذه فائدةٌ أيضًا مهمَّةٌ عَكْسَ ما يقولون: إنَّ الأسماءَ لا تَتَضَمَّنُ الصفاتِ.

ويجوزُ لنا أن نقولَ: «عبَّرَ الله تعالى في الآيةِ كذا» لأنَّ التعبيرَ بمعنى الكلامِ ووصفُ الأفعالِ واسعٌ بالنسبةِ لأفعالِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ليس هو من جنسِ الأسماءِ، كلُّ ما يصحُّ أن يُنْسَبَ لله فَعَبِّرَ به.





الآية (١٢)

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الشورى:١٢].



قولُهُ: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ﴿لَهُۥ﴾ أي: للهِ وَحْدَهُ، وإنما قلنا: وَحْدَهُ؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ يدلُّ على الحصْرِ، بل القاعدةُ أوسعُ من هذا: تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ يُفيدُ الحصرَ، حتى لو قلتَ: زيدًا أَكْرَمْتُ. يعني: أنك لم تُكْرِمْ غَيْرَهُ؛ لأنك قَدَّمْتَ المعمولَ فنقولُ له: أيْ لا لغيرِه.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أيْ: مفاتيحَ خَزَائِنِهما]. فَجَعَلَ المقاليدَ بمعنى مفاتيحَ.

ولكن من حيث اللغةُ العربيَّةُ لا تتناسبُ مع الاشتقاقِ؛ لأنَّ (مقاليدَ) مأخوذٌ من القلادةِ؛ يعني: أزِمَّةُ الأمورِ في السَّمواتِ والأرضِ كُلُّها بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كما تقولُ: قلادةُ البعيرِ؛ لأنك تَجُرُّها بها، فالظاهرُ -واللهُ أَعْلَمُ- أن المفسِّرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فَسَّرَها بما يخالفُ الظاهرَ.

لكنَّ بعضَ الناسِ يقولُ: إن (مقاليدَ) اسمٌ أعجميٌّ مُعَرَّبٌ والمقلادُ بمعنى المفتاحِ، لكن هذا قولٌ ضعيفٌ بلا شكٍّ؛ لأنَّه يجبُ ألا نَلْجَأَ إلى التعريبِ إلا للضرورةِ، يعني: لا يُمْكِنُ أن نقولَ: هذه كلمةٌ أصْلُها فارسيَّةٌ، أَصْلُها روميَّةٌ، أَصْلُها كذا،

وعُرِّبَتْ، لا يَجوزُ أن نَعْدِلَ إلى هذا إلا عند الضرورةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ القرآنَ عربيًّا، فإذا قلنا: فيه كلمةٌ عربيَّةٌ أَصْلُها غيرُ عربيٍّ، فهذا خلافُ ظاهرِ القرآنِ، لكن إذا اضْطُرِرْنَا إلى هذا بأنْ لم نجدْ لهذه الكلمةِ أصْلًا في اللغةِ؛ حينئذٍ نقولُ: مُعَرَّبَةٌ.

فـ(مقاليدُ) لها أَصْلٌ مأخوذةٌ من القلادةِ التي تُقادُ بها البعيرُ، فمعنى مقاليدَ؛ أي: أَزِمَّةُ الأمورِ في السَّمواتِ والأرضِ له وَحْدَهُ، أما المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: [مفاتيحُ خزائِنِهما من المطرِ والنباتِ وغيرِهما].

وقوله: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ ﴿يَبْسُطُ﴾ يعني: يُوَسِّعُ ﴿وَيَقْدِرُ﴾ يعني: يُضَيِّقُ، الْبَسْطُ وَالْقَدر امتحانٌ وابتلاءٌ؛ لأنَّ من الناسِ من لا يُصْلِحُهُ إلا الفقرُ، ومن الناسِ من لا يُصْلِحُه إلا البسطُ، وفي الحديثِ القدسيِّ: «إنَّ مِن عبادِي لو أَغْنَيْتُه لأَفْسَدَه الغِنى، وإنَّ مِن عِبادِي لو أَفْقَرْتُه لأفسَدَه الفقرُ»[1].

يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾ -والمرادُ بالرِّزْقِ العطاءُ- يُوَسِّعُهُ ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ امتحانًا ﴿وَيَقْدِرُ﴾ يُضَيِّقُهُ لمن يشاءُ ابتلاءً] امتحانًا هل يَشْكُرُ أو لا يَشْكُرُ، ابتلاءً هل يَصْبِرُ أو لا يَصْبِرُ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ إنه عليمٌ بكلِّ شيءٍ، فهو يَعْلَمُ أن البَسْطَ لهذا أَفْضَلُ، وأن التضييقَ لهذا أَفضلُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن أزمَّةَ الأمورِ للهِ وَحْدَهُ في السَّمواتِ والأرضِ، فهو الذي يُدَبِّرُ الأمورَ، ويداولُ الأيامَ بَيْنَ الناسِ، ويقَلِّبُ الأحوالَ، وكم من رجلٍ أصبحَ

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣١٨-٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٢٣١)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كافرًا وأمسى مؤمنًا، وكم من إنسانٍ أصبحَ مؤمنًا وأمسى كافرًا، كما أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ عن الفِتَنِ في آخِرِ الزمانِ أنه: «يُمْسِي الإنسانُ كافرًا ويصبحُ مؤمنًا ويُمْسِي كافرًا»[1].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الأرزاقَ بَسْطُهَا وَتَضْيِيقُهَا بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهل يَلْزَمُ من هذا ألا نَفْعَلَ الأسبابَ؟ لا؛ لأنَّ هذا ضَعْفٌ في التَّوَكُّلِ إذا لم تَفْعَلِ الأَسْبَابَ، افْعَلِ الأسبابَ واعتمدْ على الخلَّاقِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: ألا نَطْلُبَ الرزقَ إلا من اللهِ؛ لأنَّه هو الذي يَبْسُطُ الرزقَ أو يُضَيِّقُهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ المشيئةِ للهِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾.

فإن قال قائلٌ: هل هذه المشيئةُ مُجَرَّدَةٌ عن الحكمةِ أو مقرونةٌ بالحكمةِ؟

فالجوابُ: الثاني لا شكَّ، يعني: ليس عطاءُ اللهِ أو مَنْعُه مُجَرَّدُ أنه أراد، لا، لا بدَّ أن يكونَ لحكمةٍ، وهذه قاعدةٌ أَثْبِتْهَا في دماغِكَ، كلُّ شيءٍ قَرَنَهُ اللهُ بمشيئَتِهِ فإنه مقرونٌ بحكمةٍ ولا بدَّ، لا يُمْكِنُ أن يَفْعَلَ شيئًا عبثًا، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦]، وقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، فكلُّ ما مرَّ بك شيءٌ مقرونٌ بالمشيئةِ فاعلمْ أنه تابعٌ لحكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

واقرأْ قولَ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزَّمِل:١٩]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بعدها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠] يعني: فمشيئتُه مقرونةٌ بالعِلْمِ والحِكْمةِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، رقم (١١٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتُ عمومِ عِلْمِ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ بكلِّ شيءٍ كائنٍ أو معدومٍ؟ كلاهما، لكلِّ شيءٍ واجبِ الوجودِ، أو جائِزِه، أو مُمْتَنِعِه، يَعْلَمُ حتى المُمْتَنِعَ، قال اللهُ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]. ولا يُمْكِنُ أن يكونَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ، ومع ذلك عَلِمَ عَزَّوَجَلَّ أنه لو كان ذلك لَفَسَدَتِ السَّمواتُ والأرضُ؛ ولهذا نقولُ: عِلْمُ اللهِ تعالى متعلِّقٌ بكلِّ شيءٍ، في الواجبِ كَعِلْمِه بنفْسِه، في المستحيلِ كَعِلْمِه بفسادِ السَّمواتِ والأرضِ لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ، في الممكنِ كعِلْمِه بالمخلوقاتِ.

فَعِلْمُ اللهِ متعلِّقٌ بكلِّ شيءٍ من واجبٍ ومستحيلٍ ومُمْكِنٍ.

وهنا تنبيهٌ على خطأٍ جارٍ بَيْنَ الناسِ: إذا كان شيءٌ قليلٌ قالوا: هذا بسيطٌ، هذا غَلَطٌ؛ لأنَّ البَسْطَ في اللغةِ يعني التوسيعَ والتكثيرَ، فلا تَقُلْ: هذا بسيطٌ، قُلْ: هذا يسيرٌ، هذا قليلٌ، إن كان من حيثُ الصفةُ قل: يسيرٌ، وإن كان من حيثُ العددُ فَقُلْ: هذا قليلٌ.



الآية (١٣)

• ● ◦ ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى:١٣].

• ● ◦ ● •

قوله: ﴿شَرَعَ لَكُم﴾ الخطابُ لهذه الأُمَّةِ -وللهِ الحمدُ- ومعنى ﴿شَرَعَ لَكُم﴾؛ أي: سَنَّ لكم، وجَعَلَ لكم شريعةً هي ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾، قال الشارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هو أوَّلُ أنبياءِ الشريعةِ]، وتَسَاهَلَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا، والصوابُ أن يقولَ: هو أوَّلُ رُسُلِ الشريعةِ؛ لأنَّه جاء في الحديثِ الصحيحِ: «أنَّ الخَلْقَ يومَ القيامةِ يأتون إلى نوحٍ لِيَشْفَعَ لـهم، فيقولون له: أنت أوَّلُ رسولٍ أرسله اللهُ»[1] ولأنَّ الرسولَ أخصُّ من النَّبيِّ، ولا ينبغي أن نَعْدِلَ عن الأخصِّ إلى الأعمِّ.

إذن: الصوابُ أن نقولَ: هو أوَّلُ رُسُلِ الشريعةِ، أما أوَّلُ أنبياءِ الشريعةِ فهو آدمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نبيٌّ مُكَلَّمٌ، لكنه ليس برسولٍ، والحكمةُ من كونِهِ غيرَ رسولٍ: أنَّ الناسَ لم يختلفوا بَعْدُ، واللهُ تعالى أرسل الرُّسلَ لِيَحْكُمُوا بَيْنَ الناسِ فيما اختلفوا فيه، كما قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾، رقم (٣٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣].

لكن في عَهْدِ آدمَ لا اختلافَ، فالعددُ قليلٌ، وليس هناك مُغْرِيَاتٌ، ولا أشياءَ تُوجِبُ أن يختلفَ الناسُ، فلذلك كان آدمُ يَتَعَبَّدُ للهِ تعالى بشريعَتِه التي شَرَعَهَا اللهُ لهم، أبناؤُهُ يَتَّبِعُونه، لَمَّا كَثُروا وانتشروا واختلفوا، حينئذٍ جاءتِ الحاجةُ، بل الضرورةُ إلى الرُّسُلِ. إذن الأولى أن نقولَ هو أوَّلُ رُسلِ الشريعةِ؛ لأنَّ أوَّلَ أنبياءِ الشريعةِ من آدمَ.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ يعني: وشَرَعَ لكم الذي أوحينا إليك، ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ معطوفةٌ على ما في قولِهِ ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾.

والوصيَّةُ: هي العهدُ بالشيءِ الذي يُهْتَمُّ به ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ وهو: القرآنُ، ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ اللهُ أَكْبَرُ، ذَكَرَ اللهُ تعالى أوَّلَ الأنبياءِ الذين هم الرُّسُلُ وآخِرَهم، ثم ذَكَرَ ما بَيْنَ ذلك؛ لِيَجْمَعَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ والوسَطِ، أوَّلُ هؤلاء الرسلِ الكرامِ نوحٌ، وآخِرُهُم مُحَمَّدٌ -صلَّى اللهُ عليه وعليهم وسلَّمَ- هؤلاء الخمسةُ هم أولو العَزْمِ من الرسلِ، قال اللهُ تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٣٥] وذُكِرُوا في القرآنِ في مَوْضِعَيْنِ؛ هذا واحدٌ، والثاني قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى﴾ [الأحزاب:٧]، وهذه الآياتُ في سورةِ الأحزابِ.

فإن قال قائلٌ: هل من فائدةٍ أو حكمةٍ في تخصيصِ النَّبيِّ ﷺ بالوحْيِ وباقي الأنبياءِ بالوصيَّةِ؟

فالجوابُ: نعم، الحكمةُ هي إثباتُ أنَّ هذا القرآنَ موحًى به.

مسألةٌ: إذا مرَّ الإنسانُ بآيةٍ فيها ذِكْرُ الأنبياءِ سواءٌ في الصلاةِ أو خارجَ الصلاةِ، فهل يُشْرَعُ له أن يُصلِّيَ عليهم؟

فالجوابُ: لا، إلا الرسولَ ﷺ ولو خارجَ الصلاةِ؛ لأنَّه لا نعلمُ أن الرَّسولَ إذا مرَّ برسلٍ سَلَّمَ عليهم؛ أما نبيُّنا ﷺ فإذا مرَّ عليك فصلِّ عليه في أيِّ حالٍ أنت؛ إلا إذا كنتَ على الخلاءِ فلا.

وقوله: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ (أنْ) هذه تفسيريَّةٌ، بمعنى (أي)؛ ولذلك لا تَعْمَلُ شيئًا؛ لأنَّها لمجرَّدِ التفسيرِ والتبيينِ.

وقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ يعني: ائتوا به مُستقيمًا، غَيْرَ مُنْحَرِفٍ.

والدِّينُ القَيِّمُ هو الدِّينُ الذي شَرَعَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فيجبُ علينا أن نُقِيمَ الدِّينَ كما أقامه اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا نغلو فيه، ولا نُقَصِّرُ عنه، ولذلك كان الناسُ في دينِ اللهِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قِسْمٍ غَلَوْا، وقِسْمٍ قَصَّرُوا، وقِسْمٍ اعْتَدَلُوا. فما الذي أُمِرْنَا فيه؟ الاعتدالُ، ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ غَيْرَ مُتَجَاوِزِينَ ولا قَاصِرِينَ عنه.

ولذلك هَلَكَ أقوامٌ ممن قَصَّروا أو تجاوزوا، والأخطرُ التجاوُزُ وهو الغُلُوُّ، قال النبيُّ ﷺ: «إنما أَهْلَكَ من كان قَبْلَكُم الْغُلُوُّ»[1] ولأن الغاليَ، يعتقدُ أنَّ هذا دينٌ فلا يكادُ يُقْلِعُ عنه، والمُقَصِّرُ يَعْتَرِفُ أنه مُقَصِّرٌ، فرُبَّما حاسَبَ نفْسَه يومًا من الأيامِ وأتمَّ، فالغُلُوُّ أخطرُ، ولذلك تَجِدُ بِدَعَ المبتدعةِ، أشدُّها الغلوُّ؛ فالرَّافضةُ مثلًا

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢١٥)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (٣٠٥٧)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (٣٠٢٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

غَلَوْا في آلِ البيتِ، وتجاوَزُوا الحدَّ، والمُؤَلِّهَةُ للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الذين يعتقدون أنه أشدُّ من الإلهِ عَزَّوَجَلَّ غَلَوْا في الرسولِ، وهَلَكوا. والغاليةُ في الدِّينِ الذين يُريدونَ من الناسِ أن يستقيموا على الدِّينِ، وألا يَفْعَلوا كبيرةً أيضًا غَلَوْا؛ كالخوارجِ.

المُهِمُّ أنكَ إذا تأمَّلْتَ البدعَ وجدْتَ أنَّ الغُلُوَّ فيها أشدُّ خطرًا على الإنسانِ؛ لأنَّ الغاليَ يعتقدُ أن ما عليه دِينٌ، والمقصِّرُ يَعْرِفُ أنه مقصِّرٌ، وربما استقام بعد ذلك.

قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ الدِّينُ يُطْلَقُ على مَعْنَيَيْنِ، المعنى الأوَّلُ: الجزاءُ. والمعنى الثاني: العملُ. يعني: يُطْلَقُ على العملِ وعلى الجزاءِ، فمن إطلاقِهِ على العملِ؛ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، يعني: لكم عَمَلُكم ولي عملي؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾ [يونس:٤١]، ومن إطلاقِهِ على الجزاءِ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:١٧-١٨]، وما نقرأه نحن في كلِّ صلاةٍ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ المرادُ به الجزاءُ.

وقولُهُ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ﴾ هنا المرادُ به العملُ ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ يعني: لا تَتَفَرَّقوا في دينِكم؛ فتكونوا أحزابًا، فنهى اللهُ عَزَّوَجَلَّ عن التفرُّقِ في الدِّينِ، وهذا يَسْتَلْزِمُ وجوبَ الاجتماعِ عليه؛ لأنَّ النَّهْيَ عن الشَّيْءِ أمرٌ بضِدِّه إذا لم يَكُنْ له إلا هذا الضِّدُّ، وحينئذٍ يَجِبُ على المسلمين أن يجتمعوا في دِينِ اللهِ، وألا يتفرَّقُوا فيه.

وما اختلف العلماءُ فيه من الآراءِ، فإنَّ الهدفَ منه واحدٌ، لمن صَلَحَتْ نِيَّتُه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المُختلفين إنما يُريدُ الوصولَ إلى الحقِّ، لكن اختلفوا في الطريقِ،

وإذا كان الهدفُ واحدًا، وهو الوصولُ إلى الحقِّ؛ فإنه لا يَجوزُ أن يُجْعَلَ هذا الاختلافُ سببًا للتفرُّقِ في الاتجاهِ، لا يَجُوزُ هذا إطلاقًا، بل تَجِبُ الوحدةَ والاجتماعَ، حتى مع اختلافِ الآراءِ.

ولهذا كان السادةُ الغُرَرُ الصحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ يختلفون في أشياءَ كثيرةٍ مُهِمَّةٍ، ومع ذلك فالقلوبُ واحدةٌ، ولَمَّا وَصَلَ الاختلافُ بهم إلى تَفَرُّقِ القلوبِ، حَصَلَ ما حَصَلَ من الفِتَنِ بين معاويةَ وعليٍّ، وعائشةَ والزُّبيرِ، وما أَشْبَهَ ذلك، في وقتِنا الحاضرِ لا شكَّ أنَّ الناسَ مختلفون، فمنهم من يتجهُ اتجاهًا سياسيًّا، ومنهم من يتجهُ اتجاهًا صوفيًّا، ومنهم من هو مُعتدلٌ. اختلافاتٌ كثيرةٌ فالواجبُ علينا أن نَنْزِعَ فتيلَ هذا الاختلافِ، وأن نَكُونَ أمَّةً واحدةً؛ حتى لا نتفرَّقَ فنفشَلَ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ يعني: ولا يَكُنْ لكمْ قيمةٌ. ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦].

ولهذا نَجِدُ الآنَ -مع الأسفِ الشديدِ- أن ما يُسَمَّى بـ(الصحوةِ الإسلاميَّةِ) أُصيبَت بهذا البلاءِ، وصار نَفْسُ المُتَدَيِّنِينَ يَلْمِزُ بعضُهُم بعضًا، ويُضَلِّلُ بعضُهُم بعضًا، ويُبَدِّعُ بعضُهُم بعضًا، وربما يُكَفِّرُ بعضُهُم بعضًا، فضاعت تلك الصحوةُ، وصار الذين يُرادُ منهم أن يكونوا حزبًا على أعداءِ اللهِ، وحربًا على أعداءِ اللهِ، صاروا حربًا على أنْفُسِهم، وأحزابًا بأنفُسِهم، وهذا ما يَبْذُلُ فيه العدوُّ أغلى ما يكونُ لِيَحْصُلَ، وقد حَصَلَ له مجَّانًا؛ فالواجبُ علينا أن نُزيلَ هذه الاختلافاتِ، وأن نَدَعَهَا، وأن نَتْرُكَ ما يُعَمِّرُ به كثيرٌ من الناسِ مجالسَهُم في سبِّ فلانٍ وفلانٍ، أو ذمِّ فلانٍ وفلانٍ، أو الغلوِّ في فلانٍ وفلانٍ؛ لأنَّ هذا يُضَيِّعُ الأوقاتَ، ويولِّدُ الأحقادَ، ولا يُفيدُ شيئًا، بل يَضُرُّ، ما لنا ولفلانٍ، إن كان ميتًا فقد واجه الحسابَ، وإن كان حيًّا فنرجو له

الاستقامةَ، وأمَّا أن نَجْعَلَ أَكْبَـرَ هَمِّنا هو هذا الكلامُ الذي لا يَعُـودُ إلى الأمَّةِ إلا بالشَّرِّ فلا!.

ولهذا يَنْهَى اللهُ عَزَّوَجَلَّ عن التفرُّقِ في عدَّةِ آياتٍ، كما في هذه الآيةِ: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾.

فإذا اختلفْتَ أنت وصاحبُكَ في رأيٍ من الآراءِ، وهو محلٌّ للاجتهادِ؛ فالواجبُ أن تعتقدَ أنَّ صاحِبَك لم يخالفْك؛ لأنَّه سَلَكَ السبيلَ الذي تسلُكُه أنت، هو اجتهد فقال هذا هو الصـوابُ، وأنت اجتهدْتَ فقلْـتَ: هذا هو الصوابُ، إذن: مرادُ كلِّ واحدٍ منكمـا الوصولُ إلى الحقِّ، ولا يُمْكِنُ أن يكونَ اجتهادُكَ حُجَّةٌ عليه، ولا اجتهادُهُ حُجَّةً عليكَ، وحينئذٍ نكُونُ في الواقعِ مُتَّفِقين، حتى لو خالفني فأنا أعتقدُ أنه يوافقني؛ لأننا كلنا نقصدُ الحقَّ، ولا نريدُ مُخالفةَ الحقِّ.

لكن مع الأسَفِ الآنَ بعضُ الناسِ يَتَّخِذُ من هذا الخلافِ، الذي هو محلُّ الاجتهادِ، يَتَّخِذُ منه سُلَّمًا للتفرُّقِ والطَّعْنِ، قبل سنواتٍ في منًى حَضَرَتْ طائفتانِ إفريقيَّتَانِ، كلُّ واحدةٍ تَلْعَنُ الأخرى وتُكَفِّرُها، فأتوا إلى مدير التَّوعِية التي أنا من ضِمْنِ أعضائِها، أتوْا إليه مُتشاكِسِينَ جدًّا جدًّا في منًى، في أيامِ الحَجِّ في شهرٍ حرامٍ في بلدٍ حرامٍ؛ فهو -جزاه اللهُ خيرًا- حَضَرَ إليَّ معهم، وسألته فقال: هؤلاء كفارٌ، هؤلاء رَغِبوا عن سُنَّةِ الرسولِ ﷺ وقد قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ رَغِبَ عن سُنَّتِي فليس مني**»(١) ونحن نَبْرَأُ منهم كلامٌ طويلٌ عريضٌ.

والخلافُ أن إحدى الطائفتين تقولُ: إذا قام يصلي فإنه يضعُ اليدَ اليمنى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على اليسرى، والطائفةُ الأخرى تقولُ: إذا قام يُصلي يُرسلُ يديه. والمسألةُ ليست خلافًا في العقيدةِ، وإنما المسألةُ خلافٌ في سُنَّةٍ من سننِ الصلاةِ، وهي محلُّ اجتهادٍ، كلُّ واحدٍ يقولُ للآخرِ إنه كافرٌ؛ لأنَّه رَغِبَ عن سُنَّةِ النبيِّ ﷺ وقد قال ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عن سُنَّتِي فليس مني». انْظُرِ البلاءَ.

الآن الشبابُ صار خلافُهُم في أمرٍ آخَرَ في الأشخاصِ، يجعلون الشخصَ هدفًا، ما تقولُ في فلانٍ؟ إن قال: واللهِ فلانٌ من خيرِ عبادِ اللهِ، انشرح صدرُه، وكأنما أُعْطِيَ الجنَّةَ، وإذا قال: واللهِ هذا الرجلُ عنده انحرافٌ في المَسْلَكِ، إنسانٌ فيه كذا وفيه كذا انقبض، وضاق صَدْرُه، وتَرَكَ صاحبَه.

وهذا غَلَط يا إخوانُ! فالرجالُ إن أخطؤوا فاسألِ اللهَ أن يَعْفُوَ عنهم خَطَأَهم؛ لأنَّهم مسلمون مَهْمَا كانوا لا يخرجون من الإسلامِ، وإن أصابوا فخُذْ بصوابِهِم واحمَدْهم، وخَطَؤُهم لا تَأْخُذْ به، أما أن تَجْعَلَهُم محَكًّا للولاءِ والبَرَاءِ، فهذا غَلَطٌ عظيمٌ.

فإن قال قائلٌ: في بعضِ الأحيانِ قد يُسألُ الإنسانُ من بعضِ العوامِّ، أو من المستقيمين الذين ليس عندهم عِلْمٌ: ما رأْيُكَ في فلانٍ وفلانٍ ممن هم معيَّنون، فما هو موقفُ طالِبِ العِلْمِ؟

فالجوابُ: إذا قال: ما رأْيُكَ في فلانٍ وفلانٍ؟ فنحن نَعْرِفُ الآن أنَّ هناك رؤوسًا هي الناقوسُ للناسِ، هذه إذا سألني أقولُ: «ما لك ولفلانٍ؟ دَعْه إن كان ميتًا فقد واجه رَبَّه، وإن كان حيًّا فنسألُ اللهَ له الاستقامةَ»، فقط؛ أمَّا إذا حَدَّدَ فقال: ما تقولُ في رأيِ فلانٍ، هنا يجبُ أن أتكلَّمَ، أقولُ: هذا صوابٌ أو خطأٌ، حسبما يكون عندي.

فلذلك أنا أدعو إخوانَنَا من السُّعُودِيِّين وغَيْرِهم، إلى نَبْذِ هذه الطريقِ، والبُعْدِ عنها، وأن نعتقدَ أننا إخوانٌ، وأنَّ كلَّ واحدٍ منا مجْزِيٌّ بعملِه، وألا نجعلَ هذا سببًا للتفرُّقِ، لأنَّ اللهَ نهانا، ونحن نعلمُ علمَ اليقينِ أنَّ اللهَ لا ينهانا إلا عن شيءٍ فيه ضَرَرُنَا.

فائدةٌ: الشِّيعَةُ خلافُهُم متباينٌ مع أهْلِ السُّنَّةِ، ليس خلافُ الشيعةِ مع أهلِ السُّنَّةِ كخلافِ الشافعيَّةِ مع المالكيَّةِ مثلًا، لا أبدًا، اختلافٌ عظيمٌ، اختلافٌ في أصْلِ العقيدةِ؛ فمثلًا من أصولِ عقيدةِ الشِّيعَةِ أنَّ عندهم رؤوسًا يُسَمُّونهم الأئمَّةَ، يدَّعون أن من هؤلاءِ الأئمةِ من يَعْلَمُ الغيْبَ، ويُدَبِّرُ الكوْنَ، وأن من أئمَّتِهم من يَبْلُغُ منزلةً لا يبلُغُها مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نبيٌّ مُرْسَلٌ، يعني: معناها منزلةُ الربوبيَّةِ، هذا لا يُمْكِنُ أن نَتَّفِقَ معهم بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، ومنهم من يَسُبُّ الصحابةَ عمومًا إلا نفرًا قليلًا، ومنهم من يَلْعَنُ أبا بكرٍ وعمرَ، ويقول: إنهما ماتا على النفاقِ.

والعجيبُ أني رأيتُ في كتابِ ابْنِ حزمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (المِلَل والنِّحَل)[1] رأيتُ شِيعَةً تُكَفِّرُ عليًّا وتُكَفِّرُ أبا بكرٍ، كلا الاثنين، أمَّا أبو بكرٍ فتقول: لأنه ظَلَمَ بأخْذِ الخلافةِ، وأمَّا عليٌّ فإنه تراخى عن الواجبِ عليه، لماذا لم يَمْنَعْ أبا بكرٍ، فهذا معتدٍ وهذا مُفَرِّطٌ، وكلاهما كافرٌ؛ لم يبق إلا أن يقولوا الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لماذا لم يُعَيِّنْه من البدايةِ ويقطعُ النِّزاعَ، شيءٌ عجيبٌ.

وأقولُ: هذا لا يُمْكِنُ الاتفاقُ معه، لكنَّ الاتفاقَ مع المالكيَّةِ والشافعيَّةِ والحنابلةِ، هذا ممكنٌ، فالخلافَ بيْنَ المالكيَّةِ والشافعيَّةِ والحنابلةِ والأحنافِ، وما أَشْبَهَهم هذا ليس خلافًا في الواقعِ، إلا إنسانًا مُتعصبًا نقولُ: هذا الحقَّ، ويقولُ: لا.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٧٤).

وهنا يقولُ الله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ يعني: غَيْرُ مُغالين فيه، ولا مُقَصِّرِينَ. ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ اجتمعوا عليه.

وقوله: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿كَبُرَ﴾ بمعنى: عَظُمَ]، واشتدَّ عليهم، ﴿عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ يعني: باللهِ، ما تدعوهم إليه من التوحيدِ؛ لأنَّ المُشركَ ما يَكْبُرُ عليه هو التوحيدُ، أَكْبَرُ شيءٍ عنده هو التوحيدُ، يعني: أكبرُ شيءٍ يشقُّ عليه هو التوحيدُ، ولهذا قالوا في الرسولِ ﷺ: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٦] انظرْ صَبَّرُوا أَنْفُسَهم على الشِّرْكِ -والعياذُ باللهِ- وقالوا في التوحيدِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾؛ أيْ: عجيبٌ جدًّا، والشيءُ العُجابُ حقيقةً هو إشراكُهُم باللهِ عَزَّوَجَلَّ الذي يُقِرُّونَ هم أنه خالِقُهُم، ولا خالقَ سواه.

من هنا نَأْخُذُ أن المشركين يَعْظُمُ عليهم التوحيدُ، وأقولُ لكم: إذا كان يَعْظُمُ عليهم التوحيدُ فلا بدَّ أن يفعلوا كلَّ سببٍ يَحُولُ بَيْنَ هذا التوحيدِ وقيامِهِ وانتشارِهِ، فكلُّ شيءٍ عظيمٌ عليك لا بدَّ أن تدافعَ عنه، فهم الآن حربٌ على التوحيدِ وأَهْلِه.

ولهذا تَسْمَعُ الآن مُخططاتِ النصارى -على ما في ديانتِهم التي هم عليها من الضلالِ والمخالفةِ للمعقولِ والمحسوسِ-، تَجِدُهُم يَبُثُّون الإذاعاتِ القويَّةَ التي ليس فيها تشويشٌ، والتي تأتي في أوقاتٍ مناسبةٍ للدعوةِ إلى الدِّينِ الذي هم عليه، ما أقولُ إلى دينِ المسيحِ، فالمسيحُ بريءٌ منه، لكن إلى الدِّينِ الذي هم عليه، تَجِدُ بعضَ أهلِ البدعِ يَكْبُرُ عليهم جدًّا من يدعو إلى السُّنَّةِ، ويُحاربون من يدعو إلى السُّنَّةِ، ويُشَوِّهُونَ السُّمْعَةَ؛ لأنَّه عظيمٌ عليهم، فهنا يقول: ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾.

يقولُ: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ﴾ ﴿يَجۡتَبِيٓ﴾ بمعنى: يختارُ ويصطفي، وقولُهُ: ﴿إِلَيۡهِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [إلى التوحيد]. أعاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الضميرَ إلى التوحيدِ، ولكنْ فيه احتمالٌ أقوى مما قال، وهو أنَّ الضميرَ يعودُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ أي: اللهُ يجتبي إلى نَفْسِهِ عَزَّوَجَلَّ من يشاءُ، ويهدي إلى نفْسِه من يُنيبُ، وهذا أحسنُ مما سلك المُفسِّر؛ فاللهُ تعالى يختارُ إليه من يشاءُ -نسأَلُ اللهَ تعالى أنْ يَجْعَلَنا وإياكم ممن اختارهم إليه، ويَكْرَهُ آخرين- فالأوَّلُون يَهْدِيهم صِراطَهُ المستقيمَ، والآخرون يُضِلُّهُم؛ لأنَّهم هم الذين فعلوا السَّبَبَ.

وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ﴾ تقدَّم آنفًا قريبًا جدًّا أنَّ كلَّ شيءٍ عَلَّقَه اللهُ بالمشيئةِ فإنه مقرونٌ بالحكمةِ، لا يشاءُ شيئًا إيجادًا أو إعدامًا، أو تغييرًا إلا لحكمةٍ.

وقوله: ﴿وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: من يُقْبِلُ إلى طاعته] يقولُ الشارحُ: من يُقْبِلُ إلى طاعتِه فهو يَهْدِيه اللهُ إليه. وقد ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ فيما رواه عن ربِّهِ؛ أن اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يقولُ: «ما تَقَرَّبَ إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترَضْتُهُ عليه». يعني: الفرائضَ أحبُّ إلى اللهِ من النوافلِ «ولا يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتى أحبَّه، فإذا أَحْبَبْتُه كُنْتُ سَمْعَه الذي يَسْمَعُ به، وبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به، ويَدَهُ التي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَهُ التي يمشي بها»(١) وكذلك قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الحديثِ القدسيِّ: «من تَقَرَّبَ إليَّ شِبْرًا تقَرَّبْتُ إليه ذراعًا، ومن تَقَرَّبَ إليَّ ذراعًا تَقَرَّبْتُ إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»(٢) فمن أناب إلى اللهِ، فإن اللهَ يَهديه إليه؛ ويُعِينُه ويُسَدِّدُه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أَنَّ شَرْعَ الدِّينِ عندَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَحْدَهُ، ولهذا أَنْكَرَ اللهُ تعالى على الذين يُشَرِّعُونَ لأقوامِهِم دِينًا لم يَأْذَنْ به اللهُ، فقال: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الأصلَ في العباداتِ المنعُ، إلا بدليلٍ، ولهذا إذا رأيتَ شخصًا يعملُ عملًا يتقرَّبُ به إلى اللهِ، فَأَنْكِرْ عليه، إلا إذا أقام دليلًا، بخلافِ غيرِ العباداتِ فالأصلُ فيها الحِلُّ، ولهذا إذا رأيْت شخصًا يفعلُ شيئًا ليس عبادةً فأنْكَرْتَ عليه فعليك الدليلُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن أديانَ الأنبياءِ واحدةٌ؛ من نوحٍ إلى محمدٍ ﷺ؛ لقولِهِ: ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ فما هذا التوحيدُ في الأديانِ؟ التوحيدُ في الأديانِ هو ما أفاده قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، فهذه القاعدةُ العامَّةُ في جميعِ الرسالاتِ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾. أمَّا الشرائعُ والمنهجُ فلكلِّ أمَّةٍ ما يناسبُها؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨].

ولهذا نَجِدُ أنَّ بني إسرائيلَ يُشَدِّدُ اللهُ على أقوامٍ منهم بالشريعةِ، ويُخَفِّفُ بالشريعةِ الأخرى، قال عيسى ابْنُ مريمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران:٥٠].

إذن الأصلُ هو توحيدُ الرسالاتِ، وهذا الأصلُ هو المشارُ إليه ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾. أمَّا الشرائعُ والمناهجُ فهذا يُشَرِّعُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لكلِّ أمَّةٍ ما يُناسِبُها، حتى الأُمَّةُ الواحدةُ يُشَرِّعُ لها ما يناسِبُها

في أوَّلِ أَمْرِها، وفي آخِرِ أمْرِها، كالمنسوخِ في هذه الشريعةِ الإسلاميَّةِ.

فإن قال قائلٌ: هل شَرْعُ من قَبْلَنا شرعٌ لَنا؟

فالجوابُ: هذا فيه خلافٌ، بعضُ العلماءِ يقولُ: شرعُ من قَبْلَنا شرْعٌ لنا، وبعضُهُم يقولُ: لا، شرعُ من قَبْلَنا لهم، ولنا شَرْعُنا؛ لقولِهِ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]، والمسألةُ لها ذيولٌ طويلةٌ، وبحوثٌ عميقةٌ في أصولِ الفقهِ، والظاهرُ لي: أنَّ شَرْعَ من قَبْلَنا الذي أوحاه اللهُ إلينا شرعٌ لنا؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يُوحِ إلينا عبثًا، بل لنَعْتَبِرْ ثم إنْ نُسِخَ في شريعَتِنا نُسِخَ، ولذلك تَجِدُ العلماءَ يستنبطون أحكامًا كثيرةً من قصصِ الأنبياءِ، ولشيخِنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ فوائدُ مستنبَطةٌ من قِصَّةِ يوسُفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في رسالة.

فإن قال قائلٌ: هل النَّسْخُ شاملٌ لكلِّ أمةٍ سابقةٍ، أو هو خاصٌّ لأمَّةِ محمدٍ؟

فالجوابُ: لا، بل لنا ولغيرِنا، قالَ اللهِ تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٠]، هذا نَسْخٌ؛ كانت هذه الطَّيِّباتُ حلالًا ثم نُسِخَتْ وحُرِّمَتْ والشريعةُ واحدةٌ، أما الشريعتان فقال عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لبني إسرائيلَ: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آلِ عمران:٥٠].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ نبوَّةِ نوحٍ وإبراهيمَ وموسى وعيسى عليهم السلام؛ لقولِهِ تعالى: ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: عنايةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالشرائعِ؛ حيث جعل ذلك وصيَّةً، والوصيَّةُ هي العهدُ بالشيءِ المهتمِّ به.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ هذا القرآنَ الكريمَ وحيٌ أوحاه اللهُ تعالى إلى رسولِهِ ﷺ؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن القرآنَ شاملٌ لجميعِ الشريعةِ؛ لقولِهِ: ﴿وَالَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾.

فإن قال قائلٌ: في الشريعةِ ما لا يُوجَدُ في القرآنِ تفصيلًا؟

فالجوابُ: تكفي الإشارةُ إليه. يعني: لو أننا بَحَثْنَا هل في القرآنِ ما يدلُّ على عددِ الصلواتِ، وعلى عددِ ركعاتِها، وعلى كيفِيَّتِها لكان الجوابُ: لا يوجَدُ. لكنَّ كَوْنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يأمُرُنا أن نطيعَ رسولَ اللهِ ﷺ وأن نَتَّبِعَه يكفي، لأنَّ سُنَّةَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد أُمِرْنَا بها، وبكلِّ ما تتضمنه، وعلى هذا تكونُ الشريعةُ كُلُّها موجودةً في القرآنِ، إما بالإشارةِ والإيماءِ، وإما بالتصريحِ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثباتُ رسالةِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- حيث قال: ﴿وَالَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن الأممَ جميعَهُم مأمورون بإقامةِ الدِّينِ، وعدمِ التفرُّقِ فيه؛ لقولِهِ: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ التفرُّقَ في دينِ اللهِ مُنافٍ للذي أوحى اللهُ إلى رسولِهِ ﷺ ووصَّى به نوحًا وإبراهيمَ وموسى وعيسى.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أن ما يدعو إليه النبيُّ ﷺ من التوحيدِ كان عظيمًا وشاقًّا على المشركين؛ لقولِهِ: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾.

ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ: أنه متى ما كان التوحيدُ كبيرًا على المشركين، فلا بدَّ أن يَسْعُوا بكلِّ جهودِهِم على إحباطِ هذا التوحيدِ؛ لأنَّ كلَّ إنسانٍ بمقتضى فِطْرَتِهِ لا بدَّ أن يسعى في إزالةِ ما يكونُ شاقًّا عليه. ويتفرَّعُ على ذلك فائدةٌ: وهو الحَذَرُ من كَيْدِ المُشْرِكين.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ النبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يدعو المسلمين وغيرِ المسلمين لدِينِ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ وهذا قد وَقَعَ تطبيقُهُ، وشاهِدُهُ في حالِ النبيِّ ﷺ كان يَخْرُجُ إلى البلادِ الأخرى لِيَدْعُوَ الناسَ إلى التوحيدِ، كما خَرَجَ إلى الطائفِ، وكان في مَوْسِمِ الحَجِّ يَعْرِضُ نَفْسَهُ على القبائِلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يأتي لكلِّ قبيلةٍ ويدعوهم، ويقولُ: «ألا أحدَ يؤويني -أو كَلِمَةً نَحْوَها- حتى أُبَلِّغَ رسالةَ ربي، فإن قريشًا منعوني أن أُبَلِّغَ كلامَ ربي»[1].

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أن اللهَ قد يَمُنُّ على بعضِ العِبَادِ بالاجتباءِ والهدايةِ؛ لقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ مشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لفعْلِ العبْدِ؛ لقولِهِ: ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾ فيكونُ فيها رَدٌّ على القَدَرِيَّةِ، الذين يقولون: إن الإنسانَ مستقلٌّ بعمَلِه، ولا مشيئةَ للهِ تعالى في فِعْلِه.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ الهدايةِ لكلِّ مُنيبٍ، وهذه الهدايةُ غيرُ الإنابةِ، الإنابةُ هدايةٌ سابقةٌ؛ لكن كلما أناب الإنسانُ إلى ربِّه ازداد هدايةً.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: عصمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَن يُنيبُ من البدعِ والمخالفاتِ؛ لقولِهِ: ﴿وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ﴾ وهذا -بلا شكٍّ- ضدَّ البِدَعِ؛ لأنَّ البدعَ ليس فيها هدايةٌ إلى اللهِ، بل هي ضلالةٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الحثُّ على الإنابةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لأنَّه سببٌ للهدايةِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الرَّدُّ على الجبريَّةِ؛ لقولِهِ: ﴿مَن يُنِيبُ﴾ فأضاف الفعلَ إلى العبْدِ، والجبريَّةُ لا يُضِيفونَ الأفعالَ إلى العبْدِ، يقولون: إن العبْدَ يَفْعَلُ بغيرِ إرادةٍ ولا اختيارٍ.

ففي الآيةِ إذن: ردٌّ على القَدَرِيَّةِ وردٌّ على الجبريَّةِ، وهما طائفتان مُبْتَدِعَتان مُتَطَرِّفَتان، والمذهبُ الوسطُ هو الذي يَقُولُ: إنَّ الإنسانَ لا يُجْبَرُ على عملِه، وأنه يفعلُ الفعلَ باختيارِه، ولا يَشْعُرُ أنَّ أحدًا أَجْبَرَهُ، لكننا نَعْلَمُ أن هذا الفعلَ الذي وَقَعَ منه واقعٌ بمشيئةِ اللهِ وإرادةِ اللهِ، ولا يُمْكِنُ أن يستقلَّ الإنسانُ بشيءٍ في الكَوْنِ من دونِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.



الآية (١٤)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ﴾ [الشورى:١٤].

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ أي: أهلُ الأديانِ في الدينِ بأن وَحَّدَ بعضٌ، وكَفَرَ بعضٌ، ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ﴾ بالتوحيدِ ﴿بَغۡيَۢا﴾ من الكافرين، ﴿بَيۡنَهُمۡ﴾].

﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ يقولُ المُفسِّر: [أي: أهلُ الأديانِ] وهذا تفسيرٌ جيدٌ، وقد ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في سورةِ البَيِّنَةِ قولَهُ: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ [البَيِّنَة:٤]، فهل نقولُ: إن هذه الآيةَ العامَّةَ، ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ﴾ تُخَصَّصُ بآيةِ البيِّنةِ، ويكونُ المرادُ: وما تَفَرَّقَ الذين أوتوا الكتابَ؟ أو نقولُ: هي عامَّةٌ ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بعضٌ من الأفرادِ، وإذا ذُكِرَ بعضُ الأفرادِ بحكمٍ يطابقُ حكمَ العامِّ، فإنه لا يُعَدُّ مُخَصِّصًا؟ الجوابُ: الثاني. وهذه قاعدةٌ أصوليَّةٌ أنه إذا ذُكِرَ بعضُ أفرادِ العامِّ بحكمٍ يطابقُ العامَّ، فهذا ليس بتخصيصٍ.

مثالُهُ: قلتُ: أَكْرِمِ الطلبةَ، ثم قلتُ: أَكْرِمْ محمَّدًا وهو منهم، هل هذا يقتضي ألا تُكْرِمَ سواه؟ لا، إذن: ذِكْرُهُ بحكمٍ يوافقُ حُكْمَ العام، لا يقتضي تخصيصَه به،

أمَّا لو كان يُخَالفُ فهذا تخصيصٌ، لو قلتَ: أكرمِ الطلبةَ، ثم قلتَ: لا تُكْرِمْ محمدًا، فحينئذٍ يَخْرُجُ حُكْمُهُ عن حكمِ العامِّ.

قال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ قولُ المُفسِّر: [بأن وَحَّدَ بعضُهُم وكَفَرَ بَعْضٌ] هذا مناسبٌ؛ لقولِهِ: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ وإلا فالاختلافُ أوسعُ من أن يكونَ اختلافًا في التوحيدِ والكفرِ.

وقوله: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ فيكونُ تَفرُّقُهم عن علمٍ، قد قامت عليهم الحُجَّةُ. وقولُهُ: ﴿بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ مفعولٌ لأجْلِه، أي: أنَّ تَفرُّقَهم للبغْيِ والعُدوانِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ لتأخيرِ الجزاءِ ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾...إلخ].

قولُهُ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ الكلمةُ التي سَبَقَتْ من اللهِ هي تأخيرُ الجزاءِ، حتى يُوافوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ أي: مُعَيَّنٌ، وهو يومُ القيامةِ ﴿لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾ بتعذيبِ الكافرين في الدنيا]. ﴿لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾ أي: فُصِلَ وحُكِمَ بينهم، وأُهْلِكَ الكُفَّارُ وأُبْقِيَ المُوَحِّدون.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ وهم اليهودُ والنصارى ﴿لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ﴾ من محمدٍ ﷺ ﴿مُرِيبٖ﴾ مُوقِعٌ في الرِّيبَةِ].

قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ الكلمةُ هي أنه قضى عَزَّوَجَلَّ بتأخيرِ العذابِ عنهم، فتنةً واختبارًا، وقد أشار اللهُ تعالى إلى هذه الفتنةِ والاختبارِ،

بقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد:٤]، لو انتصرَ اللهُ منهم وأَهْلَكَهُم ما بَقِيَ للجهادِ محلٌّ، و لا بَقِيَ للمؤمنين محنةٌ واختبارٌ؛ ولهذا قال: ﴿لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

وقولُهُ: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ أي: مُعَيَّنٌ مُحَدَّدٌ؛ وذلك يومُ القيامةِ، يومُ القيامةِ محدَّدٌ في عِلْمِ اللهِ، لا يتقدَّمُ ولا يتأخَّرُ، كما أنَّ موتَ الإنسانِ مُحَدَّدٌ من قِبَلِ اللهِ لا يَتَقَدَّمُ ولا يَتَأَخَّرُ.

وقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: أَعْطُوهُ، مجانًا. يعني: بدون تعبٍ، كما أن الوارِثَ يَرِثُ مالَ مُوَرِّثِه بدونِ تعبٍ مجانًا.

وهل المرادُ بالكتابِ هنا التوراةُ والإنجيلُ، أمِ المرادُ بالكتابِ القرآنُ؟ ويكونُ المعنى: وإن الذين أُورِثُوا الكتابَ وهو القرآنُ من بَعْدِهِم؛ أي: من بَعْدِ الذين تَفَرَّقُوا من أهلِ الكتابِ وغيرِهم ﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾؛ أي: من هذا الكتابِ ﴿مُرِيبٍ﴾، هذا الذي قُلْته أَحْسَنُ مما ذَهَبَ إليه المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أمَّا المُفسِّر فيُفيدُ قولُهُ: أنَّ المرادَ بالكتاب: التوراةُ والإنجيلُ؛ لأنَّه قال: [هم اليهودُ والنصارى] فاليهودُ لهم التوراةُ، والنصارى لهم الإنجيلُ، ولكن الظاهرَ أنَّ المرادَ بالكتابِ هو هذا القرآنُ.

وقوله: ﴿لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ﴾؛ أي: من هذا الكتابِ، ﴿مُرِيبٍ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [موقعٌ في الرِّيبَةِ]، والريبةُ أشدُّ من الشكِّ؛ لأنَّها ارتيابٌ وقلقٌ، الشاكُّ قد يكونُ باردَ الضميرِ، ليس عنده قلقٌ، لكن المرتابَ أَشَدُّ، والغالبُ أن الارتيابَ يكُونُ مع تَعَارُضِ الأدلَّةِ، التي كلُّ واحدٍ منها يقتضي أن يكونَ المصيرُ إليه، فيرتابُ

الإنسانُ ويتردَّدُ ويَقْلَقُ، لكنَّ الشكَّ المجرَّدَ هو شكٌّ، لا شكَّ في هذا، لكن لا يُؤَدِّي إلى الرِّيبَةِ، إلا إذا عَظُمَ وقَوِيَ، وتعارضتِ الأدلَّةُ؛ حينئذٍ يبقى الإنسانُ في ارتيابٍ شديدٍ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنَّ تَفَرُّقَ هؤلاء كان بَعْدَ أن قامت عليهم الحُجَّةُ؛ لقولِهِ: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ﴾ [الجاثية:١٧].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن من خالفَ الدِّينَ بَعْدَ مجيءِ العِلْمِ فإنه باغٍ معتدٍ؛ لقولِهِ: ﴿بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثباتُ كلامِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ ولا شكَّ أنَّ اللهَ تعالى موصوفٌ بالكلامِ؛ لأنَّه كمالٌ، وضدُّ الكلامِ الخَرَسُ، والخَرَسُ نقصٌ، فلو نَفَيْنَا الكلامَ؛ لَزِمَ من ذلك ثبوتُ الخَرَسِ وهذا نقصٌ يُنَزَّهُ اللهُ عنه.

فإن قال قائلٌ: ما هو كلامُ اللهِ؟

فالجوابُ: كلامُ اللهِ هو المسموعُ بالآذانِ، يَسْمَعُه جبريلُ ويسمعُه غيرُهُ ممن يُكَلِّمُه اللهُ، هذا هو الحقُّ، وقد وافَقَنَا عليه الجهميَّةُ، فقالوا: إن كلامَ اللهِ هو المسموعُ بالآذانِ، لكننا اختلفْنَا عنهم بأنهم يقولون هو مخلوقٌ، ونحن نقولُ: إنه ليس بمخلوقٍ. أمَّا الأشعريَّةُ والكُلابيَّةُ وأمثالُهُم فقالوا: كلامُ اللهِ هو المعنى القائمُ بنفْسِه، وليس المسموعَ؛ فالمسموعُ عِبَارَةٌ -أو حكايةٌ- عن كلامِ اللهِ، وكلامُ اللهِ هو ما قام في نفْسِه، ولذلك يَرَوْنَ أن كلامَ اللهِ لا يتعلَّقُ بمشيئتِهِ، فلا يقولون: إن اللهَ يتكلَّمُ متى شاء؛ لأنَّه معنى قائمٌ بالنفسِ كقيامِ السمعِ والبصرِ.

ولا شَكَّ أنَّ هذا قولٌ باطلٌ، وأنه أَبْعَدُ من الصوابِ من قولِ الجهميَّةِ؛ لأنَّ الجهميَّةَ يُصَرِّحُونَ بأنَّ كلامَ اللهِ هو المسموعُ، وليس المعنى القائمَ بالنَّفْسِ، لكنهم يقولون: إنَّه مخْلُوقٌ.

هؤلاء إذَا قالوا: إن كلامَ اللهِ هو المعنى القائمُ بنفسه، وخَلَقَ أصواتًا تُعبِّرُ عما في نفْسِه؛ لم يخالفوا الجهميَّةَ، فقد اتفقوا على أنَّ هذا المصحفَ الذي بَيْنَ أيدينا مخلوقٌ، لكن الجهميَّةَ صاروا أَشْجَعَ من الأشعريَّةِ، فالجهميَّةُ قالوا: هذا كلامُ اللهِ، وأولئك قالوا هو عبارةٌ عن كلامِ اللهِ.

فإن قال قائلٌ: ما الفرقُ بين عبارةِ كلامِ اللهِ وحكايةً عن كلامِ اللهِ؟

فالجوابُ: معنى العبارةِ أنه لا عَلاقةَ بَيْنَ ما في نفْسِه وبَيْنَ ما خَلَقَهُ، قد يكونُ في نفْسِه شيءٌ الآن ويَخْلُقُه بعد ساعةٍ أو ساعتين.

أما الحكايةُ فهي كحكايةِ الصَّدَى، الصَّدَى الآن إذا كنتَ بَيْنَ جبالٍ وتَكَلَّمْتَ تَسْمَعُهُ يَرُدُّ عليك، هذا يُسَمَّى حكايةً، وهذا يَلْزَمُ منه أن يكونَ ما يُسْمَعُ في الحالِ.

فليس هناك فرْقٌ بيِّنٌ، لكن الأشاعرةَ يقولون: عبارةٌ، والكلابيَّةُ يقولون: إنه حكايةٌ، فالعبارة معناها أن الله خَلَقَه ليعَبِّرَ، خَلَقَ هذا الصوتَ ليعَبِّرَ عما في نفْسِه، والحكايةُ تُشْبِهُ ما يُعْرَفُ بالصدى، إذا كان الإنسانُ بين جبالٍ وتَكَلَّمَ تَجِدُ كلَّ الجبالِ يكونُ لها صوتٌ تحكي صوتَ اللهِ. والعباراتُ الباطلةُ كُلُّهَا سيئةٌ.

أما عبارة للموفَّقِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عقيدَتِهِ فهي التي جاء بها الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالإمامِ أحمدَ نفسُه فَسَّرَها قال: «نؤمنُ بذلك، لا كَيْفَ، ولا مَعْنَى»[1]، ومرادُهُ بقولِهِ:

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (٧/ ٥٨).

«لا معنى» ما ذهب إليه أهلُ التحريفِ الذين يجعلون لآياتِ الصفاتِ معنًى يُعَيِّنُونَهُ هم؛ لأنَّه قال: «لا كَيْفَ» ردًّا على المُمَثِّلَةِ «ولا معنى» ردًّا على المُعَطِّلَةِ.

فالمرادُ بالمعنى الذي نفاه الإمامُ أحمدُ، وتَبِعَهُ ابنُ قُدامَةَ[1] رَحِمَهُمَاٱللَّهُ المرادُ به المعنى الذي ابتكره هؤلاء المُعَطِّلَةُ.

ونحن نقولُ: إنَّ اللهَ تعالى أضاف الكلامَ إلى نفْسِه، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]، وأكَّدَ ذلك بقولِهِ: ﴿تَكۡلِيمًا﴾ أثبتتِ الأدلَّةُ أنَّه يُكلِّمُ من شاء من خَلْقِهِ، فما الذي يجعلُنا نُحَرِّفُ، وأيُّهما أحقُّ بالكمالِ، إلهٌ يتكلَّمُ متى شاء بما شاء، وإلهٌ لا يتكلَّمُ؟

الجوابُ: الأوَّلُ؛ بل الثاني لا يستحقُّ أن يكون إلهًا؛ ولهذا قال إبراهيمُ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢].

إذن: من قولِهِ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ﴾ نستفيدُ إثباتَ الكلامِ للهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: حِكْمَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بتأخيرِ العقوبةِ عن العصاةِ، ومن الحُكْمِ في هذا أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يُمْهِلُهُم لَعَلَّهُم يستعتبون، ولذلك قال: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:٤٥].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الدنيا لـها حدٌّ؛ لقولِهِ: ﴿مُّسَمّٗى﴾؛ أي: مُعَيَّنٌ محدودٌ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ﴾؛ أي: العذابَ ﴿إِلَّا لِأَجَلٖ مَّعۡدُودٖ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الذين أُورثوا الكتابَ من بعدهم في شكٍّ منه مُريبٍ،

---

(١) انظر: لمعة الاعتقاد (ص:٦-٧)، وذم التأويل (ص:٢٢).

يعني: اليهودَ الذين أدركوا هذا القرآنَ، وورِثُوه من بَعْدِ اليهودِ السابقين، وكذلك النَّصارى في شكٍّ منه مُريبٍ.

ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ: أن مِثْلَ هؤلاء لا تَنْفَعُ فيهم المواعظُ، ولا الآياتُ؛ ويدُلُّ لهذا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونُس:١٠١].



الآية (١٥)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورى:١٥].

﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ المشارُ إليه إقامةُ الدِّينِ وعدمُ التفرُّقِ فيه.

وقولُهُ: ﴿فَٱدْعُ﴾ الفاءُ زائدةٌ لتحسينِ اللفظِ، والأصلُ فلذلك ادْعُ، ولهذا نقولُ: إنَّ هذه الجملةَ فيها حصرٌ، تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، والمقدَّمُ هو الجارُّ والمجرورُ، ولهذا قلتُ لكم: إنَّ الفاءَ في قولِهِ: ﴿فَٱدْعُ﴾ زائدةٌ لتحسينِ اللفظِ، ولولا أنَّها من كلامِ اللهِ، لقُلنا: فلذلك ادْعُو، وهذا هو السرُّ في أنَّنا قلنا: إنَّ هذه الجملةَ تفيدُ الحَصْرَ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ التوحيدُ] ولو قال: ﴿فَلِذَٰلِكَ﴾ أي: لإقامةِ الدِّينِ وعدمِ التفرُّقِ فيه لكان أَجْوَدَ ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ﴾ والخطابُ للرسولِ ﷺ ولهذا قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يا محمدُ الناسَ] الناسَ: أشار به إلى أن مفعولَ (ادْعُ) محذوفٌ، والتقديرُ: الناس.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱسْتَقِمْ﴾ عليه ﴿كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ في تَرْكِه]، ﴿وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ هذا ليس خاصًّا بالرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ لقولِهِ

تعالى في سورةِ هودٍ: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود:١٢١].

وقولُهُ: ﴿وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾؛ أي: على الوجْهِ الذي أُمِرْتَ من غيرِ زيادةٍ ولا نَقْصٍ ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ أهواؤُهُم التي نُهِيَ عن اتِّباعِهَا ما يُخالفُ ما أُمِرَ به. ولهذا قال الشارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في تَرْكِهِ].

قولُهُ: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ قل: مُعلنًا لهم ولغيْرِهِم، ﴿ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ آمنتُ بمعنى: أقررتُ، والإيمانُ هو الإقرارُ المستلزِمُ للقَبولِ والإذعانِ. وليس مجرَّدَ الإقرارِ، ولهذا نقولُ: إنَّ أبا طالبٍ ليس بمؤمنٍ، مع أنَّه مُقِرٌّ بِرِسَالةِ النبيِّ ﷺ فإنَّه كان يقولُ في لامِيَّتِه المشهورةِ[1]:

لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لَا مُكَذَّبٌ ... لَدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ

ويقولُ[2]:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمَّدٍ ... من خيرِ أديانِ البريَّةِ دِينَا

لولا الملامةُ أو حذارُ مَسَبَّةٍ ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بذاك مُبينَا

ولكنه -والعياذُ باللهِ- قد سَبَقَتْ له من اللهِ الشقاوةُ، فكان آخِرَ ما قال: أنه على ملةِ عبدِ المُطَّلِبِ، وصَرَّحَ في تلك الحالِ أنه لولا أن قَوْمَه يلومونه ويقولون: عندما أَيِسَ من الحياةِ آمَنَ لآمَنْتُ، هكذا يقولُ -والعياذُ باللهِ- وهو في سياقِ الموتِ.

فقولُهُ: ﴿ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ نقولُ: الإيمانُ هو: الإقرارُ المستلزِمُ للقبولِ والإذعانِ، أبو طالبٍ مُقِرٌّ لكنه لم يَقْبَلْ، ولم يُذْعِنْ فصار كافرًا،

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٠)، وديوان أبي طالب (ص:٨٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١١١)، وخزانة الأدب (٢/ ٧٦)، وديوان أبي طالب (ص:٨٧، ١٨٩).

﴿ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾؛ أي: بالذي أَنْزَلَ اللهُ من الكُتُبِ كلها، وهكذا يجبُ علينا نحن أيضًا أن نُؤمنَ بما أَنْزَلَ اللهُ من كتابٍ، ولكن لا يجبُ علينا أن نَتَّبعَ ما أنزل اللهُ من كتابٍ، نَتَّبعُ ما جاء في شريعتِنا، وإن خَالفَ ما في الشرائعِ الأولى، لكن نؤمنُ بأنَّ الكُتُبَ النَّازلةَ على موسى وعيسى وداودَ وغيْرِهم من الأنبياءِ، نؤمنُ بأنها حقٌّ. أمَّا الاتِّباعُ فهو لشريعةِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ أي: بأن أَعدِلَ]. أفادنا المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللامَ في قولِهِ: ﴿لِأَعْدِلَ﴾ بمعنى الباءِ، أي: أُمِرْتُ بأنْ أَعْدِلَ بينكم، هذا ما قَدَّرَهُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا شَكَّ أنَّ هذا تقديرٌ سهلٌ، فسهلٌ أن يقولَ: اللامُ بمعنى الباءِ؛ لكنَّ إتيانَ اللامِ بمعنى الباءِ قد لا يكونُ سائغًا في اللغةِ العربيَّةِ، وأن اللهَ تعالى أَمَرَ رسولَهُ ﷺ بأمرٍ فوق ذلك؛ أي: وأُمِرْتُ بالشَّرعِ أو بالعدلِ ﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ فيكونُ المأمورُ به محذوفًا، ويكونُ الموجودُ هو العِلَّةَ، أُمِرْتُ بكذا لأَعْدِلَ بينكم، وهذا أَبْلَغُ من أن نقولَ اللامُ بمعنى الباءِ، ويكون أُمِرْتُ بالعدلِ بينكم، لا أُمِرْتُ بالشرعِ والإيمانِ بكلِّ كتابٍ؛ لأَعْدِلَ بينكم. قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ في الحُكْمِ].

وقولُهُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ هذه الجُملةُ حقٌّ لا شَكَّ فيه، ولكن قد يقولُ قائلٌ: ما الفائدةُ منها؟ أليس هذا كقولِ القائلِ: السماءُ فوقنا والأرضُ تحتنا، لأنَّ هؤلاء يُقِرُّون بأن اللهَ ربُّهم، فما الفائدةُ؟

فالجوابُ: الفائدةُ من ذلك هو إلزامُهُم أن يكونوا مِثْلَ ما كُنا عليه من الدِّينِ؛ لأنَّ الرَّبَّ واحدٌ ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ بإقرارِكم، فإذا كان كذلك، فالواجبُ عليكُم أن تخضعوا لأوامرِ ربِّكم عَزَّوَجَلَّ.

قولُهُ: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ يعني: أنه لا يَضُرُّنا عملُكم، ولا يَضُرُّكم عملُنا، فإذنْ: لا تتعلقوا بنا، ولا نتعلَّقُ بكم؛ كلٌّ له عَمَلُه. قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فكلٌّ يُجازى بعمَلِه].

وقوله: ﴿لَا حُجَّةَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ﴾، كيف لا حُجَّةَ بَيْنَنا وبَيْنكم ولدينا الحجَّةُ عليهم؟

الجواب: قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَا حُجَّةَ﴾ خصومةٌ] بأن أَعْدِلَ ﴿بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ﴾...] إلخ، والصوابُ عدمُ تقديرِ: بأن أَعْدِلَ؛ لأنَّه لا داعيَ له، بل المعنى لا حُجَّةَ قائمةٌ على وجهِ الخصومةِ بيننا وبينكم؛ لأننا قد أَيِسْنا منكم، ولن تنفعَ فيكم المُحاجَّةُ.

وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَا﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هذا قبلَ أن يُؤْمَرَ بالجهادِ] وبعد أن أُمِرَ بالجهادِ، صار لهم أعمالُنا ولنا أعمالُهم، وحين شُرِعَ الجهادُ لا تَبْطُلُ المحاجَّةُ.

ولهذا نقولُ للمؤلِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عفا اللهُ عنك! أولًا: أَثْبِتْ لنا أنَّ هذه الآيَةَ قبل الأمرِ بالجِهادِ، فإذا قال هذه الآيةُ مَكِّيَّةٌ والجِهادُ إنما أُمِرَ به في المدينةِ، نقولُ: أَثْبِتَّ لنا أنه لمَّا أُمِرَ بالجِهادِ بَطَلَتْ هذه البراءةُ، لا يستطيعُ أن يُثْبِتِ ذلك.

واللهُ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ إنما يتحدَّث في هذا عن حالِ المشركين، والنبيُّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِهِم في مكَّةَ، وهذا أصلًا لا جهادَ فيه، حتى نقولَ: إن هذا من بابِ النَّسْخِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱللَّهُ يَجۡمَعُ بَيۡنَنَا﴾ في المعادِ، لفصلِ القضاءِ، ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ المَرْجِعُ]، والجملةُ ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ فيها حصرٌ طريقُهُ تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: وجوبُ الدعوةِ إلى توحيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُ﴾، وتقديمُ المعمولِ يدلُّ على الاهتمامِ به.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّه يَجِبُ عَلَى المرءِ أن يستقيمَ كما أُمِرَ؛ فلا يُحْدِثُ في دينِ اللهِ ما ليس منه؛ لقولِهِ: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنه يجوزُ توجيهُ الأمرِ لمن كان متصفًا به من قبلُ، من أجْلِ الثباتِ عليه؛ لقولِهِ: ﴿وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ استقام كما أُمِرَ من حين ما أُرْسِلَ، بل من حين ما بُعِثَ؛ لكن المرادَ بذلك الثبوتُ على هذا الشيءِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ النَّبي -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- عبْدٌ مأمورٌ، يُوجَّهُ إليه الأمرُ، وليس له من الأمرِ شيءٌ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ [آلِ عمران:١٢٨]، وهنا قال: ﴿كَمَآ أُمِرۡتَ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الرَّدُّ على أولئك القومِ الذين يدَّعون أنَّ للنبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- تصرُّفًا في الكونِ، وتدبيرًا له، ومن بابِ أَوْلَى، أن يكونَ فيها رَدٌّ على القائلين بأنَّ من دون الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ له تَصَرُّفٌ في الكونِ؛ كقولِ الرَّافضةِ وبعضِ الصوفيَّةِ الذين يَدَّعونَ أنَّ من أئمَّتِهم من يَتَصَرَّفُ في الكونِ، وأولئك الصوفيَّةُ يَدَّعُونَ أن من أقطابِهم من يتصرَّفُ في الكونِ، فهؤلاء -لا شكَّ- ضالُّونَ مُشْرِكُونَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: النهيُ عن اتِّباعِ الهَوَى؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾.

فإن قال قائلٌ: هل اتباعُ الهوى محمودٌ أو مذمومٌ؟

فالجوابُ: أما ما كان موافقًا للشريعةِ فهو محمودٌ، ولهذا رُوِيَ عن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- أنه قال: «لا يُؤْمِنُ أحدُكُم حتى يكونَ هواه تبعًا لما جئتُ به»(١). وأما ما خالفَ الشريعةَ فإنه مذمومٌ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تثبيتُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لنبيِّهِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- لأنَّ مِثلَ هذه الأوامِرِ والنواهي تؤيِّدُهُ وتُثبِّتُه وتُقوِّيه.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: وجوبُ الإيمانِ بكلِّ ما أَنْزَلَ اللهُ من كتابٍ؛ لقولِهِ: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورى:١٥]، ولكن كيف يكونُ الإيمانُ بالكتبِ السابقةِ؟ الإيمانُ بالكتبِ السابقةِ يكونُ بالإيمانِ بأنَّها نازلةٌ من عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ حقًّا، وأمَّا اتِّباعُها؛ فإنَّه منسوخٌ بهذه الشريعةِ التي جاء بها مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فإن قال قائلٌ: وهل نُؤْمِنُ بأنَّ الكتُبَ التي في أيدي النَّصارى واليهودِ الآن هي الكتبُ النازلةُ على أنبيائِهِم؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّ اللهَ تعالى ذكر أنهم حرفوها وأَخْفَوْا كثيرًا منها، فلذلك لا ثِقَةَ لنا بما عندهم من الكتبِ التي يَزْعُمُونها كُتُبَ اللهِ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: وجوبُ العدلِ؛ لقولِهِ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ في كلِّ معاملةٍ، بل حتى في مُعاملةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّ الواجبَ العدلُ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل:٩٠]، ولـمَّا بَعَثَ النبيُّ ﷺ عبدَاللهِ بْنَ رواحةَ إلى اليهودِ في خَيْبَرَ، من أجْلِ مُقاسمَتِهِم جَمْعَهُم وقال لهم: إني أتيتُ مِن عِندِ أحبِّ الناسِ إليَّ، وإنكم لأبغضُ إليَّ من عدَّتِكم من القردةِ والخنازيرِ،

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم (١٥)، وابن بطة في الإبانة رقم (٢٧٩)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٢١٢-٢١٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وليس حُبي إيَّاه وبغضي إياكم بمانِعي من أن أقومَ فيكم بالعَدلِ، فقالوا: بهذا قامتِ السَّمواتُ والأرضُ [1].

وقد ذَكَرَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّه لو اجتمع مسلمٌ وكافرٌ في خصومةٍ بَيْنَ يدي القاضي، فإنَّ الواجبَ عليه أن يَعْدِلَ بينهما في الجلوسِ، وفي النظرِ، وفي الكلامِ. يعني: لا يتكلَّمُ للكافرِ بغلظةٍ وينظرُ إليه شَذْرًا، وإنما يُعامِلُه كما يُعامِلُ المُسْلِمَ؛ لأنَّ العدلَ واجبٌ، ولا يَجوزُ في مقامِ الحُكمِ أن نُفَرِّقَ بيْنَ فلانٍ وفلانٍ؛ ولهذا قال: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: إعلانُ ما به الإلزامُ للخصمِ؛ لقولِهِ: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾؛ يعني: وإذا كان رَبَّنا وربَّكُم فالواجبُ أن ننقادَ جميعًا لأوامِره.

فإن قال قائلٌ: وهل اللهُ تعالى رَبُّ للكافرين؟

فالجوابُ: نعم، ربُّ كلِّ شيءٍ، لكن لا يُضافُ إليه فيقالُ ربُّ الكافرين كذا، اللهمَّ إلا في مقامِ الاحتجاجِ؛ لأنَّه وإن كان اللهُ تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، وربُّ كلِّ شيءٍ، لكن لا ينبغي أن تُضَافَ رُبوبِيَّتُه وخَلْقُهُ إلى أقبحِ خَلْقِه، كما أننا نَعْلَمُ أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَبُّ الكلابِ، وربُّ الخنازيرِ، وربُّ القردةِ، وما أَشْبَهَ ذلك، لكن لا نقولُ: ربُّ القردةِ، وربُّ الكلابِ، وما أَشْبَه ذلك، وهذه نُقْطَةٌ قد لا يَتَفَطَّنُ لها بعضُ الناسِ، وهو الأدبُ في التعبيرِ.

ويُذْكَرُ أن أحدَ الملوكِ رأى في المنامِ أنَّ أسنانَه ساقطةٌ، فدعا مُعبِّرًا يَعْبُرُ الرؤيا، فَعَبَرَها هذا العابرُ أنَّ حاشيتَه تموتُ وأَهْلَه؛ لأنَّ الإنسانَ بأسنانِه يتغذى ويحفظُ

(١) أخرجه ابن حبان رقم (٥١٩٩)، والبيهقي (٦/ ١١٤)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

حياتَهُ، فأمر بسَجْنِه. ثم إنه دعا عابرًا آخرَ فقال له: إنَّك أطولهُم عُمرًا. فأكْرَمَه وارتاح لقولِهِ. والمعنى واحدٌ؛ لأنَّه إذا مات أهلُه قَبْلَه صار أطولَهُم عمرًا، لكن التعبيرَ يختلفُ هنا ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ أضاف ربوبِيَّتَه عَزَّوَجَلَّ إلى الكافرين، لكن في مقامِ الاحتجاجِ؛ ثم إنه يُسَهِّلُ الأمرَ، أنه قال: ﴿رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لإفادةِ العمومِ.

مسألة: من الغلطِ العظيمِ الرجوعُ إلى الكتبِ التي تَعْبُرُ الرؤيا، وهو غلطٌ لأنَّ الرؤيا تختلفُ باختلافِ الرائي واختلافِ المرئيِّ الذي رُئيتَ فيه... إلخ، ومن الناسِ مثلًا من يرى أنه يؤذِّنُ فنفسِّرُ له الأذانَ بأنه سيحُجُّ؛ لقولِهِ: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ [الحج:٢٧]، ومن الناسِ من يرى هذه الرؤيا ونقولُ: إنه سارقٌ ﴿أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف:٧٠] على حسبِ الحالِ.

إذن لا يجوزُ أن نرجعَ إلى كتبِ التعبيرِ حتى نَنْظُرَ في كلِّ قضيَّةٍ بعيْنِها، ثم إن عَبْرَ الرؤيا في الواقعِ ليس سببُها العلمَ، قد يكونُ إنسانًا من أعلمِ الناسِ ولا يَعْرِفُ أن يَعْبُرَ الرؤيا، وقد يكونُ من عوامِّ الناس ويَعْبُرُها وتقعُ كما عَبَرَ؛ إذنْ لا نعتمدُ على هذه الكتبِ، لكن إن كان فيها قواعدُ عامَّةٌ يستعينُ بها الإنسانُ فهذا يُمْكِنُ أنْ نَرْجِعَ له.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سوفَ يَجْمَعُ بَيْنَ الناسِ يومَ القيامةِ ويَحْكُمُ بينهم، فيما كانوا فيه يختلفون؛ لقولِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ المَرْجِعَ إلى اللهِ خاصَّةً؛ لقولِهِ: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ لكن في أيِّ شيءٍ؟ هل معناه إليه المصيرُ يومَ الحسابِ، أو إليه المصيرُ في كلِّ شيءٍ؟

الجوابُ: الثاني، إليه المصيرُ في كلِّ شيءٍ، إن أردنا الحكمَ الشرعيَّ فالمصيرُ

إلى اللهِ، أو الحكـمُ القـدريُّ فالمصيرُ إلى اللهِ، أو الحُكْـمُ في الـدنيا فالمصيرُ إلى اللهِ، أو الحكمُ في الآخرةِ فالمصيرُ إلى اللهِ، فكلُّ شيءٍ فإن مصيرَهُ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

يتفرَّعُ على هذه القاعدةِ: أن الإنسانَ لا يرجو، ولا يخافُ، ولا يدعو إلا اللهَ وحده لا شريكَ له، ولا يستغيثُ إلا باللهِ، ولا يستعينُ إلا به.



الآية (١٦)

•●ᔕ●•

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٌ وَلَهُمۡ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى:١٦].

•●ᔕ●•

الإعرابُ: (الذين يُحاجون) مُبتدأٌ، و﴿حُجَّتُهُمۡ﴾ مبتدأٌ ثانٍ، و﴿دَاحِضَةٌ﴾ خبرُ المبتدأِ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ.

﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ﴾ أي: يُجادلون فيه، قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في دين الله]، يعني: يُحاجُّونَ في دِينِ اللهِ، والصوابُ: العمومُ، فالمحاجَّةُ في اللهِ تَشْمَلُ المحاجَّةَ في دِينِهِ، والمحاجَّةَ في أسمائِهِ وصفاتِهِ، والمحاجَّةَ في ذاتِهِ؛ لأنَّ الآيَةَ عامَّةٌ في اللهِ، والمُحاجَّةَ أيضًا في قَدَرِهِ؛ فكوْنُنا نخُصُّها في دينِ اللهِ، فيه نظرٌ حتى لو قُدِّر أنَّ الذين يُحاجُّونَ إنما يحاجُّونَ في الدِّينِ، ويقولون: إنه ليس بصحيحٍ، فأَخْذُها بالعمومِ أَوْلَى؛ لأنَّ العِبْرَةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نَبِيَّهُ] مفعولُ ﴿يُحَآجُّونَ﴾، يعني: كأنه قال: من يحاجُّونَ؟ فيقالُ: نَبِيَّهُ. وهذا أيضًا فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ تقييدَ المحاجَّةِ في اللهِ عَزَّوَجَلَّ مع النبيِّ ﷺ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنَّهم يُحاجُّونَ نبيَّ اللهِ، ويحاجُّونَ غيرَهُ أيضًا، فإطلاقُ الآيةِ أوْلى.

ويقولون: إنَّ حَذْفَ المفعولِ يفيدُ العمومَ، فإبقاءُ الآيةِ على ما هي عليه هو الأَوْلى.

إذن: ﴿وَالَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى اللَّهِ﴾؛ أي: يحاجُّون كلَّ من يجادلُهم في اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأيضًا ليس بدِينِ اللهِ فقط، بل في دينِ اللهِ، وذاتِ اللهِ، وكلِّ ما يتعلَّقُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقولُهُ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُۥ﴾ يعني: من بَعْدِ ما استجاب له مَنْ مَنَّ اللهُ عليهم بالاستجابةِ. وهذه الجملةُ كإقامةِ البرهانِ على هؤلاء.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿مِنۢ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُۥ﴾ بالإيمانِ، لظهورِ معجزتِهِ، وهم اليهودُ]. هذا قولُهُ: [﴿مِنۢ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُۥ﴾ بالإيمانِ] صحيحٌ، وقولُهُ: [لظهورِ معجزتِه] بناءً على أنهم يحاجُّونَ النبيَّ ﷺ وإذا قُلْنَا بالعمومِ؛ فلا حاجةَ إلى هذا القيدِ.

وقولُهُ: [وهم اليهودُ] أيضًا فيه نظرٌ، بل نقولُ: كلُّ من يحاجُّ في اللهِ، حتى المشركون من قريشٍ وغيرُهُم حاجَّهُمُ النبيُّ ﷺ أليسوا يخاصمونه دائمًا، ويستهزئون به، ويَسْخَرون منه؟ فتقييدُ هذا أيضًا باليهودِ فيه نظرٌ.

فصار عندنا الآن أشياء في هذه الآيةِ؛ خَصَّصَها المُفسِّر بشيء: الأوَّلُ قَوْلُهم: ﴿فِى دِينِ اللَّهِ﴾ وهو أعمُّ، والثاني: نَبِيُّهُ، وهو كذلك أعمُّ.

قولُهُ: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ نقولُ: داحضةٌ باطلةٌ، لكنَّ الدحوضَ أشدُّ البطلانِ. يعني: باطلةٌ بطلانًا لا فوقه، ﴿دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فلا تنفعُهم، وسيأتي -إن شاء اللهُ- بيانُ هذا في فائدةِ قولِهِ: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

قولُهُ: ﴿وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ عليهم غضبٌ من اللهِ ومن أولياءِ اللهِ، ولهذا لم يقيِّدِ الغضبَ بكونِهِ من اللهِ؛ لإفادةِ العمومِ. وتأمَّلْ سورةَ الفاتحةِ حيث قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿صِرَٰطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]؛ لأنَّ النعمةَ من اللهِ، وإضافتَها

إلى الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ ثناءٌ ومَدْحٌ للهِ، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يَقُلْ غيرَ الذين غَضِبْتَ عليهم، بل قال: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾؛ ليَشْمَلَ غضبَ اللهِ، وغضبَ أوليائِهِ من الأنبياءِ والصِّدِّيقِينَ والشهداءِ والصالحين، ولئلا يُسْنِدُ اللهُ الغضبَ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ في هذا المقامِ؛ وإلا فإنَّ الغضبَ قد أُسْنِدَ إلى اللهِ تعالى في قولِهِ: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة:٦٠].

وقوله: ﴿وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ أي: قويٌّ، قد يكونُ في الدنيا، وقد يكونُ في الآخرةِ، وقد يكونُ فيهما.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ بُطلانِ جميعِ الحُجَجِ المُخالفةِ لدينِ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ أولئك المُحَاجِّينَ لا وَجْهَ لمُحَاجَّتِهم؛ لأنَّ الحقَّ قد بان، وقَبِلَه الناسُ؛ لقولِهِ: ﴿مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بطلانُ حُجَجِ أهلِ الباطلِ؛ لقولِهِم: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن هؤلاء المُبْطِلِين وإن غَلَبوا أهلَ الحقِّ في الظاهرِ؛ فإنَّ حُجَّتَهُم عندَ اللهِ لا تنفعُهم، بل هي باطلةٌ، وهذا من فوائدِ قولِهِ: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾؛ لأنَّ حُجَّةَ الكافرِ والمُبْطِلِ قد لا تندحضُ أمامَ الناسِ، قد يكونُ الذي حاجَّه ضعيفًا في عِلْمِه، أو فَهْمِه، أو في خصومتِه؛ لكن مهما كان فهي عند اللهِ باطلةٌ، بل داحضةٌ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتُ الغضبِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾.

فإن قال قائلٌ: كيف تُثْبِتُ الغضبَ للهِ عَزَّوَجَلَّ وهو لم يُضَفْ إلى اللهِ هنا، بل قال

وعليهم غضبٌ وهو نكرةٌ، فكيف تُثْبِتُه للهِ؟

فالجوابُ: أن السياقَ يُعَيِّنُ هذا؛ لقولِهِ: ﴿حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ وإذا دحضت عند رَبِّهِم فلا يرضى اللهُ عنهم بل يغضبُ. هذا وجهٌ، الوجهُ الثاني: أنَّ اللهَ تعالى قد أَثْبَتَ لنفسِه الغضبَ في آياتٍ أخرى.

إذن: يصحُّ أن نُثْبِتَ الغضبَ للهِ بهذه الآيةِ الكريمةِ، وإنما أوردْتُ هذا الإيرادَ؛ لأنَّه لا يجوزُ لنا أن نُثْبِتَ للهِ إلا ما أضافه لنفْسِه.

وانظرْ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢]، هل يُمْكِنُ أن نُثْبِتَ للهِ الساقَ في هذه الآيةِ؟ لا يجوزُ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يُضِفْه إلى نفْسِه، بل قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾. ولهذا رُوِيَ عن ابْنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه فَسَّرَها بقولِهِ: (عن شدَّةٍ)(١).

ولكننا نقولُ: هذه الآيةُ لا نستطيعُ أن نُثْبِتَ منها الساقَ لرَبِّنا عَزَّ وَجَلَّ لأنَّ ظاهرَها خلافُ ذلك، لكن سياقَها يُوافقُ حديثَ إثباتِ الساقِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ حيثُ جاء مُصَرَّحًا به، أن اللهَ تعالى يكشفُ عن ساقِهِ، وحينئذٍ نقولُ: ما دام سياقُ الآيةِ مطابقًا لسياقِ الحديثِ؛ فإن النبيَّ ﷺ أعلمُ الناسِ بتفسيرِ كتابِ اللهِ، وإلا فلا يجوزُ أن نُثْبِتَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ ما لم يُضِفْه إلى نفْسِه.

الخلاصةُ: أنه يُستفادُ من هذه الآيةِ إثباتُ الغضبِ للهِ، والسياقُ يدلُّ عليه، وهو ليس ممتنعًا على اللهِ بدليلِ ثبوتِهِ صريحًا في آياتٍ أخرى.

---

(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٤٩٩-٥٠٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٤٦)، وانظر: الدر المنثور (٨/ ٢٥٤).

فإن قال قائلٌ: بماذا تُفَسِّرُون الغضبَ؟

فالجوابُ: نُفَسِّرُ الغضَبَ: بأنه صفةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ لائقةٌ به، وليس كغضبِ المخلوقين.

فإن قال قائلٌ: ما قولُكُم فيمن يُفَسِّرُ غضبَ اللهِ بانتقامِهِ، فيقولُ: غَضِبَ بمعنى انْتَقَمَ، أو بمعنى أرادَ الانتقامَ؟ فالجوابُ: نقولُ هذا غلطٌ خطأٌ يُبطلُه أدلةٌ:

أولًا: أنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، ومعنى: ﴿ءَاسَفُونَا﴾ أغضبونا فـ﴿ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ فجعل الانتقامَ مُرتَّبًا على الغضبِ؛ فهما متباينان.

ثانيًا: أن نقولَ: إن الغضبَ الذي نُثْبِتُه للهِ ليس كغضبِ المخلوقِ، إذا غَضِبَ أساء التصرُّفَ، ولم يَتَصَرَّفْ تَصَرُّفَ الحكيم؛ لأنَّ الإنسانَ إذا غَضِبَ تكلَّمَ بكلامٍ يندمُ عليه، وفَعَلَ أفعالًا يَنْدَمُ عليها، رُبَّما يُطَلِّقُ زوجاتِهِ ربما يُوقِفُ أملاكَهُ، ربما يُحَرِّرُ عبيدَه من شدةِ الغضبِ، لكنَّ غضبَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ينتفي عنه ذلك غايةَ الانتفاءِ، فهو حكيمٌ وإن غَضِبَ عَزَّوَجَلَّ.

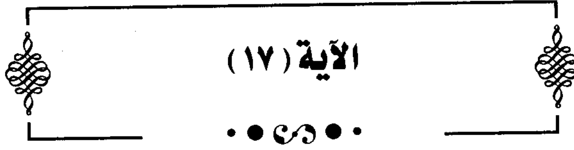
فإن قال قائلٌ: هل الغضبُ صفةُ مدحٍ أو صفةُ عيبٍ؟

فالجوابُ: الغضبُ صفةُ مدحٍ في محلِّها؛ لأنَّه يدلُّ على قوةِ الغاضِبِ وقُدرتِه على الانتقامِ، بخلافِ الحزْنِ، ولهذا لا يُوصَفُ اللهُ بالحزنِ؛ لأنَّه صفةُ ذمٍّ، وإنما يوصَفُ بالغضبِ بما يدلُّ على قدرتِه على الانتقامِ، انظرْ مَثلًا إلى رجلٍ أساء إليه ابنُه، فإنه يغضبُ ويؤدِّبُه، وانظرْ إلى شخصٍ ضعيفٍ أساء إليه رجلٌ قويٌّ فإنه يَحْزَنُ، ولا يستطيعُ أن يَغْضَبَ، ماذا يفعلُ إذا غَضِبَ؟ فرجلٌ مِثْل الجَمَل بقوةِ الفيلِ

يضربُ شخصًا يكونُ قَدْرَ فَخِذِه، وضعيفًا، هذا يَغْضَبُ؟ وماذا يفعلُ له غضبُه؟!
فالغضبُ لا يكونُ إلا من قادرٍ على الانتقامِ، ولهذا نقولُ: إن الغضبَ في محلِّهِ صفةُ مدحٍ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ هؤلاء -والعياذُ باللهِ- مع الغضبِ لهم عذابٌ شديدٌ، فيَجْمَعُون بين غضبِ اللهِ عليهم وبين عذابِهِ الشديدِ.





الآية (١٧)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى:١٧].

قال اللهُ تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ القرآنُ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ متعلقٌ بـ ﴿أَنزَلَ﴾].

أولًا: قولُ المُفسِّر: [﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: القرآنُ] فيه نظرٌ؛ وهو أن الكتابَ أعمُّ من القرآنِ؛ بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد:٢٥] التي سُقْناها تطابقُ هذه الآيةَ التي معنا، والمُفسِّر خصَّ الكتابَ بالقرآنِ، وفيه نظرٌ، بل الصوابُ أن المرادَ بالكتابِ كلُّ كتابٍ أَنْزَلَه اللهُ فـ(أل) هنا للجنسِ، وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿بِٱلْحَقِّ﴾ يقولُ المُفسِّر: متعلِّقٌ بـ﴿أَنزَلَ﴾] وعلى هذا يكونُ المعنى: أن نزولَ هذه الكتبِ من عندِ اللهِ حقٌّ.

ولكنا نقولُ: الآيةُ أعمُّ مما قال المُفسِّر، فهي نازلةٌ بالحقِّ، يعني أنَّهَا نزلتْ حقًّا من عندِ اللهِ، وهي أيضًا متصفةٌ بالحقِّ؛ بمعنى أنها جاءت بالحقِّ، والفَرْقُ بَيْنَ المعنيَيْن ظاهرٌ؛ لأنَّهَا على ما فَسَّرْنا تتضمَّنُ أن هذه الكتبَ حقٌّ من عندِ اللهِ، وأن ما جاءت به هذه الكتبُ فهو حقٌّ، فتكونُ الباءُ هنا على كلامِ المُفسِّر تكونُ للتَّعْدِيَةِ، وعلى ما قلنا: تكونُ للتعديةِ والمصاحبةِ أو للملابَسَةِ.

وقوله: ﴿بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [العدْلُ] وعَبَّرَ عن العدلِ بالميزانِ؛ لأنَّه يُعْرَفُ به العدلُ ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيْ ما يعلمك] أَيُّهَا المخاطَبُ ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾؛ أي: إتيانُها قريبٌ، وعَبَّرَ المُفسِّر بقولِهِ: [أي إتيانَها] ليطابِقَ قولَهُ: ﴿قَرِيبٌ﴾؛ لأنَّ قريبٌ مُذَكَّرٌ والساعةَ مؤنثٌ وكان مقتضى ذلك أن يقولَ: «وما يدريك لعل الساعة قريبة»، لكنه قال: ﴿قَرِيبٌ﴾ احتاج المُفسِّر أن يُؤَوِّلَ هذا إلى قولِهِ: «إتيانها» حتى يكون مُذَكَّرًا ويكونَ قريبًا مطابِقًا له. إذن فالآيةُ على تقديرِ المضافِ ألجأُ إلى تقديرِهِ أن الخبرَ مُذَكَّرٌ والساعةَ مُؤَنَّثٌ.

وقال بعضُ العلماءِ: إن ﴿قَرِيبٌ﴾ صفةٌ يستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ؛ كقتيلٍ وجريحٍ، وقال: إن هذا له نظائرُ في القرآنِ منها قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب:٦٣]، ومنها قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦]. قال: فلما اطَّرد تذكيرُها في مواضعَ عدَّةٍ وَجَبَ أن يقال: إن قريبٌ -يعني هذا اللفظَ- يستوي فيه المُذَكَّرُ والمؤَنَّثُ؛ وبناءً على هذا لا نحتاجُ إلى تقديمٍ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ عدمُ التقديمِ.

وقوله: ﴿قَرِيبٌ﴾ وَصَدَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الساعةُ مهما طال الزمنُ فهي قريبةٌ، لا من حيث الساعةُ العموميةُ ولا من حيثُ الساعةُ الخصوصيَّةُ. الساعةُ الخصوصيَّةُ ساعةُ كلِّ إنسانٍ بحَسَبِه، ساعةُ كلِّ واحدٍ منا قريبةٌ، لو نَبْلُغُ آلافَ السنين؛ لأنَّ ما مضى من سنين كأن لا شيءَ، الآن مضى أمسِ القريبُ كأنه لم يَكُنْ، ويومُ ولادتِك كأنه أمسِ.

إذن الساعةُ قريبٌ باعتبارِ كلِّ إنسانٍ بنفْسِه، وكذلك الساعةُ الكبرى هي قريبةٌ أيضًا ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٦]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ

﴿ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ ولذلك من عباراتِ الناسِ: «كلُّ آتٍ قريبٌ، وكلُّ ماضٍ بعيدٌ».

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [و﴿لَعَلَّ﴾ معلقٌ للفعلِ عن العملِ، وما بعده سدَّ مسدَّ مفعولين]. ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾ تَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ:

المفعولُ الأولُ موجودٌ، وهو قولُهُ: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾.

والمفعولُ الثاني والثالث تَنْصِبُه، ولكنه عُلِّقَ عن العملِ بالإتيانِ بـ ﴿لَعَلَّ﴾؛ لأنَّ (لعل) موجِبةٌ لتعليقِ أفعالِ القلوبِ عن العملِ، فتسدُّ مسدَّ المفعوليْنِ. فـ﴿لَعَلَّ﴾ معلِّقٌ للفعلِ عن العملِ، والفعلُ المعلَّقُ هو ﴿يُدۡرِيكَ﴾ وما بَعْدَه، أي ما بَعْدَ ﴿لَعَلَّ﴾ سدَّ مسدَّ المفعوليْنِ، والذي بَعْدَ ﴿لَعَلَّ﴾ هو ﴿ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فيكونُ هنا ﴿لَعَلَّ﴾ عَلَّقَتْهَا عن العملِ؛ أي أَبْطَلَتْ عَمَلَها لفظًا دونَ المحلِّ، والمعلِّقاتُ كثيرةٌ، ذَكَرَها ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفيَّةِ فَلْيُرْجَعْ إليها.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: علوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن القرآنَ كلامُ اللهِ؛ لأنَّ القرآنَ كلامٌ وإذا أضيفَ إنزالُهُ إلى أحدٍ صار كلامًا له وصفةً من صفاتِهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الكتبَ التي أَنْزَلَها اللهُ نازلةٌ بحقٍّ فليس فيها باطلٌ، الباطلُ في الأخبارِ هو الكذبُ، والباطلُ في الأحكامِ هو الظُّلْمُ والجَوْرُ والفسادُ، فكلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ليس فيه كذبٌ وليس به ظلمٌ ولا جورٌ ولا فسادٌ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنها نازلةٌ من عندِ اللهِ حقًّا؛ لقولِهِ: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ وذَكَرْنا في معناها وَجْهَيْنِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتَ القياسِ؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ لأن الميزانَ ما تُوزَنُ به الأشياءُ ويُقَارَنُ بينها، ففيه إثباتُ القياسِ في الشرائعِ السَّماويَّةِ، وهذه المسألةُ -أعني مسألةَ القياسِ- أَنْكَرَهَا بعضُ العلماءِ، ولا سِيَّما الظاهريَّةُ -عفا اللهُ عنا وعنهم- وإنكارُهُم هو المُنْكَرُ؛ لأنَّ القياسَ جاء في الكتابِ والسُّنَّةِ، فهنا ذُكِرَ الميزانُ، والميزانُ ما تُوزَنُ به الأشياءَ وهذا لا يكونُ إلا بالقياسِ.

واعلم أن كلَّ مثلٍ ضَرَبَه اللهُ في القرآنِ فإنه مُثْبِتٌ للقياسِ؛ لأنَّ المقصودَ به قياسُ هذه الحالِ على هذه الحالِ، فقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٢٤] إلخ. عندنا هنا مُشَبَّهٌ وَمُشَبَّهٌ به، والتشبيهُ يقتضي المماثلةَ وإلحاقَ المُشَبَّهِ بالمشبَّهِ به، وهذا تمامًا هو القياسُ، وهذه خذها قاعدةً: كلُّ مثلٍ في القرآنِ فإنه يتضمَّنُ إثباتَ القياسِ.

وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس:٨١]، هذا فيه قياسُ أولويَّةٍ، ورسولُ اللهِ -صلى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- ذَكَرَ القياسَ في عدةِ أحاديثَ منها أنه شَبَّهَ قضاءَ الحجِّ عن الميِّتِ بقضاءِ الدَّيْنِ، ومنها أن رجلًا جاء إليه وقال: يا رسولَ اللهِ إن امرأتي وَلَدَتْ غلامًا أسودَ وهو والمرأةُ أبيضان فقال له النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «هل لك من إبلٍ؟» قال: نعم قال: «ألوانُها؟» قال: حُمْرٌ قال: «هل بها من أَوْرَقَ؟» قال: نعم، قال: «أنى لـها ذلك؟» ما الذي جاء بالأَوْرَقِ؟ قال: يا رسولَ اللهِ، لَعَلَّه نَزَعَه عِرْقٌ قال: «فوَلَدُك -أو قال: فابنُك- هذا لعلَّه نَزَعَه عِرْقٌ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإثباتُ القياسِ لا بدَّ منه، ولا يُمْكِنُ أن تتوسَّعَ الشريعةُ إلا بالقياسِ؛ لأنَّ أكثرَ الحوادثِ لم يوجَدْ بعينِهِ في النصوصِ لكن وُجِدَتْ قواعدُ وأصولٌ تَرْجِعُ إليه هذه الحوادثُ في حُكْمِها.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الإشارةُ إلى قُرْبِ الساعةِ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ [الشورى:١٧]، وسَبَقَ في التفسيرِ أنَّ المرادَ بالساعةِ الساعةُ العظمى الكبرى والساعةُ الصغرى، وهي موتُ كلِّ إنسانٍ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن النبيَّ ﷺ لا يَعْلَمُ متى تقومُ الساعةُ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ﴾ أي ما يُعْلِمُكَ؟ وهذا حقٌّ ثابتٌ «فإن جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل النبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- قال: أَخْبِرْنِي عن الساعةِ، فقال: «**ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السائلِ**»[1]؛ يعنى: كما أنك أنت تَجْهَلُها فأنا أَجْهَلُها.

ولهذا من ادَّعَى علمَ الساعةِ فإنه كاذبٌ مكذِّبٌ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف:١٨٧].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثباتُ علوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ والمرادُ بالكتابِ هنا كلامُهُ عَزَّوَجَلَّ الذي أوحاه إلى رُسُلِهِ.

وَجْهُ الدلالةِ: أنَّ النزولَ يكونُ من الأعلى إلى الأسفلِ، وعلوُّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثابتٌ بالقرآنِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والعقلِ والفطرةِ، كلُّ الأدلةِ الممكنةِ حاصلةٌ لإثباتِ علوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهل العلوُّ علوٌّ ذاتيٌّ أو علوٌّ وصفيٌّ؟ بمعنى أن عُلُوَّه علوُّ صفةٍ أو علوُّ ذاتٍ وصفةٍ؟

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجوابُ: الثاني ذاتٌ وصفةٌ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ﴾ [النحل:٦٠] يعني الوصفَ الأعلى.

إذن فعلوُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ علوُّ ذاتٍ وعلوُّ صفاتٍ، علوُّ الصفةِ لا أعلمُ أحدًا ينتسبُ إلى الإسلامِ أَنْكَرَهُ، كلُّ المُنْتَسِبِين إلى الإسلامِ من مُبْتَدِعَةٍ وسُنِّيَّةٍ كُلُّهُم يؤمنون بعلوِّ اللهِ تعالى علوَّ صفةٍ؛ وهنا تختلفُ الأفهامُ فبعضُهُم يقولُ: من علوِّ صفتِه تعطيلُ صفاتِهِ!!.

أمّا علوُّ الذاتِ فهذا محلُّ المُعْتَرَكِ بيْنَ السُّنِّيِّينَ والبِدْعِيِّينَ، انقسمَ الناسُ فيه إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١- قِسْمٍ أَثْبَتُوه.

٢- وقسمٍ نَفَوْهُ وقالوا: إنَّ اللهَ تعالى لا يُقالُ: إنه فوقَ ولا تحتَ.

٣- وقسمٍ: نَفَوْهُ وقالوا: إنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في كلِّ مكانٍ في السماءِ، وفي الأرضِ، في الأسواقِ، في المساجِدِ في المراحيضِ، وأعوذُ باللهِ في كلِّ شيءٍ.

إذن فالأقوالُ ثلاثةٌ:

القولُ الأوَّلُ: علوُّ اللهِ تعالى بذاتِهِ، أنه بذاتِهِ فوقَ كلِّ شيءٍ، دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والعقلُ والفطرةُ، نأخذُ من كلِّ نوعٍ بدليلِ القرآنِ، ما أكثرَ ما يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كتابِهِ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ [سبأ:٢٣] والعليُّ هنا صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، والصفةُ المُشَبَّهَةُ صفةٌ ثبوتيَّةٌ لا تفارقُ مَوْصُوفَها.

ويقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الأعلى اسمُ تفضيلٍ حُذِفَ المُفَضَّلُ عليه؛ ليَدُلَّ على العمومِ يعني الأعلى على كلِّ شيءٍ، ونكتفي بهذا وإلا ففي القرآنُ

ما لا يحصى على وجوهٍ متنوعةٍ.

أما في السُّنَّةِ: كان النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذا سَجَدَ يقولُ: «سبحانَ رَبِّيَ الأعلى»[1]، وقد دلَّتِ السُّنَّةُ القَوْلِيَّةُ والفعليَّةُ والإقراريَّةُ على علوِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

فقولُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعلى» هذا سُنَّةٌ قَوْلِيَّةٌ.

وقولُهُ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ للجاريةِ: «أين اللهُ؟» قالت: في السماءِ، قال: «أَعْتِقْهَا فإنها مؤمنةٌ»[2]، هذه إقراريَّةٌ.

ورَفْعُ يَدِهِ إلى السماءِ عندَ الدعاءِ[3] وهو يدعو اللهَ يا ربِّ، سُنَّةٌ فعليَّةٌ، وقد جَرَتِ السُّنَّةُ الفعليَّةُ في أكبرِ اجتماعٍ حَصَلَ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ مع أصحابِهِ، وذلك في يومِ عَرَفَةَ حين قال: «ألا هل بَلَّغْتُ؟» قالوا: نعم قال: «اللهمَّ اشْهَدْ»[4]، «اللهُمَّ» إشارةٌ إلى علوِّ اللهِ. «اشْهَدْ» هذا سُفْلٌ عُلُوٌّ، سُفْلٌ للخَلْقِ وعُلُوٌّ للخالِقِ؛ قال: «ألا هل بَلَّغْتُ؟» قالوا: نعم قال: «اللهُمَّ اشْهَدْ» ثلاثَ مراتٍ. يُشْهِدُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ على إقرارِ أُمَّتِه بأنه بَلَّغَ.

ونحن واللهِ نَشْهَدُ أنه بَلَّغَ البلاغَ المُبينَ، وأنه عانى من أَجْلِ ذلك أكبرَ عناءٍ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه، هذه سُنَّةٌ فِعْلِيَّةٌ، إذن السُّنَّةُ بجميعِ أنواعِها كلها دَلَّتْ على علوِّ اللهِ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) من ذلك ما أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة، رقم (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أما الإجماعُ: إجماعُ الصحابةِ وأئمَّةِ المسلمين من بَعْدِهِم على علوِّ اللهِ.

فإن قال قائلٌ: أَثْبِتْ لي قولًا واحدًا عن أبي بكرٍ أو عمرَ أو عثمانَ أو عليٍّ على أنهم قالوا: إن اللهَ عالٍ بذاتِهِ؟!.

قلنا: إن هؤلاء يقرؤون القرآنَ ويَعْرِفُونَ من السُّنَّةِ ما عَرَفوا، ولم يَرِدْ عنهم حرفٌ واحدٌ يدلُّ على نقيضِ ما جاء في القرآنِ، وكفى بذلك دليلًا. لو كان عندهم معارضةٌ لوَرَدَ عنهم خلافُ ما في القرآنِ، وهم يقرؤون القرآنَ وهم عَرَبٌ يعرفون المعنى ويعرفون المرادَ.

وهذا من أحسنِ ما يكونُ في تقريرِ إجماعِ الصحابةِ، يعني إذا أتاك إنسانٌ وقال لك: يا أخي أَثْبِتْ لي قولًا واحدًا عن الصحابةِ أنهم آمنوا بعلوِّ اللهِ بذاتِهِ، أقولُ: لا يحتاجُ أن أُثْبِتَه، قرؤوا القرآنَ، وعَلِمُوا من السُّنَّةِ ما عَلِموا ولم يَرِدْ عنهم حرفٌ واحدٌ يقولون فيه: إن اللهَ ليس في السماءِ أبدًا ولا إنه بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ وهذا إجماعٌ. هكذا كلُّ الصفاتِ لم يَرِدْ عن الصحابةِ ما يناقضُها، فهو دليلٌ على إجماعِه.

فإن قال قائلٌ: العقلُ هل يَدُلُّ على عُلُوِّ اللهِ؟

فالجوابُ: نعم يدلُّ على علوِّ اللهِ؛ لأنك لو سألْتَ أيَّ إنسانٍ هل العلوُّ أَكْمَلُ أو السفولُ؟ لقال لك: العلوُّ أكملُ لا شكَّ، حتى في أمورِ الدنيا يقالُ: هذا اللباسُ أعلى من هذا اللباسِ، كلٌّ يَعْرِفُ أن العلوَّ صفةُ كمالٍ، وإذا كان كذلك فالرَّبُّ موصوفٌ بالكمالِ عقلًا؛ ولهذا قال إبراهيمُ لأبيه محتجًّا عليه بدليلِ العقلِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، هذا ما يُعْبَدُ، هذا استدلالٌ عقليٌّ.

أيضًا نحن نقولُ: العلوُّ باتفاقِ العقلاءِ صفةُ كمالٍ، والسفولُ باتفاقِ العقلاءِ صفةُ نقصٍ، فحينئذ ثَبَتَ للهِ العُلُوُّ الذاتيُّ عقلًا.. فبَقَيْنا بالفطرةِ، والفطرةُ لا تسألُ، اسألْ عجوزًا تدورُ بالرحى تَطْحَنُ الطحينَ: اسألْها: أين اللهُ؟ وهي ما دَرَسَتِ لا العقيدةَ الواسطيَّةَ ولا الطحاويَّةَ ولا غيرَهُ، اسألْها: أين ربُّكِ؟ تقولُ: في السماءِ ولا تتوقفُ لحظةً؛ لأنَّ هذا أمرٌ مفطورٌ عليه الخَلْقُ.

ويقالُ: إن أبا المعالي الجوينيَّ -عفا اللهُ عنا وعنه وهو إمامُ الحرمين- كان يتكلَّمُ على الاستواءِ، ومعروفٌ أن الأشاعرةَ -وهو من أئمةِ الأشاعرةِ- معلومٌ أنهم يُنكرون استواءَ اللهِ على العرشِ، يقولون: استوى على العرش. يعني استولى عليه لا يوجَدُ علوٌّ استولى عليه؛ فقال له أبو جعفرٍ الهَمَذَانِيُّ: يا شيخُ دَعْنا من ذِكْرِ العرشِ -يعني نبحثُ بحثًا آخَرَ- أَخْبِرْنَا عن هذه الفطرةِ ما قال عارفٌ قط: يا اللهُ إلا وَجَدَ من قلبِه ضرورةً لطلبِ العُلُوِّ -كلُّ إنسانٍ يقولُ: يا اللهُ اسألْه: أين يتجهُ قلبُهُ يمينًا أم يسارًا أم فوق؟ الجوابُ: فوق- فجعل يَلْطِمُ على رأسِه حَيَّرَنِي الهَمَذَانِيُّ، حَيَّرَنِي الهَمَذَانِيُّ[1].

وأُحَدِّثُكُم أنا عن مجلسٍ جمعني بعوامِّ مجلسٍ عاديٍّ مَقْهًى، تَكَلَّمَ أحدُ الطلبةِ في نفسِ المجلسِ وقال: إن أهلَ التأويلِ -يعني أهلَ التحريفِ- يقولون: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] يقولون: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ثم استولى عليه!!.

فدَعَا علَيه العامِّيُّ -وهو جَمَّالٌ يَحْمِلُ على الجمالِ يسافرُ من بلدٍ إلى آخَرَ-، دعا عليه بدعوةٍ معروفةٍ عندنا في العامِّيَّةِ يقولون: غَرْبَلَه اللهُ غَرْبَلَهُ اللهُ -يعني:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٠).

عاقبَه-؛ العرشُ منه أمْ قَبْل هذا!.

فانظرْ -سبحانَ اللهِ!- فِطرة؛ لأنَّه خَلَقَ ثم استوى، إذن: فالفطرةُ تدلُّ عليه.

فإن هذه المسألةَ فطريَّةٌ، كالإنسانِ مفطورٌ -لولا أن الشياطينَ اجتالته- على علوِّ اللهِ تعالى بذاتِهِ فوقَ كلِّ شيءٍ.

فإذن علوُّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ والعقلُ والفطرةُ.

القولُ الثاني في هذه المسألةِ: أن اللهَ تعالى لا يُوصَفُ بالعلوِّ إطلاقًا. اللهُ في كلِّ مكانٍ، ثم شَبَّهوا بقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] ﴿أَيْنَ مَا﴾ هذه ظرفُ مكانٍ. أي: في أيِّ مكانٍ كُنْتُمْ فاللهُ معكم. قال: اللهُ معك في كلِّ مكانٍ. إذا كنتَ في المسجِدِ يكونُ اللهُ في المسجِدِ، والمرحاضُ كذلك، والسوقُ كذلك، والطائرةُ أيضًا، فهل هذا يقولُه عاقلٌ؟ ويلزمُ من هذا القولِ:

أولًا: وصفُ اللهِ بما لا يليقُ أن يكونَ اللهُ في المراحيضِ والحمّاماتِ والأماكنِ القَذِرَةِ والعاليةِ والسافلةِ.

ثانيًا: يلزمُ أحدُ أَمْرَيْنِ إما تَجَزُّؤُ اللهِ، وإما تَعَدُّدُ اللهِ، إن قالوا: بالتعددِ صِحْنَا بهم صيحةً تتقطعُ منها قلوبُهُم، نقولُ لهم: كَفَرْتُمْ وصِرْتُم أَعْظَمَ من النصارى الذين قالوا: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣] وأنتم تقولون: ملايينُ الملايينِ. وإن قالوا: يَتَجَزَّأُ، قلنا: الآن أَبْطَلْتُمْ قولَكم إذا كان يتجزَّأُ وكان مثلًا جزءٌ منه مع فلانٍ وجزءٌ مع فلانٍ، لم يَصِرْ مع فلانٍ وهو يقولُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ولم يَقُلْ: جزءٌ منه معكم.

فأنتم الآن خُذِلْتُمْ -والحمدُ للهِ- وهذا واللهِ لا أظنُّ قدمَ مؤمنٍ باللهِ تَثْبُتُ

عليه، لا أظنُّ إنسانًا يؤمنُ باللهِ حقًّا تَثْبُتُ قدمُه على القولِ بأن اللهَ بذاتِه في كلِّ مكانٍ أبدًا.

أما ما لبثوا به وشبَّهوا من قولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ فإننا نقولُ: لا يلزمُ من المعيَّةِ أن يكونَ في نفسِ المكانِ؛ ولهذا العربِ تقولُ في لغتِها: القمرُ معنا ومكانُهُ في السماءِ وهم يقولون: معنا.

العربُ تقولُ: المرأةُ مع زوجِها. يعني في عصمتِه، ولو كان هو في أقصى المشرقِ وهي في أقصى المغربِ. والقائدُ يوجِّهُ جُنْدَهُ إلى المعركةِ في الميدانِ وهو يقولُ: اذهبوا واغزوا باسمِ اللهِ وأنا معكم، وهو في مكانِهِ، فالمعيَّةُ مدلولُها واسعٌ لا تستلزمُ الاختلاطَ لا في المكانِ ولا في الذاتِ. إذنِ الحمدُ للهِ هذا القولُ بأنه بذاتِهِ في كل مكانٍ هذا باطلٌ.

بَقِيَ لنا القولُ الثالثُ الذي يقولُ: لا تَصِفِ اللهَ أنه معك، ولا أنه فوق، ولا تحت، ولا متصلٌ، ولا منفصلٌ، ولا مباينٌ، ولا منحرفٌ، لا تصفِ اللهَ بعلوٍّ، ولا نزولٍ، ولا يمينٍ، ولا يسارٍ، ولا متصلٍ، بالخَلْقِ ولا مباينٍ. إذن هو عدمٌ؛ ولهذا قال بعضُ أهلِ العلمِ: لو قيل لنا: صِفَوا العدمَ ما وجدنا أدقَّ من هذا الوصفِ. ولَمَّا جيءَ بابنِ فورك إلى الأميرِ محمدِ بنِ سبكتكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو من الأبطالِ- جيءَ إليه وقال له: صِفْ لنا رَبَّكَ قال: الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ ليس بداخلِ العالَمِ ولا خارجَ العالَمِ، ولا يمينٌ ولا يسارٌ، ولا متصلٌ ولا منفصلٌ، قال له: وصفْتَ ربَّكَ بالعدمِ، ولو أردْتَ أن تصفَهُ بالعدمِ ما وجدْتَ أحسنَ من هذا الوصْفِ، وسكت رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]؛ فاللهُ على هذا الزعمِ غيرُ موجودٍ، معدومٌ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٣).

نسألُ اللهَ أن يُمِيتَنَا وإيَّاكم على ملَّةِ الإسلامِ وطريقِ الذين أنعم اللهُ عليهم.

فالقولُ الذي لا يرتابُ عاقلٌ في صحَّتِه ولا يُمْكِنُ أن يُؤْمِنَ الإنسانُ بسواه -إلا من اجتالته الشياطينُ- هو أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ بذاتِهِ عالٍ بصفاتِهِ، ولا يُمْكِنُ أن تستقرَّ قدمُ مؤمنٍ باللهِ واليومِ الآخِرِ إلا على هذا القولِ.

وأنا رأيتُ بعضَ الناسِ الذين تَنْقُصُهُم الدرايةُ ما هو العلمُ إذا رأى إنسانًا يظنُّه من منكري العلوِّ أوَّل ما يُسَلِّمُ يقولُ: السلامُ عليكم.. وعليكم السلامُ، كيف أصبحْتَ؟ أين اللهُ؟ كيف هذا؟! هل الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يبدأ الناسَ بقولِهِ: أين اللهُ؟ هذا من الغلطِ أبدًا، ألا ابْسُطْ له القولَ ولا تناقشْهُ أيضًا إلا إذا فتح البابَ، هو مُسْلِمٌ، والأصلُ في الإسلامِ السلامةُ، لا تناقشْهُ إلا إذا فتحَ البابَ أو إذا رأيتَ المسألةَ يعني صَدْرُهُ متسعٌ، وهو نَفْسُه يستطعمُ منك فحينئذ ابدأْ، فالإحسانُ في الدعوةِ والحكمةُ في الدعوةِ أمرٌ مهمٌّ.

فالرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ما قال لهذه الجاريَةِ «**أين اللهُ؟**»(١) إلا لسببٍ يقتضيه بالنسبةِ لهذه المرأةِ، والأعرابيُّ الذي شهد أنه رأى الهلالَ ماذا قال له؟ قال: «**أتشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ اللهِ؟**»(٢)، ما قال له أين اللهُ، ورسولُ اللهِ ﷺ أعطاه اللهُ الحكمةَ يخاطبُ كلَّ إنسانٍ بما تقتضيه حالُه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، رقم (٢٣٤٠)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة، رقم (٦٩١)، والنسائي: كتاب الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان، رقم (٢١١٢)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال، رقم (١٦٥٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فإن قال قائلٌ: بالنسبةِ للأشاعرةِ هل هم من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، أم لهم تقسيمان؟

فالجوابُ: أولًا: أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ هم الذين اجتمعوا على السُّنَّةِ وأخذوا بها، والإنسانُ قد يكونُ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في شيءٍ دون آخَرَ، كما أن الإنسانَ يكونُ فيه خصائلُ كفرٍ وخصائلُ إيمانٍ، كذلك يكونُ فيه سُنَّةٌ وبدعةٌ، فالأشعريَّةُ -وأعني بذلك المذهبَ الأشعريَّ- كمذهبٍ ليس على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ؛ لمخالفتِهم إياهم في كثيرٍ من الأشياءِ الأصوليَّةِ المهمَّةِ، كمسألةِ الصفاتِ، ومسألةِ الإيمانِ باليومِ الآخِرِ فيه مخالفاتٌ كثيرةٌ، ومسألةِ الإيمانِ وأعمالِ العبدِ، وغيرِ ذلك، لكن رجلًا من الناسِ نَعْرِفُ صِدْقَه وإخلاصَهُ في دينِ اللهِ ومدافَعَتَه عنه ذَهَبَ إلى قولٍ من أقوالِ الأشعريَّةِ لا نقولُ: إنه أشعريٌّ، بل نقولُ: هو من أهْلِ السُّنَّةِ لكن نقولُ: قال في ما قالت الأشعريَّةُ في كذا وكذا، أيضًا نقولُ: المسلمون الآن انقسموا إلى سُنَّةٍ وشيعةٍ، فباعتبارِ هذا التقسيمِ كلُّ من عدا الرافضةِ فهو سُنِّيٌّ بهذا التقسيمِ فالمسألةُ لها اعتباراتٌ.

فإن قال قائلٌ: ائتِني بدليلِ أن الصحابةَ أثبتوا علوَّ اللهِ بذاتِهِ، أو أَنْكَرُوا هذا.

فالجوابُ: هذا هو الأصلُ، لكن نحن نريدُ دليلًا ثبوتيًّا، أما الدليلُ السلبيُّ فهذا لا يحتاجُ نقولُ: هاتِ دليلًا على أنهم حَرَّفُوها كما قلتَ، وقد أشرْنا إليها قبل قليلٍ قلنا: إنه لم يَرِدْ عنهم حرفٌ واحدٌ أنهم قالوا: إن اللهَ ليس في السماءِ، ولا داخلَ العالَمِ، ولا خارجَهُ بحدٍّ، كلمةُ حدٍّ، وكلمةُ جسمٍ، وما أشبهَ ذلك من العباراتِ المُبْتَدِعَةِ التي يريدُ بها أهلُ التعطيلِ إلزامَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بما لا يليقُ باللهِ، فالحدُّ نوعان، نسألُ: أولًا كلمةُ حدٍّ لم تردْ في الكتابِ والسُّنَّةِ لا إثباتًا ولا نفيًا فلتكن جانبًا.

ثانيًا من حيث المعنى إن أردْتَ أن اللهَ محدودٌ بمعنى أنه منحازٌ عن الخلائقِ، ووحده شيءٌ آخرُ، والمخلوقاتُ شيءٌ آخرُ فهذا صحيحٌ، وإن أردْتَ أنه محدودٌ يعني أن شيئًا من المخلوقاتِ أحاط به فهذا باطلٌ، ولا نحتاجُ أن نقولَ: بحدٍّ، ولا بغيرِ حدٍّ، حتى إن بعضَ العلماءِ أَنْكَرَ أن يقولَ القائلُ: استوى على العرشِ بذاتِهِ، لا يحتاجُ أن نقولَ بذاتِهِ، لكن بعضَ السَّلَفِ اضْطُرَّ إلى كلمةِ بذاتِهِ دفعًا للبدعةِ.

كذلك: يَنْزِلُ إلى السماءِ الدنيا بذاتِهِ. لا نحتاجُ لكلمةِ بذاتِهِ؛ لأنَّ اللهَ أَضافَ الفعلَ لنفسِه يَنْزِلُ إلى السماءِ الدنيا، لا يحتاجُ أن نقولَ: بذاتِهِ، معروفٌ من كلمةِ (يَنْزِلُ) أنه هو الذي يَنْزِلُ، لكن احتاجوا أن يقولوا: بذاتِهِ ردًّا على المبتدعةِ الذين قالوا: يَنْزِلُ اللهُ؛ أي: أَمْرُهُ. فقابلوا أَمْرَهُ في ذاتِهِ، وكلمةُ بذاتِهِ صحيحةٌ والتعبيرُ دلَّ عليها، وكلمةُ أَمْرِهِ باطلةٌ.

وليُنتبه فإن السلفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أحيانًا يُعَبِّرُونَ بأشياءَ يُضْطَرُّونَ إلى التعبيرِ بها، لكنها لا تخالفُ الحقَّ، وإن كان الأَوْلى تَرْكُها؛ لأنَّ الصحابةَ تركوها، لكن الصحابةَ هل لم تَظْهَرْ عندهم هذه البدعُ؛ ولهذا يقولُ: استوى على العرشِ، يَنْزِلُ إلى السماءِ، يأتي للفصْلِ بَيْنَ عبادِهِ، ولا يقولُ: بذاتِهِ؛ لأنَّه لم يكن عندهم من يقولُ: إنه يأتي أَمْرُه، أو يَنْزِلُ أمْرُه، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

فكلمةُ «بذاتِهِ» تحقيقٌ للمعنى، ويُضْطَرُّ الإنسانُ إليها دفعًا لقولِ أَهْلِ البدعِ، ليس لأنَّ المعنى لا يتمُّ إلا بها، فالمعنى يَتِمُّ بدونِها، كلُّ فعلٍ أضافه اللهُ إلى نفْسِه فالمرادُ نفْسُه، ﴿خَلَقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الشورى:٢٩]، فلا تَقُلْ: بذاتِه، هو نفْسُه يَنْزِلُ إلى السماءِ لا يحتاجُ إلى قَوْلٍ بذاتِهِ، ما دام يَنْزِلُ؛ أي: هو، أَيْ نَفْسُ اللهِ، يأتي إلى القضاءِ أي هو، وهلمَّ جرًّا..

لكنَّ السلفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مُضْطَرُّونَ إلى قولٍ لا يُخالفُ المرادَ؛ دفعًا لباطلٍ ابتدعه أهلُ البِدَعِ. مثلًا قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ألا تعلمون أنه لم يَشْتَهِرْ عن السلفِ إلا قولُهُم: هو معهم بِعِلْمِه. قالوا هذا، كما قال عبدُ اللهِ بنُ المباركِ، نقولُ: هو معهم بعِلْمِه، ولا نقولُ كما يقولُ هؤلاء هو في الأرضِ[1]، فَقَصْدُه معهم بِعِلْمِه ردًّا لمن قالوا: إنه معهم بذاتِهِ. يعني في المكانِ الذي هم فيه.

لكن لو رَجَعْنا إلى مدلولِ الآيةِ، بقطعِ النظرِ عن الرَّدِّ على أهلِ البِدَعِ، قلنا: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ كما عرف الله خلق إلى نفْسِه، وهو معهم أي نَفْسُه؛ لكن لا يَلْزَمُ من المعيَّةِ أن يكونَ في الأرضِ، بل هو بالنِّسبةِ للهِ تعالى مُمْتنعٌ غايةَ الامتناعِ، انتبهوا لهذا، مع أنَّه معنا بعِلْمِه، وسَمْعِه، وَبَصَرِه، وسُلْطَانِه، وتدبيرِه، وكلُّ ما تقتضيه معاني الربوبيَّةِ؛ لكنَّ هناك ظروفًا تلجئُ الإنسانَ إلى القولِ إلى شيءٍ زائدٍ عن النصِّ؛ لتوضيحِ النصِّ، والرَّدِّ على من حَرَّفَه.

أرأيتُم التَّسَلْسُلَ مثلًا، التسلسلُ أصولُ الخلافِ فيه ثلاثةٌ: المنعُ في المستقبلِ والماضي، الجوازُ في المستقبلِ والماضي، الجوازُ في المستقبلِ والمنعِ في الماضي. والتسلسلَ في الواقعَ أنه من المُحْدَثاتِ، هل اللهُ عَزَّوَجَلَّ لم يَزَلْ ولا يزالُ فعالًا؟ أو كان في الأولِ مُعَطَّلًا عن الفعلِ ثم فَعَلَ؟ هذا واحدٌ. وهل لا يزالُ فعَّالًا؟ أو سيأتي اليومُ الذي تنتهي فيه الخلائقُ، ويفنى كلُّ شيءٍ، هذا اثنان، أو أنَّ اللهَ تعالى لم يزلْ في الماضي، ولا يزالُ في المستقبلِ فعَّالًا. الثالثُ هو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه؛ أنه لم يَزَلْ ولا يزالُ فعَّالًا، لكنَّ فِعْلَه تابعٌ لمشيئتِه، إنْ شَاءَ فَعَلَ، وإن شاء لم يَفْعَلْ.

هذا القولُ وهو جوازُ التسلسلِ في الماضي والمستقبلِ هو المُتَعَيَّنُ، الجنَّةُ باقيةٌ أبدًا،

(١) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص:٣٠)، والأسماء والصفات للبيهقي رقم (٩٠٣).

وما يحدُث فيها من النعيمِ مُتسلسلٌ إلى ما لا نهايةَ له، وكذلك النَّارُ.

وفي الماضي لم يُخبِرْنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ إلا عن خلقِ السَّمواتِ والأرضِ والعرشِ، وما أَشْبَهَ ذلك، لكن نَعْلَمُ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ له أن يَفْعَلَ ما شاء قَبْلَ هذه المخلوقاتِ؛ لأنَّه قادرٌ، والقادرُ على الشيءِ يجوزُ أن يَفعَلَ، وقولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، يَشْمَلُ الماضيَ والمستقبلَ، وهذا هو الذي دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والعقلُ، وإن كان بعضُ الناسِ أَنْكَرَ على شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين صَرَّحَ بجوازِ التسلسلِ في الماضي[1]، وقالوا: هذا لا يُمْكِنُ، إذا قلتَ بالتسلسلِ في الماضي لَزِمَ أن يكونَ الخلقُ مع الخالقِ، وهذا باطلٌ إلى أَبْعَدِ الحدودِ.

هل يلزمُ أن يكونَ الفعلُ مع الفاعلِ؟ إذا قلتَ: إن اللهَ فَعَّالٌ، لا يلزمُ، بل من الضروريِّ أنَّ المفعولَ قد سَبَقَهُ فِعْلٌ، وأنَّ الفِعْلَ قد سَبَقَه فاعلٌ مُريدٌ، هذا شيءٌ عقليٌّ.

فأنا أقولُ لكم: البحثُ في التسلسلِ، وإتعابُ النفوسِ فيه، وإتعابُ الأفكارِ، وملءُ الأسفارِ منه، كلُّ هذا إنما حَدَثَ حينما قال به أهلُ البدعِ، ودخل على الأمةِ الإسلاميَّةِ حين عُرِّبَتِ الكتبُ الرومانيَّةُ واليونانيَّةُ، وإلا فالناسُ في غفلةٍ عن هذا، على فِطَرِهِمْ أن رَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ لم يَزَلْ ولا يزالُ فعَّالًا، وأن ذلك لا يَسْتَلْزِمُ قِدَمَ الحوادثِ؛ فالمفعُولاتُ شيءٌ، والفاعلُ شيءٌ آخرُ، انتبهوا لهذه المسائلِ، لو فَكَّرْتُم لوجدْتُم الطريقَ الأسلمَ والأعلمَ والأحكمَ طريقَ السَّلَفِ.

واستمعْ إلى القَوْلَةِ المشهورةِ الباطلةِ، التي تجِدُونَها في كتبِ من عُرِفُوا بالصلاحِ والإصلاحِ، يقولون: «طريقةُ السلفِ أَسْلَمُ، وطريقةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ».

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٣٦٨).

سبحانَ اللهِ! كيف تَكُونُ أَعْلَمَ وأَحْكَمَ ولَيْسَتْ بأَسْلَمَ، لأَنَّا نعلمُ أنَّ الأعلمَ والأحكمَ يَجِبُ أن يَكُونَ الأسلمَ، ونعلمُ أيضًا أنكم إذا أَقْرَرْتُم أنَّ طريقةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ فهي الأعلمُ والأحكمُ؛ لكن هؤلاء أتوا حيث لم يفهموا طريقةَ السَّلَفِ، ظنُّوا أنَّ طريقةَ السَّلَفِ التفويضُ، وأنْ نكونَ أمامَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها كالأُمِّيِّين الذين لا يَعْلَمُونَ عن الكتابِ إلا أمانِيَّ، يظنُّون أنَّ السلفيَّ إذا قلتَ له: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] ما معنى ﴿وَجَآءَ﴾؟ اللهُ أعلمُ، لا أدري. ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] ما معناه؟ قال: لا أدري. ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] ما معناه؟ قال: لا أدري.

هذا رأيُهُم في مَذْهَبِ السَّلَفِ، وهل هذا حقيقةُ مذهبِ السَّلَفِ؟ لا، أبدًا السَّلَفُ يقولُ: نَعْرِفُ المعنى، نَعْرِفُ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه أتى عَزَّوَجَلَّ على وَجْهٍ يليقُ بجلالِهِ، أنَّ له وجهًا يليقُ بجلالِهِ، أنَّ له استواءً يليقُ بجلالِهِ، نَعْلَمُ هذا، ونعرفُ المعنى لكن تسألُني الكيفيَّةَ لا أستطيعُ أن أتكلَّمَ؛ لأنَّه ليس لي عِلْمٌ بهذا.

هم لَمَّا ظنوا أنَّ مذهبَ السلفِ هو التفويضُ -يعني: تفويضُ المعنى والكيفيَّةِ- قالوا: طريقةُ الخـلفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ. ونحن معهم، إذا كان مَذْهَبُ السـلفِ أنهم لا يَفهمون المعنى؛ فالذي يَفْهَمُ المعنى أحسنُ من الذي لا يَفْهَمُ، لا شكَّ في هذا، وإن كان فَهْمُهُم خاطئًا لكن طريقَتَهُم سليمةٌ، إلا أننا نقولُ لهم: طريقةُ السلفِ إثباتُ المعاني، وهذا مشهورٌ متواترٌ عنهم، يقولون في آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كَيْفٍ.

هذه الجملةُ التي اتفق عليها السَّلَفُ، تدلُّ على أنهم يُثْبِتُونَ المعنى من وجهين: أولًا: أنَّهم قالوا: أَمِرُّوهَا كما جاءت. ونحن نَعْلَمُ أنَّ اللهَ تعالى أتى بها، ورسولَهُ أتى بها لإثباتِ معانٍ؛ ليس لتُقْرَأَ ألفاظًا جوفاءَ.

ثانيًا: قولُهُم: بلا كيفٍ؛ يدلُّ على ثبوتِ أصْلِ المعنى؛ لأنَّ نفيَ الكيفِ عما ليس بموجودٍ لغوٌ من القولِ، فإذنْ أصلُ المعنى موجودٌ، والكيفيَّةُ مجهولةٌ، والإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين سُئِلَ عن الاستواءِ، قال: الاستواءُ غَيْرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدْعَةٌ[1].

هم لما ظنوا أنَّ السَّلَفَ لا يُثْبِتُونَ المعانيَ قالوا: إنها أَسْلَمُ، ونحنُ نَقُولُ لهم: إمَّا أن تكونوا كاذبين على السَّلَفِ، أو جاهلين بحقيقةِ مَذْهَبِهم، لا تَخْرُجُون عن هذا، فكلامُهُم هذا عن السلفِ لا يخلو من ظُلْمٍ، وهو إما القولُ بلا عِلْمٍ، أو الكذبُ على السَّلَفِ، وكلاهما ظُلْمٌ؛ فهُم ظالمون للسلفِ بهذا الكلامِ، الذي قالوا: إنه مذهبُ السلَفِ.

فمن يقولُ: إنَ أَهْلَ السُّنَّةِ قِسمانِ مُفَوِّضَةٌ وَمُؤَوِّلَةٌ، نقول له: لا تَكُنْ كالغرابِ أراد أن يُقَلِّدَ كالحمامةِ ولم يَعْرِفْ، ثم أراد أن يَرْجِعَ إلى مِشْيَتِهِ وَضَيَّعَهَا، فَبَقِيَ لا شيءَ عنده؛ فمن قال: إن أهلَ السُّنَّةِ أهلُ تفويضٍ على وَجْهِ الإطلاقِ فهو كاذبٌ، بل أهلُ السُّنَّةِ مُفَوِّضَةٌ للكيفيَّةِ، غيرُ مُفَوِّضَةٍ للمعنى، وكلامُ الإمام مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي تقدَّم واضحٌ قال: «الاستواءُ غَيْرُ مجهولٍ، وَالكَيْفُ غيرُ معقولٍ». هنا نُفَوِّضُ.

والظاهرُ أن المُفَوِّضَةَ خرجوا بعدما خَرَجَتْ بِدْعَةُ التعطيلِ، فقد عجزوا أن يُقابلوا أهلَ التعطيلِ فقالوا: إذن نُفَوِّضُ؛ لأنَّ أهلَ التعطيلِ الجهميَّةَ صار لهم شأنٌ كبيرٌ، فضغطوا على علماءِ السُّنَّةِ، وعَجَزُوا عن مقاوَمَتِهم، فقالوا: إذن لا نقولُ لا بهذا ولا بهذا، نُفَوِّضُ الأمرَ.

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وأما من زَعَمَ أن الإمامَ مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُفَوِّضٌ فقد كَذَبَ، هذا كلامُهُ قال: «الاستواءُ غيرُ مجهولٍ». يعني معلومٌ ولا يَجْهَلُهُ أحدٌ، وأما قولهم: «أَمَرُّوها كما جاءت»، فنعم -واللهِ- قالوا هكذا: أَمَرُّوها كما جاءت بلا كيفٍ. هذا حقٌّ.

فإن قال قائلٌ: إذا أَمْرَرْنَاها كما جاءت، فهل نُثْبِتُ اللفظَ فقط دون المعنى؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّها ألفاظٌ جاءت لمعانٍ لم يُنزِلْهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ألفاظٌ جوفاءُ لا معنى لها، أو لها مئةُ معنًى ولا ندري أيها المرادُ أبدًا، فنقولُ: أَمْرَرْنَاها كما جاءت؛ أي: ألفاظًا لمعانٍ، ثم قولُهُم: بلا كَيْفٍ. يدلُّ على إثباتِ المعنى؛ لأنَّه لولا ثبوتُ المعنى ما صحَّ أن يقولوا: بلا كيفٍ؛ إذ نفيُ الكيفِ عما ليس بالموجودِ لغوٌ من القولِ، يُنَزَّهُ عنه كلامُ السلفِ.

فمن استدلَّ بقولِ السَّلَفِ هذا قلنا: هذا دليلٌ عليك وليس لك، وأنا أعطيكم فائدةً: عن شيخِ الإسلامِ ابْنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلُّ إنسانٍ يَسْتَدِلُّ بدليلٍ صحيحٍ ثبوتًا، فإنه سيكونُ دليلًا عليه، سبحانَ اللهِ! كلُّ إنسانٍ يستدلُّ بدليلٍ صحيحٍ ثبوتًا على باطلٍ فسيكونُ دليلًا عليه.

هذه قاعدةٌ، وشيخُ الإسلامِ الْتزَمَ بها قال: أنا أَلْتزِمُ أن كلَّ إنسانٍ يأتي بدليلٍ صحيحٍ ثبوتًا يعني: ثابتًا ثبوتًا لا شكَّ فيه على باطلٍ؛ أَلْتزِمُ أن أَجْعَلَه دليلًا عليه؛ لأنَّ استدلالَ أهلِ الباطلِ بالدليلِ الصحيحِ معناه: أنه يَشُمُّ منه رائحةَ المعنى، ولا يُمْكِنُ أن يكونَ المعنى الذي يُشَمُّ من هذا الاستدلالِ باطلًا.

ولذلك تَأَمَّلْ -إذا فَتَحَ اللهُ عليك- جميعَ الأقوالِ الباطلةِ التي يستدلُّ قائلوها بدليلٍ صحيحٍ من الكتابِ والسُّنَّةِ، فسترى أن ما استدلوا به دليلٌ عليهم، هذه الجملةُ التي ذُكِرَتْ أَمِرُّوهَا كما جاءت بلا كيفٍ، الآن فَهِمْنَا أنها تَرُدُّ عليهم من وَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أننا إذا أَمْرَرْنَاها كما جاءت لَزِمَ من ذلك إثباتُ المعنى؛ لأننا نَعْلَمُ أن اللهَ لن يخاطِبَنَا بشيءٍ لا نَعْرِفُ معناه أبدًا، لا يُمْكِنُ هذا، لا سِيَّما في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ التي هي العقيدةُ.

فالمُفَوِّضُ لا يُثْبِتُ معنًى أصلًا، يعني: هؤلاء المُفَوِّضَةُ نقرأُ عليهم قولَ اللهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر:٢٢] إلى آخر السُّورةِ، سبعةَ عَشَرَ اسمًا! نقول له: ما معناها؟ فيقول: واللهِ لا ندري. ونقول: تُثْبِتُ أن له رحمةً؟ قال: لا أدري. ونقول: تُثْبِتُ أنه مَلِكٌ له المُلْكُ؟ قال: لا أدري! أنا عليَّ أن أَقْرَأَ القرآنَ فقط.

فهل يُعْقَلُ أن يكونَ هذا مذهبًا لأهلِ السُّنَّةِ، هذا مذهبٌ للجهَّالِ وعلماءُ السُّنَّةِ -والحمدُ للهِ- فيهم العلماءُ الفحولُ، الذين جمعوا بَيْنَ العِلْمِ بالمعقولِ والمنقولِ، ثم يا سبحانَ اللهِ، هل يُمْكِنُ أن نقولَ: إن أبا بكرٍ، وعُمرَ، وعثمانَ، وعليًّا، وابْنَ مسعودٍ، وابْنَ عبَّاسٍ، وغَيْرَهم يَقْرؤون القرآنَ وهم لا يعرفون معناه في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ؟ إن كنا نعتقدُ هذا فهو أكبرُ قَدْحٍ في الصحابةِ، بل إنهم يقولون: إن الرسولَ ﷺ يُحَدِّثُ بالحديثِ ولا يدري معناه، أعوذُ باللهِ.

قالوا: إنه قال: «يَنْزِلُ رَبُّنا إلى السماءِ الدُّنْيا حين يبقى ثُلُثُ الليلِ الآخِرُ»(١) ما معناها يا رسولَ اللهِ؟ أيقول: واللهِ لا أدري! فهل يُعْقَلُ هذا؟! لكن عند المضايقاتِ في المناظرةِ تَجِدُ الإنسانَ يرتقي مرتقًى صعبًا هو نَفْسُهُ يَعْرِفُ أنه غيرُ صوابٍ لو تَأَمَّلَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: قولهُم: بلا كيفٍ. يدلُّ على أن المعنى موجودٌ، ولولا ثبوتُ أصلِ المعنى ما صحَّ أن يقولوا: بلا كيفٍ.

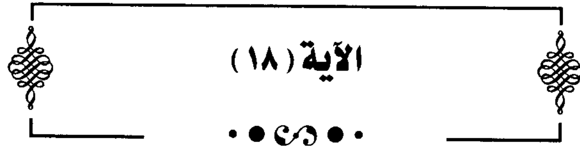
مسألةٌ: المعِيَّة إذا قُلنا أنَّ مَعناها العِلم فَسَّرْنَاها بلازِمِها، وقصَّرْنا في معناها؛ لأنَّه معهم بعِلْمِه وسَمْعِهِ وبَصَرِهِ وسلطانِه، وغيرِ ذلك، كما ذكر ذلك ابنُ كثيرٍ في تفسيرِهِ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ وقد ذَكَرَ ابنُ رجبٍ أيضًا في جامعِ العلومِ والحِكَمِ[٢] أنَّه ليس معهم بالعلمِ فقط، بل بكلِّ ما تقتضيه الربوبيَّةُ: من علمٍ، وسمعٍ، وبصرٍ، وقدرةٍ، وسلطانٍ، وغيرِ ذلك.

ثانيًا: المَعيَّةُ شيءٌ والعلمُ من لازِمِها ومقتضياتِها، فهي أشملُ إحاطةً ومعنًى، لكنهم يُفَسِّرُونها بالعِلْمِ، ردًّا لقولِ أولئك القومِ الذين يقولون إن اللهَ معَنا في نفسِ المكانِ، والعامِّيُ عندما تقولُ له: المَعِيَّةُ لها معنًى، والعِلْمُ مُقتضاها ولازِمُها لا يَفْهَمُ، والحملةُ الشديدةُ في ذلك الوقتِ في زمنِ الأئمةِ بالنسبةِ لتحريفِ المعيَّةِ، فلذلك أتوْا بهذا المعنى السَّهْلِ، الذي يَتَصَوَّرُه الإنسانُ عن قُرْبٍ.



(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٢٨).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٤٧١).



۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَـٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [الشورى:١٨].



قوله: ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يقولون: متى تأتي؟ ظنًّا منهم أنَّها غيرُ آتيةٍ] ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ﴾؛ أي: يستعجلونها أين هي؟ متى تَكُونُ؟ ليس ذلك حرصًا عليها، ولا رَغبةً فيما يكونُ فيها من الخيرِ، ولكنه استبطاءٌ لها، وإنكارٌ لها، أين الساعةُ التي تقولون؟ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الجاثية:٢٥] وهم بهذا مُلَبِّسون مُشَبِّهُون؛ لأنَّهم لم يُقَلْ لهم إنهم يأتون في الدنيا، بل يأتون يومَ القيامةِ.

فالرسُلُ لم تَقُلْ: إن آباءكم سيأتون وأنتم أحياءٌ؛ لأنَّ من مات لا يُبْعَثُ إلى يومِ القيامةِ ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون:١٥-١٦] اللهمَّ إلا أن تكونَ آيةً من آياتِ الرسُلِ، كما جرى لعيسى ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا ﴾ أما الذين آمنـوا فيقولُ اللهُ عنـهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [خائفون] ﴿مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا ٱلْحَقُّ﴾.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ ﴾ والإشفاقُ أشدُّ الخوفِ، وتفسيرُ المُفسِّر

له بالخوفِ تقريبٌ، وليس على وجهِ التحديدِ، والإشفاقِ خوفًا وزيادةً، مُشفِقون منها خائفون منها؛ لأنَّهم يَعْلَمُون أنَّها الحقُّ، وأنها ستقومُ، وستكونُ الأهوالُ العظامُ، ستكونُ ﴿ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة:٥] وسَتُدَكُّ الأرضُ، وكُلما ذُكِرَ في الكتابِ والسُّنَّةِ مما يكُونُ في الآخرةِ، فإنَّ الذين آمنوا مؤمنون به، مشفِقون منه.

قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يُجادِلُونَ] ﴿فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾.

قوله: ﴿أَلَآ﴾ أداةُ استفتاحٍ الفائدةُ منها التنبيهُ والتحقيقُ والعنايةُ، ولهذا تأتي بعدها غالبًا (إنَّ)، و﴿إِنَّ﴾ للتوكيدِ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١٢]، فإذنْ: (أَلَا) أداةُ استفتاحٍ تفيدُ التوكيدَ والتنبيهَ والتحقيقَ والعنايةَ.

وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ (إنَّ) للتوكيدِ، واللامُ في قولِهِ: ﴿لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ لامُ التوكيدِ داخلةٌ على الخبرِ ﴿لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾؛ أي: لفي ضلالٍ بعيدٍ عن الهدى؛ لأنَّ الضلالَ قد يكونُ قريبًا، ويهتدي الإنسانُ عن قُرْبٍ، وقد يكونُ بعيدًا فلا يهتدي -والعياذُ باللهِ- إلا بعدَ التي واللُّتَيَّا.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن مُنْكِري الساعةِ يستعجلونها، يقولون: «متى؟»، والمُرادُ بقولِهِم: «متى؟» الإنكارُ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجاثية:٢٥].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن المؤمِنَ بالساعةِ خائفٌ منها؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ [الشورى:١٨]، ولكنهم مشفِقون منها. يعني: خائفين خوفًا يَحْمِلُهم

على العملِ لها؛ لا خَوْفَ ذعرٍ فقط، بل خوفٌ يَحْمِلُهُم على العملِ لها، وهذا هو الخوفُ النافعُ، أما مجردُ الذعرِ فلا يكفي.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الإشارةُ إلى ترجيحِ جانبِ الخوفِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى امتدحَ الذين يخافون من الساعةِ، وهذه المسألةُ اخْتَلَفَ فيها أربابُ السلوكِ والمعارفِ أيُّهما أَفْضَلُ أن يُغَلِّبَ الإنسانُ جانبَ الخوفِ، أو جانبَ الرجاءِ؟ فقال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ينبغي أن يكونَ خوفُهُ ورجاؤُهُ واحدًا؛ فأيُّهما غَلَبَ هَلَكَ صاحبُه[1].

استمعْ إلى كلامِ الإمامِ أحمدَ، يقول: ينبغي أن يكون خوفُهُ ورجاؤُهُ واحدًا؛ فأيُّهما غَلَّبَ هَلَكَ صاحبُه؛ لأنَّه إن غَلَّب جَانِبَ الخوف وقعَ الإنسانُ في القنوطِ من رحمةِ اللهِ، وإن غلَّبَ جانبَ الرَّجاءِ وَقَعَ في الأمنِ من مكرِ اللهِ، وكلاهما خطرٌ على الإنسانِ.

وقال بعضُ العلماءِ: ينبغي عند إرادةِ العملِ السَّيِّئِ -يعني: عند إرادةِ المعصيةِ- أن يُغَلِّبَ جانبَ الخوفِ؛ لئلا يَقَعَ فيها، وعند فعلِ الطاعةِ أن يُغَلِّبَ جانبَ الرَّجاءِ، وهذا جيِّدٌ جدًّا؛ لأنَّه عند الهمِّ بالمعصيةِ إذا لم يُغَلِّبْ جانبَ الخوفِ وَقَعَ فيه، وعند فعلِ الطاعةِ إذا لم يُغَلِّبَ جانبَ الرجاءِ لم يَنْشَطْ على الطاعةِ.

فعليه نقولُ: إن تغليبَ أحدِ الجانبَيْنِ الخوفِ والرَّجاءِ يَرجِعُ إلى حالِ الشَّخصِ، في حالِ الهمِّ بالمعصيةِ يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ، وفي حالِ فعلِ الطاعةِ يُغَلِّبُ جانبَ الرَّجاءِ؛ لئلا يَقْنَطَ من رَحْمَةِ اللهِ، وييأسَ من رَوْحِ اللهِ؛ فيغَلِّبُ جانبَ الرجاءِ، ويكونُ رجاؤُهُ هذا مبنيًّا على أنه لَمَّا يَسَّرَ اللهُ له فِعْلَ الطاعةِ؛ فإن رجاءَهُ باللهِ يكونُ أعظمَ وأَمْتَنَ؛ فيكونُ اللهُ تعالى عند حُسْنِ ظَنِّه به. هذان قولان.

---

(١) انظر: الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٥٩).

القولُ الثالثُ: في حالِ المرضِ ودنوِّ الأجلِ يُغلِّبُ جانبَ الرَّجاءِ؛ حتى يموتَ وهو مُحْسنٌ ظَنَّه باللهِ عَزَّوَجَلَّ وفي حالِ الصِّحَّةِ يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كان صحيحًا، فإنه يكونُ عنده شيءٌ من البَطَرِ والأشَرِ، ورُبَّما يُقْدِمُ على المعاصي والتهاوُنِ بالواجباتِ، فيُغلِّبُ هنا جانبَ الخوفِ، ولهذا جاء في الحديثِ: «**نعمتانِ مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناسِ الصِّحَّةُ والفراغُ**»[(١)] وعند العوامِّ يقولون: نعمتان مجحودتان: الصِّحَّةُ في الأبدانِ، والأمْنُ في الأوطانِ. وهذا ليس صحيحًا، الصحيح: «**نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناسِ الصِّحَّةُ والفراغُ**».

ولم يكن فارغًا إلا لأنَّه غَنِيٌّ؛ لأنَّ الفقيرَ لا يكونُ فارغًا، يعملُ ويَكْدَحُ ويَكْتَسِبُ، فهاتان النعمتان كثيرٌ من الناسِ مغبونٌ فيهما؛ لأنَّه لا يَرْبَحُ فيهما.

إذنِ القولُ الثَّالثُ أنه في حالِ المرضِ يُغلِّبُ جانبَ الرجاءِ، وفي حالِ الصِّحَّةِ يُغَلِّبُ جانبَ الخوفِ، ولكنَّ القولَ الوسطَ هو القولُ الثاني: إذا هَمَّ بالمعصيةِ فَلْيُغَلِّبْ جانبَ الخوفِ، وإذا فَعَلَ الطاعةَ فليغَلِّبْ جانبَ الرجاءِ.

مسألةٌ: هُناك كتابٌ يَتحدَّث عن تاريخِ نِهايةِ أُمَّة الإسلامِ، ويَستدِلُّ صاحبُه بأحاديثَ صحَّحها بعضُ العلماء، ويَنقل كلامَ بعضِ أهل العِلم في ذلِك، ويقولُ: بَقِي عليها سَبعُون سنةً أو ستُّون سنةً، قد تزيدُ قليلًا أو تَنْقُصُ قليلًا، أمَّا علمُ الساعةِ فعند اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويقول: فهذا عُمرُ أمَّةِ الإسلامِ.

الجوابُ: لا شكَّ أن هذا كَذِبٌ، ودَجَلٌ واتِّبَاعٌ للمتشابِهِ، عندنا آياتٌ صريحةٌ مثل الشمسِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، رقم (٦٤١٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

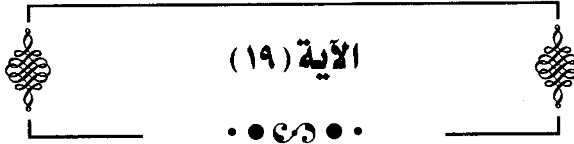
لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:١٨٧] كيف يجيءُ واحدٌ يقولُ: أنا أَعْلَمُ؟! أمَّا عُمرُ الأمةِ الإسلاميَّةِ، بمعنى أنَّ الإسلامَ يزولُ بعد هذه المُدَّةِ، فهذا قد يقولُ قائلٌ: إنه مُمْكِنٌ، وقد يقولُ: إنه غيرُ ممكِنِ العلمُ به؛ لأنَّ قيامَ الساعةِ يكونُ على شرارِ الخَلْقِ؛ حتى لا يُقالَ: اللهُ اللهُ، لكن هذا ما عندنا عِلْمُه، فكلُّ هذا باطلٌ، وكلُّ هذا يجبُ أن يُكَذَّبَ ويُنْكَرَ.

وأما الأحاديثُ التي يستدلُّ بها، فينظر أولًا في سَنَدِها وصِحَّتِها؛ وليس كلُّ ما صَحَّحَه فلانٌ أو فلانٌ يكونُ صحيحًا، البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قد يَذْكُرُ تعاليقَ هو يَجْزِمُ بصِحَّتِهَا، كما قالوا: إنَّه إذا ذَكَرَ تعليقًا مجزومًا به عنده فهو صحيحٌ عنده، ومع ذلك هي ضعيفةٌ وهو إمامُ المُحَدِّثِينَ.

وثانيًا: إذا تَمَّ النظرُ في صِحَّتِها وصارتْ صحيحةً؛ فينظرُ في دلالاتِها، فلا يُمْكِنُ أن تَدُلَّ الأحاديثُ الصحيحةُ عن النبيِّ ﷺ بخلافِ ما جاء في القرآنِ، وبخلافِ ما هو صريحٌ، وقولُ الرسولِ صحيحٌ بالسُّنَّةِ، وقولُ الرسولِ ﷺ: «أتاكم يُعَلِّمُكُم دينكُم»[1] يدلُّ على أن من ديننا أن نُؤْمِنَ بأنه لا عِلْمَ لأحدٍ بقيامِ الساعةِ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾ [الشورى:١٩].

• • ● • •

قولُهُ: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ الجملةُ استئنافيَّةٌ، وهي مبتـدأٌ آية ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ لا يخفى أنَّها مبتدأٌ وخبرٌ، ومعنى اللطيفِ هو الذي يَلْطُفُ بالعبدِ، فيُقَدِّرُ له من التيسيرِ ما لا يَخْطِرُ له على بالٍ، قال ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونيَّةِ(١):

وهو اللطيفُ بعبْـدِه ولعَبْـدِه ....

لطيفٌ به، يَرْفُقُ به ويُيَسِّرُ له الأمرَ، لطيفٌ لعبْدِه يُقَدِّرُ له من الأمورِ الخارجيَّةِ ما يكونُ فيه اللطفُ. كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ إذن: اللطافةُ تعتبرُ كنايةً عن تيسيرِ الأمرِ وتسهيلِ الأمرِ لمن شاء من عبادِهِ. لكن هنا يقولُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿بِعِبَادِهِۦ﴾ بَرُّهُمْ وَفَاجِرُهُمْ]. حتى الفاجرُ اللهُ لطيفٌ به، لطيفٌ به بالمعنى العامِّ. ولهذا يُنزِّلُ عليهم المطرَ، ويُنبتُ لهم النباتَ، ويدفعُ عنهم الشرورُ...إلخ.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لطيفٌ بالعبادِ كُلِّهم؛ البرِّ والفاجرِ، لكنَّ لُطْفَه بالبرِّ لطفٌ خاصٌّ، مُستمرٌّ في الدنيا وفي الآخرةِ، ولُطْفَه بالفاجرِ لُطْفٌ عامٌّ، يكونُ ابتلاءً وامتحانًا، وربما يزدادُ به الفاجرُ فجورًا بما لطف اللهُ به، كما قال النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ اللهَ ليُملي للظالمِ

(١) النونية (ص:٢٠٧).

حتى إذا أَخَذَه لم يُفْلِتْهُ»[١].

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [حيث لم يُهْلِكْهُم جوعًا بمعاصيهم]، وإنما فَسَّرها بقولِهِ: [حيث لم يُهْلِكْهُم جوعًا بمعاصيهم] توطئةً لقولِهِ تعالى: ﴿يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ ﴿يَرْزُقُ﴾ أي: يعطي، فالرِّزقُ بمعنى العطاءِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم﴾؛ أي: أَعْطُوهُمْ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَن يَشَآءُ﴾ من كلٍّ منهم ما يشاءُ]؛ لأنَّ المسألةَ فيها مرزوقٌ وفيها رزقٌ، والمرزوقُ عَبَّـرَ عنه بقولِهِ: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ وأتى بـ (من) التي للعقلاءِ، والمرزوقُ قَدَّرَها الشارحُ بقولِهِ: [ما يشاءُ].

إذن: لدينا رزقٌ ومرزوقٌ، المرزوقُ عَبَّرَ اللهُ عنه بقولِهِ: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ والرزقُ حُذِفَ لِلْعِلْمِ به، وقَدَّرَهُ المفَسِّرُ بقولِهِ: [ما يشاءُ].

ونظيرُ هذا قولُهُ تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾.

وقولُهُ: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ تَرِدُ كثيرًا في القرآنِ أشياءُ معلَّقَةٌ بالمشيئةِ؛ فهل هذه الأشياءُ المعَلَّقَةُ بالمشيئةِ هي لمشيئةٍ مُجَرَّدَةٍ أو لمشيئةٍ مقرونةٍ بالحكمةِ؟ الجوابُ: الثاني، يتعيَّنُ هذا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ في أفعالِهِ لا يفعلُ إلا الحكمةَ؛ كلَّما وجدْتَ مُضافًا إلى اللهِ معلَّقًا بالمشيئةِ، فاعلمْ أنه مقرونٌ بالحكمةِ.

ودليلُ ذلك: قولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، ففي هذا إشارةٌ إلى أنَّ مشيئةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ صادرةٌ عن عِلْمٍ وحكمةٍ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ﴾، رقم (٤٦٨٦)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٨٣)، من حديث أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فَخُذْها بقلبِكَ، كلما وجدْتَ شيئًا من أفعالِ اللهِ، أو أحكامِ اللهِ الشرعيَّةِ مُعلقًا بالمشيئةِ فاعلمْ أنه مقرونٌ بالحكمةِ؛ خلافًا لمن قال من الجهميَّةِ وغيرِهم: إنَّ أفعالَ اللهِ تعالى لمجرَّدِ المشيئةِ، وليست مقرونةً بحكمةٍ.

قولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ القويُّ ضدُّ الضعيفِ؛ يعني ذا القوَّةِ الكاملةِ، التي لا يَلْحقُهَا ضعفٌ، ولنسألْ أَنْفُسَنا: هل لدينا قوةٌ كاملةٌ؟ الجوابُ: لا، ثم لا، ثم لا، وهل قُوَّتُنا النَّاقصةُ تستمرُّ؟ لا، وهل قُوَّتُنا الناقصةُ ثابتةٌ لنا من حين وُلِدْنا؟ لا، واستمعْ إلى قولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ هذا واحدٌ، مرةً ثانيةً ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ هكذا حالُ الإنسانِ، ولا مفرَّ منها، الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ هو القويُّ ذو القوَّةِ التامَّةِ التي لم تَزَلْ ولا تزالُ.

واستمعْ إلى قولِ عادٍ حين فخروا بقُوَّتِهم؛ وقالوا: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ فقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ اللهُ أكبرُ، لو قالت أمريكا الآن: من أشدُّ مِنَّا قوةً، ماذا نقولُ؟ اللهُ الذي خَلَقَكَم، أنتم الآن مخلوقون ضعفاءُ، ولو شاء اللهُ لَسَلَبَكم القوةَ والقدرةَ والعقولَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى الذي خَلَقَكُم هو أشدُّ منكم قُوَّةً، وكذلك غيرُها من الدولِ الذين يعتزُّون بقُوَّتِهم الماديَّةِ، نقول: إن فوقكم رَبَّ العبادِ عَزَّوَجَلَّ الذي خَلَقَكُم ولم تكونوا شيئًا فهو أشدُّ منكم قُوَّةً.

وقد يكونُ تفتيتُ القوةِ من نفسِ القوةِ؛ فالاتحادَ السوفيتيَّ كان يُهدِّدُ العالمَ من قَبْلُ والآن الاتحادُ السوفيتيُّ فَتَّتَه اللهُ من داخِلِه.

فالمهمُّ أن اللهَ هو القويُّ الكاملُ القُوَّةِ، ولا يُمْكِنُ أن يَلْحقه ضَعْفٌ.

هنا فائدةٌ: هناك قدرةٌ وقوةٌ، وهناك ضعفٌ وعجزٌ، الذي يُقابِلُ القوَّةَ الضَّعْفُ، والدليلُ: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [الروم:٥٤] والذي يقابِلُ القدرةَ العجْزُ،

والدليلُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤] لم يَقُلْ: عليمًا قويًّا، أيُّهما أشدُّ وأكْمَلُ؟ نقولُ: كلُّ شيءٍ بحسَبِ، القدرةِ لا يُوصَفُ بها إلا ذَوُو الإرادةِ؛ فالجدارُ مثلًا لا تقُل: إنه قديرٌ، والقوةُ يوصَفُ بها ذوو الإرادةِ وغيرُهُم، تقولُ: الجدارُ قويٌّ، والحجارةُ قويَّةٌ. لكن لا تقولُ: قديرةٌ.

والقوةُ أَكْمَلُ من جهةٍ أخرى؛ لأنَّه ليس كُلُّ قادرٍ قويًّا، فلو امتحنَّا واحدًا منكم، وقلنا: احملْ هذا الحَجَرَ، فأراد أن يَحْمِلَهُ عَجَزَ أن يُقِلَّه عن الأرضِ، فهل نقولُ هذا غيرُ قويٍّ أم غير قادرٍ؟ الجوابُ: غير قادرٍ؛ لأنَّه عَجَز لم يُزَحْزِحْه.

ولو قلنا لآخَرَ: احمِلْ هذا الحَجَرَ؛ فكشف عن ذراعيه ثم حَمَلَه، لكنه تَعَثَّرَ، نقولُ: غير قويٍّ، فهو قادرٌ، الآن حَمَلَه، لكنه غَيْرُ قويٍّ. فصارت القوةُ من هذه الناحيةِ أَكْمَلُ؛ لأنَّها هي القدرةُ على الشيءِ بلا ضعفٍ.

هنا يقولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ يعني: الغالبُ على أَمْرِه]؛ قَسَّمَ العُلَماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ العزَّةَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: عِزَّةَ القَدْرِ، وعزَّةَ القَهْرِ، وعزَّةَ الامتناعِ.

الأولُ: عزَّةُ القَدْرِ: يعني: أن قَدْرَه عظيمٌ؛ لا نظيرَ له، ومنه قولُ العربِ: هذا عزيزٌ. يعني: نادرُ الوجودِ، هذه عزَّةُ القَدْرِ.

الثاني: عزَّةُ القَهْرِ: يعني: الغلبةَ، وهذا أكثرُ ما تَرِدُ بهذا المعنى؛ فالعزيزُ بمعنى الغالِبِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ردًّا على قولِ المنافقين؛ ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾.

الثالثُ: عزَّةُ الامتناعِ، يعني: أنه يمتنعُ عليه السوءُ عَزَّوَجَلَّ ويمتنعُ عليه النقصُ؛ يُحاولُ المجرمون أن يصفوه بالنقصِ، ولكنه يَمْتَنِعُ عليه، ومنه قولُهُم: هذه أرضٌ

عزازٌ. يعني: شديدةٌ صُلْبَةٌ، الشديدةُ الصُّلْبَةُ التي لا تُؤَثِّرُ فيها المَعاولُ، يقولون: إنها عزازٌ، وفي لغتنا نحن العامَّةَ يقولون: عَزا فيحذفون الزاي الثانيةَ أرضًا عزا؛ يعني: صُلْبَةً.

قال ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

وهُو العزيزُ فلن يُـرامَ جَنَابُـه ... أنى يُرامُ جنابُ ذي السلطانِ

وهُو العزيزُ القاهرُ الغلَّابُ لم ... يَغْلِبْـه شيءٌ هـذه صـفتانِ

وهُو العزيزُ بقوةٍ هي وصـفُهُ ... فـالعزُّ حينئـذ ثـلاثُ معـانِ

وهُو الذِي كمَلت له سبحانَه ... مِن كُلِّ وجهٍ عـادِمِ النُّقصـانِ

فالعزُّ له ثلاثةُ معانٍ: اللهُ عَزَّوَجَلَّ هو القويُّ، وهو الغالبُ، وإذا جُمِعَ بيْنَ القُوَّةِ والغَلَبَةِ كَمُلَ السلطانُ؛ لأنَّ من النَّاسِ من يكونُ قويًّا ولكن لا يَغْلِبُ؛ أرأيْتُمْ لو كان هناك رجلٌ قويًّا جدًّا قُوَّةَ الحِصانِ، لكنه جبانٌ؛ فإنه لا يَغْلِبُ؛ لأنَّه جبانٌ؛ إذا اجتمعتِ القوةُ والعزةُ كَمُلَ السلطانُ ﴿وَهُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ ...إلخ



(١) النونية (ص:٢٠٥).

الآية (٢٠)

• • ❊ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ [الشورى:٢٠].

• • ❊ • •

قوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾ لا يخفى علينا جميعًا من حيث الإعرابُ أنَّ (مَنْ) هنا شرطيَّةٌ. والدليلُ قولُهُ: ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾ حيثُ جاء الجوابُ مجذومًا، وهذا فيه: أنَّ فِعْلَ الشرطِ يكونُ ماضيًا، والجوابُ يَكُونُ مضارعًا؛ لقولِهِ: ﴿ مَن كَانَ ﴾ الجوابُ: ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾ وكذلك بالعكس قد يكونُ فعلُ الشرطِ مضارعًا والجوابُ ماضيًا. مثلَ: مَنْ يَشْكُرِ اللهَ زادَهُ اللهُ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ﴾ بِعَمَلِه ﴿حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾؛ أي: كَسْبُها وهو الثوابُ ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾] بالتضعيفِ فيه، الحسنةُ إلى العشرةِ أو أكثرَ. ﴿حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ أصلُ الحرثِ ما يُحْرَثُ للنماءِ والزيادةِ، ومنه حَرَثَ الفلاحُ الأرضَ من أجلِ أن يَزْرَعَها؛ فيكسِبَ ويزدادَ مالَهُ، وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ يقولُ: أي كَسْبُها وهو الثوابُ ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ﴾] فَسَّرَ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ زيادةَ الحَرْثِ بزيادةِ الثوابِ؛ الحسنةُ بعَشْرِ أمثالِها إلى سبعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أضعافٍ كثيرة، ونَزيدُ أمرًا آخَرَ؛ أي: نُؤْتِه من الدنيا والآخرةِ؛ بدليلِ قولِهِ: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾.

إذن: ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ من وجهين: الوجهُ الأوَّلُ: أن اللهَ تعالى يعطيه ثوابَ الدنيا والآخرةِ.

والثاني: أنه يُضاعِفُ الثوابَ؛ الحسنةُ بعَشْرِ أمثالِها؛ إلى سبعِ مِئةِ ضِعْفٍ، إلى أضعافٍ كثيرةٍ.

قال: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا﴾ يعني: كَسْبَها والتَّنَعُّمَ فيها. هذا في الغالبِ يُعْرِضُ عن الآخرةِ؛ لأنَّه لا يُريدُ إلا الدنيا، ولهذا تَجِدُهُ مهتمًّا بأمورِ الدنيا غايةَ الاهتمامِ، حتى السيارةُ إذا أصابَتْها بقعةٌ من الطينِ بالمشيِ على الطينِ ذهب يُنَظِّفُهَا ويَمْسَحُها، لكن قَلْبَهُ مملوءٌ من البلاءِ، ولكنَّه لا يَحْرِصُ على تنظيفِهِ وتنقيتِهِ؛ لأنَّه لا يُريدُ إلا الدنيا. تجدُهُ مثلًا في قصورِه؛ لا يهتمُّ إلا بإصلاحِ الجُدُرِ وتنظيفِها، لكن بناءَ الدِّينِ لا يهتمُّ به، هذا يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فيه: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾، ولا نُؤْتِه كلَّ ما أراد.

وكلمةُ ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ هذه مُطْلَقَةٌ، لكنها مُقيَّدَةٌ بما في سورةِ الإسراءِ ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ﴾ لا ما يَشَاءُ هو، ﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ يعني: حتى إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ بَيَّن أنَّ المُعَجَّلَ تابعٌ لمشيئَتِهِ، وأنَّ المُعَجَّلَ له -وهو الإنسانُ- تابعٌ لإرادتِهِ، فقال: ﴿عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ ولا تظنَّ أن الآيةَ فيها تكرارٌ، لا ﴿مَا نَشَآءُ﴾ هذا باعتبارِ المعجَّلِ ﴿لِمَن نُّرِيدُ﴾ باعتبارِ المعَجَّلِ له. فلا كلُّ أحدٍ أراد شيئًا يُعَجَّلُ له، ولا كلُّ أحدٍ أراد شيئًا يَحْصُلُ له ما أراد؛ لأنَّ الأمرَ بيدِ اللهِ سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ولهذا يقولُ هنا: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾.

فإذا قال قائلٌ: كلمةُ ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ جوابُ الشَّرْطِ؛ وهي تقتضي أن اللهَ سيؤتيه منها؟

نقولُ: هذا المُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بآيةِ سورةِ الإسراءِ ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ وهي الدنيا ﴿عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الإسراء:١٨].

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ بلا تضعيفٍ لما قُسمَ له ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾] نسألُ اللهَ العافيةَ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: حثٌّ على أن يريد الإنسانُ بعمَلِهِ الآخرةَ.

فإن قال قائلٌ: كيف يريدُ الآخرةَ بعملِ الدُّنْيا؟ ولنفرضِ الأكلَ والشُّرْبَ، ذَهَبَ الإنسانُ إلى السُّوقِ ليشتريَ خُبزًا وإِدامًا، كيف يُريدُ الآخرةَ؟

نقولُ: يُمْكِنُ أن يُريدَ الآخرةَ بذلك، فيريدُ أولًا امتثالَ أَمْرِ اللهِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ ويريدُ ثانيًا: حِفْظَ قُوَّتِه وصِحَّتِه، وهذا أمرٌ مطلوبٌ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء:٢٩]، وَأَمَرَنا أن نأكُلَ من الطَّيِّباتِ ونشكُرَهُ، يريدُ بذلك التَّقَوِّيَ على طاعةِ اللهِ؛ لأنَّه كلما كان الجسمُ قويًّا كانت العبادةُ أَكْمَلَ، فيريدُ بأكْلِه وشُرْبِه، التَّقَوِّيَ على طاعةِ اللهِ؛ ويُريدُ بذلك التَّنَعُّمَ بكرمِ اللهِ؛ لأنَّ الكريمَ يُحِبُّ أن يُقْبَلَ كَرَمُه. يعني: لو أنَّ رجلًا جَوَادًا كريمًا أهدى إليك هَدِيَّةً، فهو يُسَرُّ إذا قَبِلْتَهَا ويُغَمُّ إذا رَدَدْتَها. إنَّ رَبَّنا جَلَّ وَعَلَا أَكْرَمُ الأَكْرَمِين، فهو يُحِبُّ من عبادِه أن يَتبَسَّطُوا بنِعَمِه، ويَتَنَعَّمُوا بها.

إذن: هذا إرادةُ حَرْثِ الآخرةِ بعَمَلِ الدُّنْيا؛ أمَّا عَمَلُ الآخرةِ المَحْضُ؛ كالصَّلاةِ والصِّيامِ والحَجِّ وما أَشْبَهَ ذلك فهذا أَمْرُه واضحٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: التحذيرُ من إرادةِ الدُّنْيا فقط؛ لقولِهِ: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ من أراد حَرْثَ الدُّنْيا؛ فإنه لا يُعطى كُلَّ ما أراد؛ لقولِهِ: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ ومن أراد حَرْثَ الآخرةِ يُعطى كلَّ مرادِهِ وزيادةً.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: الإشارةُ إلى أن الأعمالَ بالنِّيَّاتِ؛ لقولِهِ: ﴿يُرِيدُ﴾ ففيه إشارةٌ إلى حُسْنِ النِّيَّةِ، وأن الإنسانَ ينبغي له إحسانُ النِّيَّةِ، بل يجبُ عليه إحسانُها.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الرَّدُّ على الجبريَّةِ، يُؤْخَذُ من قولِهِ: ﴿يُرِيدُ﴾؛ لأنَّ الجبريَّةَ يقولون: إنَّ الإنسانَ لا إرادةَ له، سبحانَ اللهِ! طَبَخَ الطعامَ ليأكُلَه، فهذا بغيرِ إرادةٍ! حَضَّرَ أدواتِ المنزلِ ليستعْمِلَها، قال: هذا ليس بإرادتي، ماذا تقولون في هذا الرَّأْيِ؟ هذا رأيٌ مخالفٌ للفِطَرِ، مخالفٌ لأدنى فِطْرَةٍ، حتى الصَّبِيُّ يَعْرِفُ إذا أُجْبِرَ وإذا فَعَلَ بالاختيارِ.

وقد قُدِّمَ لأميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سارقٌ فأمر بقَطْعِ يَدِه، اقطعوا يَدَه تَمَّتْ شروطُ القطعِ، فقال: مهلًا يا أميرَ المؤمنين، واللهِ ما سَرَقْتُ هذا إلا بِقَدَرِ اللهِ. يريدُ أن يرتفعَ عنه الحَدُّ، فإذا كان بإرادةِ اللهِ ليس لي فيه اختيارٌ، فقال له أميرُ المؤمنين: ونحن لا نقطعُ يَدَكَ إلا بإرادةِ اللهِ. فَبُهِتَ! لا يستطيعُ أن يقولَ شيئًا، مع أن قَطْعَ يَدِهِ كان بإرادةِ اللهِ الكونيَّةِ والشرعيَّةِ، والسارقُ بإرادةِ اللهِ الكونيَّةِ فقط؛ لأنَّه لم يُؤْذَنْ له بالسَّرقةِ.

إذن: في الآيَةِ ردٌّ على الجبريَّةِ، وهل في الآية ردٌّ للقَدَريَّةِ الذين يُنْكِرُون إرادةَ اللهِ فيما فَعَلَ العبدُ؟ الجوابُ: لا، ليس بها ردٌّ لقوْلِـهم، لكن ليس فيها إثباتٌ لقوْلِـهِم؛

لأنَّ إرادةَ الإنسانِ من صفاتِهِ، هو الذي يريدُ، العبدُ مخلوقٌ، فإذا كان مخلوقًا، كانت صفاتُهُ أيضًا مخلوقةً ولا بُدَّ، فإرادتُهُ مخلوقةٌ للهِ باعتبارِ أنك أنت مخلوقٌ وصِفَةُ المخلوقِ مخلوقةٌ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: كمالُ سلطانِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾، و: ﴿نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إثباتُ كَرَمِ اللهِ، وأنه عَزَّوَجَلَّ أَكْرَمُ من عبْدِه، يعملُ العبدُ قليلًا ويُثابُ كثيرًا.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثباتُ الآخرةِ، وإثباتُها ثابتٌ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ المسلمين والنظرِ الصحيحِ. يعني: الحقَّ.

أما الكتابُ والسُّنَّةُ فمملوآن من إثباتِ اليومِ الآخِرِ، وأما الإجماعُ فهو ثابتٌ لا أَحَدَ من المسلمين يُنْكِرُ الآخرةَ ومن أَنْكَرَها كَفَرَ.

وأما النَّظَرُ الصحيحُ؛ فلقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص:٨٥]. وقولِهِ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥].

أرأيتُم لو أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ هذا الخَلْقَ، وأَرْسَلَ الرُّسُلَ، وأَنْزَلَ الكتبَ، وفَرَضَ الجهادَ، وكان هذا يَقْتُلُ هذا على دينِ اللهِ ويغنمُ مالَه ويُسبي نساءَهُ، ثم تكونُ المسألةُ عائدةً إلى أن نكونَ رِممًا لا نُبعثُ، ويكونُ هذا العملُ عبثًا يُنَزَّهُ اللهُ عنه، ولولا إيمانُنا باليومِ الآخِرِ؛ لكان القويُّ منا يأكلُ الضعيفَ؛ لأنَّه لا يرجو حسابَهُ، ولكن العقلَ يقتضي ويوجِبُ الإيمانَ باليومِ الآخِرِ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن من أرادَ بعمَلِه الدُّنْيا فإنه لا نَصِيبَ له في الآخرةِ، ولكن هل نَفْيُ النَّصيبِ هنا نفيٌ كاملٌ، أو ليس له نَصيبٌ في الآخرةِ بهذا العملِ الذي أراد به الدنُّيْا؟ الجوابُ: الثاني بلا شكٍّ، اللهمَّ إلا أن يكون هذا العملُ والإرادةُ مما يُخْرِجُ عن الدِّينِ فإنه لا نَصِيبَ له مطلقًا.

وهل لو أرادَ الإنسانُ بدراسَتِه أن ينالَ الإجازةَ -يعني: الشهادةَ- هل يكونُ ممن أرادَ حَرْثَ الدُّنْيا أو الآخرةِ؟

الجوابُ: حَسَبَ ما في قَلْبِه، إنْ كان أراد بالشهادةِ أن يرتقيَ إلى مَنْصِبٍ دُنْيَوِيٍّ فقد أراد الدُّنْيا، وإن أراد بذلك أن يرتقيَ إلى مَنْصِبٍ يتمكَّنُ به من نفعِ المسلمين بالتدريسِ أو بالتربيةِ فهذا أراد الآخرةَ لا شكَّ، ولذلك ما بين الدُّنْيا والآخرةِ في هذه المسألةِ إلا شَعْرَةٌ أو أقلُّ، هل أنت تريدُ بالشهادةِ أن تقولَ أنت في المرتبةِ الخامسةِ أو العاشرةِ أو المئةِ أو المئتين أو الألفِ أو الألفين، أو تريدُ بذلك أن تتبوَّأَ مكانًا تنفعُ به الناسَ؟ الأولُ خاسرٌ، والثاني رابحٌ؛ لأننا مع الأسفِ الآن أصبحنا لا يُقَدِّرُ الإنسانُ إلا بما معه من البطاقةِ، العلمُ هو ورقةٌ، شهادةُ دكتوراه رَقْمُ أَلْفٍ إذا تَعَدَّيْتَ إياه أين نُوَظِّفُكَ؟ أيَّ مكانٍ تريدُ؟ لكن يأتي رجلٌ في العِلْمِ مثل شيخِ الإسلامِ ابْنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم يقولُ بعضهم: وظِّفْه في مدرسةٍ ابتدائيَّةٍ. فيقال: لا شهادةَ مَعَه لا نُوَظِّفُه.

فصار الآن ميزانُ عِلْمِ الناسِ بهذه البطاقةِ، فإذا كان الناسُ نَزَلُوا إلى هذا المستوى أنا أجاريهم ونِيَّتِي عند اللهِ معلومةٌ، وقصدي أن أتبوَّأَ مكانًا في الأمَّةِ، أكُونُ مدرِّسًا، قاضيًا، رئيسًا لشيءٍ فأُوَجِّهَ الناسَ.



الآيــة (٢١)

• • ◦ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى:٢١].

• • ◦ • •

وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَمْ﴾ بمعنى بل] أشار بهذا إلى أن ﴿أَمْ﴾ هنا منقطعةٌ، و(أمِ) المنقطعةُ هي التي تأتي بمعنى (بل) وهمزةِ الاستفهامِ. أي: بل أَلَهُ شركاءُ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَهُم﴾ لِكُفَّارِ مَكَّةَ] والصوابُ: أنها أعمُّ من ذلك، يعني: أن جميعَ المُشركين لهم شركاءُ جعلوهم مع اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُشَرِّعُون لهم من الدِّينِ ما لم يَأْذَنْ به اللهُ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ هم شياطينُهُم ﴿شَرَعُواْ﴾ أي الشركاءُ ﴿لَهُم﴾ للكفَّارِ] وهنا قال: [للكفارِ] وفيما سبق قال: [كفارُ مَكَّةَ] فتكونُ (ال) في كلامِهِ للعهْدِ الذِّكْرِيِّ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ الفاسدُ ﴿مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ كالشِّرْكِ وإنكارِ البَعْثِ]، وهذا الاستفهامُ هنا بمعنى الإنكارِ عليهم أن يتخذوا هؤلاء شركاءَ يُشَرِّعُون لهم من الدِّينِ ما لم يَأْذَنْ به اللهُ.

وقولُهُ: ﴿مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ ٱللَّهُ﴾ المرادُ بالإذنِ هنا الإذنُ الشرعِيُّ؛ لأنَّ الإذنَ يكونُ قَدَرِيًّا ويكونُ شَرْعِيًّا، فما تَعَلَّقَ بالأمرِ والنهيِ شرعيٌّ، وما تَعَلَّقَ بالخَلْقِ والتكوينِ قدريٌّ، فقولُهُ تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. يَحْتَمِلُ أن يُرادَ به الإذن الشرعيّ أو القدريّ، ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: بأن يَأْذَنَ قَدَرًا بأن يَشْفَعَ، أو يأذنَ شَرْعًا. وقولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٠٢]. يحتملُ الإذنَ القدريَّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لا يأذنُ شَرْعًا بأن يَضُرَّ السحرةُ أحدًا.

وهنا ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ ٱللَّهُ﴾؛ أي: ما لم يأذن به شرعًا، أما قدرًا فقد أَذِنَ به؛ لأنَّه وَقَعَ، وكلُّ شيءٍ يقعُ فإنه مأذونٌ فيه قدرًا؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أن يقعَ في مُلْكِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ما لم يَأْذَنْ به قَدَرًا، ومن ذلك؛ أي: من شَرْعِ ما لم يأذنْ به اللهُ تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ، أو تحريمُ ما أحلَّ اللهُ، ولهذا جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هؤلاء الذين يُحَلِّلُون ما حَرَّمَ ويُحَرِّمُون ما أَحَلَّ جَعَلَهم أربابًا، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١]. قال عديُّ بْنُ حاتمٍ للرسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «إنا لَسْنَا نَعْبُدُهم، قال: أليس يُحِلُّون ما حَرَّمَ اللهُ فتُحِلُّونه، ويُحَرِّمُونَ ما أحلَّ اللهُ فتحرِّمُونه؟ قال: بلى، قال: فتلك عبادتُهم»(١)، يعني: طاعتَهم.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾؛ أي: القضاءُ السابقُ بأن الجزاءَ في يومِ القيامةِ ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ وبين المؤمنين بالتعذيبِ لهم في الدنيا ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الكافرين ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مُؤْلِمٌ].

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٩٥).

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ (لولا) يقولُ النحويون: إنها حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، والذي امْتَنَعَ في هذه الآيةِ القضاءُ بينهم، والموجودُ كلمةُ الفَصْلِ، واعلمْ أن (لولا) حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، و(لما) حرفُ وجودٍ لوجودٍ، و(لو) حرف امتناعٌ لامتناعٍ. فاقتسمت هذه الأدواتُ الثلاثُ المعانيَ الثلاثةَ.

(لو) حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ؛ تقولُ: لو زُرْتَنِي لأكْرَمْتُكَ. هنا امتنعَ الإكرامُ لامتناعِ الزيارةِ. وتقولُ: (لَمَّا) رَأَيْتُكَ أَكْرَمْتُكَ. هنا وُجِدَ الإكرامُ لوجودِ الرؤيةِ. وتقولُ: (لولا) زيدٌ لفعلْتُ كذا وكذا. هذا حرفُ امتناعٍ لوجودٍ.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾ وهي كلمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ السابقةُ التي قضى عَزَّوَجَلَّ بها أن لكلِّ شيءٍ أَجَلًا مُقَدَّرًا، هذه الكلمةُ التي جَعَلَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لكلِّ شيءٍ أَجَلًا مقدَّرًا، لولا هذه لقضى اللهُ بينهم وبين المؤمنين بتعجيلِ العذابِ لهم.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن من أطاع الزعماءَ والكبارَ في تحريمِ شيءٍ أَحَلَّه اللهُ، أو تحليلِ شيءٍ حَرَّمَه اللهُ، أو إيجابِ شيءٍ لم يُجِبْه اللهُ؛ فإنه قد اتخذهم شركاءَ.

ويترتَّبُ على هذه الفائدةِ: أن مُتَّبِعي دعاةِ البِدَعِ قد اتخذوهم شركاءَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الأمورَ المشروعةَ لا بدَّ أن يكونَ فيها إذنٌ من اللهِ. يعني التي يَفْعَلُها الإنسانُ تديُّنًا لا بدَّ أن يكونَ فيها إذنٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أَنْكَرَ على هؤلاء الذين اتخذوا شركاءَ ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ وهذا بمعنى قولِنا: الأصلُ في العباداتِ الحظْرُ والمنعُ، إلا إذا قام دليلٌ على مشروعِيَّتِه؛ وعليه فلو رأينا شخصًا تَعَبَّدَ بعبادةٍ لم نَكُنْ نَعْرِفُها فلنا أن نُنْكِرَ عليه حتى يأتيَ بدليلٍ؛ لأنَّ الدِّينَ مُتَلَقًّى من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن ما سوى الأمورِ الدينيَّةِ فإنه خاضعٌ للأمورِ العاديَّةِ أو للأحوالِ العاديَّةِ؛ لقولِهِ: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾، وعلى هذا لو شَرَعُوا قوانينَ ونُظُمًا لا علاقةَ لها بالدِّينِ؛ فإن ذلك جائزٌ، ولا تُعَدُّ موافقةُ هذه النظمِ شِرْكًا. فكيف إذا كانت هذه النظمُ تؤيَّدُ بالقواعدِ العامةِ، وهي جلبُ المصالحِ ودفعُ المفاسِدِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: الرَّدُّ على أولئك القومِ الجهلةِ الذين ينكرون كلَّ نظامٍ تسُنُّهُ الحكوماتُ، بقطعِ النظرِ عن كونِهِ أمرًا دينيًّا أو أمرًا دنيويًّا، وبقطعِ النظرِ عن كونِهِ موافقًا للشرعِ أم غيرَ موافقٍ للشرعِ؛ لأنَّ بعضَ الناسِ مثلًا يقولُ: أنا لا أتقيَّدُ بأنظمةِ المرورِ؛ لأنَّه لا دليلَ فيها، وربما يقولُ: هذه بدعةٌ. فيقال له:

أولًا: الأمورُ الدنيويةُ الأصلُ فيها الحِلُّ، ولا يُبَدَّعُ من أتى بها خارجًا عن العادةِ، لكن يُنْظَرُ هل هي حلالٌ أم حرامٌ.

ثانيًا: أن النصوصَ تدُلُّ على وجوبِ طاعةِ ولاةِ الأمرِ؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩]. وقولُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ في الأميرِ: «**اسمعْ وأطِعْ ولو أَخَذَ مَالَكَ وضَرَبَ ظَهْرَكَ**»[١].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: حكمةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بتعجيلِ أو تأخيرِ العذابِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾ [يونس:١٩].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن ما قضاه اللهُ أزلًا لا يتغيَّرُ يعني في الماضي لا يتغيَّرُ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، رقم (١٨٤٧/ ٥٢)، من حديث حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في قولِهِ تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩]. هل يعارضُ ما قررناه من فوائدَ هذه الآيةَ؟

فالجوابُ: لا يعارضُ؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني: أصْلٌ، فما في أمِّ الكتابِ لا يتغيَّرُ، وما لم يَكُنْ كذلك فإنه يتغيَّرُ، أليس اللهُ تعالى يقولُ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟ [هود:١١٤]. فالسيئاتُ بعد أن كُتِبَتْ أتتِ الحسناتُ فَمَحَتْها، فالإنسانُ يُذْنِبُ فيكتبُ الذَّنْبَ ثم يستغفرُ فيمحى الذَّنْبُ، وأما ما في أصْلِ الكتابِ فإنه لا يتغيَّرُ؛ وعلى هذا فلا يعارضُ هذه الآيةَ وهي قولُهُ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾.

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في الحديثِ الصحيحِ: «من أحبَّ أن يُبْسَطَ له في رزْقِه ويُنْسَأَ له في أثَرِه فَلْيَصِلْ رَحِمَه»[1]؛ فإن هذا يدلُّ على أن صلة الرحمِ سببٌ لكثرةِ الرزقِ وسببٌ لطولِ العمرِ، وأنتم تقولون: إن العمرَ مكتوبٌ، وإن الرزقَ مكتوبٌ؟

فالجوابُ: الرزقُ مكتوبٌ على هذا السببِ والأجلُ مكتوبٌ على هذا السببِ، فيكونُ اللهُ تعالى قد كتب أَجَلَ هذا مؤخرًا لصلةِ الرحِمِ، وَوَسَّعَ في رزقِ هذا لصلةِ الرحمِ، ويكونُ هذا معلومًا عند اللهِ، لكن النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ ذكر هذا ترغيبًا في صلةِ الرحِمِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يعْلمُ ما كُتِبَ له في المستقبلِ؛ وحينئذٍ لا منافاةَ.

وأما من قال من العلماءِ: إن المرادَ بقولِهِ: «يُنْسَأُ له في أثَرِهِ» أن اللهَ يبارِكُ له في العمرِ. هذا غير صحيحٍ؛ لأنَّه خلافُ ظاهرِ الحديثِ، بل ظاهرُ الحديثِ أنه يؤخَّرُ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم، رقم (٢٥٥٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن يكونُ مكتوبًا عند اللهِ أنه واصلٌ، وأن عُمْرَه إلى كذا، لكن هل الإنسانُ يَعْلَمُ بأنه مكتوبٌ عند اللهِ هكذا؟ لا يَعْلَمُ. فأراد النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ أن يحثَّ الإنسانَ على صلةِ الرحمِ بمثلِ هذا الوعدِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إثباتُ الأسبابِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾. فالكلمةُ السببُ بتأخيرِ العذابِ، وإثباتُ الأسبابِ أمرٌ لا يُنكره إلا الجاحدُ. واعلمْ أن الناسَ انقسموا في الأسبابِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قسمٍ أنكروا الأسبابَ نهائيًّا، وقالوا: لا تأثيرَ للسببِ في المسبَّبِ.

وقسمٍ أثبتوا الأسبابَ على وجه الغلوِّ وزعموا أنها -أي: الأسبابُ- موجِبةٌ ولا بدَّ.

والقسمُ الثالثُ: أثبتوا الأسبابَ ولكنهم جعلوا ذلك تابعًا لمشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. وهذا القولُ هو المتعيِّنُ أننا لا ننكرُ الأسبابَ، وكيف ننكرُها ونحن نشاهدُ هذا بأعيُنِنا؟ هم يقولون: إن ما يحصلُ بالسببِ ليس حاصلًا به لكنه حاصلٌ عنده، فمثلًا: إذا رميْتَ بحجرٍ على زجاجةٍ ثم انكسرت يقولون: إن الذي كسرها ليس الحجرَ لكن كسرتْها إرادةُ اللهِ عند ملامسةِ الحجرِ، إذن حَصَلَتْ عند السببِ لا بالسَّبَبِ.

وأيضًا عندما تدخلُ ورقةٌ في النارِ تحترقُ يقولُ: النارُ لم تحرقْها، أحرقتْها إرادةُ اللهِ عند ملامسةِ النارِ. هذا كلامٌ غير معقولٍ يضحكُ منه السفهاءُ قبل الحكماءِ، كيف نقولُ ونحن نشاهدُ أن الحجرَ يقعُ على الزجاجةِ يكسِرُها، كيف نقولُ لم يكسِرْها، الإنسانُ لو اتكأ على الزجاجةِ لقال له من عنده لا تتكئْ فتنكسرَ.

وأما القولُ الثاني الغالي في إثباتِ الأسبابِ، والذين يقولون إن الأسبابَ

فاعلةٌ ولا بدَّ، أو موجِبةٌ ولا بدَّ، هؤلاء أيضًا ضالُّون، فها هي النارُ العظيمةُ كانت على إبراهيمَ بردًا وسلامًا، ولو كان السببُ موجِبًا بذاتِهِ ولا بدَّ لأحرقت إبراهيمَ على كلِّ حالٍ، لكن اللهَ قال: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩]. فكانت بردًا وكانت سلامًا.

قال العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لو قال اللهُ تعالى: ﴿كُونِي بَرْدًا﴾ ولم يقُلْ: ﴿وَسَلَامًا﴾ لأهلكتْ إبراهيمَ من البرْدِ، لكن اللهَ قَرَنَ البرْدَ بالسلامِ. إذن الآيةُ التي معنا فيها إثباتُ الأسبابِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الوعيدُ الشديدُ للظالمين؛ لقولِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: من فوائدِها اللغويَّةِ: أن (أليمٌ) بمعنى مُؤْلِمٍ؛ يعني فعيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ. وهذا قليلٌ في اللغةِ العربيةِ، أكثرُ ما يأتي (أليمٌ) في اللغةِ العربيةِ بمعنى آلِـمٌ؛ أي: بمعنى فاعِلٍ، هذا هو الأكثرُ، لكن قد يأتي فعيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ كما في هذه الآيةِ، وكما في قولِ الشاعرِ:

أمن ريحانةِ الـداعي السـميعُ يُؤَرِّقني وأصحابي هُجـوعُ[(١)]

السميعُ بمعنى المُسْمِعِ، يقولُها في معشوقتِه.



(١) البيت لعمرو بن معدي كرب، انظر: الأصمعيات (ص:١٧٢)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣٦٠).

الآيتان (٢٢، ٢٣)

• ● ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى:٢٢-٢٣].

• ● ● •

قَالَ المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يَوْمَ الْقِيامَةِ ﴿مُشْفِقِينَ﴾ خائِفِينَ ﴿مِمَّا كَسَبُوا۟﴾ فِي الدُّنْيا مِنَ السَّيِّئات أَنْ يُجازَوْا عَلَيْها، ﴿وَهُوَ﴾ أَيِ الْجَزاءُ عَلَيْها ﴿وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ يَوْمَ الْقِيامَةِ لا محَالَةَ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ أَنْزهِها بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ دُونَهُمْ ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ﴾ مِنَ الْبِشارَة مُخَفَّفًا ومُثَقَّلًا بِهِ ﴿ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ عَلَى تَبْلِيغ الرِّسالَةِ ﴿أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ، أَيْ: لَكِنْ أَسْأَلكُمْ أَنْ تَوَدُّوا قَرابَتِي الَّتِي هِيَ قَرابَتكُمْ أَيْضًا، فَإِنَّ لَهُ فِي كُلّ بَطْن مِنْ قُرَيْش قَرابَة ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ﴾ يكْتَسِب ﴿حَسَنَةً﴾ طَاعَة ﴿نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ بِتَضْعِيفِها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ لِلذُّنُوبِ ﴿شَكُورٌ﴾ لِلْقَلِيلِ فَيُضاعِفهُ][1].

---

(١) لم يوجد تسجيل صوتي لتفسير هاتين الآيتين، ولهذا نُقل تفسيرهما من تفسير الجلالين رحمهما الله تعالى.

الآيـة (٢٤)

• ● ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الشورى:٢٤].

• ● ● •

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَمْ﴾: بل] يعني: أن ﴿أَمْ﴾ بمعنى (بل) ويُسَمُّونها منقطعةً؛ لأنَّ (أمْ) تكون متصلةً وتكونُ منقطعةً، إذا صارتْ بمعنى (بل) فهي منقطعةٌ؛ لأنَّها تُشْبِهُ الإضرابَ عما سبق، وإذا كانت بمعنى (أو) فهي متصلةٌ، مثلَ أن أقولَ: أتريدُ كتابًا أم ساعةً. هذه متصلةٌ؛ لأنَّها بمعنى (أو)، ولا يستغني أحدُ الطرفين فيها عن الآخرِ، وإذا قلتَ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ﴾ لا تجدُ لها مقابلًا، فهي منقطعةٌ بمعنى (بل).

﴿يَقُولُونَ﴾ أي الكفارُ من مشركي قريشٍ وغيرُهُم ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ أي: اخْتلَقَ على اللهِ كذبًا، وذلك بقولِهِ: إن القرآنَ كلامُ اللهِ، فقالوا: إن القرآنَ ليس كلامَ اللهِ، وإن محمدًا كاذبٌ، ولكنه ساحرٌ، كاهنٌ، مجنونٌ، وما أَشْبَهَ ذلك من الكلماتِ التي يَرْمُون بها رسولَ الله ﷺ.

قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ مفعولُ ﴿يَشَإِ﴾ محذوفٌ ويُقَدَّرُ بما يدلُّ عليه السياقُ؛ أي: فإن يشاءُ ﴿ٱللَّهُ﴾ أن تفتريَ عليه كذبًا -وهذا شيءٌ محالٌ- ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ قال

المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يَرْبِطُ] والصوابُ: أن الختمَ هنا بمعنى الطبعِ؛ يعني: إن افتريتَ على اللهِ كذبًا طَبَعَ اللهُ على قلبِكَ، ويمحو اللهُ الباطلَ الذي افتريْتَه لو قَدَّرَ أنك افتَرَيْتَه. ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾ (يُحِقُّ) أي: يُثْبِتُه بكلماتِه المنزَّلةِ على نبيِّه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

فزعم المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يختمَ -يعني يَرْبِطَ- على قلبِه والربطُ ثناءٌ لا يتناسبُ مع السياقِ، ولم تأتِ (يختمُ) بمعنى (يربِطُ) بل تأتي (يختمُ) بمعنى (يَطْبَعُ)، كما قال الله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة:٧]. وقال: ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة:٨٧].

معنى الآيةِ إجمالًا: أنه لو قَدَّرَ أنك افْتَرَيْتَ على اللهِ كذبًا فلم يتركْكَ اللهُ، لا بدَّ أن يُبيِّنَ الحقَّ فيختمَ على قلبِك، ويطبعَ عليه ثم ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ويُشْبِهُ هذا قولَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ يعني: إذا قرأ ألقى الشيطانُ في قراءته ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج:٥٢].

وقولُهُ: ﴿فَإِن يَشَإِ﴾ لا يلزمُ من الشرطِ الوقوعُ، يأتي الشرطُ أحيانًا في أعلى المستحيلاتِ، أرأيتَ قولَ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرفِ:٨١]. ولا يُمْكِنُ أن يكونَ للهِ ولدٌ، ومع هذا جاءت الشرطيَّةُ. وقال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥]. وهذا لا يستلزمُ إشراكَ النبيِّ ﷺ. وقال اللهُ تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس:٩٤]. ولا يُمْكِنُ أن يكونَ في شكٍّ.

إذن ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ يعني: إن يشاء اللهُ أن تفتريَ عليه كذبًا لا يلزمُ من هذا الشرطِ جوازُ افتراءِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ على اللهِ كذبًا، ومن المعلومِ أن اللهَ قد شَهِدَ للنبيِّ ﷺ بالرسالةِ فقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [النساء:١٦٦].

قال تعالى: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ أي: بصاحبةِ الصدورِ، وهي القلوبُ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦].

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: محاولةُ المشركين أن يُلَبِّسُوا على الخلقِ؛ حتى يُنكروا رسالةَ النبيِّ ﷺ ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ حتى يظُنَّ العوامُّ أنه مفترٍ على اللهِ كذبًا، فيُعرضوا عما جاء به.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بيانُ شدةِ منابذةِ الكفارِ لما جاء به النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لقولِهم: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن مِثْلَ هذا الكلامِ قَدْحٌ في اللهِ عَزَّوَجَلَّ، قَدْحٌ في القرآنِ، قَدْحٌ في النبيِّ ﷺ، أما كونُه قدحًا في اللهِ؛ فلأنه ليس من الحكمةِ أن يؤيِّدَ اللهُ تعالى هذا الذي افترى عليه كذبًا، بل الحكمةُ أن يُؤَاخِذَه ويعاقبَه ولا يؤيِّدَه، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أَيَّدَ نبيَّه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ بالآياتِ الدالةِ على صدقِه.

وهو قَدْحٌ في القرآنِ؛ لأنَّه على زَعْمِهم كلامٌ مفترًى من عند الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولقد قالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ فقال اللهُ تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل:١٠٣].

وهو قدحٌ في الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ أن يجْعَلَ أصدقَ الخلقِ في مقامِ المُفْتَرِي على اللهِ، والافتراءُ على اللهِ أشدُّ من الافتراءِ على غيْرِه، ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [العنكبوت:٦٨].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ المشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ﴾ وهل مشيئةُ اللهِ مجرَّدةٌ عن الحكمةِ أو لا يشاءُ شيئًا إلا لحكمةٍ؟ الجوابُ: الثاني؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، فبَيَّنَ أنه عَزَّوَجَلَّ له مشيئةٌ تامَّةٌ، وأردف ذلك بقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ليتبيَّنَ أن مشيئةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليست مجرَّدَ مشيئةٍ عبثًا ولكن لحكمةٍ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن النبيَّ ﷺ مربوبٌ للهِ يَفْعَلُ به ما شاء، يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن القلبَ محلُّ الإدراكِ والعقلِ والتصرُّفِ؛ لقولِهِ: ﴿يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فدلَّ هذا على أن مدارَ التصرُّفِ كُلِّه على القلبِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الطبعَ على القلبِ عقوبةٌ، سواءٌ كان طبعًا على العِلْمِ، أو طبعًا على القصْدِ والإرادةِ، فإنه عقوبةٌ بلا شكٍّ؛ ولهذا كان من دعاءِ النبيِّ ﷺ: «اللهمَّ مُقَلِّبَ القلوبِ ثَبِّتْ قلوبَنا على طاعَتِكَ»(١)، «اللهمَّ مُصَرِّفَ القلوبِ صَرِّفْ قلوبَنَا إلى طاعتِكَ»(٢).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٨٢)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٩٩)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٧٣٨)، من حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ثبت قلوبنا على دينك».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فالإنسانُ يجبُ ألا يعتمدَ على ما في قلبِهِ من اليقينِ؛ فإن هذا ربما يزولُ، بل عليه أن يسألَ اللهَ دائمًا التثبيتَ، يُؤْخَذُ من قولِهِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: حُسْنُ أدلةِ القرآنِ الكريمِ؛ حيث استدلَّ بأمرٍ واضحٍ على ما زعمه هؤلاء، وهو أنه لو شاء اللهُ أن يفتريَ الرسولُ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ على اللهِ كذبًا لختم على قلبِهِ، وأنساه ما عنده، ثم محا اللهُ الباطلَ الذي افتراه ثم أحقَّ الحقَّ بكلماتِه.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن اللهَ تعالى لا يُقِرُّ على باطلٍ، يمحو اللهُ الباطلَ، فلا يُمْكِنُ أن يُقِرَّ اللهُ تعالى على باطلٍ.

ويتفرَّعُ على هذه الفائدةِ فائدةٌ عظيمةٌ: وهي ما فُعِلَ في عَهْدِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ ولم يُعْلَمْ أن النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ اطَّلَعَ عليه، فهل نَحْكُمُ بجوازِه؛ لأنَّ اللهَ اطَّلَعَ عليه وسَكَتَ عنه، أو لا نَحْكُمُ به حتى نَعْلَمَ أن النبيَّ ﷺ علمه؟

الجوابُ: الأولُ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لا يُقِرُّ على باطلٍ، والوحيُ ما زال يَنْزِلُ، ولهذا يخطئُ بعضُ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا استدلَّ بما وقع في عهدِ النبيِّ ﷺ، يقولون: إن النبيَّ ﷺ لم يَعْلَمْ. فنقولُ: هبْ أنه لم يَعْلَمْ، فإن اللهَ قد عَلِمَ.

مثالُ ذلك: قال بعضُ أهلِ العلمِ: إنه لا يصحُّ أن يكونَ الإمامُ متنفلًا والمأمومُ مفترضًا؛ يعني: لا يصحُّ أن يصليَّ الفجرَ خلفَ من يصلِّي النافلةَ، هذا هو المذهبُ عندنا، فقيل لهم: هذا قولٌ مردودٌ؛ لأنَّ معاذَ بنَ جبلٍ كان يصلِّي صلاةَ العشاءِ مع النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ، ثم يذهبُ إلى قومِه فيصلِّي بهم تلك الصلاةَ،

في عهدِ النبيِّ ﷺ[1]. قالوا: لا حجةَ في هذا؛ لأننا لم نَعْلَمْ أن النبيَّ ﷺ اطَّلَعَ عليه، فما الجوابُ؟ الجوابُ: إذا لم يَطَّلِعْ عليه اطَّلَعَ اللهُ عليه، ولو كان باطلًا عند اللهِ لبيَّنه، كما بَيَّنَ حالَ الذين يُبيِّتُونَ ما لا يرضى من القولِ ويَكْتُمُونه عن الناسِ، فقال: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء:١٠٨].

إذن دَفَعْنَا شبهةَ هؤلاء الذين قالوا: لعلَّ النبيَّ ﷺ لم يَعْلَمْ به، بأن اللهَ عَلِمَه، ولو كان باطلًا لم يُقِرَّه، على أننا نقولُ: يَبْعُدُ أن النبيَّ ﷺ لم يَعْلَمْ به ومعاذٌ قد شُكِيَ إلى الرسولِ ﷺ بأنه يطيلُ في الصلاةِ، لكن نريدُ أن نتنزلَ مع الخصمِ ونقولَ: هبْ أن الرسولَ لم يَعْلَمْ به فإن اللهَ قد عَلِمَ به.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنه لا يُمْكِنُ أن يُمَكِّـنَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لأحدٍ كافرٍ تمكينًا مطلقًا، يُـؤْخَذُ ذلك من قـولِهِ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ فـلا يُمَكِّنُكَ من الباطلِ.

وقولُنا: «التمكيـنُ المُطْلَقُ» خرج به ما لو مَكَّـنَ اللهُ تعالى للكافرِ على وجهٍ لا يستقرُّ، كما حصل في غزوةِ أُحُدٍ، فإن المشركين هزموا المسلمين، لكنه ليس هزمًا مستقرًّا، بل هو من حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن يُمَكِّنَ للكفارِ حتى يتشجعوا على حَرْبِ المسلمين، ثم يقضي المسلمون عليهم.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إذا محا الباطلَ جعَلَ مكانَهُ الحقَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ الكلماتِ للهِ؛ لقولِهِ: ﴿بِكَلِمَتِهِۦ﴾ واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متكلِّمٌ بكلامٍ حقيقيٍّ؛ بحروفٍ وأصواتٍ مسموعةٍ ومحاورةٍ بينه وبين من شاء من خَلْقِه، وهذا مذهبُ السلفِ الصالحِ، وعليه جرت المحنةُ العظيمةُ على أئمةِ المسلمين من أمراءِ الجَوْرِ والظُّلْمِ وعلماءِ السُّوءِ؛ حيث ابتدعت الجهميَّةُ والمعتزلةُ القولَ بأن اللهَ لا يتكلَّمُ وإنما يَخْلُقُ كلامًا، فقالوا: إن اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يتكلَّمُ لكن يَخْلُقُ كلامًا وكلامُهُ مخلوقٌ، فيقالُ: لو قُلْنا بأن كلامَ اللهِ مخلوقٌ لبطلت الشريعةُ؛ لأنَّه يستوي الأمرُ والنهيُ، والخبرُ والاستخبارُ، والقصصُ تستوي؛ لأنَّها مخلوقةٌ لا يمتاز بعضُها عن بعضٍ فهي باعتبارِ الصوتِ كزمجرةِ الرعدِ، وباعتبارِ الكتابةِ كنقوشِ البدعِ؛ لأنَّها مخلوقةٌ، وحينئذٍ لا أَمْرَ ولا نهيَ، ولا خبرَ ولا استخبارَ، ولا شيءَ.

وتلطفت طائفةٌ فلم تُوَفَّقْ وقالوا: إن كلامَ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، لكن كلامَهُ هو المعنى القائمُ بنفسه، وما سُمِعَ منه فهو عبارةٌ عن كلامِ اللهِ وهو مخلوقٌ.

فانظر كيف ضَلَّتْ هذه الطائفةُ حتى صارت أشدَّ ضلالًا من الذين قالوا إن الكلامَ مخلوقٌ. ما معنى كلامِهِم: يقولون: كلامُ اللهِ هو المعنى القائمُ بنفْسِه. كما أنه لو أنك في نفْسِك قَدَّرْتَ أن تَتَكَلَّمَ بقولٍ ثم قلْتَ، هم يقولون: إن اللهَ تعالى أَضْمَرَ الكلامَ في نفْسِه ثم خَلَقَ أصواتًا تدلُّ عليه. فيكونُ هذا الذي في المصحفِ ليس كلامَ اللهِ، لكنه مخلوقٌ خَلَقَه اللهُ ليعبِّرَ عما في نفسِ اللهِ، المعتزلةُ يقولون: الذي في المصاحفِ كلامُ اللهِ مخلوقٌ، والأشاعرةُ يقولون: ليس كلامَ اللهِ وهو مخلوقٌ، فأيهما أقربُ إلى الصوابِ؟

الجوابُ: المعتزلةُ أقربُ، وهؤلاء يزعمون أنهم العقلاءُ عن الأشاعرةِ، وأنهم حاولوا الجَمْعَ بين المنقولِ والمعقولِ، ولكنهم أفسدوا المنقولَ والمعقولَ، فنحن نقولُ:

إن اللهَ يتكلَّمُ بكلامٍ مسموعٍ وبحروفٍ متتاليةٍ، واللهُ يَفْعَلُ ما يشاءُ ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: عمومُ علْمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وبُطُونُ عِلْمِ اللهِ، أنه عِلْمٌ عميقٌ يصلُ إلى أخفى شيءٍ، يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الفائدةُ المسلكيَّةُ المهِمَّةُ: وهي أن الإنسانَ إذا عَلِمَ بأن اللهَ تعالى عليمٌ بما في قلْبِه فإنه سوف يُمْسِكُ عن كلِّ إرادةٍ سيئةٍ، ويُقْدِمُ على كلِّ إرادةٍ حسنةٍ، ومنها أنه يجبُ على العبْدِ أن يُصَحِّحَ ما في قلْبِه؛ لأنَّ المدارَ عليه، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات:٩-١٠].

واعلمْ يا أخي أن الحُكْمَ في الدنيا على الظاهرِ والحُكمَ في الآخرةِ على الباطنِ، فهل تُحَسِّنُ ظاهِرَك ليُحْكَمَ عليك بالدنيا بما يقتضيه هذا الظاهرُ، أو تُحَسِّنُ باطِنَك ليُحْكَمَ لك يومَ القيامةِ بما يقتضيه هذا الباطنُ أيهما؟

الجوابُ: الثاني، ولهذا لا تَغْتَرَّ بكثرةِ الركوعِ، والسجودِ، وبكاءِ العيْنِ، وما أَشْبَهَ ذلك، بل انظر إلى ما في القلبِ -وإن كانت هذه الأعمالُ التي ذَكَرْتُها علامةً على صلاحِ القلبِ لكن ثَبِّتِ الإيمانَ في القلبِ-، عليك بإصلاحِ القلبِ قبل كلِّ شيءٍ، اغرزْ في قلبِك محبَّةَ اللهِ ورسولِهِ، اغرزْ في قلبِك محبَّةَ الشريعةِ وإن ثَقُلَتْ عليك، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦].اغرزْ في قلبِك محبَّةَ المؤمنين، لا تَكْرَهْ أيَّ مؤمنٍ وإن أساء إليك، إن أساء

إليك المؤمنُ فاكره إساءتَهُ، أما هو شخصيًّا فلا تَكْرَهْه، اغرزْ في قلبِك الولايةَ لكلِّ مسلمٍ، والعداوةَ لكلِّ كافرٍ، وهلمَّ جرًّا.

المهمُّ أن تعتنيَ بصلاحِ قلبِك؛ لأنَّه هو الذي عليه مدارُ الحسابِ يومَ القيامةِ؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٨-٩]؛ أي: تُخْتَبَرُ السرائرُ، اللهمَّ أَصْلِحْ ظواهِرَنَا وبواطِنَنا يا ربَّ العالمين.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أن المدارَ على القلوبِ، وأنها في الصدورِ، القلوبُ في الصدورِ وبها العقلُ. قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦].

وعلى هذا فيجبُ علينا أن نؤمِنَ بأن العقلَ في القلبِ؛ لأنَّ الآيةَ في هذا صحيحةٌ أو ظاهرةٌ، وأما قولُ بعضهم: إن العقلَ في الدماغِ فضعيفٌ مقابَلٌ بقولِ العالِمِ الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ، ولكن الدماغَ لا شكَّ أنه إذا اختلَّ، اختلَّ تَصَرُّفُ الإنسانِ، وأصْلُ العقلِ في القلبِ لا شكَّ. قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: العقلُ في القلبِ وله اتصالٌ بالدماغِ[1].

ونروي عن شيخِنا عبدِ الرحمنِ السّعْدِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن أحدَ المعتزلةِ حُكِمَ عليه بالقتلِ على حينِ اختلافٍ بين الناسِ في العقلِ أهو في الدماغِ أم في القلبِ؟ فقال لهم: إذا قَتَلْتُمُوني فأَبِينوا رأسي، ثم إن كان العقلُ في قلبِي حَرَّكْتُ يدي -أو قال أصبعي- وإن كان في الدماغِ راح مع الدماغِ، ففعلوا، فلما قتلوه حرَّكَ العضوَ الذي قال لهم على الوجْهِ الذي قال لهم.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٣)، والتبيان في أقسام القرآن لابن القيم (ص:٤٠٤).

وهذا دليلٌ حسِّيٌّ -إن ثَبَتَتِ القصةُ- على أن العقلَ في القلبِ؛ لأنَّه حَرَّكَ عُضْوَهُ، إما أصبعَه، أو يَدَه على الوجهِ الذي ذَكَرَ لهم، وهذا يدلُّ على أنه استحضرَ في قلبِهِ بعد أن بان رأسُهُ استحضر في قلبِهِ ما وَعَدَهم به وأدَّاه كما وَعَدَهم، فإن ثبتتْ هذه القصةُ فدليلٌ حسِّيٌّ، وإن لم تَثْبُتْ فعندنا دليلٌ سمعيٌّ، والدليلُ السمعيُّ عند العلماءِ هو الذي ثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ.



الآية (٢٥)

• • • •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى:٢٥].

• • • •

قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾ الله عَزَّوَجَلَّ يَقْبَلُ توبةَ التائبين، بل ويحبُّ توبة التائبين، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، والتوبةُ: هي الرجوعُ من معصيةِ الله إلى طاعةِ الله، وتقعُ كليَّةً وجزئيَّةً، كليَّةً بأن يتوبَ الإنسانُ من كلِّ ذنبٍ، ومنها توبةُ الكافرِ فإنها كليَّةٌ، يمحو الله تعالى بها كلَّ ما سَلَفَ من ذَنْبِه، كما قال جَلَّوَعَلَا: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨].

ويقول المسلمُ: اللهمَّ إني أستغفرُكَ من جميعِ الذنوبِ، وأتوبُ إليك، هذه كليَّةٌ.

التوبةُ الخاصَّةُ: أن يتوبَ من ذنبٍ معيَّنٍ؛ كإنسانٍ تاب من أكْلِ الرِّبَا لكنه مصرٌّ على شربِ الخمرِ -والعياذُ بالله- فهذه توبةٌ خاصَّةٌ جزئيَّةٌ ليست شاملةً، وسيأتي إن شاء اللهُ الكلامُ عليها قريبًا.

وللتوبة شروطٌ خمسةٌ:

الأول: الإخلاصُ لله.

والثاني: الندمُ على ما فَعَلَ.

والثالث: الإقلاعُ عنه.

والرابع: العزمُ على ألا يعودَ.

والخامس: أن تكونَ التوبةُ قبل غلقِ الأبوابِ.

الإخلاصُ: بأن يكون الحاملُ على التوبةِ خَوْفَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ورجاءَ التقرُّبِ إليه بألا يَقْصِدَ بذلك دنيا ولا جاهًا ولا شيئًا من مخلوقاتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يريدُ إلا الوصولَ إلى رضا اللهِ عَزَّوَجَلَّ ودارِ كرامَتِهِ، والإخلاصُ شرطٌ في كلِّ عملٍ.

الثاني: الندمُ على ما مضى من الذنبِ؛ بحيث يشعرُ الإنسانُ بالحزنِ والتأثُّرِ كيف وَقَعَ منه هذا الذنبُ، والندمُ هو انفعالٌ في النفسِ يَحْصُلُ بفعلِ الإنسانِ وبغيرِ فعلِهِ، لكن كلامَنَا في الندمِ بالتوبةِ الذي يكونُ بفعلٍ، بمعنى أنه يتحَسَّرُ ويتأسفُ أن وقع منه الذنبُ، ولا يكونُ حالُه كحالِ من لم يُذْنِبْ.

الثالثُ: الإقلاعُ عن الذنبِ فإن كان معصيةً في مُحَرَّمٍ فليجتنبْه، وإن كان إفراطًا في واجبٍ فليفعلْه، وعلى هذا فمن زعم أنه تائبٌ من الغِيبةِ ولكنه لا يَدَعُ فرصةً تَحْصُلُ فيها الغِيبةُ إلا اغتاب، فلا نقولُ: إنه تائبٌ؛ لأنَّه لم يُقْلِعْ.

كذلك من جَحَدَ مالَ شخصٍ وأنكره وقال: إنه تائبٌ فلا بدَّ أن يَرُدَّ المالَ إلى صاحِبِه، وإلا فلا تُقْبَلُ توبَتُه، ومن اغتاب شخصًا؛ أي: ذَكَرَه بما يَكْرَهُ في غِيبَتِه فلا بدَّ أن يُقْلِعَ عن ذلك ويتحلَّلَ صاحبَ الغِيبةِ، يذهبُ إليه ويقولُ: سامحني، حَلِّلْني، فقد قلتُ فيك قولًا قد تُبْتُ منه، لا بدَّ من هذا، فإن قال: إن ذَهَبْتُ إليه أستحلُّه أخشى أن يظنَّ الأمرَ أكبرَ مما قلتُ، تقعُ العداوةُ.

فالجوابُ: وإن كان كذلك أنت أبرئْ ذِمَّتَك. وكونُهُ يترتبُ على ذلك عداوةٌ، أو ما أَشْبَهَ ذلك ليس إليك، نعم لو أن صاحبَك لم يَعْلَمْ بغِيبتِكَ إياه فهنا يكفي أن تندمَ وتُقْلِعَ عن غِيبتِهِ في المستقبلِ، وتذكُرُه في المجلس الذي اغْتَبْتَه فيه بما له من صفاتٍ حميدةٍ.

الرابعُ: العزمُ على ألا يعودَ، بأن يقعَ في قلبِهِ أنه لن يعودَ لهذه المعصيةِ، فإن كان تاب لكنه مترددٌ فيما لو تيَسَّرَت له هذه المعصيةُ أيفعلُها أم لا. فالتوبةُ غير صحيحةٍ، لا بدَّ أن يعزمَ على ألا يعودَ، فإن عاد -يعني عزم ألا يعود ثم عاد بعد ذلك- هل تَبْطُلُ التوبَةُ؟

الجوابُ: لا تَبْطُلُ، التوبةُ الأولى صحيحةٌ، لكن عليه أن يجددَ التوبةَ للذنبِ الثاني، ولهذا كانت العبارةُ العزمُ على ألا يعودَ، وليست العبارةُ بشرطِ ألا يعودَ، وبينهما فَرْقٌ، إذا قلنا عزمَ على ألا يعودَ وعزمَ ألا يعودَ ثم عاد فالتوبةُ الأولى صحيحةٌ، لكن عليه أن يُجَدِّدَ التوبةَ للذنبِ الثاني، أما إذا قلنا بشرطِ ألا يعودَ فهذا يقتضي أنه لو عاد لبطلتِ التوبةُ وليس كذلك.

الشرطُ الخامسُ -وما أَعْظَمَه-: أن تكونَ التوبةُ في زمنِ الإمكانِ فإن فات الأوانُ لم تُقْبَلْ، وفواتُ الأوانِ عامٌّ وخاصٌّ: العامُّ طلوعُ الشمسِ من مَغْرِبِها، والخاصُّ حضورُ الموتِ، أما الأولُ فدليلُه قولُ اللهِ تبارك تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]. فَسَّرَ النبيُّ ﷺ بعضَ الآياتِ بأنها الشمسُ تَطْلُعُ من مغرِبِها. وقال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «لا تنقطعُ الهجرةُ حتى تنقطعَ التوبةُ، ولا تنقطعُ التوبةُ حتى

تَخْرُجَ الشمسُ من مَغْرِبها»(١).

أما الخاصُّ فهو حضورُ الأجَلِ، فإنه إذا حضر الموتُ لم تُقْبَلِ التوبةُ؛ لقول اللهِ تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء:١٨].

الشاهدُ قولُهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ وهذا الشرطُ يستلزمُ أن تكونَ التوبةُ على الفورِ بدونِ تأخيرٍ، وجْهُ ذلك: أنه لا يَعْلَمُ متى يأتيه الموتُ، فقد يموتُ بَغْتَةً على فراشِهِ، أو على كرْسِيِّه أو وهو ساجدٌ أو راكعٌ، وحينئذٍ يتبيَّنُ أن التوبةَ واجبةٌ على الفورِ، فاستدركْ نَفْسَك أيها العبْدُ، إن كان في أمرٍ بينك وبين اللهِ، أو بينك وبين الخَلْقِ؛ لأنك لا تدري متى يأتي الموتُ.

الخلاصةُ: شروطُ قَبُولِ التوبةِ خمسةٌ: أولًا: الإخلاصُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ثانيًا: الندمُ على الذنبِ، ثالثًا: الإقلاعُ في الحالِ، رابعًا: العزمُ على ألا يعودَ، خامسًا: أن تكونَ التوبةُ في زمنِ الإمكانِ. نسألُ اللهَ لنا ولكم التوبَةَ.

وقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [منهم] فَصَرَفَ معنى (عن) إلى معنى (من)، وهذا مبنيٌّ على ما سبق من أن حروفَ المعاني تتناوبُ؛ أي: ينوبُ بعضُها عن بعضٍ، ولكن إبقاءَ اللفظِ على ظاهِرِه أَوْلى، ويكون ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ مضمنًا معنى يعفو عنه، فيقبلُ التوبةَ عن عبادِهِ؛ أي: يَقْبَلُها ويعفو عنهم. ونجعل (عن) على بابِها، ويكونُ قولُهُ: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ كالتوكيدِ لما سبق، يقبلُ التوبةَ عن عبادِهِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٩٩)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت؟، رقم (٢٤٧٩)، والنسائي في الكبرى رقم (٨٦٥٨)، من حديث معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قولِهِ: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [المُتَابُ عنها].

والعفوُ مأخوذٌ من قولِهِم: عفا الأثرُ إذا أَخْفَتْهُ الرياحُ، وهو التجاوزُ عن العقوبةِ بالذنوبِ، و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ جمعُ سيئةٍ، وهي كلُّ ما يسوءُ الإنسانَ فِعْلُه أو وقوعُه، والمرادُ بالسيئاتِ هنا: -يعني تفسيري لها على حَسَبِ اللفظِ- مخالفةُ الشرعِ، فكلُّ ما خالف الشرعَ فهو سيئةٌ، سواءٌ كان بتركِ واجبٍ، أو فعلِ مُحَرَّمٍ.

قولُهُ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَـلُونَ﴾ يقولُ: قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالياءِ والتاءِ] ﴿مَا تَفْعَـلُونَ﴾ و«ما يفعلون»، أما على قراءةِ (ما يفعلون) فهي مطابقةٌ للضمائرِ السَّبْعِ، (ويَعلمُ ما يفعلون)؛ أي: ما يَفْعَلُه العِبادُ.

وأما على قراءةِ التاءِ فهي من بابِ الالتفاتِ عن الغيبةِ إلى الخطابِ. وأسلوبُ الالتفاتِ أسلوبٌ بلاغيٌّ ويُقْصَدُ به تنبيهُ المخاطَبِ إلى ما سيلقى إليه، وذلك لأن الكلامَ إذا كان على وتيرةٍ واحدةٍ فإن الإنسانَ يَنْسَجِمُ معه وربما يغفُلُ عنه، وإذا اختلف وقَف الإنسان، لماذا صار الأمرُ كذلك؟ انتبه صار الالتفاتُ على قراءةِ ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَـلُونَ﴾ التفاتًا من الغَيْبةِ إلى الخطابِ، الالتفاتُ فنٌّ معروفٌ في البلاغةِ من فوائده تنبيهُ المخاطَبِ.

انظر إلى قولِ الله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْـنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة:١٢]. مقتضى السياقِ أن يقولَ: وبَعَثَ منهم، لكن قال: وبعثْنَا منهم، فانتقل من الغَيْبَةِ إلى التكلُّمِ؛ لأجلِ تنبيهِ المخاطَبِ.

قال: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَـلُونَ﴾ علمه بما نعمل يشملُ العلمَ بالأشياءِ الظاهرةِ والأشياءِ الباطنةِ، قد يُذْنِبُ الإنسانُ ذَنْبًا ظاهرًا يعلمُه الناسُ ويعلمُه ربُّ الناسِ عَزَّوَجَلَّ، وقد يكونُ خفيًّا لا يعلَمُه الناسُ، ولكن يَعْلَمُه اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: رحمةُ اللهِ تعالى بعبادِهِ؛ حيث حَثَّهم على التوبةِ، وجهه في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾ فإن هذا ليس مجرَّدَ خبرٍ أن اللهَ يَقْبَلُ، بل هو حثٌّ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ أن نتوبَ إلى الله. اللهمَّ وَفِّقْنا للتوبةِ يا ربَّ العالمين، نظيرُ ذلك أن أقولَ: من زارني أعطيْتُه مئةَ درهمٍ. معنى هذا حثُّ الناسِ على الزيارةِ، كلُّ إنسانٍ سوف يُقْبِلُ على الزيارةِ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾ حثٌّ للناسِ بلا شكٍّ على التوبةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بيانُ كرمِ الربِّ عَزَّوَجَلَّ؛ حيث يَقْبَلُ التوبةَ عن عبادِهِ مهما كان الذنبُ، واقرأ قولَ الله تعالى: ﴿۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]. التوبةُ من الكفرِ مقبولةٌ، والإسلامُ يَهْدِمُ ما قبله مهما عَظَم، حتى من سَبَّ اللهَ أو رسولَهُ ثم أسلم تُقْبَلُ توبتُه؛ لعمومِ الأدلةِ، وقد قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ﴾ يعني عن كفرِهم ﴿يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]. ما قد سلف وإن عظُمَتْ، لقولِهِ: ﴿مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ (ما) اسمٌ موصولٌ يُفيدُ العمومَ، حتى لو قَتَلَ هذا الكافرُ ألفَ رجلٍ مؤمنٍ ثم أَسْلَمَ؛ تاب اللهُ عليه، ولذلك إذا أسلم الكفارُ وقد أتلفوا أموالَ المسلمين في الحربِ لا يَضْمَنُون أموالَ المسلمين؛ لأنَّ الإسلامَ يَهْدِمُ ما قبله.

مسألةٌ: الكافرُ حربيٌّ -ما لم يكن بيننا وبينه عَهْدٌ- فلنا أن نَقْتُلَه وله أن يَقْتُلَنا. بمعنى أنه لو قَتَلَنا لم يَضْمَن، وإلا حَرَّمْنَا عليه أن يَقْتُلَنا وحرامٌ عليه أن يَكْفُرَ؛ ولهذا كان القولُ الراجحُ: أن الكفارَ مخاطَبون بفروعِ الشريعةِ كما أنهم مخاطَبون بالتوحيدِ،

بل أقولُ: إن الكافرَ آثمٌ حتى في المباحِ، الآن الكافرُ يأكلُ ويشربُ وآمِنٌ ويلبَسُ وكلُّ شيءٍ كلُّ نعمةٍ فإنه معاقَبٌ عليها، زيادةً على عقوبةِ الكفرِ ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَـٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [آل عمران:١٩٦-١٩٧]، وإذا سُئِلَ أصحابُ النارِ ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ [المدثر:٤٢-٤٧]، إذن فهُمْ آثمون، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة:٩٣] وغيرهم عليهم جناحٌ، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَـٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف:٣٢] للذين آمنوا، وغيرِ الذين آمنوا ليست لهم ولا خالصة لهم يومَ القيامةِ.

انتبهوا: الكافِرُ عدُوُّ اللهِ، ولو ساوت الدنيا جناحَ بعوضةٍ عند اللهِ ما سقى منها كافرًا شربةَ ماءٍ، فهم إذا أكلوا، أو شربوا، أو أَمِنُوا، أو صحوا، أو أي نعمةٍ تصيبُهُم فإنهم معاقبون عليها.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الإشارةُ إلى لطفِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى حيث قال ﴿عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ يعني: كأنه -والله أعلمُ- لما كانوا عبيدًا له عامَلَهُم بالرفقِ والعفوِ والتوبةِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الله إذا تاب على العبدِ عفا عن سيئاتِهِ مهما عظمت؛ لقولِهِ: ﴿وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتُ عمومِ علمِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكلِّ ما نفعَلُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ يتفرعُ على هذه الفائدةِ التحذيرُ من المخالفةِ؛ وجْهُ ذلك: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾؛ يعني: فاحذروا أن تفعلوا شيئًا يُغْضِبُه فإنه عالمٌ بكم.

الآية (٢٦)

• ● ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى:٢٦].

• ● ● •

قولُهُ: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [يجيبُهُم إلى ما يسألون] ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ بمعنى: يجيبُ، مع أنه قد يتبادرُ إلى ذهنِ الإنسانِ أن معنى ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾؛ أي: يطيعُ، كما إذا قلت: دعوتُ فلانًا فاستجاب لي؛ أي: أطاعني، لكن هنا ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ بمعنى يُجيبُ، ودليلُ هذا التفسيرِ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران:١٩٥]؛ إذن استجاب بمعنى: أجاب، ويستجيبُ بمعنى: يجيبُ.

وقوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ مفعولٌ به، وليست فاعلًا، الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على الله.

وإننا إذا قلنا: ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ أنها عائدةٌ للهِ عَزَّوَجَلَّ صارت ﴿الَّذِينَ﴾ محلُّها النصبُ فهم مجابون، و﴿الَّذِينَ﴾ مفعولٌ به، وأيضًا يُضْعِفُ هذا القولَ -بأن قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الشورى:٢٦]؛ يعني: الذين آمنوا هم الذين استجابوا لربِّهم- قولُهُ: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [الشورى:٢٦]، فإن الأصلَ أن الضمائرَ تكونُ واحدةً، ومعلومٌ أن الزيادةَ ﴿مِّن فَضْلِهِۦ﴾ من الفضلِ خاصَّةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ فالقولُ بأنها تحتملُ المعنى الثانيَ ضعيفٌ؛ لأنَّه مرجوحٌ.

وعندنا مُرَجِّحٌ على أن المجيبَ هو اللهُ وهو قولُهُ: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ ولو كان كذلك لقال: فيـزيدُه ويَسـتجِيبُ الذِين آمَنُوا وعَمِلوا الصالحاتِ فيـزيدُهُم. إذا استجابوا، فلما جاء حرفُ العطفِ الذي يقتضي تساويَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لم يصحَّ ما قلتَ، وإلا لقال: ويَستجِيبُ الذِين آمَنُوا وعَمِلوا الصالحاتِ فيزيدُهُم؛ أي: بسببِ استجابتِهم يزيدُهُم من فضْلِه.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ آمنوا بقلوبِهم ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بجوارحِهم، والإيمانُ والعملُ الصالحُ يُقرنان دائمًا؛ لأنَّ أحدَهُما ملازمٌ للآخَرِ، فكلُّ من آمن حقًّا فسيعملُ الصالحاتِ قطعًا، دليلُ هذه القاعدةِ: قولُ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «**ألا وإن في الجسدِ مضغةً إذا صَلَحَت صَلَحَ الجسدُ كلُّهُ، وإذا فسدتْ فسَدَ الجسدُ كلُّه**»[1].

إذن: آمنوا بكلِّ ما يجبُ الإيمانُ به، وأركانَ الإيمانِ قال عنها النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «**إنما الإيمانُ باللهِ، وملائكتِه، وكتُبِه، ورسُلِه، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ**»[2].

وقوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الصالحاتُ: هذه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: الأعمالُ الصالحاتُ. فما ضابطُ العملِ الصالحِ؟ ضابطُ العملِ الصالحِ: أن يكونَ خالصًا للهِ، موافقًا لشريعةِ اللهِ؛ هذا يقعُ في أمةِ محمدٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لكن هل يقعُ في الأممِ السابقةِ؟ الجوابُ: نعم، حين كانت شرائعُهُم قائمةً يقعُ منهم الإيمانُ والعملُ الصالحُ، إذن العملُ الصالحُ ضابطُهُ أن يكونَ خالصًا للهِ موافقًا لشريعةِ اللهِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فقولُنا: أن يكون خالصًا لله احترازٌ من العملِ الذي يقعُ فيه الشركُ فليس بصالحٍ، وإن قلَّ الشركُ؛ لقولِهِ تعالى في الحديث القدسيِّ: «أنا أغنى الشركاءِ عن الشركِ من عَمِلَ عملًا أَشْرَكَ فيه معي غيري تركْتُه وشِرْكَه»(١).

وعلى وَفْقِ الشريعةِ أن يكون خاليًا من البدعةِ، فإن كان فيه بدعةٌ لم يكن صالحًا، حتى لو كانت أجزاءُ هذه البدعةِ عملًا صالحًا، فإنها إذا كانت بدعةً لا تكونُ عملًا صالحًا؛ يعني: لو أن أحدًا أَحْدَثَ أذكارًا من القرآنِ أو من السُّنَّةِ، لكن على صفةٍ لم تأتِ بها الشريعةُ، فإنها ليست عملًا صالحًا، ولا يكونُ العملُ صالحًا إلا إذا وافقَ الشريعةَ في أمورٍ ستةٍ: السببِ، والقَدْرِ، والكيفيَّةِ، والنَّوْعِ، والزمانِ، والمكانِ. لا بدَّ أن يوافقَ الشريعةَ في هذه الأشياءِ الستَّةِ:

السببُ: بأن يكونَ هذا العملُ مشروعًا لسببٍ معيَّنٍ، فلو أن إنسانًا أحدثه لسببٍ آخَرَ لم يُقْبَلْ منه، ولم يَكُنْ صالحًا.

مثالُ ذلك: نرى بعضَ الناسِ إذا قُدِّمَ إليه الطِّيبُ، يقولُ: اللهمَّ صلِّ على محمدٍ. هذا ليس عملًا صالحًا.

إذا قال قائلٌ: كيف تقولُ: ليس عملًا صالحًا وهو صلاةٌ على الرسولِ؟

قلنا: لأنه ليس من هديِ الرسولِ ﷺ أنه كلما تَطَيَّبَ صلى على النبيِّ، ولا أَمَرَ أُمَّتَهُ بذلك، إذن فأنت الآن أَثْبَتَّ سببًا غيرَ شَرْعِيٍّ.

ومن ذلك أن بعضَ الناسِ إذا تجشَّأ -وهو خروجُ الريحِ من فوقُ- قال: الحمدُ للهِ. نقولُ: من قال لك إنه يشرعُ عند التجشؤِ أن تَحْمَدَ اللهَ؟ إذن عملُك غيرُ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صالحٍ؛ لأنَّه غيرُ مطابقٍ للشريعةِ، ونقـولُ: يلـزمُ على قولِك أنك إذا فَسَـوْتَ أن تحمدَ اللهَ، ولا دليلَ على هذا.

والثاني: بأن يكونَ من جنسِ ما جاءتْ به الشريعةُ، فإن خرج عن ذلك لم يكن عملًا صالحًا، مثالُه: لو أن أحدًا ضحَّى بفرسٍ فالفرسُ أغلى من الشاةِ غالبًا، فإن الأضحيةَ لا تُقْبَلُ؛ لأنه ليس من جنسِ المشروعِ التضحيةُ به، إذ إن التضحيةَ لا تكونُ إلا من بهيمةِ الأنعامِ: الإبلِ والبقرِ والغنمِ، كما قال تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَـٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ [الحج:٢٨].

الثالثُ: أن يكونَ مطابقًا للشريعةِ في قَدْرِه فلا يزيدُ على ما جاءت به الشريعةُ؛ ولهذا لو أن إنسانًا زاد في الصلاةِ ركعةً لم يكن عملًا صالحًا، حتى وإن كانت صلاتُهُ في الأصلِ مشروعةً، لكنها في هذا الحالِ ليست مشروعةً.

فإن قال قائلٌ: ماذا تقولون لو أن الإنسانَ زاد في صلاةِ الليلِ على إحدى عشرة ركعةً، هل تكونُ الزيادةُ عملًا صالحًا؟

إذا قلتُ: نعم، أَشْكَلَ علينا أننا قلنا: لا بدَّ أن تطابق الشريعةَ في قَدْرِها. أعني: العبادةَ، ومعلومٌ أن النبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- كان لا يزيدُ في رمضان ولا غيرِهِ على إحدى عشرة ركعةً[1]، وربما صلى ثلاثَ عشرةَ ركعةً[2].

فالجوابُ: أن صلاةَ الليلِ لم يردْ فيها تحديدٌ عن -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بأن قال: لا تزيدوا على كذا، بل صلى هو إحدى عشرة ركعةً، وقال للذي سأله عن صلاةِ الليلِ: قال له: «مثنى مثنى فإذا خَشِيتَ الصبحَ فصلِّ ركعةً تُوتِرُ لك ما قد صَلَّيْتَ الليلَ»[(١)]، فقولُهُ: «مثنى مثنى»، بدون تحديدٍ يدلُّ على أن صلاةَ الليلِ لا حدَّ لها، صلِّ ما شئتَ من الركعاتِ.

الأمرُ الرابعُ: أن تكونَ موافقةً للشريعةِ في الزمانِ، فإن خالفت الشريعةَ في الزمان فإنها لا تُقْبَلُ.

مثالُ ذلك: رجلٌ ضَحَّى وذبح أضحيتَهُ قبل صلاةِ العيدِ، فلا تصحُّ هذه الأضحيةُ؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ للذي أخبره أنه ذبح قبل أن يصلي قال له: «شاتُك شاةُ لحمٍ»[(٢)].

الخامسُ: في المكانِ: أن تكونَ موافقةً للشريعةِ في المكانِ. يعني: أنه إذا خص الشارعُ العبادةَ بمكانٍ معيَّنٍ فإن صلاتَها في غيرِ هذا المكانِ لا تُقْبَلُ، فالوقوفُ بعرفةَ لو أن إنسانًا وقف في مزدلفةَ بدَلَ الوقوفِ بعرفةَ، فإن ذلك لا يصحُّ؛ لأنَّه وقف في غيرِ المكانِ الذي حُدِّدَ، ولو اعتكف الإنسانُ في بيتِهِ لم يصحَّ الاعتكافُ؛ لأنَّ الاعتكافَ مخصوصٌ بالمساجِدِ.

السادسُ: أن تكون مطابقةً للشـريعةِ في هيئتها يعني: الكيفيَّةَ، فلو توضأ الإنسانُ وغسل يديه قبل وجْهِه فالوضوءُ لا يصحُّ؛ لأنَّه مخالفٌ للشريعةِ في الهيئةِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٤٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم النحر، رقم (٩٥٥)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب وقتها، رقم (١٩٦١)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إذ إن الله يقولُ: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة:٦] ولو صلى الإنسانُ فسجد قبل أن يركعَ، ثم قام وركع لم تصحَّ الصلاةُ؛ لعدمِ موافقةِ الشريعةِ في الهيئةِ.

هذه ستةُ أشياءَ لا يُمْكِنُ أن تكونَ العبادةُ مطابقةً للشريعةِ إلا إذا تحققت هذه الأشياءُ الستةُ.

قولُهُ: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾؛ أي: يعطيهم من فضلِه زيادةً على ما عمِلوا، فالحسنةُ بعشْرِ أمثالِها إلى سَبْعِ مئةِ ضِعْفٍ، إلى أضعافٍ كثيرةٍ.

قولُهُ: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ هذه جملةٌ مستأنفةٌ، لَمَّا ذَكَرَ ما يحصلُ للذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ ذَكَرَ ما يَحْصُلُ لِضِدِّهم؛ لأنَّ القرآن الكريمَ مثاني تثنى فيه المعاني، فتذكر فيه الجنة ثم يذكر النار، والثواب ثم العقاب، والمؤمن ثم الكافر، وهلمَّ جرًّا.

وقوله: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ الكافرُ: في الأصلِ الجاحدُ مأخوذٌ من الكُفراء، وهي من وعاءِ طلعِ النخلِ، ولكنه يُطْلَقُ على كلِّ من كَفَرَ باللهِ تعالى بجحدٍ أو غيرِه، سواءٌ كان بجحدٍ مثل: أن يجحد الرسالةَ أو القرآنَ، أو كان باستكبارٍ عن دينِ اللهِ مثل: أن يدعَ الصلاةَ التي تَرْكُهَا كُفْرٌ.

وقولُهُ: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ الذي هو ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وأتت العبارةُ بهذا الوجهِ للتأكيدِ على عذابِهم -والعياذُ باللهِ-، وإلا لكان يكفي أن يقال: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة:٩٠] أو ما أَشْبَهَ ذلك، لكن اللهَ تعالى قال: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ الشديدُ: القويُّ، وإذا رأيتَ أن تعرف هذا فاقرأْ ما في القرآنِ والسُّنَّةِ من عذابِ أهلِ النارِ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: فضيلةُ الإيمانِ والعملِ الصالحِ، وأنه سببٌ لإجابةِ اللهِ تعالى.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن اللهَ تعالى يعطي المؤمنين العاملين للصالحاتِ أكثر مما عملوا؛ لقولِهِ: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾، وهذه الزيادةُ بيَّنَها اللهُ تعالى في مواضعَ أخرى من كتابِهِ فقال: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦٠]، وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:٢٦١].

وربما يقالُ أيضًا بزيادةٍ أخرى غيرِ العددِ وهي: أنه يزيدُهم من الإيمانِ والعملِ الصالِحِ؛ لأَنَّه كلما عمِلَ الإنسانُ عملًا صالحًا ازداد يقينُهُ؛ ولهذا كان من قولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ أن الأعمالَ داخلةٌ في الإيمانِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن كلَّ ما ينالُ الإنسانُ من خيرٍ فبفضلِ الله، وعلى هذا يجبُ على الإنسانِ أن يَقْطَعَ عن نفسِه الإعجابَ، ويجبُ عليه ألا يقولَ: هذا من عندي، أو أنا جديرٌ به، أو ما أَشْبَهَ ذلك من الكلماتِ التي يَفْخَرُ بها على اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التحذيرُ من الكفرِ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾؛ لأَنَّه ليس المرادُ من هذه الجملةِ الإخبارَ بشدةِ العذابِ للكافرين، ولكن المرادَ بيانُ هذا والتحذيرُ من الكفرِ؛ خوفًا من العذابِ الشديدِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن اللهَ تعالى يُنْذِرُ الناسَ عن المعاصي والكفرِ بذكْرِ العقابِ، أخذ العلماءُ من هذا أنه إذا ذكر اللهُ تعالى عقابًا في عملٍ من الأعمالِ دلَّ ذلك على تحريمِه، وإذا ذكر ثوابًا في عملٍ من الأعمالِ دلَّ ذلك على مشروعِيَّتِه.

• ● ۞ ● •

الآية (٢٧)

• • • •

﴿ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى:٢٧].

• • • •

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿بَسَطَ﴾ بمعنى وَسَّعَ، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة:٢٤٥]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الزُّمَر:٥٣]، فالبسطُ بمعنى التوسيعِ، يعني: لو وَسَّعَ اللهُ الرزْقَ للعبادِ لبغَوْا في الأرضِ.

وقولُهُ: ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [جميعُهُم] يعني: لو كان كلُّ الناسِ أغنياءَ بُسِطَ لهم في الرِّزْقِ لبغوْا في الأرضِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَبَغَوْا۟﴾ جميعُهُم ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: طَغَوْا فيها] وتجاوزوا حدودَهم؛ وذلك لأن الجميعَ كانوا في رفاهيةٍ وفي رزقٍ واسعٍ ولا رادعَ ولا اعتبارَ ولا اتِّعَاظَ.

وأيضًا لو بَسَطَ اللهُ الرزقَ لجميعِ العبادِ لفسدت الدنيا؛ لأنَّه لولا هذا التفاضلُ بين العبادِ في الرِّزْقِ ما خدم أحدٌ أحدًا، ولا استقامت الأحوالُ، لو كان الناسُ كُلُّهُم على حدٍّ واحدٍ في الغنى، وطلبت من شخصٍ أن يعملَ لك فإنه لن يستجيبَ؛ لاستغنائِهِ بما عنده، ولكنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فَضَّلَ بعضَ الناسِ على بعضٍ، ورَفَعَ بعضَهُم

فوق بعضٍ درجاتٍ؛ ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف:٣٢]. هذا ما ذهب إليه المُفسِّر، ولكن قد يقالُ: إن قولَه تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ﴾ شاملٌ للجميعِ أو للأفرادِ، فإن الإنسانَ لو بَسَطَ اللهُ له الرزقَ بغى واستغنى؛ ولذلك تجدون أكثَرَ من يُكَذِّبُ الأنبياءَ هم الملأُ الأغنياءُ الكبراءُ، وأمَّا الفقراءُ الضعفاءُ ففي الغالبِ هم الذين يَتَّبِعُون الأنبياءَ، فيكونُ المعنى المرادُ بقولِهِ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ﴾ المرادُ الجنسُ يعني: لواحدٍ من عبادِهِ لبغى في الأرضِ.

قولُهُ: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يُنزِلُ﴾ بالتخفيفِ وضِدِّه] ضِدُّهُ التشديدُ؛ يعني: يُنزِّلُ ويُنزِلُ، ينزِّلُ من نزَّلَ ويُنزِلُ من أنزَلَ وقولُهُ: [بالتخفيفِ وضِدِّهِ] اصطلاحُ المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا أتى بِمِثْلِ هذا التعبيرِ فالقراءتان سَبْعِيَّتَانِ، وكذلك إذا قال: وفي قراءةٍ، فالقراءتان سَبْعِيَّتان، أمَّا إذا قال: وقُرِئَ فالقراءةُ شاذَّةٌ؛ لأنَّه أتى بها بصيغةِ التمريضِ، هذا التعبيرُ الذي معنا [بالتخفيفِ وضِدِّهِ] على حدٍّ سواءٍ يعني: ساوى بين القراءتين، وعلى هذا فهما سبعيتان.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من الأرزاقِ] بيانٌ للمنزَّلِ، فالمُضْمَرُ إذن من الأرزاقِ، ويدلُّ على أن المُضْمَرَ من الأرزاقِ قولُهُ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ﴾؛ أي بتقديرٍ مكتوبٍ في الأزلِ لا يتغيَّرُ، ولا يتبدَّلُ ﴿مَّا يَشَآءُ﴾ فيبسطُها لبعضِ عبادِه دون بعضٍ، وينشأُ عن البسْطِ البغيُ ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾.

قولُهُ: ﴿بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾ هذه المشيئةُ كما سبق مقرونةٌ بالحكمةِ، فمن اقتضتِ حكمةُ اللهِ أن يُغْنِيَهُ أغناه، ومن اقتضتْ حكمةُ اللهِ أن يُفْقِرَهُ أَفْقَرَهُ.

وفي الحديثِ القدسيِّ «إن من عبادي من لو أغنيْتُه لأفسده الغنى، وإن من

عبادي من لو أفقرْتُه لأفسده الفقرُ»(١)، فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حكيمٌ. وكم من إنسانٍ رجع إلى اللهِ تعالى بسببِ المصائبِ من فقرٍ، أو موتِ قريبٍ، أو صديقٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك.

قولُهُ: ﴿مَا يَشَآءُ﴾ قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فيبسُطُها لبعضِ عبادِه دون بعضٍ، وينشأ عن البسطِ] يعني توزيعَ الرزقِ [البغيُ]، هذا كالتعليلِ؛ لكونِ الجواب: لو بسطَ اللهُ الرزقَ لعبادِهِ لَبَغَوْا؛ بأنه ينشأُ عن البسطِ البغيُ والطغيانُ والاستكبارُ عن العبادةِ والتكذيبُ بالحقِّ.

قولُهُ: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ الجملةُ استئنافيَّةٌ تُبيِّنُ أن بَسْطَه الرِّزْقَ وعدَمَه ناشئٌ عن عِلْمٍ وخبرةٍ، والخبرةُ أخصُّ من العِلْمِ؛ لأنَّها العلمُ ببواطنِ الأمورِ، ولكن نقولُ: إن العلمَ ببواطِنِ الأمورِ يدلُّ بالالتزامِ على العِلْمِ بظواهرِ الأمورِ من بابِ أولى.

﴿بَصِيرٌ﴾ مأخوذةٌ من الإبصارِ بالعيْنِ، ومن البصيرةِ وهي العِلْمُ، فيكونُ بصيرٌ لها معنيان: الأولُ: من الإبصارِ وهو الرؤيا بالعيْنِ، والثاني: من البصيرةِ وهي العلمُ ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾، وهذا يعني أنه يُضَيِّقُ على من شاء ويوسِّعُ على من شاء.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أن بَسْطَ الرزقِ وتضييقَهُ من عندِ اللهِ وحده؛ لقولِهِ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣١٨-٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٢٣١)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائلٌ: ألا يَرِدُ على هذا أننا نرى الرجلَ يعملُ ويكدحُ ويتَّجِرُ فيزيدُ مالُهُ؟

قلنا: لا يرِدُ؛ لأنَّ أَصْلَ عَمَلِه من عندِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هو الذي أَوْقَعَ في قلبِهِ النِّيَّةَ وأَقْدَرَهُ على العملِ، فهو من فَضْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هذا وَجْهٌ.

وجهٌ آخرُ أننا نجدُ بعضَ الناسِ يَكْدَحُ ويَتْعَبُ ويعملُ، ولكن لا يُوفَّقُ، كلما ضرب وجهًا ازداد خسرانًا وحينئذٍ ينتفي هذا الإيرادُ.

إذن فالبسطُ كلُّهُ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لا من أَصْلِهِ، ولا مما يتفرَّعُ عنه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الحذرُ من الترفِ وسَعةِ الرزقِ، وجْهُ ذلك أن الله تعالى أخبر بأن بَسْطَ الرزقِ سببٌ للبغْيِ، وهذا كقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧]، وأخبر النبيُّ ﷺ أن أَخْوفَ ما يخافُ علينا ما يُفْتَحُ علينا من زَهْرَةِ الدنيا[1]، فليحذرِ الإنسانُ ما يُبْسَطُ له من الرزقِ، فلعل شقاءه يكونُ بسببِهِ، نسألُ اللهَ السلامة والعافيَة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حكمةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فيما يُنزِّلُ من الرزقِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ المشيئةِ للهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حتى فيما يَحْصُلُ للعبدِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الإشارةُ إلى أن توسيعَ الرزقِ لشخصٍ وتضييقَهُ لآخَرَ مبنيٌّ على خبرةٍ وعلمٍ؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم (٦٤٢٥)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦١)، من حديث عمرو بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٢٨)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨].

قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ يُنَزِّلُه من السماءِ، ﴿ٱلْغَيْثَ﴾ أي: ما يَحْصُلُ به الإغاثةُ وهي الإنقاذُ من الشدَّةِ، أما المطرُ فقد يَنْزِلُ ولا تزولُ به الشدَّةُ، دليلُ ذلك قولِ النبيِّ ﷺ: «ليس السَّنَةُ أن لا تُمْطِرَ ولكن السَّنَةَ أن تُمْطِرَ فلا تُنْبِتُ الأرضُ شيئًا»(١).

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾ أي: ما قَنَط العبادُ، قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْغَيْثَ﴾ المطرُ، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾؛ أي: يَئِسُوا من نزولِهِ]؛ لتأخُّره عن وقتِه قالوا: إذن هذا العامُ لا مَطَرَ، فيُنْزِلُ اللهُ المطرَ، وإنزالُ المطرِ على حينِ شفقةٍ له وقنوطٍ من نزولِهِ يكونُ أشدَّ وقْعًا في النفوسِ، وأبْيَنَ لرحمةِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وفَضْلِهِ.

وقولُهُ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾ بيانٌ للواقِعِ وليس تقريرًا للقنوتِ؛ لأنَّ القنوطَ حُكْمُه الشرعيُّ لا يَجُوزُ، بل هو من كبائرِ الذنوبِ. الإخبارُ بالواقعِ أو عن الواقعِ لا يعني إقرارَهُ، ودليلُ هذا قولُهُ ﷺ: «ليكونَنَّ من أمتي أقوامٌ يستحلُّونَ الحِرَّ والحريرَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في سكنى المدنية وعمارتها قبل الساعة، رقم (٢٩٠٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

والمعازفَ»[1]. وقولُهُ: «لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ من كان قَبْلَكم اليهودِ والنصارى»[2]، وإخبارُهُ بأن الظعينةَ تخرُجُ من كذا إلى كذا لا تخشى إلا اللهَ[3]. فهذا الإخبارُ عن الواقِعِ لا يقتضي حِلَّهُ وإقرارَهُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ يَبْسُطُ مَطَرَه] هكذا قال المفَسِّرُ، ولو كان المرادُ كما قال لقال: يُنَزِّلُ الغيثَ من بَعْدِ ما قَنَطُوا ويَنْشُرُه، ولكن الصوابَ: ينشرُ رَحْمَتَه؛ أي: الرحمةَ التي تَحْصُلُ بهذا الغيْثِ، من نباتِ الزرعِ، ودَرِّ الضَّرْعِ، وسَعَةِ الرزقِ، وغيرِ ذلك مما ينشأُ عن المطرِ.

وقال بعضُ العلماءِ: يَنْشُرُ رحمتُه؛ أي: يجعلُ السماءَ صحوًا حتى تَخْرُجَ الشمسُ، وفي هذا نظرٌ، اللهمَّ إلا إذا وصلتِ الأمطارُ إلى حدٍّ يُخْشَى من ضَرَرِها، فحينئذٍ يكونُ انجلاءُ الغَيْمِ، وخروجُ الشمسِ يكونُ رحمةً، أما مجرَّدُ خروجِ الشمسِ وانجلاءُ الغيْمِ فإنه ليس برحمةٍ، لكنه حِكْمَةٌ، نَعْلَمُ بأن الله تعالى يَفْعَلُ هذا لحكمةٍ وينْشُرُ رحْمَتَه، فالمسألةُ أعمُّ مما ذَكَرَ المُفسِّر.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ المُحْسِنُ للمؤمنين ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ المحمودُ عندهم]. قولُهُ: [﴿وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ المُحْسِنُ للمؤمنين] فَسَّرَ الوَلايةَ بالإحسانِ، والصوابُ أن الولايةَ أعمُّ، فقولُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾؛ أي: الذي يتولَّى أمورَ عبادِهِ. وقولُهُ:

---

(١) أخرجه معلقًا البخاري: كتاب الأشربة، باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

﴿ٱلْحَمِيدُ﴾؛ أي: المحمودُ على هذه الوَلايةِ؛ لأنَّها وَلايةُ رحمةٍ وحكمةٍ وعدلٍ، فيُحْمَدُ عليها، إذا كان اللهُ تعالى هو الوليَّ فإلى من يلجأُ إذا ضاقت عليه الأمورُ؟ يلجأُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه وليّه، كما أن اليتيمَ يرجعُ إلى وَلِيِّه في تصريفِ مالِه، وقولُهُ: ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾؛ أي: المحمودُ على وَلايتِه، فكلُّ ما أجراه الله عَزَّوَجَلَّ في مُلْكِه فإنه محمودٌ عليه، ماذا كان يقولُ النبيُّ ﷺ إذا أصابه ما يسوؤه يقولُ: «الحمدُ للهِ على كلِّ حالٍ»، وإذا أصابه ما يَسُرُّهُ قال: «الحمدُ لله الذي بِنِعْمَتِه تتمُّ الصالحاتُ»[1]، وأما ما يقولُهُ بعضُ الجهَّالِ: الحمدُ للهِ الذي لا يُحْمَدُ على مَكْرُوهٍ سواه، فهذه عبارةٌ بِدْعِيَّةٌ لا تجوزُ؛ لأنَّها تُنبئُ عن كراهةِ الإنسانِ لما يَفْعَلُه اللهُ عَزَّوَجَلَّ ثم هناك تناقضٌ بين مكروهٍ ومحمودٍ، ثم إن كلَّ ما يجيءُ به اللهُ عَزَّوَجَلَّ فإن الإنسانَ يجبُ عليه أن يرضى به؛ لأنَّ من الإيمانِ الإيمانَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّه، فالمهمُّ أن هذهِ عبارةٌ مُحْدَثَةٌ يُنْهَى عنها، ويقالُ لمن يقولُها: قل ما قاله الرسولُ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- وهو: «الحمدُ لله على كلِّ حالٍ».

ووَلايةُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ تنقسمُ إلى قسمين لا تَخْرُجُ عنهما: إما إحسانٌ وإما عدْلٌ والثالثُ: ممتنعٌ، وهو الظُّلْمُ، فولايةُ الله تعالى لا تَخْرُجُ عن هذين الأمْرَيْنِ أعني: الإحسانَ، والعدْلَ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن إنزالَ المطرِ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن بإنزالِ المطرِ زوالَ الشِّدَّةِ؛ لأنَّ الغيثَ هو إزالةُ الشدَّةِ.

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، رقم (٣٨٠٣)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الإنسانَ لا يَصْبِرُ، طبيعةُ الإنسانِ أنه لا يَصْبِرُ، فيستولي عليه اليأسُ والقنوطُ من رحمةِ اللهِ، والذي يجبُ على المرءِ ألا يَقْنَطَ من رحمةِ اللهِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر:٥٣]، وقال عن إبراهيمَ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجْر:٥٦].

فالواجبُ عليك إذا مَسَّكَ السوءُ ألا تَقْنَطَ، الواجبُ أن تَصْبِرَ وتَحْتَسِبَ، ودوامُ الحالِ من المحالِ، لكنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَذْكُرُ الشيءَ بحسبِ الواقِعِ، لا بِحَسَبِ ما ينبغي للإنسانِ من ملازمةِ الصبرِ وانتظارِ الفرَجِ.

فمثلًا: إذا نَزَلَ بالإنسانِ ضائقةٌ، وقَدَّرَ في نفْسِه أنه لا يُمْكِنُ زوالُها فهذا قنوطٌ بلا شكٍّ، لكن إذا قَدَّرَ في نفْسِه أنه لا تُمْكِنُ إزالتُها من المخلوقِ فهذا حقٌّ؛ لأنَّ بعضَ الأمراضِ مثلًا حَسَبَ المعروفِ أنه لا يُمْكِنُ للمخلوقِ أن يزيلَها، لكن قد تزولُ بإذنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يُذكر لنا أن بعضَ القراءِ الذين وَهَبَهُم اللهُ تعالى إيمانًا وتقوى يَقْرَأُ على المصابِ بالسرطانِ فيبرأُ بإذنِ اللهِ، فالسرطانُ حَسَبَ الطِّبِّ الحسِّيِّ يرونه من الأمراضِ الميؤوسِ منها.

إذن: اليأسُ من أن هذه الضائقة لا تزولُ على يدِ المخلوقِ حقٌّ، ولا مانعَ فيه، أما من عند الخالِقِ فلا يجوزُ؛ لأنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ والذي خلقك من ماءٍ مهينٍ قادرٌ على أن يَشْفِيَكَ من هذا المرضِ مثلًا، والذي أَخْرَجَكَ من بطنِ أُمِّكَ ليس عليك ثيابٌ حتى هَيَّأَ اللهُ لك الثيابَ قادرٌ على أن يَكْسُوَكَ بالغنى بَعْدَ الفقرِ، فلا تَيْأَسْ من رَحْمَةِ اللهِ أبدًا، انتظِرِ الفَرَجَ، ولكن اصْبِرْ لا تتعجَّلِ الأمورَ، فاللهُ تعالى جعَلَ لكلِّ شيءٍ سُنَّةً وطريقةً تأتي بها في النهايةِ.

فإن قال قائلٌ: ما الفَرْقُ بين اليأسِ والقنوطِ؟

فالجوابُ: القنوطُ أشدُّ اليأسِ، يعني إذا ارتفعَ اليأسُ حتى لم يبقَ في الإنسانِ أيُّ أَمَلٍ فهذا قنوطٌ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن نزولَ المطرِ رحمةٌ؛ لقولِهِ: ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾، وهذا على تفسيرِ المُفسِّرِ أن المرادَ بالرحمةِ المطرُ، وقد ذَكَرْنَا أن الرحمةَ أعمُّ من ذلك وهو هكذا، تشملُ نزولَ المطرِ، نباتَ الأرضِ، سِمَنَ المواشي، كثرةَ التصرفاتِ والحركاتِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتُ وَلايةِ الله عَزَّوَجَلَّ لجميعِ الخَلْقِ؛ لقولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ ولم يُقَيَّد، واعلمْ أن ولايةَ الله تعالى نوعان:

ولايةٌ خاصَّةٌ، وولايةٌ عامَّةٌ، الولايةُ العامَّةُ: هي التي تشملُ ولايةَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لجميعِ العبادِ مُؤْمِنِهم وكافِرِهم، بَرِّهِم وفاجِرِهم، صغيرِهِم وكبيرِهِم، ذَكَرِهِم وأنثاهم، هذه عامَّةٌ ومنها قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦٢]، هذا من الولايةِ العامَّةِ؛ لأنَّ المرادَ بهم الكافرون.

الولايةُ الخاصَّةُ: هي التي للمؤمنين فقط، ودليلُها قولُهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة:٢٥٧]، إذن ما الفَرْقُ بين الخاصَّةِ والعامَّةِ؟

الفَرْقُ بينهما في المحلِّ ظاهرٌ، الولايةُ العامةُ تشملُ كلَّ أحدٍ، الولايةُ الخاصةُ بالمؤمنين، الفرقُ بينهما أيضًا من حيث الأثرُ أو التأثيرُ أن الولايةَ الخاصةَ تستلزمُ توفيقَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ للعبدِ في الهدايةِ وغيرَ ذلك، والعامَّةُ لا تستلزمُ ذلك، فإن الكفارَ اللهُ وليُّهم بالمعنى العامِّ، ومع ذلك لم يَهْدِهِم؛ لأنَّ الحكمةَ تقتضي ألا يَهْدِيَهُم.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن ولايةَ اللهِ تعالى محمودةٌ على كلِّ حالٍ؛ لقولِهِ: ﴿ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ اقرِنْ بين هذا وبين قولِهِ: ﴿هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [لقمان:٢٦]، تجِدِ التناسبَ التامَّ، فالغنيُّ الحميدُ: الذي يُحْمَدُ على غناه التامِّ، بحيث يُغْنِي به ما شاء، والوليُّ الحميدُ: الذي يُحْمَدُ على وَلايتِه بحيث يختصُّ بالولايةِ الخاصَّةِ من شاء، ويمنعُها عما شاء، وعلى كلِّ حالٍ فولايتُهُ حميدةٌ وغناه حميدٌ عَزَّوَجَلَّ.



الآية (٢٩)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٢٩].

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (من) للتبعيضِ، و(آياتٌ) جَمْعُ آيةٍ، وهي العلامةُ المعيَّنَةُ لما كانت له، العلامةُ التي تعيِّنُ الشيءَ وتُحَدِّدُه يقالُ لها: آيةٌ.

من آياتِ اللهِ؛ أي: من علاماتِ اللهِ على كمالِ قُدْرَتِه عَزَّوَجَلَّ وكمالِ سلطانِه ومن آياتِهِ خلقُ السَّمواتِ والأرضِ، فإنه لا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يَخْلُقَ مِثْلَهُم، وسبق الكلامُ على السَّمواتِ والأرضِ، ولم جمعت الأولى والثانيةُ أُفْرِدَتْ، وما أَشْبَهَ ذلك.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [(و) خَلَقَ (ما بَثَّ) فَرَّقَ ونَشَرَ ﴿فِيهِمَا﴾ أي في السَّمواتِ والأرضِ ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ وهي ما يدبُّ على الأرضِ من الناسِ وغيرِهِم] فهو من آياتِ اللهِ.

فمن آياتِ اللهِ في هذه المخلوقاتِ أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه أعطى كلَّ شَيْءٍ خَلْقَه ثم هدى، تَجِدُ الحيواناتِ وهي بُهمٌ، لا عقولَ لها، تجدُها تكسبُ رِزْقَها وتذهبُ تطلُبُه، وتُخَزِّنُ ما تُخَزِّنُ منه إن كانت مما يُخَزِّنُ الأقواتَ، وتجدُها تحنُّ إلى أولادِها،

وتَرْحَمُ أولادَها وتجوعُ لِشِبَعِهِم، إلى غيرِ ذلك مما إذا تأمَّلْتَه عَجِبْتَ من هذه المخلوقاتِ البُهمِ.

الطيورُ أعطاها اللهُ عَزَّوَجَلَّ قُوَّةَ نظرٍ بعيدةً، بدليلِ أنها ترى الحَبَّ وهي في جوِّ السماءِ، والآدميُّ لا يرى هذا بلا شكٍّ، لكن لَمَّا كانت الطيورُ لا تمشي على الأرضِ يَسَّرَ اللهُ لها بصرًا نافذًا قويًّا حتى ترى الحَبَّةَ وهي في جوِّ السماءِ فتنزلَ وتأخُذَها وتطيرَ، إلى غيرِ ذلك من الآياتِ العجيبةِ.

انظر مثلًا إلى الذَّرِّ الصغيرِ كيف يهتدي إلى جُحْرِه وهو يأتي إليه من بعيدٍ، ثم إنه يمشي على خطٍّ واحدٍ، شاهدناه بأعيُنِنا يمشي على خطٍّ واحدٍ على البساط الذي ليس فيه أثرُ ترابٍ. فتجدُه يصلُ إلى النهايةِ وإذا به ينحرفُ على زاويةٍ، كيف اهتدى إلى هذا إلا بهدايةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟ وقد قيل: إنه كلما مشى فإنه يَخْرُجُ منه شيءٌ؛ أي: مادَّةٌ، يشمُّها الذَّرُّ الآخرُ فيمشي تَبَعَهُ، هذا من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

تجدُ النملَ -وهو أكبرُ من الذَّرِّ- يحرصُ على أن يأتيَ بزادِهِ من بعيدٍ ثم يُخَزِّنَه في جُحْرِهِ، وإذا أراد أن يُخَزِّنَهُ أَكَلَ رؤُوسَ الحبِّ من أجلِ ألا يَنْبُتَ؛ لأنَّه لو بَقِيَ الحبُّ برؤوسه نَبَتَ وفَسَدَ عليه فتجدُه يَأْكل أعلى الحبَّةِ وأسْفَلَها حتى لا تَنْبُتَ، ثم إذا جاءَ المطرُ وابتلَّت الأرضُ ووَصَلَ البللُ إلى جُحْرِهِ تَجِدُه ينقُلُ هذا الحَبَّ لِيُخْرِجَه إلى الشمسِ والهواءِ حتى يَيْبَسَ، مَن الذي عَلَّمَهُ؟ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا شكَّ، فهو من آياتِ اللهِ.

وما أحسنَ الاستعانةَ على هذا بقراءةِ كتابِ (مفتاحُ دارِ السعادةِ)[1] لابنِ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا ذكرٌ فيه عجائبُ، حتى ذكر به قِصَّةَ أن رجلًا وَضَعَ طُعْمًا لذَرَّةٍ من

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٢٤٣).

الذَّرَّاتِ -إما لحمًا أو غيرهُ- فحاولـت الذَّرَّةُ أن تَحْمِلَها فعجزتْ، فرجعـت إلى جُحْرِهَا، واستغاثت بأَخَواتِها فأقبلْنَ إليها يزفُّون، فلما أقبَلْن عليه نزعها -رَفَعَه من الأرضِ- فجعل الذَّرُّ تطلبُه ولا تجدُ شيئًا، فصرخت وبقيت الأولى التي كانت قد دَلَّتْ عليه، فوضع الطُّعْمَ، فلما تيقنتْه ذهبتْ إلى قومِها فَدَعَتْهُم، فلما أَقْبَلْنَ نَزَعَها، فطلبْنَه فلم يَكُنْ، فرجعن، ثم وُضِعَ الطُّعْمُ للمرةِ الثالثةِ فتأكدته هذه الذرةُ، ثم رجعتْ إلى قومِها تستفزعُهُم، فلما أقبلن نَزَعَه فلما طَلَبْنَه ولم يجدنه أَكَلْنَ هذه الذَّرَّةَ نهائيًّا، قَطَّعْنَها أوصالًا، يقولُ: فحكيتُ ذلك لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ متعجبًا منها قال: نعم كلُّ شيءٍ مفطورٌ على عقوبةِ الظالمِ الكاذِبِ، وهذه كَذَبَتْ عليهن وظَلَمَتْهُنَّ فلم يبقَ إلا أن تُعْدَمَ؛ لأنَّ الساعيَ في الأرضِ فسادًا يجبُ إعدامُهُ حتى الآدميُّ.

وهل عليه دِيَةُ هذه المقتولةِ؟ الجوابُ: هو ظالمٌ لها نسألُ اللهَ أن يَعْفُوَ عنه.

وكلُّ شيءٍ هداه اللهُ عَزَّوَجَلَّ لما خَلَقَه له حتى الذَّرُّ شاهدْتُه أنا في حوضِ نخلةٍ لما سقيتُ النخلةَ بالماءِ دخل الماءُ من تحت الأرضِ إلى جُحْرِ الذَّرِّ، فجعلت الذَّرُّ تحملُ بَيْضَها الأبيضَ بسرعةٍ، حتى أَخْرَجَتْه عن الماءِ، فالذي هداها لهذا هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ. وآياتُ اللهِ كثيرةٌ؛ ولهذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ وفي الآيةِ الأخرى ﴿وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ﴾ [الجاثية:٤] فأتى بالماضي وأتى بالمضارعِ الدالِّ على الاستمرارِ.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ﴾ للحشرِ ﴿إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ﴾؛ أي: جَمْعَ هذه المخلوقاتِ ﴿إِذَا يَشَآءُ﴾؛ أي: إذا يشاءُ جَمْعَهُم، فالمفعولُ به محذوفٌ دلَّ عليه السياقُ.

﴿قَدِيرٌ﴾؛ أي: لا يُعْجِزُهُ شيءٌ، يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في الضميرِ تَغْلِيبُ

العاقِلِ] الضميرُ يعني في جَمْعِهِم تغليبُ العاقِلِ؛ لأنَّ الميمَ الدالَّةَ على الجَمْعِ لا تكونُ إلا في العقلاءِ، وأما غيرُ العقلاءِ فيؤتى بنونِ النِّسْوَةِ، لكن هنا أتى بضميرِ الجمْعِ مع أن ما في الأرضِ من دابَّةٍ أكثرُهُ غيرُ عقلاءَ، لكن يقولُ المُفسِّر يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تغليبٌ للعاقِلِ.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ أن خالقَ السَّمواتِ والأرضِ هو اللهُ؛ لقولِهِ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم:٢٢]، ولم يشارِكْهُ أحدٌ في ذلك.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن هذه المخلوقاتِ من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولكن لا يتبيَّنُ أنها من آياتِ اللهِ إلا بالتأمُّلِ والتدبُّرِ؛ لأننا اعتدنا هذه المخلوقاتِ، اعتدنا طلوعَ الشمسِ وغروبَها، وطلوعَ القمرِ وغروبَهُ، فلم يكن ذلك محرِّكًا لقلوبِنا؛ لأنَّه شيءٌ معتادٌ ولكن لو أننا تَدَبَّرْنَا هذه المخلوقاتِ لتبيَّنَ لنا أنها من آياتِ اللهِ العظيمةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ما يَبُثُّ في السَّمواتِ والأرضِ من دابَّةٍ من الآدميين وغيرِ الآدميين، فإن في كلِّ شيءٍ منها آيةٌ تدلُّ على كمالِ وحدانيَّتِه عَزَّوَجَلَّ ورحْمَتِه وحكمَتِه.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن ظاهرَ الآيةِ أن في السَّمواتِ دوابَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ أما الأرضُ فالدوابُّ فيها معلومةٌ لنا أكثرُها معلومٌ لنا نعْرفُه ونشاهدُه، أما السَّمواتُ ففيها دوابٌّ، لكن لا ندري ما هي، إن قلتَ: الملائكةُ. صار في ذلك إشكالٌ، وإن قلتَ: غيرُ الملائكةِ قلنا: إن اللهَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ لأنَّ الملائكةَ بَيَّنَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أنهم أولو أجنحةٍ فقال: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ ﴾ [فاطر:١]، وذو الجناحِ يطيرُ، وربما يكونُ يمشي أيضًا.

وعلى كلِّ حالٍ: نحن لسنا مُكَلَّفِين إلا بما نَفْهَمُه من ظاهِرِ الآيةِ ولا نتجاوزُ ذلك.

فنقولُ: ظاهرُ الآيةِ الكريمةِ أن السَّمواتِ فيها دوابُّ كالأرضِ، وإذا سَأَلَنا السائلُ: ما هذه الدوابُّ؟ قلنا: إما الملائكةُ أو غيرُها، اللهُ أعلمُ.

وقال بعضُ العلماءِ: ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ أي: في الأرضِ، كما في قـولِهِ تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن:١٩] إلى قـولِهِ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢] وزعموا أن هذا لا يكونُ إلا في المالِحِ، والصوابُ: أن الآيةَ على ظاهِرِها في آيةِ الرحمنِ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا﴾ وأن البحريْنِ المالحَ والعذْبَ كلاهما يَخْرُجُ منه اللؤلؤُ والمَرْجانُ، وإن كان في أحدِهما أكثرُ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تمامُ قدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بجمْعِ هذه الدوابِّ ليوم الحسابِ؛ لقولِهِ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الرَّدُّ على أولئـك المُنْكِرِينَ للبعْـثِ الذين قالوا: ﴿ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجاثية:٢٥] المنكرون للبعثِ يقولون: إن كنتم صادقين هاتوا آباءَنا فيقالُ: إن اللهَ تعالى لم يشأْ ذلك، وسيشاؤه فيما بعدُ، وأنتم لم يقلْ لكم: إنكم مجموعون اليومَ، بل قيل: إن ﴿إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْءَاخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الواقعة:٤٩-٥٠]. وأما تحدِّيهم بما لم يلتزمْه المتكلِّمُ فهذا ضائعٌ سُدًى.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تمامُ قدرةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بجمعِ هذه المخلوقاتِ، فإن قيل: هل في الآيةِ ما يَدُلُّ على تقييدِ القدرةِ بالمشيئةِ؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّ المُقَيَّدَ بالمشيئةِ ليس القدرةَ ولكن الجمْعَ، وبهذا نَعْرِفُ أن

بعضَ الناسِ الذين يقولون: إنه على ما يشاءُ قديرٌ قد أخطؤوا خطأً عظيمًا وقيَّدُوا ما أَطْلَقَه اللهُ فإن اللهَ قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرةِ:١٤٨] على ما يشاءُ وما لا يشاءُ، وهؤلاء يقولون: إنه على ما يشاءُ قديرٌ، فقدَّمُوا المعمولَ وتقديمُ المعمولِ يفيدُ الحصْرَ، إذن هو قديرٌ على الذي يشاءُ، وأما الذي لا يشاءُ فهو قديرٌ عليه. وهذا غلطٌ عظيمٌ اللهُ قادرٌ على كلِّ شيءٍ الذي يشاؤُهُ والذي لا يشاؤه.

إذن هل ننهى من نسمعُه يقولُها؟

الجوابُ: ننهاه عن ذلك نقولُ: يا أخي، قلْ ما قاله اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقافِ:٣٣] لا تقلْ: على ما يشاءُ قديرٌ.



الآية (٣٠)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشُّورى:٣٠].

•••

قَوْلُهُ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم﴾ هذه شَرْطِيَّةٌ. أَعْنِي ﴿وَمَآ﴾ جوَابُها ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾.

وقَوْلُهُ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ خَبَرُ مبتدأٍ مَحْذُوفٍ والتَّقْديرُ: فهو بما كَسَبَت أيديكُم.

يقولُ المفَسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم﴾ خطابٌ للمؤمنين ﴿مِّن مُّصِيبَةٖ﴾] بيانٌ لِـ(ما) [بَلِيَّةٌ وَشِدَّةٌ ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾؛ أي: كَسَبْتُم من الذُّنوبِ، لكنه عَبَّرَ بالأيدي لأنَّ أَكْثَرَ الأفعالِ تُزاوَلُ بها ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ مِنْها، فلا يُجازِي عليه، فهو تعالى أَكْرَمُ من أن يُثَنِّيَ الجزاءَ في الآخِرَةِ، أمَّا غَيْرُ المُذْنِبِينَ فما يصيبُهُم في الدُّنْيا لرفْعِ درجاتِهِم في الآخِرةِ].

يقُولُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ﴾ خَصَّ المفَسِّرُ هذا بالمؤمنين، ووجْهُ التَّخْصِيصِ أَنَّه قال: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ والكُفَّارُ ليسوا أهلًا للعفوِ، وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِّن مُّصِيبَةٖ﴾ بَلِيَّةٌ وشِدَّةٌ]، ويشْمَلُ المصائبَ الدِّينيَّةَ والمصائِبَ الدُّنْيويَّةَ، وأَعْظَمُها المصائبُ الدِّينيَّةَ، فإنها أَعْظَمُ من المصائِبِ الدُّنْيويَّةِ، فإذا قُدِّرَ أن أحدًا

أُصِيبَ بِانْتِكَاسَةٍ -والعياذُ باللهِ- فهو أَشَدُّ من أن يُهْلِكَ أَهْلَه وَمَالَه، فإنَّ المصائِبَ الدِّينيَّةَ أَعْظَمُ بكثيرٍ من المصائِبِ الدُّنْيَوِيَّةِ، إذ إنَّ المصائبَ الدُّنْيويَّةَ تَزُولُ وَتُنْسَى، كما قال بعضُهُم: إِمَّا أن تَصْبِرَ صَبْرَ الكِرَامِ، وإِمَّا أن تَسْلُوَ سَلْوَ البهائِمِ، لا بُدَّ أَنْ تَزُولَ.

أمَّا المصائِبُ الدِّينيَّةُ -والعياذُ باللهِ- فَخَسَارةٌ في الدُّنْيا والآخِرةِ.

فإنْ قال قائلٌ: ما هو الدَّليلُ على أنَّ الإعْراضَ من المصائِبِ؟

فالجوابُ: الدَّليلُ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة:٤٩]، فتأمَّلْ أنَّ الذنوبَ صارتْ سببًا لإِعْرَاضِهِمْ، والإِعْراضُ مُصِيبةٌ عظيمةٌ، المهمُّ أن قَوْلَه: ﴿مِّن مُّصِيبَةٍ﴾ يشمَلُ مَصائِبَ الدُّنْيا؛ كَتَلَفِ المالِ، ومَوْتِ الأحبَّةِ، والخَوْفِ، والفقْرِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

ومصائِبُ الدِّينِ؛ كالمعاصي، والبِدَعِ، وكَراهةِ الحَقِّ، وكراهةِ أَهْلِ الحَقِّ، وما أَشْبَهَ هذا، فمثلًا: الإنسانَ إذا أصابه فُتورٌ في الطَّاعةِ، أو إعْراضٌ عن الطَّاعةِ لا شكَّ أنها مُصيبةٌ، لكنَّها لا يُقرُّ عليها، يجبُ أن يَهْرُبَ منها كما يَهْرُبُ من المصائِبِ الحسِّيَّةِ.

وكُلُّهُ ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ والمرادُ بما كَسَبْتُمْ؛ لأنَّها قد تكُونُ الكَسْبَ باليدِ، وقد يَكُونُ الكسْبَ بالرِّجْلِ، ويَكُونُ الكسْبُ بالعَيْنِ، ويَكُونُ الكَسْبُ بالشَّمِّ، ويكُونُ الكسْبُ باللِّسانِ، لكنْ عَبَّرَ بالأيدي عن الكُلِّ؛ لأنَّ أكْثَرَ ما تُزَاوَلُ الأعمالُ باليدِ، الآنَ في جلوسِنا هذا الرِّجْلُ لا تَعْمَلُ، أمَّا اليدُ فإنَّها تَعْمَلُ بلا شكٍّ، تَأْخُذُ الكِتابَ تَرْفعُه تُنْزِلُه، تكْتُبُ، أَكْثَرُ الأعمالِ تُزاوَلُ باليدِ، فَعَبَّرَ بِاليَدِ عَنِ النَّفْسِ لهذا السَّبَبِ. ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ بأن يَعْفُوَ عن كثيرٍ ممَّا أَذْنَبْتُمْ فلا يُؤاخِذُ به.

فإن قال قائلٌ: قولُهُ تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشُّورَى:٣٠]، ما الفَرْقُ بَيْنَه وبَيْنَ البَلاءِ الموجِبِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا لمن أُصِيبَه فيبَيِّنُ لهم أنَّ هذا بما كَسَبَت أيديهم؛ لعلَّهم يَتُوبون ويَرْجِعون إلى اللهِ، وأمَّا الإصابةُ بدونِ ذنبٍ فهذه لرِفْعَة الدَّرجاتِ؛ لأنَّ الإصابَةَ يقابِلُها الصَّبْرُ، لا بُدَّ من صَبْرٍ عليها، والصَّبْرُ دَرَجَةٌ عاليةٌ لا ينالُها إلَّا من وُفِّقَ لها ولا يُمْكِنُ أن يُقَالَ: صابرٌ لمن لم يَمَسَّه أذًى، ولهذا كان البَلاءُ الَّذي للأنبياءِ مضاعَفًا على البَلاءِ الَّذي لغيْرِهم حتَّى في الأمراضِ، فإنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ كان يُوعَكُ -يَعْنِي تأتيه الوَعْكَاتُ- كما يُوعَكُ الرَّجُلانِ منا، وشُدِّدَ عليه في المَوْتِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حتى يَكُونَ آخِرُ حياتِه على أتَمِّ مَقاماتِ الصَّبْرِ، أمَّا إذا قِيلَ ذلك في المذنبين فالمُرادُ أن يَنْتَهوا عن ذُنُوبِهِم.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: إثباتُ الأسبابِ لقوْلِه: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وَجْهُ ذلك: أنَّ الباءَ هنا للسَّببيَّةِ ففيه إثباتُ الأسْبابِ، وإثْباتُ الأسبابِ ثابتٌ شَرْعًا وعَقْلًا وحِسًّا، وإنكارُه ضَلَالٌ في الدِّينِ، وَسَفَهٌ في العَقْلِ.

أقولُ: تأثيرُ الأسبابِ ثابتٌ بالشَّرعِ والعقْلِ والحِسِّ، ثلاثةُ أدِلَّةٍ. وإنكارُهُ ضلالٌ في الدِّينِ وسَفَهٌ في العقْلِ.

أمَّا ثبوتُ الأسبابِ في الشَّرْعِ فكما في الآيَةَ، والأدلَّةُ على هذا لا تُحْصى لا في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، وأمَّا ثُبُوتُها بالعقْلِ؛ فإننا نَعْلَمُ أن كلَّ شيءٍ حادثٍ لا بُدَّ أن يَكُونَ له سببٌ يُحْدِثُه، إمَّا معلومٌ لنا، وإمَّا مجهولٌ، لا بدَّ من هذا، فالطِّفْلُ لا يُمْكِنُ

أنْ يَنْبُتَ على ظهرِ بَطْنِ أُمِّهِ، لا بدَّ أنْ يكُونَ له سببٌ لوجودِه وبقائِهِ، وكذلك كلُّ الحوادِثِ لا بدَّ لها من سببٍ إمَّا معلومٍ، وإمَّا مجهولٍ.

أمَّا الحِسُّ فظاهرٌ أنَّ للأسبابِ تأثيرًا، لو أَنَّكَ رَمَيْتَ زجاجةً بحَجَرٍ تكَسَّرَت، فالَّذي كسرها هو الحَجَرُ. إذن لها سببٌ. لو أَوْقَدْتَ على الماءِ البارِدِ صار حارًّا السَّببُ أَوْقَدْتَ عليه، هذا شيءٌ معروفٌ حسًّا، يرى بعضُ العلماءِ من سَفَاهَتِهم أنَّ الأسبابَ ليس لها تأثيرٌ إطلاقًا، سبحانَ اللهِ ليس لها تأثيرٌ، قالوا: نعم ليس لها تأثيرٌ، أليس إذا رَمَيْتَ الزُّجاجةَ بِحَجَرٍ انكسرت الزُّجاجةُ؟ قالوا: نعمْ، لكن حَصَلَ الانكسارُ عند وُجودِ الرَّمْيِ، لا بوجودِ الرَّامي، كيف هذا؟ يقولون: لَمَّا لَمَسَ الحَجَرُ المقذوفُ الزُّجاجةَ انكسرت، هل هذا صحيحٌ؟ ليس صحيحًا، بدليلِ أَنَّه لو أَتَيْتَ بِحَجَرٍ أَكْبَرَ من الزجاجةِ ثلاثَ مرَّاتٍ وَوَضَعْتَه جانبَ الزُّجاجةِ وَضْعًا ما انْكَسَرَت.

احتراقُ ما يَقْبَلُ الاحتراقَ في النارِ لسببٍ، وَضْعُ وَرَقَةٍ في النارِ تحترقُ فهذا أمرٌ معقولٌ مُدْرَكٌ بالحِسِّ، يقولُ: لا أبدًا لو أنك أَثْبَتَّ تأثيرَ الأسبابِ في مُسَبِّباتِها لكُنْتَ مُشْرِكًا باللهِ العظيمِ -أعوذُ باللهِ- لأَنَّك جَعَلْتَ مع اللهِ خَالِقًا.

أقولُ: لم أَجْعَلْ مع اللهِ خالقًا، لكني أقولُ: إنَّ السَّبَبَ يؤثِّرُ لا بنفْسِه، ولا بما أَوْدَعَه اللهُ من قوَّةٍ ليس هو بنفْسِه، والدَّليلُ على هذا أنَّ نارَ إبراهيمَ وهي نارٌ عظيمةٌ أَحْرَقَتْ، جَمَعوا حطبًا عظيمًا وأَوْقَدوا عليها، حتى إنَّهم رَمَوْا إبراهيمَ بالمنجنيقِ؛ لأنَّهم لا يستطيعون أن يحُومُوا حول هذه النارِ من حرارتِها، ماذا كانت؟ قال اللهُ تعالى لها: ﴿قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩] فكانتْ بَرْدًا وسلامًا عليه فلم تؤثِّرْ.

إذن نحن نقولُ: إنَّها سببٌ لما أَوْدَعَ اللهُ فيها من قوَّةٍ، وليست المؤثِّرَةَ بنفْسِها.

هناك طَرَفٌ آخَرُ تَطَرَّفَ قال: الأسبابُ مؤثِّرَةٌ بنفْسِها، وهذا هو الَّذي نقولُ: إن في قولِهِ نوعًا من الشِّرْكِ، وليستِ الأسبابُ مؤثِّرَةً بنفْسِها، والدَّليلُ هو نارُ إبراهيمَ.

وعلى كلِّ حالٍ: نحن نُؤْمِنُ بأنَّ للأسبابِ تأثيرًا بما أَوْدَعَه اللهُ فيها من القُوَّةِ المؤثِّرَةِ، وأنَّ هذه القوى قد لا تُؤَثِّرُ إذا أراد اللهُ عَزَّوَجَلَّ

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الإنسانَ يُجازَى على كَسْبِه بمثْلِ كَسْبِه؛ لأنَّه إذا كان بما كَسَبَ فلا بدَّ أن يكُونَ على قَدْرِ ما كَسَبَ، فإن كان أَزْيَدَ كان ظُلْمًا، واللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يَظْلِمُ أحدًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جوازُ التعبيرِ بالبعضِ عن الكلِّ؛ لقولِهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ مع أنَّه يَشْمَلُ ما كَسَبَه الإنسانُ بِرِجْلِه كمَشْيِه إلى بيوتِ الدِّعارةِ والخَمْرِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فإنَّه يُؤاخَذُ عليه.

فإذا قال قائلٌ: هل كلُّ بعضٍ يَجُوزُ أن يُعَبَّرَ به عن الكُلِّ؟

فالجوابُ: لا، ولكنْ بشَرْطِ أن يَكُونَ لهذا البعضِ تأثيرٌ على الكلِّ، فكسْبُ اليدِ له تأثيرٌ بلا شكٍّ؛ لأن أكثرَ الأعمالِ بها، أَعْتِقُ رَقَبَةً، هل المرادُ أن أَضْرِبَ بصفحةِ رَقَبَةَ العتيقِ وأقولُ: أنتِ أَيَّتُها الرَّقبةُ عتيقةٌ؟ الجوابُ: لا، لكنْ عَبَّرَ بالرَّقبةِ عن الكلِّ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يُمْكِنُ أن يعيشَ بدونِ رَقَبةٍ؛ ولأنَّ الرَّقَبَةَ محلُّ القتْلِ الَّتي إذا فُصِلَتْ عن البَدَنِ هَلَكَ الإنسانُ.

الخُلاصةُ: جوازُ التَّعبيرِ بالبعضِ عن الكلِّ بِشَرْطِ أن يَكونَ له أَثَرٌ فيما عُبِّرَ عنه به.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ اللهَ يَعْفُو عن كثيرٍ من الذُّنوبِ، فلا يُؤَاخِذُ بها؛ لقولِهِ:

﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ لكن هل هذا العَفْوُ غيرُ مضمونٍ، والدَّليلُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء:٤٨]، فلا يَأْخُذْكَ الأَمْنُ من مَكْرِ اللهِ أن تقولَ: إنَّ هذا الذَّنْبَ ممَّا يعفو اللهُ عنه وَتَفْعَلُ الذَّنْبَ، هذا غرورٌ واغترارٌ؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ مُقَيَّدٌ بقوْلِه: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء:٤٨].

قال المفسِّرُ: [وهو تعالى أَكْرَمُ من أن يُثَنِّيَ الجزاءَ في الآخرةِ]. مرادُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المصائِبَ الَّتي تُصِيبُنا بذُنُوبِنا لا نُعَاقَبُ على ذنوبِنا في الآخرةِ، تكفي المصائبُ، هذا ظاهرُ الآيةِ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ يَدُلُّ على أنَّ هذه المُصِيبةَ هي الجزاءُ، وإذا كانت هي الجزاءَ فَلَنْ يُثَنِّيَ اللهُ الجزاءَ في الآخرةِ؛ لأَنَّه أَكْرَمُ من أن يُثَنِّيَ الجزاءَ، وهذا صحيحٌ أنَّ ما أُصِيبُ به الإنسانُ في الدُّنْيا فهو كفَّارةٌ عن ذُنُوبِه.

إذا أُقِيمَ عليه الحَدُّ في معصيةٍ فيها حدٌّ فهو كفَّارةٌ، إذا عُذِّرَ على ذَنْبٍ ليس فيه حدٌّ فهو كفَّارةٌ، إذا أصابتْه مُصِيبةٌ عن هذه الذُّنُوبِ فهي كفَّارةٌ، فلا يُعِيدُ اللهُ عليه العُقوبةَ في الآخرةِ إلا ذَنْبًا واحدًا وهو السَّعْيُ في الأرضِ فسادًا.

قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٣٣].

فهذا مُسْتَثْنًى؛ وذلك لفَداحةِ هذا النوعِ من الذُّنوبِ، فإنَّ الفَسادَ في الأرضِ ليس بالأمْرِ السَّهْلِ، فَجَعَلَ اللهُ هؤلاء المحارِبين المُفْسِدين في الأرضِ لهم عُقُوبتانِ، العقوبَةُ الأولى بقطْعِ الأعضاءِ، والثَّانيةُ ﴿وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [المائدة:٣٣-٣٤].

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أمَّا غَيْرُ المُذْنِبين فما يُصِيبُهم في الدُّنْيا لرَفْعِ درجاتِهم في الآخرةِ]. هذا الكلامُ يُوحي بأنَّ هناك أناسًا كثيرين غَيْرَ مُذْنِبين، وهذا عند التأمُّلِ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّه ما من إنسانٍ إلا ويُصابُ بذَنْبٍ، حتَّى إن النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ قال: «لولا لم تُذْنِبوا لَذَهَبَ اللهُ بكم ولَجاءَ بقومٍ يُذْنِبون فيستغْفِرون اللهَ فَيَغْفِرُ لهم»(١)، وقال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «كلُّ بني آدمَ خَطَّاءٌ وخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»(٢).

وقال النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ عن نفْسِه: «اللهُمَّ اغْفِرْ لي ذنبي كُلَّه دِقَّه وَجِلَّه علانِيَتَه وسِرَّه وأوَّلَه وآخِرَه»(٣)، وقال اللهُ تعالى يُخَاطِبُ نَبِيَّه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:١-٢] فهل يُمْكِنُ أن يَجْرُؤَ أَحدٌ فيقولَ: إنَّ الرسولَ لم يُذْنِبْ واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ لا يُمْكِنُ أن تقولَ: لا ذَنْبَ له حتَّى يَمُنَّ اللهُ عليه بمغْفِرَتِه له. نعم الرسُلُ معصومون من شيْءٍ ليس لغيْرِهم، وهو الاستمرارُ في الذَّنْبِ، هذا لا يُمْكِنُ، لا بدَّ أن يَعْفُوَ اللهُ عنهم، إمَّا باستغفارِهم وتَوْبَتِهم إلى اللهِ، وإمَّا بمِنَّةِ اللهِ عليهم. قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ لنبيِّه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [التَّحريم:١-٢]، وقال اللهُ له: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [التَّوبة:٤٣]،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار توبة، رقم (٢٧٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٩٨)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم (٤٢٥١)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

هذا هو النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقولُ اللهُ له: اسْتَعْجَلْتَ فَأَذِنْتَ لهم، وهذه آيةٌ عظيمةٌ تُرتِّبُ سَيْرَ الإنسانِ ألَّا يَتَعَجَّلَ في الأمورِ إذا كان اللهُ عاتَبَ نَبِيَّهَ؛ لأنه أَذِنَ لهم قَبْلَ أن يَتبَيَّنَ له الأمْرُ، فما بالُكُم بغيْرِه؟ وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب:٣٧].

نعم الرُّسُلُ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ معصومون من كبائِرِ الذُّنُوبِ، معصومون من الشِّرْكِ، معصومون من سفاسِفِ الأخلاقِ، أمَّا المعاصي الَّتي دُونَ ذلك فإنَّهم غَيْرُ معصومين منها، ولكنَّهم معصومون من الاستمرارِ فيها، وهذا شيءٌ ليس لغيْرِهم. نسألُ اللهَ تعالى أن يَجْعَلَنا وإيَّاكم من أتْباعِهِ، إنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

إذن قوْلُ المفسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: [أمَّا غيرُ المُذْنِبِين] غيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّه ما من أحدٍ إلَّا ويُذْنِبُ، كما جاء في الأحاديث، وعليه فهذا الكلامُ من المفَسِّرِ غيْرُ واردٍ، نعم من النَّاسِ من تكُونُ له ذُنوبٌ وله أعمالٌ صالحةٌ تُكَفِّرُ الذُّنُوبَ دون أن يُصَابَ بمُصِيبةٍ، هذا واقِعٌ كثيرًا.

حكى رجُلٌ للنَّبيِّ ﷺ أنَّه رأى امرأةً، وأصاب منها ما يُصيبُ الرجُلُ من امرأتِهِ، غَيْرَ أنَّه لم يَزْنِ بها فقال: «أَشَهِدْتَ معنا صلاةَ الفَجْرِ؟ قال: نعم، قال له: إنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»[1]، فصلاتُهُ الفَجْرَ أَذْهَبَت السَّيِّئاتِ.

وكذلك قال النَّبيُّ ﷺ: «الصَّلَواتُ الخمْسُ، والجُمُعةُ إلى الجُمُعةِ، ورمضانُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب إذا أقر بالحد ولم يبين، رقم (٦٨٢٣)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، رقم (٢٧٦٤)، من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

إلى رمضانَ، مُكَفِّراتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مُجْتَنَبَاتٌ للكبائرِ»[١].

فائدةٌ: أَوَدُّ أن أُنَبِّهَكم! فأنتم طَلَبَة عِلْمٍ جئتُم من بلادِكم إلى هنا لطَلَبِ العِلْمِ، وأنتم في بلادِكم تَطْلُبُون العِلْمَ؟ لكن ما فائدةُ العِلْمِ؟ هل فائدةُ العِلْمِ أن يَكُونَ الإنسانُ نُسْخةً من كِتابٍ يَجْمَعُ في دماغِهِ ما يَجْمَعُ، أم فائدةُ العِلْمِ العَمَلُ؟ الجوابُ: الثَّاني، ولا خَيْرَ في عِلْمٍ لا عَمَلَ فيه، والعِلْمُ بدونِ عمَلٍ به حُجَّةٌ على الإنسانِ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «الْقُرْآنُ حُجَّةٌ لك أو عَلَيْكَ»[٢] لا يُوجَدُ قسْمٌ ثالثٌ، وإذا عَمِلَ الإنسانُ بعِلْمٍ وَرَّثَهُ اللهُ تعالى عِلْمَ ما لم يَكُنْ يَعْلَمُهُ من قَبْلُ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾ [محمد:١٧] ﴿زَادَهُمْ هُدًى﴾؛ أيْ عِلْمًا ﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧] أيْ: صاروا مُتَّقِين للهِ عَزَّوَجَلَّ فالعملُ بالعِلْمِ مُهِمٌّ، والمقصودُ من العِلْمِ أن يتربَّى الإنسانُ به حتَّى يَكُونَ عالمًا ربانيًّا.

أنا أَنْقِمُ من بَعْضِ الطَّلبة شيئًا مهمًّا وسهلًا وهو إفشاءُ السَّلامِ. نشاهدُ الآن الواحدَ يمرُّ بزميلِه وهو واقفٌ ولا يقولُ: السَّلامُ عليكم، لماذا؟ أرغبةً عن السُّنَّةِ، أم زُهْدًا في الأجْرِ، أنا لا أدري، أم إيجادَ سببٍ للكراهةِ والعداوةِ؟ لأنَّ الإنسانَ إذا مرَّ بك ولم يُسَلِّمْ لا بُدَّ أن يَكُونَ في قلْبِك شيءٌ إلَّا من تَحَجَّرَ قَلْبُه واعتاد عَدَمَ السَّلامِ، فهذا ميِّتٌ، ثمَّ إنَّ النَّبيَّ ﷺ أَقْسَمَ قال: «واللهِ لا تَدْخُلُوا الجنَّةَ حتى تُؤْمِنوا ولا تُؤْمِنوا حتى تَحَابُّوا -داخل في القَسَمِ- أفلا أَدُلُّكُم أو قال: أُخْبِرُكُم- بشيءٍ إذا

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٢٢٣)، من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فَعَلْتُمُوه تَحَابَبْتُم أفشُوا السَّلامَ بَيْنكم»[١].

لماذا لا نُفْشِيه بَيْنَنا مع أنَّ المُسَلِّمَ إذا سَلَّم يأتيه عَشْرُ حسناتٍ، وأظنُّ لو أنَّ أحدًا قيل له: كلما سَلَّمْتَ أَعْطَيْنَاكَ دِرْهمًا ريالًا واحدًا يُسَلِّمُ، ويتردَّدُ مَرَّةً ومرَّةً ومرَّةً كي تَكْثُرَ الدَّراهمُ، مع أنَّ هذه الدَّراهمَ الَّتي حَصَّلَها زائلةٌ في الواقِعِ، كلُّ ما تَمْلِكُه في الدنيا فإمَّا أن يَزُولَ عنك، وإمَّا أن تَزُولَ عنه ولا بدَّ، لكنَّ الحسنَةَ تبقى لك وتَجِدُها أشدَّ ما تكونُ حاجةً إليها.

أوصيكم: بالعملِ بالعِلْمِ، فإن لم تَعْلَمُوا فأنتم نُسَخٌ كالكُتُبِ في الجدرانِ، ومع ذلك الكُتُبُ في الجدرانِ سالمةٌ، أمَّا أنتم إذا لم تَعْمَلُوا فَغَيْرُ سالِمِين، واللهِ غَيْرُ سالِمِين، اعْمَلُوا، تَرَبَّوْا بالعِلْمِ في عبادةِ اللهِ، وفي معامَلةِ عبادةِ اللهِ، وفي معامَلةِ أَنْفُسِكم، هذه نصيحةٌ أرجو أَلَّا تَغِيبَ عن بالِكُم فإنَّها إن شاء اللهُ مفيدةٌ، واللهُ المُوَفِّقُ.

فإن قال قائلٌ: يكونُ الشَّخصُ في مكانٍ يقرأُ أو يكتبُ، ثمَّ الإنسانُ يريدُ حاجةً من مكانٍ آخَرَ يَمُرُّ عليه، هل كلما مرَّ يُسَلِّمُ عليه ولو كان يخشى أن يقاطِعَه؟

الجوابُ: أوَّلًا إذا رأيْتَ إنسانًا مشغولًا وتخشى أنك لو سَلَّمْتَ عليه شَوَّشْتَ عليه فلا تُسَلِّمْ؛ لأنَّ هذا من مَصْلَحَتِه، ولهذا قال الفقهاءُ: يُكْرَهُ السَّلامُ على إنسانٍ مُشْتَغِلٍ بِذِكْرٍ، أو أَكْلٍ، أو غَيْرِه، لكن لا أريدُ أنا هذه الحال، فهذه ربَّما يكونُ الَّذي لم يُسَلِّمْ أَفْرَحَ منه ممن لو سَلَّمَ عليه، لكن إذا كان يَلْبَسُ حذاءَهُ ومَرَّ إنسانٌ من عنده فتَجاوَزَه ولم يُسَلِّمْ فلماذا لا يُسَلِّمُ؟ واللهِ أكادُ أَتَقَطَّعُ أن أرى طَلَبَةَ عِلْمٍ يرى بعضُهُم البعضَ ولا يُسَلِّمُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، رقم (٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائلٌ: إنَّ بَعْضَ النَّاسِ إذا سَلَّمْتَ عليه جَعَلَ يَنْظُرُ إليك.

فالجوابُ: هذا صحيحٌ، والسَّببُ أنَّ هذه السُّنَّةُ مَيِّتةٌ عندنا، أمَّا العوامُّ فنعم بعضُ العوامِّ إذا سَلَّمْتَ عليه حَيَّاكَ؛ لأنَّهم لم يعتادوا هذا، أمَّا طالبُ العِلْمِ في هذا ليس له حَقٌّ.

فإن قال قائلٌ: هل أُسَلِّمُ لو مَرَرْتُ على ناسٍ كثيرين؟

فالجوابُ: إذا كانوا جالسين هكذا صفًّا سَلِّمْ عند أَوَّلِهِمْ يكفي.

فإن قال قائلٌ: بعضُ الطَّلبةِ حريصون على السَّلامِ، وبعضُهُم قد ينسى أحيانًا، لكنَّ الشَّخصَ لا تَدْري إما سَلَّمَ أو تَنَحْنَحَ؟

فالجوابُ: الاشتباهُ بَيْنَ التَّنحنحِ والسَّلامِ غَيْرُ واردٍ. وهناك من لا يَنْطِقُ بها شيئًا، ربَّما يَهْمِسُ بها همسًا، وهذا غَلَطٌ، سَلِّمْ سلامًا واضحًا، كما أنَّ بعضَ النَّاسِ بالسَّيَّاراتِ الآن يَضْرِبُ بمنبِّه السَّيارة، وهذا غَلَطٌ أيضًا، لكن ربَّما يقولُ بعضُ النَّاسِ: يضرب بمنبِّه السَّيارة كي أَنْتَبِهَ وأُسَلِّمَ.



الآية (٣١)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ [الشُّورَى:٣١].

•••

﴿وَمَآ﴾ نافيةٌ وهي تَعْمَلُ عَمَلَ ليس على لغةِ الحِجازِيِّين، والقرآنُ الكريمُ نَزَلَ بِلُغَتِهم، وعلى هذا فيكُونُ قولُهُ: ﴿أَنتُم﴾ اسْمَها، وقوْلُه: ﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾ خَبَرَها، لكنَّه اقْتَرَنَ بالباءِ الزَّائدةِ إعرابًا، الزَّائدةِ معنًى؛ يعني أنَّها من حيث الإعرابُ زائدةٌ، لو حُذِفَتْ لتمَّ الكلامُ بدونِها، لكن من حيث المعنى غيرُ زائدةٍ، بل هي مفيدةٌ، وفائدةُ حروفِ الزِّيادةِ هي التَّوْكيدُ. كلَّما جاءك حرفٌ زائدٌ فهو لتأكيدِ العمومِ.

يقولُ: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ أي بِمُعْجِزِينَ اللهَ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ إذا طَلَبَكم، فلن تُعْجِزُوه في الأرضِ.

وقولُ المفسِّرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿بِمُعۡجِزِينَ﴾ اللهَ هَرَبًا] هذا كالمثالِ، وإلَّا فالمعنى أعمُّ مما قال، أي: بمُعْجِزِين اللهَ هَرَبًا، وبمُعْجِزين اللهَ اختفاءً، وبمُعْجِزين اللهَ اضطجاعًا، وما أَشْبَهَ ذلك، الإنسانُ بالنسبةِ للإنسانِ ربما يُعْجِزُه إذا هَرَبَ منه ويكُونُ أَسْبَقَ منه، ربَّما يُعْجِزُه إذا اختفى عنه بجدارٍ، أو غارٍ، أو شجرٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، ربَّما يُعْجِزُه إذا اختفى عنه بالاضطجاعِ على الأرضِ، وما أَشْبَهَ ذلك.

فهل هذا الإعجازُ الَّذي يكونُ من الإنسانِ للإنسانِ هل يكونُ من الإنسانِ للهِ؟

لا؛ لأنَّ اللهَ تعالـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آلِ عمران:٥] ولا يمتنعُ على قُـدْرَتِه شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّـماءِ، وهذا كالـوعيدِ لهؤلاء.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: غَيْرِه] ﴿وَمَا لَكُم﴾ ﴿ما﴾ هذه نافيةٌ ونقولُ: إنَّها حجازيَّةٌ؛ لأنَّ من شَرْطِ عَمَلِها عَمَلَ (ليس) التَّرْتيبَ، أن يَكُونَ الاسمُ هو المُقَدَّمَ، وهنا الخبرُ هو المُقَدَّمُ، وعليه فتكونُ نافيةً غَيْرَ عاملةٍ ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾ ﴿مِن﴾ هذه زائدةٌ لتوكيدِ النَّفْيِ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَدْفَعُ عَذَابَهُ عنكم] ﴿مِن وَلِيٍّ﴾ يتولَّاكم، ويُحْسِنُ وَلايَتكُم ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ يَدْفَعُ عنكم. فليس هناك وَلِيٌّ يتولاكم من دُونِ اللهِ، ولا نَصِيرَ يَدْفَعُ عنكم عذابَ اللهِ، بل أنتم في قَبْضَتِه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أينما كُنْتُم.

فالوَلِيُّ هو الَّذي يتولَّى الأمورَ وقد لا يستطيعُ المُدافعةَ، يتولَّى أمورَهُم ولكن لا يستطيعُ أن يُدَافِعَ، والنَّصيرُ يستطيعُ أن يُدَافعَ، فليس لهم وَلِيٌّ يَجْلِبُ الخيراتِ، ولا نصيرٌ يَدْفَعُ الشُّرورَ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: تهديدُ المشركين بعذابِ اللهِ، وأنَّ اللهَ إذا أرادهم لم يُعْجِزْه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: وجوبُ الخَوْفِ من اللهِ تعالى ورِقَابَتِهِ؛ لأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا أراد أن يُعَذِّبَ العاصيَ فلن يخفى عليه.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنه ليس أحدٌ يقومُ بتولِّي هؤلاء المُكَذِّبين ويَنصُرُهم من دونِ اللهِ، وعلى رأسِ هؤلاء الأصنامُ، فالأصنامُ لا تنفعُهم، بل هي إن كانت عاقلةً تتبرَّأُ

منهم يومَ القيامةِ، وإن لم تكن عاقلةً فهي وإياهم حَصَبُ جَهَنَّمَ، كما قال عَزَّوَجَلَّ في سورةِ الأنبياءِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياءِ:٩٨].



الآيات (٣٢-٣٥)

• • ☙ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٣٢﴾ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَـٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [الشُّورى:٣٢-٣٥].

• • ☙ • •

قَوْلُهُ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ ﴿من﴾ للتبعيضِ، و﴿ءَايَـٰتِهِ﴾ علاماتُهُ الدَّالَّةُ على رحمتِهِ وقُدْرَتِهِ وحِكْمَتِه ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولكنَّها مُعْرَبَةٌ بتقديرِ الضَّمَّةِ على الياءِ المحذوفةِ للتَّخفيفِ، وأصْلُ ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ الجواري بالياءِ جَمْعُ جاريةٍ، والجاريةُ هي السَّفينَةُ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَـٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقَّة:١١].

من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هذه السُّفنُ في البحرِ على الماءِ ﴿كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: كالجبالِ في العِظَمِ]. هذه السُّفُنُ العظيمةُ المحمَّلَةُ بالأموالِ والأناسيِّ والحيوانِ من آياتِ اللهِ، أن تكونَ في هذا البحرِ المتلاطِمِ تمشي على الماءِ، تَنْخُرُ عُبابَ الماءِ بما فيها من الأرزاقِ، لا شكَّ أنها من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

هَدَّدَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ راكِبيها بما يلي ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ هذا أدنى عقوبةٍ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلَلْن رواكِدَ على ظَهْرِه؛ لأنَّ السُّفُنَ سابقًا إنَّما تمشي حَسَبَ الرياحِ؛ لأنَّها تمشي على شِراعٍ، شراعٍ طويلٍ فتصطدمُ به الرِّياحُ فتسيرُ، فإذا سَكَنَتِ الرِّياحُ وَقَفَت؛ ولهذا قال: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ﴾؛ أي: الجواري

﴿رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾؛ أي: على ظَهْرِ البحْرِ، وحينئذٍ تَتَعَطَّلُ المصالحُ، وربَّما تأتي ريحٌ عاصفٌ تقصفُ بالسَّفينةِ فتُغْرِقُها.

فالأحوالُ إذن ثلاثةٌ: إمَّا رياحٌ طَيِّبَةٌ تسيرُ بها السَّفينةُ على ما ينبغي، وإمَّا رياحٌ عاصفةٌ تُغْرِقُ السَّفينةَ، وإمَّا سُكُونٌ فتقفُ رواكِدَ على ظَهْرِ الماءِ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُبيِّنُ أنَّ من آياتِهِ سَيْرَ هذه السُّفُنِ.

قال المفَسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ﴾ يَصِرْنَ ﴿رَوَاكِدَ﴾ ثَوابِتَ لا تَجْرِي ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾؛ أي: ظَهْرِ البَحْرِ ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾].

قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ﴾ ثم قال: ﴿لَءَايَٰتٍ﴾؛ لأنَّ التَّبعيضَ بعضُ الشَّيءِ، فإذا كان الشَّيءُ ألفًا فبعضُه قد يكونُ مائتين أو ثلاثَ مِئَةٍ، وإذا كان الشَّيْءُ اثنين فالبعضُ واحدٌ، والسُّفنُ كثيرةٌ لا تحصى؛ ولهذا قال ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ﴾ باعتبارِ السُّفنِ الكثيرةِ الَّتي تجري على البحْرِ، وربَّما نقولُ باعتبارِ السَّفينةِ الواحدةِ مما يشاهدُه ركَّابُها في البحرِ من الآياتِ العظيمةِ الدالَّةِ على كمالِ قدرةِ اللهِ؛ ولهذا يُحدِّثُنا الَّذين يَذْهَبون في البحرِ لاصطيادِ السَّمَكِ عن عجائِبَ ممَّا يشاهِدون من السَّمكِ باختلافِ أنواعِها، واختلافِ ذواتِها كِبَرًا وصِغَرًا وشَكْلًا، ممَّا هو من أعظمِ آياتِ اللهِ.

قولُهُ: ﴿صَبَّارٍ﴾ صيغةُ مبالَغَةٍ؛ أي: كثيرِ الصَّبْرِ ﴿شَكُورٍ﴾ كَثِيرِ الشُّكرِ، فما وجْهُ الجمْعِ بين الصَّبْرِ والشُّكْرِ؟ وجْهُه ظاهرٌ؛ لأنَّ هذه السُّفُنَ إن جرت على ما ينبغي فوظيفةُ الإنسانِ الشُّكْرُ، وإن جرت على ما لا ينبغي فوظيفَتُه الصَّبْرُ، فالصَّابِرُ والشَّاكِرُ كلاهما سيرى من آياتِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في هذه السُّفُنِ ما يُوقِنُ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه رحيمٌ بالعبادِ، وغيرَ ذلك ممَّا سيراه.

يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هو المؤمنُ يصْبرُ في الشِّدَّةِ ويشكُرُ في الرَّخاءِ]، وقد يُقالُ المؤمنُ والكافرُ، لكنَّ الكافرَ يصْبِرُ ولا يَشْكُرُ، والمؤمِنُ يصْبِرُ ويشْكُرُ، يصْبِرُ في موْضعِ الصَّبْرِ ويَشْكُرُ في مَوْضِعِ الشُّكْرِ، أمَّا الكافرُ فيصْبِرُ في مَوْضِعِ الصَّبْرِ ويتَحَمَّلُ، ولكن لا يَشْكُرُ في مَوْضِعِ الشُّكْرِ، وإنما يزدادُ بَطَرًا وأَشَرًا.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ﴾ عَطْفٌ على ﴿يُسۡكِنِ﴾ أي: يُغْرِقْهُنَّ بِعَصْفِ الرِّيحِ بِأَهْلِهِنَّ] هذا قِسْمٌ ثالثٌ ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ وإن يَشَأْ يُوبِقْهُنَّ؛ أي: يُغْرِقْهُنَّ. ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾؛ أي: بِسَبَبِ كَسْبِهم، والكسْبُ الَّذي يؤدِّي إلى العقوبةِ هو المعاصي، إمَّا بترْكِ الواجباتِ، وإمَّا بفِعْلِ المُحَرَّماتِ ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشُّورى:٣٤].

قوْلُه: ﴿وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾ ليست معطوفةً على ﴿يُسۡكِنِ﴾؛ لأنَّه يُفْسِدُ المعنى؛ إذ يكونُ المعنى إن يشأْ يُسْكِنْ، أو يُوبِقْ، أو يَعْفُو عن كثيرٍ، وهذا فاسدٌ، ولكنَّ المعنى ﴿يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ﴾ الجملةُ استئنافيَّةٌ لكنَّها حُذِفَتِ الواوُ للتَّخفيفِ، المعنى أنَّ اللهَ تعالى يعفو عن كثيرٍ من الذُّنوبِ فلا يُعَاقِبُ عليها. قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾ منها فلا يُغْرِقُ أَهْلَهَا].

وقوله: ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الرَّفْعُ مُسْتَأْنَفٌ، والنَّصْبُ معطوفٌ على تعليلٍ مُقَدَّرٍ؛ أي: يُغْرِقُهُم لِيَنْتَقِمَ منهم وَيَعْلَمَ].

أوَّلًا فيها قراءتان «وَيَعْلَمُ» ﴿وَيَعۡلَمَ﴾ على قراءةِ الرَّفعِ الواوُ استئنافيَّةٌ تقديرُها: وهو يَعْلَمُ الَّذين يجادلونك، وعلى قراءةِ النَّصْبِ وجَّهَها المفَسِّرُ بأنها معطوفةٌ على

تعيينِ المُقَدَّرِ؛ أي: يُغْرِقَهُم لِيَنْتَقِمَ منه ويَعلَمَ ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ﴾ تَجِدُ أنَّ الكلامَ لا يتناسبُ إلَّا إذا قُدِّرَ ما يناسبُه، المُقَدَّرُ على كلامِ المفَسِّرِ؛ أي: يُغْرِقُهم لِيَنْتَقِمَ منهم. قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ أي: مَهْرَبٍ من العذابِ].

وقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ المجادَلَةُ هي المُناظَرَةُ والمُخاصَمَةُ مأخوذةٌ من الجَدَلِ وهو الفَتْلُ، يُقالُ: جَدَلَ الحبْلَ؛ أي: فتَلَه، وسُمِّيَ المُناظِرُ مجادِلًا؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتناظِرَيْن يَفْتِلُ حُجَّتَه لتقوى على حُجَّةِ الآخَرِ، هذا أصلُ المجادَلَةِ وهي المنازَعَةُ والمخاصَمَةُ، بآياتِنا لِيُثْبِتَ الباطلَ ويُبْطِلَ الحقَّ، تأمَّلْ مُجادَلَةَ المشركين للأنبياءِ ما قَصْدُهُم؟ إبطالُ الحقِّ الَّذي جاءت به الرُّسُلُ، وإثباتُ الباطلِ الَّذي هم عليه.

فإن قال قائلٌ: ﴿يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ ما المقصودُ بالآيةِ هنا الشَّرعيَّةُ أم الكونيَّةُ؟

فالجوابُ: الكونِيَّةُ والشَّرعيَّةُ، فالمجادَلَةُ في الآيةِ الكونيَّةِ أن يقولَ: إن يَشَأْ يُقَدِّرِ اللهُ كذا، ولماذا يُقَدِّرُ اللهُ مثلًا على الشَّعْبِ المُسْلِمِ الحروبَ والفِتَنَ، وما أَشْبَهَ ذلك، وفي الآياتِ الشرعيَّةِ يقولُ: لماذا أوجبَ اللهُ كذا، لماذا حَرَّمَ كذا وما أَشْبَهَ.

﴿مَا لَهُم﴾ ﴿مَا﴾ نافيةٌ، ولا يَصِحُّ أن تكونَ هنا حجازيَّةً؛ لعدمِ التَّرتيبِ، حيث قُدِّمَ الخَبَرُ، إذن هي ﴿مَا﴾ نَفْيُها مُجَرَّدٌ لا تَعْمَلُ، و﴿مَّحِيصٍ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ دَخَلَتْ عليه مِنِ الزَّائِدَةُ، والمَحِيصُ المَهْرَبُ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ مَهْرَبٍ من العذابِ، وجُملةُ النَّفْيِ سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ ﴿وَيَعْلَمَ﴾ والنَّفيُ مُعَلِّقٌ عن العملِ]، هذا جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهو أين مفعولا ﴿وَيَعْلَمَ﴾ لأنَّ (يَعْلَمَ) من أفعالِ القلوبِ الَّتي تَنْصِبُ المبتدأَ والخَبَرَ،

يعنى: أَنَّهَا من أخواتِ (ظَنَّ) تنصبُ مفعولين، أين المفعولان؟ يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ عَمَلَها مُعَلَّقٌ الآن»، مُعَلَّقٌ بالنفْيِ، فجملةُ النَّفيِ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولين، وهذا يُعْلَمُ من درسِ النَّحْوِ؛ لأنَّ أفعالَ القلوبِ إمَّا أن تَعْمَلَ، وإمَّا أن تُعلَّقَ، وإمَّا أن تُلْغَى، إذا أُلْغِيَتْ بَطَلَ عَمَلُها في المحلِّ واللَّفظِ، وإذا عُلِّقَتْ بَقِيَ عَمَلُها في المحلِّ دُونَ اللَّفظِ، وإذا عَمِلَتْ عَمِلَت باللَّفظِ والمحلِّ.

من فوائد الآيات الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: التَّهديدُ بإغراقِ السُّفنِ؛ لقولِهِ: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ﴾ وقد عَلِمْتُمْ قبلَ قليلٍ أنَّ الرِّياحَ بالنِّسبةِ للسُّفنِ تَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ريحٍ مناسبةٍ طَيِّبَةٍ، وريحٍ عاصفةٍ مدمِّرةٍ مُغْرِقةٍ، وريحٍ ساكنةٍ تُبْقِي السَّفينةَ راكدةً على ظَهْرِ الماءِ.

فمن فوائِدِها التَّهديدُ بإغراقِ السُّفنِ بالمعاصي.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: التَّحذيرُ من المعاصي، وأنَّها سببٌ للعقوباتِ؛ لقولِهِ: ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يعفو عن كثيرٍ من السَّيِّئاتِ فلا يُعَاقِبُ عليها؛ لقولِهِ: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ يعني: حتَّى مع إغراقِ السُّفنِ يعفو اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عن كثيرٍ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تهديدُ أولئك العصاةِ بأنَّه ليس لهم مهربٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: ذَمُّ المجادَلَةِ لإبطالِ الحقِّ، تُؤْخَذُ من قولِهِ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ أمَّا المجادَلَةُ لإثباتِ الحقِّ فإنَّها واجبةٌ حيث كان الإنسانُ يُجيدُها ويُحْسِنُها،

قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النَّحل:١٢٥]، وقال تعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾، فالمجادَلَةُ لإثباتِ الحقِّ وإبطالِ الباطلِ واجبةٌ لكنْ بِشَرْطِ أن يَكُونَ عند الإنسانِ عِلْمٌ بما يُجادِلُ به، فإن لم يَكُنْ له عِلْمٌ فالواجبُ ألَّا يُجادِلَ؛ لأنَّه إذا جادل لإثباتِ الحقِّ بدون عِلْمٍ فقد تَنْعَكِسُ القضيَّةُ عليه، يُورَدُ عليه من الشُّبُهاتِ ما لا يستطيعُ دَفْعُه، وحينئذٍ ينقطعُ وانقطاعُ المجادِلِ بالحقِّ ليس ضررُه على نفْسِه، بل هو على نفْسِه وعلى الحقِّ الَّذي يُجادِلُ من أجْلِ إثباتِهِ.

فالجدال المنهي عنه هو جدالُ المِراءِ الَّذي يُقْصَدُ به المُغالَبَةُ، أمَّا الَّذي يُقْصَدُ به إثباتُ الحقِّ فواجبٌ. وقولُهُ تعالى في الحجِّ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة:١٩٧] هذا الجدالُ الَّذي من أَجْلِ أن يُمارِيَ السُّفهاءَ أو بغيرِ فائدةٍ، أمَّا لإثباتِ الحقِّ فلا بدَّ منه، ويَجِبُ للمُجادِلِ لإثباتِ الحقِّ أن تَكُونَ نِيَّتُه إعلاءَ كلمةِ الله، فإن شَابَهُ شيءٌ من الرِّياءِ فإنَّه يَبْطُلُ، لكن يجبُ للإنسانِ أنْ يدافعَ الرِّياءَ، أو يقصدُ مثلًا بالرِّياءِ أن يَعْلُوَ على هذا العدوِّ المجادِلِ بالباطِلِ.

وهل المجادَلَةُ تحصُلُ بالغريزةِ أو بالمِرانِ؟

الجوابُ: بهما كليهما، قد يعطي اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ الإنسانَ قُوَّةَ حُجَّةٍ وقريحةً وسرعةَ إجابةٍ، وهذا من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد يكونُ قليلًا في هذه الناحيةِ من أَصْلِ خِلْقَتِه، ولكن مع المجادَلَةِ يَتَمَرَّنُ، ولهذا كان بعضُ أهْلِ العِلْمِ إذا أراد أن يُحرِّرَ مسألةً ويُثْبِتَها، فَرَضَ نَفْسَه على مجادلٍ فيعرِضُ على نفْسِه إشكالًا ثمَّ يجيبُ عنه، ثمَّ إشكالًا ثمَّ يجيبُ عنه، حتَّى يَتَمَرَّنَ على المجادَلَةِ، ويُذْكَرُ أنَّ عامِّيًّا يجادِلُه نصرانيٌّ يقولُ له: أنتم أيُّها المسلمون ظَلَمَةٌ. قال لِمَ؟ قال: لأنَّكم تجيزون أن تتزوجوا منَّا ولا تجيزون أن نتزوَّجَ

منكم. إذا جاء هذا الإعراضُ على شخصٍ لا يعرفُ المجادَلَةَ، قال: هذا نعم صحيحٌ، فقال العامِّيُّ: إنَّنا نؤمنُ برسولِكم ولا تُؤْمِنوا برسولِنا، آمِنوا برسولِنا نُزَوِّجْكم. وهذه حُجَّةٌ صحيحةٌ بلا شكٍّ، فإذا كانت صحيحةً من عامِّيٍّ كان هذا دليلًا على أنَّ المجادَلَةَ تكُونُ غريزةً، وتكونُ بالمِراس والتَّمَرُّنِ.

مسألةٌ في مُجادلةِ أهلِ الباطِلِ: إذا كان لهم السُّلْطَةُ بمعنى أنك لو جادَلْتَهم علنًا لكان عليك خطرٌ، فَدَعْ هذه المجادَلَةَ، لكن لك أن تتكلَّمَ في المجالِسِ الخاصَّةِ، أو في المجالِسِ التي لا يوجَدُون فيها، وتَعْرِضُ المَذْهَبَ وتُبَيِّنُ بُطْلانَهُ، لو لم يَكُنْ من هذا العَرْضِ إلا تشكيكُ العامَّةِ في هؤلاء لكان كَافِيًا، وزحزحةُ العقيدةِ والتشكيكُ فيها مهمٌّ جدًّا، فأنت مثلًا إذا رأيتَ أناسًا على باطلٍ وبَيَّنْتَ الحقَّ، لو لم يَكُنْ من الفائدةِ إلا أن يَشُكُّوا في الأمرِ، حتى عند زعمائِهم يَشُكُّون في قولِهم، ما دُمْتَ أنت أَتَيْتَ بالحقِّ وبَيَّنْتَهُ؛ ولهذا سَمِعْتُ عن بعضِ دعاةِ النصرانيَّةِ -قاتَلَهُم اللهُ وَلَعَنَهُم إلى يومِ القيامةِ- سَمِعْتُ أنه يقولُ لقومِهِ: يا قَوْمَنا إنكم لم تَنْقُلُوا المُسْلِمُ إلى النصرانيَّةِ هذا مستحيلٌ؛ لأنَّ دِينَنَا النصرانيَّةَ الموجودَ الآن كلٌّ يَعْرِفُ أنه خرافةٌ وليس على شيءٍ، لكن يَكْفِيكم أن تُشَكِّكُوا المُسْلِمَ في دينِه.

انْظُرِ الخُبثاءَ، يكفيكم أن تُشَكِّكُوا المُسْلمَ في دينِهِ، اجعلوه يَشُكُّ فقط، وإذا شكَّ الإنسانُ فيما يجبُ الإيمانُ به فهو كافرٌ، ما يجبُ الإيمانُ به يجبُ الجزمُ به، فانظرْ كيف أساليبُهُم ونحن -والحمدُ للهِ- عندنا من الأساليبِ أقوى منهم، لكن فقط عندنا أن الإنسانَ إذا رأى هذا العالِمَ يُمْكِنُ أن يخافَ، وشجاعةُ خالدِ بنِ الوليدِ وحمزةَ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ غيرُ موجودةٍ الظاهرُ إلا في قليلٍ من الناسِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّه لا مفرَّ لـمن حادَّ اللهَ ورسولَهُ من عقوبةِ اللهِ؛ لقولِـهِ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾.

من المعلومِ أن (يَعْلَمَ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، ومفعولُها جملةُ ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ ويُسمَّى تعليقًا، وذكَرْنَا لكم أنَّ ظنَّ وأخواتِها تكونُ عاملةً ومعلَّقَةً ومُلْقاةً.

إذن نقولُ المجادَلَةُ لإظهارِ الحقِّ وبيانِهِ مأمورٌ بها، أمَّا المجادَلَةُ الَّتي للعكسِ لإبطالِ الحقِّ وإظهارِ الباطلِ هذه هي الَّتي عليها الوعيدُ.



الآية (٣٦)

• • • • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشُّورَى:٣٦].

• • • • •

قوله: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَمَآ أُوتِيتُم﴾ الخطابُ للمؤمنين وغيرِهم، ﴿مِّن شَيْءٍ﴾ من أثاثِ الدُّنْيا ﴿فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾].

قولُهُ: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ﴾ (مَا) ليست نافيةً، لكنَّها زائدةٌ لعمومِ النَّهْيِ؛ أي: أيُّ شيءٍ أوتيتموه ﴿فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

وقولُهُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الخطابُ للمؤمنين وغيْرِهِم]، صحيحٌ؛ لأنَّ هذا يُخَاطَبُ به المؤمنُ والكافرُ، الكافرُ يتمتعُ بالدُّنْيا؛ ولكنهم يتمتعون كما تَتَمَتَّعُ ﴿ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ﴾ [محمَّد:١٢]، والمؤمنُ يَتَمَتَّعُ بالدُّنْيا ولكنَّه إذا قام بعملِ الآخرةِ صار نعيمُهُ في الدُّنْيا وفي الآخرةِ.

قَوْلُهُ: ﴿فَمَتَٰعُ﴾ الفاءُ رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، وهو قولُهُ: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ﴾؛ لأنَّ (ما) هنا شَرْطِيَّةٌ و﴿مِّن شَيْءٍ﴾ بيانًا لها، وجملةُ ﴿فَمَتَٰعُ﴾ هذه جوابُ الشَّرْطِ، وعلى هذا فنقولُ: إنَّ (مَتَاعَ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: فهو متاعٌ، قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ يَتَمَتَّعُ فيها ثم يزولُ].

وهذا هو الواقعُ أنَّ متاعَ الحياةِ الدُّنْيا يزولُ، أو يُزَالُ عنه؛ يعني: إمَّا هذا وإمَّا هذا، لو قُدِّرَ أن الإنسانَ أن يبقى غنيًّا، صحيحَ الجِسْمِ، آمِنَ المقامِ، أليس من الجائزِ أن يُسْلَبَ هذا؟ بلى، فيكونُ متاعًا قد زال، فإن لم يَزُلْ عنه زال الإنسانُ عنه. مَن الَّذي مُتِّعَ أَبَدَ الآبدين؟ لا يوجَدُ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٣٤].

وقوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ (مَا) هذه اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ، و﴿خَيْرٌ﴾ خَبَرُهُ، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ خيرٌ من متاعِ الدُّنْيا في ذاتِه ونوعِه وكلِّ مُتَعِه، ﴿وَأَبْقَىٰ﴾؛ أي: أَدْوَمُ؛ لأنَّ متاعَ الدُّنْيا يزولُ، فنعيمُ الآخرةِ جَمَعَ بين الوَصْفَيْن: أنَّه خيرٌ، وأنَّه أبقى، فباعتبارِ نوعِهِ وجِنْسِه وأصنافِه هو خيرٌ، وباعتبارِ بقائِهِ هو أبقى، والإنسانُ لا يُريدُ من النَّعيمِ إلَّا هذا، لا يريدُ إلا الأَكْمَلَ والأبقى حتَّى لا يزولَ عنه، لكن لمن ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

وذلك لأنَّ ما في الدُّنيا فهو متاعٌ زائلٌ مُنَغِّصٌ لا يكادُ يمرُّ بك أسبوعٌ إلَّا وَجَدْتَ التَّنغيصَ، وهذا على حدِّ قوْلِ الشَّاعِرِ:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرُّ[1]

أمَّا الآخرةُ فهي خيرٌ مَحْضٌ ليس فيه شَرٌّ، وأيضًا هو أبقى؛ يعني: أَدْوَمُ، متاعُ الدُّنيا قليلٌ يزولُ سريعًا، بخلافِ ما عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

واعْلَمْ أنَّ مِثْلَ هذه العِبارةِ وَرَدَتْ على ثلاثةِ أوْجُهٍ:

---

(١) البيت للنمر بن تولب، انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٣٤٦).

الوجهُ الأوَّلُ: أن يُخاطَبَ بها الشَّخصُ بعينِهِ، فيقالَ له: إنَّ الآخرةَ خيرٌ لك.

والثَّاني: أن تَأْتِيَ مُقَيَّدَةً بأوصافٍ محبوبةٍ مطلوبةٍ.

والثَّالثُ: أن تأتِيَ مُطْلَقَةً.

قالَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضُّحى:٤]، فالآن نَشْهَدُ أنَّ الآخرةَ للنَّبيِّ ﷺ خيرٌ له من الأُولى، هذا قُيِّدَ بشخصٍ معيَّنٍ، المُقَيَّدُ بأوصافٍ كالآيةِ الَّتي معنا، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ [يوسف:١٠٩]، فهذه مقيَّدَةٌ بأوصافٍ. الثَّالثةُ مُطْلَقَةٌ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى:١٦-١٧]، لكنَّ هذا المُطْلَقَ يُحْمَلُ على المُقَيَّدِ، أو يُقالُ: هذا باعتبارِ وصْفِه لا باعتبارِ من يَحْصُلُ له، فيكونُ من حيث الإجمالُ الآخرةُ خيرٌ وأبقى، أمَّا من حيث التَّفصيلُ فيُفَصَّلُ في كلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِه.

وقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ آمنوا بكلِّ ما يجبُ الإيمانُ به، وقد سأل جبريلُ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- عن الإيمانِ، فقال له: «الإيمانُ أن تُؤْمِنَ باللهِ، وملائكتِه، وكتبِه، ورسُلِه، واليومِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ»[1]. إذنْ آمِنوا بما يجبُ الإيمانُ به، هذه العبارةُ الَّتي تَشْمَلُ كُلَّ شيءٍ.

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ قَدَّمَ المعمولَ لإفادةِ الحَصْرِ والعنايةِ به ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الرَّبُّ هو الخالقُ المالِكُ المُدَبِّرُ، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ أي: يَعْتَمِدُونَ ويُفَوِّضُونَ أَمْرَهُم إليه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ والتَّوَكُّلُ فَسَّرَه بعضُهُم بأنَّه: صِدْقُ الاعتمادِ على اللهِ في جلْبِ المنافعِ ودفْعِ المضارِّ مع الثِّقةِ باللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ صِدْقُ الاعتمادِ على اللهِ؛ يعني: أن تعتمدَ على اللهِ اعتمادًا صادقًا، لا تَلْتَفِتُ إلى سواه في جَلْبِ المنافعِ ودفْعِ المضارِّ، زِدْ: الثِّقةَ باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يعني: تَعْتَمِدُ عليه عَزَّوَجَلَّ وأنت واثقٌ بأنه حَسْبُكَ وسيُعِينك، والتَّوكُّل على اللهِ نِصْفُ الدِّينِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، إذ لا يمكنُ للإنسانِ أن يأتيَ بشرائعِ الإسلامِ إلَّا بالتوكُّلِ على اللهِ والاعتمادِ عليه، انظرْ إلى قولِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وإلى قولِهِ: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣]، تجدْ أنَّ اللهَ تعالى قَسَّمَ الدِّينَ إلى قِسْمين: عبادةٍ، واستعانةٍ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: التَّزهيدُ في الدُّنيا وأنَّها زائلةٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إنذارُ الكفَّارِ بأنَّ ما هم فيه من النَّعيمِ ليس بشيءٍ بالنِّسبةِ لنعيمِ الآخرةِ.

ويَقْرَأُ أهلُ التَّاريخِ أنَّ ابنَ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ صاحبَ فَتْحِ الباري كان قاضيَ القضاةِ في مِصْرَ، فمرَّ ذاتَ يومٍ برجُلٍ يهوديٍّ زيَّاتٍ -يعني يَعْمَلُ في الزَّيْتِ- كُلُّ ثيابِهِ وَسِخَةٌ وأوانيه، وفي تَعَبٍ شديدٍ، فمرَّ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وهو قاضي القضاةِ بمَرْكَبِه، تجرُّهُ الخيولُ أو البغالُ وفي أُبَّهةٍ، فأَوْقَفَه اليهوديُّ وقال: ما تقولون في قولِ نَبِيِّكُم: «إنَّ الدُّنْيا سِجْنُ المُؤْمِنِ وجَنَّةُ الكافِرِ»[1]؟ كيف يَتَّفِقُ هذا مع الحال الَّتي نحن عليها الآن، أنت مؤمنٌ وفي هذا النَّعيمِ، واليهوديُّ يهوديٌّ وفي هذا العَنَاءِ والتَّعَبِ، كيف يَتَّفِقُ هذا؟

فأجابه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ جوابًا على البديهةِ، فقال: ما أنا فيه من النَّعيمِ بالنِّسبةِ لنعيمِ الآخرةِ سِجْنٌ؛ لأنَّ الآخرةَ خيرٌ، وهذا ليس بشيءٍ، وأنت بما أنت فيه من العناءِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالنِّسبةِ لعذابِ النَّارِ في جنَّةٍ، فقال اليهوديُّ: أشهد أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ[1].

فآمَنَ على الفورِ؛ لأنَّ هذا دَخَلَ عَقْلَهُ، وأنَّ ما قاله الرَّسولُ حقٌّ، الدُّنْيا مهما كانت فهي بالنِّسبةِ للآخرةِ سِجْنٌ ما هي بشيءٍ، ولكنَّ الدُّنيا مهما كانت من الضِّيقِ فهي بالنِّسبةِ للنَّارِ جنَّةٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ حياتَنَا هذه دنيا، من الدُّنُوِّ؛ أي: القُرْبِ، أو من الدَّناءةِ؛ أي: الخِسَّةِ والحقارةِ، تَشْمَلُ المَعْنَيَيْنِ جميعًا، فهي قريبةٌ؛ لأنَّها سابقةٌ على الآخرةِ من حين يُولَدُ الإنسانُ وهو فيها، وهي دنيئةٌ؛ أي: حقيرةٌ بالنِّسبةِ للآخرةِ، إذن دنيا مُؤَنَّثُ أَدْوَنَ، وهي إماَّ من الدُّنُوِّ، وإمَّا من الدَّناءةِ وهي الحقارةُ، فبها تحقيرُ الدُّنيا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ ما عند اللهِ خيرٌ من الدُّنيا بأجمَعِها؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ﴾ إذن في الآيةِ التَّزهيدُ في الدُّنيا والتَّرغيبُ في الآخرةِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الثَّناءُ على من جَمَعَ بَيْنَ الإيمانِ والتَّوكُّلِ؛ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ التَّوكُّلَ عبادةٌ يَجِبُ إفرادُ اللهِ به، وجْهُ الدِّلالةِ: تقديمُ المعمولِ، هذا دليلُ وجوبِ إفرادِ اللهِ به، وأمَّا الدَّليلُ على أنه عبادةٌ فلأنَّ اللهَ تعالى ذَكَرَهُ في مقامِ الثَّناءِ، ولا ثناءَ إلا في عبادةٍ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: فضيلةُ الجمْعِ بين هذه الصِّفاتِ المذكورةِ؛ لأنَّ كلَّ صفةٍ منها صفةُ مَدْحٍ لا شكَّ، لكنَّ اجتماعَها يَكُونُ أَكْمَلَ، أرأيْتَ لو وَصَفْتَ إنسانًا بالكرمِ

---

(١) ذكر هذه القصة المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ٥٤٦).

فقلتَ: فلانٌ كريمٌ، أليس مدحًا؟ إذا قلتَ: شجاعٌ، انضمَّ الآن الكرمُ إلى الشَّجاعةِ وانضمامُ الصِّفتيْن بعضِهما إلى بعضٍ يُوَلِّدُ صفةً ثالثةً، وهو جَمْعُهُ بين الصِّفاتِ، وهكذا نقولُ في كلِّ الصِّفاتِ المتعددةِ إن جَمْعَهَا يَزيدُ الموصوفَ بها ثناءً.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: وجوبُ التَّوكُّلِ على اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ حيث قَدَّمَ المعمولَ.

فإن قال قائلٌ: أيجوزُ أن يَتَوَكَّلَ على الغَيْرِ فيما يَقْدِرُ عليه؟

فالجوابُ: نعم، ولكن لا يَجْعَلُ هذا التَّوكُّلَ تفويضًا يتعلَّقُ القلْبُ به؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بَيْنَ أن أقولَ: يا فلانُ وَكَّلْتُكَ لِتَشْتَرِيَ لي كذا وكذا، هنا أعتمدُ عليه لكنِّي لا أفوِّضُ الأمرَ إليه، بل أنا حينما أقولُ: يا فلانُ اشترِ لي كذا وكذا، أعتبرُ نفْسِي فَوْقه؛ لأنَّني الآن أنا الَّذي بيدي الأمرُ، آمُرُهُ وأنهاه، لكنَّ الاعتمادَ الَّذي هو التفويضُ المُطْلَقُ، هذا لا يكُونُ إلَّا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

فإذا أَوْرَدَ علينا إنسانٌ هذا الإيراد الَّذي ذَكَرْتَهُ نقولُ: الجوابُ سهلٌ، التَّوكيلُ في الشيءِ لا يدلُّ على التَّفويضِ المُطْلَقِ، التَّوكيلُ على الشَّيءِ لا يَتَعَلَّقُ القلبُ بنفسِ المتوكِّلِ عليه، بخلافِ التَّوكُّلِ على اللهِ، فبهذا يَظْهَرُ الفَرْقُ، ويُقالُ للإنسانِ الَّذي وَكَّلَ غَيْرَه: إنه ليس ناقِصَ التَّوكُّلِ؛ بدليلِ أن الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وكَّلَ عليَّ بْنَ أبي طالبٍ في حَجَّةِ الوداعِ أن يَنْحَرَ عنه بَقِيَّةَ هَدْيِهِ[1]، ووكَّلَ عُرْوَةَ بْنَ الجَعْدِ أن يشترِيَ له أُضْحِيَّةً، أعطاه النَّبيُّ ﷺ دينارًا وقال: اشترِ لي به أُضْحيَّةً، فاشترى أُضْحِيَّتَيْن بدينارٍ، ثم باع واحدةً منهما بدينارٍ، فرجع إلى النَّبيِّ ﷺ بشاةٍ ودينارٍ، الرَّسولُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يَنْقُصْه شيءٌ دينارُه الَّذي سَلَّمَهُ له رَجَعَ إليه، وشاتُهُ الَّتي يريدُها حَصَلَتْ له، فدعا له النَّبيُّ ﷺ بالبَرَكَةِ في بَيْعِهِ[1]، فكان لا يَشْتَرِي شيئًا إلا رَبِحَ فيه، حتَّى لو اشترى ترابًا لَرَبِحَ فيه بِبَرَكَةِ دعوةِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وأخذ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ من هذه القصَّةِ جوازَ التَّصرُّفِ في مالِ الغَيْرِ لمصلحةٍ؛ لأنَّ عروةَ بْنَ الجَعْدِ تَصَرَّفَ، اشترى شاتين وهو مأمورٌ بشاةٍ واحدةٍ، باع واحدةً وهو لم يُؤْمَرْ بالبيعِ، لكن هذا لمصلحةِ الغَيْرِ، إلَّا أنَّه مع ذلك موقوفٌ على إجازتِهِ، فلو أنَّ هذا المتصرِّفَ قال له صاحبُه: لا أرضى بهذا التَّصرُّفِ، فإنَّه يُرَدُّ، لو عَلِمْنَا أنَّ فلانًا يريدُ أن يبيعَ بَيْتَه قد عَرَضَه للبيعِ، وجاء شخصٌ وبذل فيه مالًا كثيرًا بَذَلَ مِثْلَ قيمته مرَّتَيْن، فجاء رجلٌ تَقَدَّمَ وباعَ فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنِّي أعرفُ أنَّ الرَّجُلَ عازمٌ على بيعِ البيتِ، وهو إذا عَزَمَ على بيعِ البيتِ سيكونُ بَيْعُه بثمنِ المِثْلِ، فإذا جاء إنسانٌ بَذَلَ أكثرَ من قيمةِ المِثْلِ مرَّتين مثلًا، وتَقَدَّمَ شخصٌ لم يوكَّلْ وباعه فالبيعُ صحيحٌ؛ لأنَّ هذا تَصَرَّفَ للغَيْرِ بما يحبُّه، لكن لو فُرِضَ أنَّ صاحبَ البيتِ قال: لا أجيزُ هذا، فحينئذٍ يُرَدُّ البيْعُ.

فيبقى إشكالٌ آخرُ مع المشتري، المشتري يقول: أنا اشتريتُ، والموكِّلُ يقولُ: أنا لم أَرْضَ. والوكيلُ يقولُ: أنا راضٍ، فما الحلُّ؟

الجوابُ: الحلُّ إذا كان الوكيلُ قد أخبر المشتريَ بأنَّه وكيلٌ، وأنَّ البيت لفلانٍ ثمَّ قال فلانٌ وهو الموكِّلُ: أنا لا أرضى بهذا البيْعِ، فُسِخَ، وإلَّا بَقِيَ البيعُ، وضَمِنَ الوكيلُ ما يَطْلُبُه الموكِّلُ، واللهُ الموفِّقُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢)، من حديث عروة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٣٧)

• ● ∞ ● •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [الشُّورَى:٣٧].

• ● ∞ ● •

قولُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ﴾ نَصّ على أنه معطوفٌ عليه؛ لئلَّا يَظُنَّ الظانُّ أنَّ الواوَ هنا للاستئنافِ، وعلى هذا فيكونُ من بابِ عطفِ الصِّفاتِ، وليس من بابِ عطفِ الأعيانِ؛ فالَّذين استجابوا لرَبِّهم هم الَّذين آمنوا وعلى رَبِّهم يتوكلون، هل لهذا نظيرٌ؛ أي: عَطْفُ الأوصافِ لموصوفٍ واحدٍ؟

الجوابُ: كثيرٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾ [الأعلى:١-٤] قولُهُ: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ ليس هو شَيْئًا آخَرَ، بل هو الأوَّلُ، فيكونُ هذا من بابِ عَطْفِ الأوصافِ دونَ الأعيانِ، أنت إذا قلتَ: قام زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ وخالدٌ، فهذا من بابِ عطفِ الأعيانِ؛ لأنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ، وإذا قلتَ: جاء زيدٌ الفاضلُ والكريمُ والشُّجاعُ؛ هذا من بابِ عطفِ الأوصافِ؛ لأنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ، لكن اختلفت الصِّفَةُ، إذن فالعطفُ نوعان: عطفُ أعيانٍ، وعطفُ أوصافٍ.

فالآياتُ الَّتي معنا ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ هذا من بابِ عطفِ الأوصافِ؛ لأنَّ الَّذين يَجْتَنِبون كبائرَ الإثْمِ والفواحشَ هم الَّذين آمنوا وعلى ربِّهم

يتوكَّلُون ﴿يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ كَبائِرُ جَمْعُ كَبِيرَةٍ، وما ذَكَرَ الشَّرعُ أنَّه كبيرةٌ فهو كبيرةٌ؛ كقولِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ في حديثِ أبي بَكْرَةَ: «ألا أُنبِّئُكُمْ بأكبرِ الكبائرِ؟» قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: «الإشـراكُ باللهِ، وعُقُوقُ الوالدَيْنِ -وكان متَّكئًا فجلس- فقال: ألا وقَوْلُ الزُّورِ، ألا وشهادةُ الزُّورِ»[1] هنا نَصَّ على أنَّها كبيرةٌ.

أمَّا ما لم يَنُصَّ عليه الشَّرعُ فقد اختلف العُلَماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في حدِّ الكبيرةِ، وأَقْرَبُ شيءٍ ما اختاره شيخُ الإسلام ابْنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «إنَّ الكبيرةَ ما رُتِّبَ عليه عقوبةٌ خاصَّةٌ»[2]؛ يعني: ما خُصَّ بعقوبةٍ؛ وذلك أنَّ المَنْهيَّاتِ تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ فيهِ النَّهيُ أو التَّحريمُ أو ما أَشْبَهَ ذلك، لكنْ لم يُذْكَرْ فيه عقوبةٌ، وقِسْمٍ آخَرَ ذُكِرَ فيه العقوبةُ، فيقولُ: ما ذُكِرَ فيه عقوبةٌ خاصَّةٌ فهو كبيرةٌ، إذا رُتِّبَ على الذَّنبِ لعنةٌ؛ كقولِهِ: لَعَنَ اللهُ من لَعَنَ وَالِدَيْهِ. يكُونُ كبيرةً؛ لأنَّه رُتِّبَ عليه عقوبةٌ خاصَّةٌ وهي اللَّعنُ، وإذا رُتِّبَ عليه السُّخْطُ فهو كبيرةٌ؛ كقولِ النَّبيِّ صلى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ في المرأةِ «تَبِيتُ وزَوْجُهَا سَاخِطٌ عليها فإن اللهَ يَسْخَطُ عليها»[3]، هذا كبيرةٌ، إذا قيل: «ليس منا من شَقَّ الجُيُوبَ ولَطَمَ الخُدُودَ ودعا بدعوى الجاهليَّةِ»[4]، فهو

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون، رقم (٣٦٠)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم:...، فذكر منهم: وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط».

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، رقم (١٠٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كبيرةٌ، فالَّذي تَرَتَّبَ عليه البراءةُ منه، ليس منَّا كذا، «من غشَّ فليس منَّا»(١)، وكذلك: «لا يُؤْمِنُ من لا يَأْمَنُ جارُه بَوائِقَه»(٢)، كبيرةٌ؛ لأنَّه رُتِّبَ عليه نَفْيُ الإيمانِ.

إذن الكبيرةُ محدودةٌ -يعني تُعْرَفُ بالحَدِّ دونَ العَدِّ- وأحسنُ ما قيل فيها ما اختاره شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنَّ الكبيرةَ ما رُتِّبَ عليه عقوبةٌ خاصَّةٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾ بالنَّصْبِ معطوفةٌ على ﴿كَبَٰٓئِرَ﴾؛ أي: ويجتنبون الفواحشَ، قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهي موجِباتُ الحدود من عطفِ البعضِ على الكلِّ]. فَسَّرَ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفواحشَ بأنَّها ما تُوجِبُ الحَدَّ، فَلْنَعُدَّ الزِّنا فاحشةً، وهو بنصِّ القرآنِ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً﴾ [الإسراء:٣٢]، نكاحُ ذواتِ المحارِمِ فاحشةٌ؛ لقولِ اللهِ تبارك تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النِّساءِ:٢٢]، تأمَّلِ الآن أيُّهما أعظمُ نكاحِ ذواتِ المحارِمِ أو الزِّنا؟

الجوابُ: الأوَّلُ؛ لأنَّ اللهَ قال فيه: ﴿كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾، وفي الزِّنَا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ ولهذا كان القولُ الرَّاجحُ أنَّ الإنسانَ إذا زنى بمحارِمِه وَجَبَ رَجْمُهُ، سواءٌ كان مُحْصَنًا أمْ غيْرَ مُحْصَنٍ.

والمفسِّرُ يقول: كلُّ ما فيه حدٌّ فهو فاحشةٌ؛ فالسَّرقةُ فاحشةٌ؛ وقَطْعُ الطَّريقِ فاحشةٌ؛ لأنَّ فيه حدًّا، والخمرُ فاحشةٌ، والصَّحيحُ أنَّ عقوبةَ الخمرِ ليست حدًّا،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا، رقم (١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

بل هي عقوبةٌ لكنَّها لا تَنْقُصُ عن أربعين، والدَّليلُ أنَّها عقوبةٌ أنَّ شاربَ الخمرِ في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُؤتى به فيضربُه النَّاسُ الَّذي يضربُ بيدِه، والَّذي يضربُ بثوبِه، والَّذي يضرِبُ بنعْلِه بدونِ حدٍّ معيَّنٍ، ثم جعلها أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعين، ثم جَعَلَهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعين، ثم كَثُرَ شُرْبُ الخمرِ فزادها عُمَرُ إلى ثمانين، بعد أن استشار الصَّحابةَ فقال عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أرى أن تَجْعَلَهَا كأخفِّ الحدودِ[1]. وأخفُّ الحدودِ حدُّ القذْفِ ثمانون، فَجَعَلَها عمرُ ثمانين، وهذا كالإجماعِ من الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنَّ عقوبةَ شارِبِ الخمرِ ليستْ حدًّا؛ لأنَّه لو كانتْ حدًّا لا يُمْكِنُ لأيِّ أحدٍ أن يَزيدَ؛ ولهذا لو كَثُرَ الزِّنا في النَّاسِ لا نزيدُ عن مئةِ جَلْدَةٍ، أيضًا قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اجعلْها كأخفِّ الحدودِ.

فدلَّ هذا على أنَّها ليستْ حدًّا وإلَّا لما صحَّ أن يقولَ: اجعلْها كأخفِّ الحدودِ، وأيضًا إذا تَكَرَّرَ جَلْدُه ففي الرَّابعةِ يُقْتَلُ على رأيِ كثيرٍ من العُلَماءِ؛ لما جاء ذلك في السُّنَنِ: «إذا شَرِبَ فاجْلِدُوه، ثمَّ إن شَرِبَ فاجْلِدوه، ثمَّ إن شَرِبَ فاجْلِدُوه، ثمَّ إن شَرِبَ الرَّابعةَ فاقْتُلُوه»[2]. هذا الحديثُ صحيحٌ، ذَهَبَ إليه أهلُ الظَّاهِرِ، وأكثرُ العُلَماءِ يقولُ: لا يُقْتَلُ لو شَرِبَ ألفَ مرَّةٍ، ويُجْلَدُ ألْفَ مرَّةٍ. واختار شيخُ الإسلامِ قولًا وسطًا، وقال: إذا لم يَنْتَهِ النَّاسُ بدون القتلِ فإنه يُقْتَلُ؛ لئلَّا يتكاثرَ شُرْبُ الخمرِ، وأمَّا إذا انتهى النَّاسُ بدونِ القتلِ فإنه لا يُقْتَلُ[3].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٨٠)، وأبو داود: كتاب، باب إذا تتابع في شرب الخمر، رقم (٤٤٨٤)، والنسائي: كتاب الأشربة، باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر، رقم (٥٦٦٢)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من شرب الخمر مرارًا، رقم (٢٥٧٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٣٦-٣٣٧)، (٣٤/ ٢١٦-٢١٧).

المُهِمُّ أن المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أنَّ الفواحشَ هي موجِباتُ الحدودِ، قال: [وهو من عطفِ البعضِ على الكلِّ]؛ لأنَّ الفواحشَ بعضُ كبائرِ الإثْمِ، فهو من بابِ عطفِ البعضِ على الكُلِّ، وهذا يقعُ كثيرًا عطفُ البعضِ على الكلِّ، كما أنَّه يَقَعُ أحيانًا عَطْفُ الكلِّ على البعضِ فقولُ اللهِ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القَدْر:٤] هذا من بابِ عطفِ البعضِ على الكُلِّ، وإذا قلتَ: أَكْرِمْ زيدًا والطَّلبةَ، وهو منهم، فهو من بابِ عطفِ الكلِّ على البعضِ، وتخصيصُ بعضِ الأفرادِ بكونِهِ معطوفًا أو معطوفًا عليه يَدُلُّ على العنايةِ به والاهتمامِ به.

قولُهُ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (مَا) هنا زائدةٌ في الإعرابِ، وأمَّا في المعنى فهي للتَّوكيدِ، وأقولُ:

يـــا طالبًـــا خـــذْ فائـــدهْ (مـــا) بعـــد (إذا) زائـــدهْ

يعني: كلَّما أتتك (مَا) بعد (إذا) فهي زائدةٌ، كهذه الآيةِ ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ﴾ المعنى وإذا غضبوا، وكقولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [فُصِّلَت:٢٠]؛ أي: حتَّى إذا جاؤوها، فخذ هذه الفائدةَ.

و(ما) من أوسعِ الحروفِ معنًى؛ لأنَّ لها عَشَرَةَ معانٍ أو أَكْثَرَ جُمِعَتْ في قولِ النَّاظِمِ:

محامـلُ (مـا) عشـرٌ إذا رُمْـتَ عَـدَّها فحافظْ على بيتٍ سليمٍ مـن الشِّعرِ

ستفهمُ شرطَ الوصْلِ فاعجبْ لنُكْرِها بِكـفٍّ ونفْـيٍ زِيـدَ تعظـيمُ مَصْـدَرِ

(سَتَفْهَمُ) إشارةٌ إلى (مَا) الاستفهاميَّةِ، (شرطٌ) إشارةٌ إلى (مَا) الشَّرْطِيَّةِ، (الوصْلُ) إشارةٌ إلى (مَا) الموصولةِ، (فاعجبْ) إشارةٌ إلى (ما) التعجبيَّةِ مِثْلَ أن

تقولَ: ما أحسنَ زيدًا! (لنُكْرِها) إشارةٌ إلى (ما) النَّكِرةِ الموصوفةِ أو الواصفةِ، (بِكَفٍّ) إشارةٌ إلى (ما) الكافَّةِ وهي الدَّاخلةُ على (إنَّ) مثل: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النِّساءِ:١٧١]، (ونَفْيٍ) إشارةٌ إلى (مَا) النَّافيةِ، (زِيدَ) إشارةٌ إلى (مَا) الزَّائدةِ، (تعظيم) إشارةٌ إلى (مَا) التَّعظيميَّةِ مثلَ: لكنَّها ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقَّة:١-٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعةِ:١-٢]، (مَصْدر) إشارةٌ إلى (ما) المَصْدَرِيَّةِ مثل: يُعْجِبُنِي ما فَعَلْتَ؛ أي: يُعْجِبُنِي فِعْلُكَ. هذه عَشَرَةُ معانٍ لـ (مَا).

وقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾؛ يعني: إذا نالهم الغضبُ فإنَّهم يَمْلِكُون أنْفُسَهم، فيغفرون لمن أَغْضَبَهم، ومعنى ﴿يَغْفِرُونَ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يتجاوزون] ونحن نَزيدُ شيئًا آخَرَ: السَّتْرَ. يعني: يتجاوزون عمَّن أساء إليهم ويَسْتُرُونه.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنَّ مِن وصْفِ الَّذين آمنوا وعلى ربِّهم يتوكَّلون اجتنابَهُم كبائرَ الإثمِ والفواحشَ، وبُعْدَهُم عنها؛ لأنَّ اجتنب بمعنى: صار في جانبٍ وآخَرَ في جانبٍ، فيفيدُ بُعْدَهُم عن كبائرِ الإثمِ والفواحِشِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ صغائرَ الذُّنُوبِ لا تَنْقُصُ من كمالِ الإيمانِ؛ لأنَّها تقعُ مغفورًا باجتنابِ الكبائرِ، كما قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في سُورةِ النَّجْمِ: ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النَّجم:٣٢]؛ يعني: إلَّا الصَّغائرَ فإنَّها لا تَضُرُّ، وأَخْبَرَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ أنَّ الصلواتِ الخمْسَ، والجُمُعَةَ إلى الجُمُعَةِ، ورمضانَ إلى رمضانَ، مُكَفِّراتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إذا اجْتُنِبَتِ الكبائرُ[1].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ولكن لو قال قائلٌ: هل الإصرارُ على الصَّغائِرِ يُحوِّلُها إلى كبائِرَ؟

فالجوابُ: نعم، هذا المشهورُ عند أَهْلِ العِلْمِ أنَّ الإصرارَ على الصَّغيرةِ كبيرةٌ، لكنَّهم لا يقولون: إنَّ الصَّغيرةَ تكُونَ كبيرةً، يقولون: إنَّ إصرارَ الإنسانِ على المعصيةِ يَدُلُّ على استخفافِهِ بشريعةِ اللهِ وعدمِ مبالاتِهِ بها، فمن هنا صار الإصرارُ كبيرةً، وليس المعنى أن الصَّغيرةَ تَنْقَلِبُ كبيرةً، لكن لَّمَا كان الإصرارُ يَدُلُّ على استخفافِ الإنسانِ بشريعةِ اللهِ صار هذا كبيرةً من أجْلِ الاستخفافِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ من صفاتِ الَّذين آمنوا وعلى رَبِّهِم يَتَوَكَّلون أنَّهم إذا غَضِبُوا غَفَرُوا، والغضبُ وَصَفَه النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ بأنه جمرةٌ يلقيها الشَّيطانُ في قلْبِ الإنسانِ، فيفورُ دَمُه وتنتفخُ أوداجُه[1]، أمَّا المتكلِّمون فيقولون: إنَّ الغضبَ غليانُ دمِ القلبِ لمحبَّةِ الانتقامِ، وما ذكره النَّبيُّ ﷺ خيرٌ أنَّه جمرةٌ يُلْقِيها الشَّيطانُ، ولذلك تَجِدُ الرجُلَ إذا غَضِبَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا سيئًا لا يَحْمَدُهُ هو إذا سَكَنَ غَضَبُه.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنه ينبغي للإنسانِ عند الغضبِ أن يَكْظِمَ غَيْظَهُ، وقد طَلَبَ أحدُ الصَّحابةِ من النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ أن يُوصِيَهُ فقال: «لَا تَغْضَبْ» فردَّدَ مرارًا فقال: «لَا تَغْضَبْ»[2].



(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٩)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن، رقم (٢١٩١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب: الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٣٨)

• • ● ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى:٣٨].

• • ● ● •

قولُهُ: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ﴾ الواوُ حرفُ عطفٍ، (الَّذين) معطوفةٌ على ما سَبَقَ، عطفُ أوصافٍ، والَّذين استجابوا لربِّهم.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ﴾ أجابوه إلى ما دعاهم إليه من التَّوحيدِ والعبادةِ]. ﴿اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ﴾ بمعنى أجابوه، وقد سبق لنا ذِكْرُ الأمثلةِ على كَوْنِ استجاب بمعنى أجاب، وقولُهُ: [من التَّوحيدِ والعبادةِ] تفسيرٌ لا بَأْسَ به، ولو قال رَحِمَهُ اللَّهُ: استجابوا لرَبِّهم؛ أي: أجابوه إلى كلِّ ما دعاهم إليه من فِعْلِ الأوامِرِ وتَرْكِ النَّواهي لكان أَبْيَنَ وأعَمَّ.

وقوله: ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ معطوفةٌ على ﴿اسْتَجَابُوا﴾ فهي داخلةٌ في صلةِ الموصولِ، قال المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ أداموها] وفيها نظرٌ، بل معنى «أقاموا الصَّلاةَ»: أَتَوْا بها مستقيمةً على الوجْهِ الَّذي طُلِبَ منهم؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بين إقامةِ الصَّلاةِ وبين إدامةِ الصَّلاةِ، نعم إدامتُها من إقامَتِها لا شكَّ، ولكن ليست الإقامةُ هي الإدامةَ، إذن الإقامةُ معناها: أن يأتِيَ بالصَّلاةِ مستقيمةً على الوَجْهِ المطلوبِ. وقولُهُ: ﴿الصَّلَاةَ﴾، يَعُمُّ الفريضةَ والنَّافلةَ.

وقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أَمْرُهُمْ؛ أي شَأْنُهُمْ، والمرادُ الشَّأنُ العامُّ لا الشَّأنُ الخاصُّ، الشَّأنُ العامُّ الَّذي يُهِمُّ الجميعَ يتشاورون فيه، ومعنى يتشاورون فيه. يعني: يتبادلون الرَّأيَ؛ هل يُقْدِمُونَ أو يُحْجِمُونَ، هل يُعَدِّلُونَ أو يُبْقُونَ الشَّيْءَ على ما هو عليه.

المهمُّ أن المشاورةَ هي تَدَاوُلُ الرَّأْيِ ليَخْرُجُوا بنتيجةٍ مَرْضِيَّةٍ للجميعِ. قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ يتشاورون فيه ولا يَعْجَلُونَ].

وقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (مِنْ) هنا للتَّبعيضِ، ويُحْتَملُ أن تكونَ للجنسِ، فإن كانت الأولى صار المدحُ لمن يُنْفِقُ بعضَ مالِهِ، وإن قلنا بأنَّها الجنسُ صار المدحُ لمن يُنْفِقُ مالَهُ كُلَّه أو بَعْضَه، فأَيُّهما أَوْلَى أن نَقُولَ للتَّبعيضِ أو للجنسِ؟

الجوابُ: للجنسِ أَوْلَى، لِيَشْمَلَ القليلَ والكثيرَ والكلَّ. قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ أَعْطَيْنَاهُمْ ﴿يُنفِقُونَ﴾ في طاعةِ اللهِ].

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ من صفاتِ المؤمنين المتوكِّلين أنَّهم يستجيبون للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ أي: يجيبونه إلى ما طَلَبَه منهم، ومعناه المبادَرَةُ وعدمُ التأخُّرِ؛ لأنَّ التأخُّرَ عن تنفيذِ الواجِبِ نَقْصٌ في الاستجابةِ، وأَضْرِبُ لكم مَثَلًا برجلٍ أَمَرَ ابْنَه أن يأتيَ إليه بشيءٍ، فتوانى الابْنُ وبقيَ ساعةً أو ساعتين ثم جاء بالشَّيءِ؛ فهل يُقالُ: إن الابْنَ امتثلَ امتثالًا كاملًا؟ لا، فالامتثالُ الكاملُ بالمبادَرةِ، وهذا معنى قولِهِ: ﴿ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: العنايةُ بإقامةِ الصَّلاةِ، وَجْهُ ذلك: أن اللهَ نَصَّ عليها بَعْدَ التعميمِ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ﴾ يَشْمَلُ الصَّلاةَ وغيرَهَا، فلمَّا قال: أقاموا الصَّلاةَ

نَصَّ عليها بخُصُوصِها، وهذا دليلٌ على العنايةِ بها، وحُقَّ واللهِ أن يُعْتَنَى بها؛ لأنَّه ليس هناك عبادةٌ أقوى صلةً بك للهِ عَزَّوَجَلَّ من الصَّلاةِ، الإنسانُ يَتصَدَّقُ، لكن لا يَشْعُرُ بالصِّلةِ بينه وبين رَبِّهِ، يصُومُ، يَحُجُّ، لكن الصَّلاةَ الحقيقيَّةَ الشَّرعيَّةَ أن الإنسانَ يَشْعُرُ بأنه في صلةٍ بَيْنَه وبَيْنَ اللهِ، ومن أجْلِ ذلك سُمِّيَتْ صلاةً؛ لأنَّها صلةٌ بَيْنَ الإنسانِ وبَيْنَ اللهِ، إذا قال الإنسانُ: الحمدُ للهِ، قال اللهُ: حَمِدَني عَبْدِي؛ وهكذا محاورةً، ثم هو يَشْعُرُ بأنَّه إذا رَكَعَ ففوقه رَبٌّ يُعَظِّمُهُ، وإذا سَجَدَ فكذلك يَضَعُ أَشْرَفَ أعضائِه في مواطِئِ الأقدامِ، ولذلك صارت العنايةُ بالصَّلاةِ؛ حيث قال: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

وفُرِضَتِ الصَّلاةُ لَيْلَةَ المعراجِ، من اللهِ إلى الرَّسولِ بدون واسطةٍ، وهذا يَدُلُّ على أهَمِّيَّتِهَا والعنايةِ بها، ثم إنَّها فُرِضَتْ خمسين صلاةً، وخَفَّفَ اللهُ على العِبادِ فَجَعَلَها خَمْسَ صلواتٍ، لكنَّها في الواقعِ خمسون صلاةً، بمعنى أنَّك إذا صَلَّيْتَ فريضةً واحدةً كأنَّما صَلَّيْتَ عَشْرًا، ليس هو من أَجْلِ أن الحسنةَ بعَشْرِ أمثالِها؛ لأنَّ هذا لجميعِ الحسناتِ، لكن كأنَّك صَلَّيْتَ الظُّهْرَ مثلًا عَشْرَ مَرَّاتٍ، صَلَّيْتَ وسَلَّمْتَ، صَلَّيْتَ وسَلَّمْتَ حتَّى بَلَغْتَ عَشْرًا، وبهذا يَظْهَرُ الفَرْقُ بينها وبين سائرِ العباداتِ في الثَّوابِ الحسنةُ بعشْرِ أمثالِها، لكنَّ هذه كأنَّك فعلًا صَلَّيْتَ خمسين صلاةً.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: مراعاةُ الأحوالِ الاجتماعيَّةِ، وأنَّ الأمورَ العامَّةَ يجبُ التَّشاوُرُ فيها؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ ولا تَدُلُّ الآيةُ على أنَّ الإنسانَ إذا أراد أن يَفْعَلَ فعلًا خاصًّا فيه يُشَاوِرُ، لكنَّ المشاوَرَةَ مشروعةٌ إذا أَشْكَلَ عليك شيءٌ فلديك شيئان: الاستخارةُ والمشاورةُ، لكنَّ الأمْرَ العامَّ لا بدَّ من التَّشاوُرِ فيه، يُسْتَثْنَى من ذلك إذا بان الأمْرُ لِوَلِيِّ الأمرِ فإنَّه لا حاجَة للمشاوَرَةِ فيه؛ يعني لو تَبَيَّنَ للأميرِ

أو الرَّئيسِ أو المَلِكِ مصلحةُ ما يريدُ فلا حاجةَ للتَّشاوُرِ؛ لأنَّ التَّشاوُرَ يُرْجَعُ إليه عند الإشكالِ والتَّردُّدِ، أمَّا مع ظهورِ المصلحةِ فلا حاجةَ لأنْ يُشَاوِرَ؛ لأنَّ المشورةَ حينئذٍ لا تزيدُ الأمْرَ إلا إشكالًا وفوضى، فالنَّاس ليسوا على رأيٍ واحدٍ، إذا أَرَدْتَ أن يَتَمَزَّقَ الأمرُ فَضَعْهُ بَيْنَ يَدَيْ عَشَرَةٍ، وإن أَرَدْتَ أن يَذُوبَ بالكُلِّيَّةِ فَضَعْهُ بين يَدَيْ عِشْرِين، لا بدَّ من اختلافِ النَّاسِ.

والأَصْلُ أنه -ولي الأمر- مُؤْتَمَنٌ، وإذا أراد أن يَخُونَ مَنَعَ الشُّورَى ولو احتاجَ لها، وليسَ علينا بذِمَّتِهِ، لأَنَّنا لو قلنا: إنَّ وَلِيَّ الأمْرِ يُشَاوِرُ في كلِّ شيءٍ فهذِه مُشْكِلَةٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَسْتَقِيمَ الحالُ، معناه لو يكتب للشُّرْطَةِ: احْبِسُوا فلانًا لأَنَّه أساء يقولُ: واللهِ أَجْمَعُ الناسَ أُشَاوِرُ.

وهل نقولُ: كلُّ مسألةٍ تَتَعَلَّقُ بالعامَّةِ لا بُدَّ أن تُشَاوِرَ فيها، لا يُمْكِنُ هذا، وقد بَيَّنَّا أن عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من أشدِّ الخلفاءِ مشاورةً ومع ذلك تكادُ تُحْصَى مشاوراتُهُ، لا بدَّ من هذا وإلا فلا يستقيمُ الأمرُ.

فإن قال قائلٌ: إذا أَشْكَلَ على الإنسانِ الشَّيءُ هل يبدأُ بالاستخارةِ أو الاستشارةِ؟

فالجوابُ: يبدأُ بالاستخارةِ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ قال: «إذا هَمَّ أَحَدُكُم بالأمْرِ فليصلِّ ركعتين»[١] (هَمَّ) يعني أصابه الهَمُّ فيه وتَرَدَّدَ وشَكَّ، وليس المرادُ أنَّ كلَّ أمرٍ تَهُمُّ به تصلِّي ركعتين أوَّلا، لكن إذا هَمَّ أحدُكُم بالأمرِ، إذا هَمَّ الإنسانُ أن يَذْهَبَ للغداءِ يُصَلِّي ركعتين يستخيرُ؟ لا، إذن «إذا هَمَّ أحدُكُم بالأمْرِ» يعني إذا أَهَمَّهُ الأمْرُ ولم يَتَبَيَّنْ له شيءٌ فليصلِّ ركعتين، فنقولُ: ابدأْ أوَّلًا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢)، من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

بالاستخارةِ؛ لوجهين: الأوَّلُ أنَّه ظاهرُ الحديثِ، والثَّاني أن كَوْنَكَ تَرْجِعُ إلى اللهِ خيرٌ من كونِك ترجعُ إلى آراءِ النَّاسِ.

إذَن: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ يُسْتَثْنَى منه ما ظَهَرَتْ مَصْلَحَتُه لوَلِيِّ الأمْرِ، فإنه لا حاجةَ إلى أن يُشَاوِرَ، ويَدُلُّ لهذا الاستثناءِ عملُ السَّلفِ الصالِحِ، فها هو عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو من أشدِّ الخلفاءِ اهتمامًا بالرَّعيَّةِ لا يُشاورُ إذا كانتِ المصلحةُ ظاهرةً له، وإنما يشاوِرُ إذا أَشْكَلَ عليه الأمْرُ، لو أَحْصَيْتَ ما شاور فيه ما بَلَغَ إلا العشراتِ أو أقلَّ، وقد بَقِيَ عَشْرَ سنواتٍ في الخلافةِ، هذا العملُ السَّلفِيُّ من الخلفاءِ الرَّاشدين يُقَيِّدُ قَوْلَهُ تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ من صفاتِ الَّذين آمَنوا وعلى ربِّهم يَتَوَكَّلون بَذْلَ المالِ في طاعةِ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وهل يُطْلَبُ من الإنسانِ أن يُنْفِقَ جميعَ مالِهِ؟ هذا يَنْبَنِي على (مِنْ) هل هي للتَّبعيضِ أو للجنسِ؟ إذا قُلْنا: للتَّبعيضِ صار المدحُ على مَن أَنْفَقَ بعضَ مالِهِ، وإذا قُلْنا: للجنسِ؛ أي: أنهم ينفقون من هذا الجنسِ الَّذي رَزَقَهُم اللهُ، صار عامًّا، والتَّفصيلُ هو التَّأصيلُ إن شاء اللهُ إذا كان الإنسانُ لا يَنْقُصُ إنفاقُهُ شيئًا من واجباتِ الإنفاقِ على الأهلِ فلا حَرَجَ أن يُنْفِقَ جميعَ مالِهِ، مثلَ أن يَكُونَ عِنْدَ إنسانٍ مئةُ ريالٍ لا يَحْتَاجُهَا للإنفاقِ على أَهْلِهِ، وليس عنده سواها نقولُ هنا: أَنْفِقْ جميعَ المئَةِ، ثم اكتسبْ للإنفاقِ على أَهلِكَ، كما فعل أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، أمَّا إذا كان يحتاجُ المالَ للإنفاقِ الواجبِ على أهْلِهِ وهو ضعيفُ الاكتسابِ، فهنا نقولُ: لا تُنْفِقْ جميعَ مالِكَ، أَمْسِكْ عليك بَعْضَ مالِكَ فهو خيرٌ لك.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب الرخصة في ذلك؛ أي أن يخرج الرجل من ماله، رقم (١٦٧٨)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٣٦٧٥)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٣٩)

• ● ● •

﴿ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشُّورَى:٣٩].

• ● ● •

قولُهُ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ الواوُ حرفُ عطفٍ، والمعطوفُ هنا باعتبارِ الصِّفاتِ؛ أي: من صفاتِهم أنَّهم إذا بغى عليهم أحدٌ انتصروا لأنفسِهم.

وقوله: ﴿إِذَآ أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ﴾ أي: العدوانُ من أحدٍ عليهم.

وقوله: ﴿هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ ينتصرون لأنفسهم، لا يَظْهَرون مَظْهَرَ الضعيفِ الذَّليلِ، بل ينتصرُ لنفْسِه، والانتصارُ للنَّفْسِ في مقامِ العزِّ أمْرٌ مطلوبٌ، أمَّا في مقامِ التَّواضعِ فهذا شيءٌ آخَرُ يأتي إن شاء اللهُ في المستقبلِ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ صنف] المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ أنَّ الَّذين آمنوا وعلى ربِّهم يتوكَّلون صنفان، ولكنَّ الصَّحيحَ أنَّ هذا كُلَّه وَصْفٌ لموصوفٍ واحدٍ، وليس هناك أصنافٌ؛ وعليه فنقولُ: من صفاتِ الَّذين آمنوا وعلى ربِّهم يتوكلون أنَّهم ينتصرون لأنْفُسِهم إذا ظلموا؛ أي: يَنْتَقِمون ممن ظَلَمَهم بمِثْلِ ظُلْمِه بدونِ عُدْوانٍ، على أنَّ قولَهُ: ﴿هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ لا يَسْتَلْزِمُ أن يأخذوا لأنْفُسِهم بحقِّها، بل إذا انتصروا فلهم أن يعفوا، وإذا عَفَوْا مع القُدرةِ كان ذلك أَكْمَلَ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنَّ من صفاتِ الَّذين آمنوا وعلى ربِّهم يَتَوَكَّلون: أنَّهم لا يَرْضُون بالذُّلِّ والانخناثِ عن الأخذِ بحقِّهم؛ لقولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ وهل من لازِمِ الانتصارِ أن يقتصَّ، أو أن يَكُونَ له اليدُ العليا سواءٌ بالقِصاصِ، أو بالعفْوِ، أو بغيْرِ هذا؟

الظَّاهرُ الثَّاني؛ لأنَّه أعمُّ؛ لأنَّ من عفا عن قُدْرَةٍ وعزَّةٍ فإنَّه لا شكَّ منتصرٌ، ومن أَخَذَ بحقِّهِ فهو منتصرٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ هؤلاء لا ينتصرون لأنْفُسِهم إلَّا إذا تحقَّقوا البغْيَ عليهم، وأمَّا مجرد التُّهمةِ فلا يعتبرونها؛ يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ﴾ فلو اتَّهموا أحدًا أنَّه ظَلَمَهم فإنَّهم لا يتحركون، لكن إذا أصابَهم البغيُ حينئذٍ ينتصرون.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّه يجبُ على من انتصر إذا أصابه البغْيُ ألَّا يتجاوزَ الحدَّ في الاستيفاءِ.



الآية (٤٠)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى:٤٠].

قولُهُ: [﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ سُمِّيت الثَّانيةُ سَيِّئَةً؛ لُمشابهتِها للأُولى في الصُّورةِ، وهذا ظاهرٌ فيما يُقْتَصُّ فيه من الجِراحاتِ، قال بعضُهُم: وإذا قال له أخزاك اللهُ، فيجيبُه أخزاك الله] قولُهُ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ هذه في الحقيقةِ قاعدةٌ أنَّ للإنسانِ أن ينتقم لنفْسِه السَّيِّئَةِ بمِثْلِها لا يَزيدُ؛ لأنَّه إن زاد فقد ظَلَمَ، والزِّيادةُ قد تكونُ في الكمِّيَّةِ، وقد تكونُ في الكيفيَّةِ، وقد تكونُ في النَّوعيَّةِ.

فإذا انتصر لنفْسِه فضَرَبَ من ظَلَمَه ثلاثًا وقد ظَلَمَه باثْنَتَيْنِ هذا من بابِ الكمِّيَّةِ. وإذا ضَرَبَ من ضَرَبَه ضَرْبًا خفيفًا فانتصر لنفْسِه بِضَرْبٍ ثقيلٍ. هذا من بابِ الكيفيَّةِ، وإذا ضَرَبَ من اعتدى عليه بسوْطٍ ضعيفٍ بسوْطٍ أكْبَرَ، هذا من بابِ النَّوعيَّةِ.

المهِمُّ: أنَّه لا بدَّ أن تكونَ المُجازاةُ بمثْلِ السَّيِّئَةِ الَّتي أُسِيءَ إليه فيها ولا تزيدُ، فإن زاد فهو ظالمٌ؛ ولهذا يُقالُ: هذه بهذه والبادئُ أَظْلَمُ.

فإن قال قائلٌ: إذا ظُلِمَ فدعا على الظَّالِمِ فهل لا يجوزُ له أن يَدْعُوَ عليه بأكثَرَ من مَظْلَمَتِه.

فالجوابُ: هذا هو الواجِبُ؛ لكن قد يَظُنُّ الظانُّ أنَّ هذه المَظْلِمَةَ لا يسوغُ أن يُتَجَاوَزَ فيها، وهي مَظْلِمَةٌ عظيمةٌ؛ كدُعاءِ سعدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من ظَلَمَه، وقال: إنَّه يَظْلِمُ الرَّعيَّةَ، ولا يَقْسِمُ في السَّوِيَّةِ، ويؤخِّرُ الصَّلاةَ عن وَقْتِها. فدعا عليه بدعوةٍ عظيمةٍ: اللهمَّ أَعْمِ بَصَرَهُ، وَأَطِلْ عُمرَهُ، وَعَرِّضْهُ للفِتَنِ[1].

فهذه قد يقولُ القائلُ: إن هذه أكبرُ من ظُلْمِه، ولكنَّها في الحقيقةِ ليست أكبرَ؛ لأنَّ ظُلْمَهُ له يَتَضَمَّنُ القَدْحَ في وَلِيِّ الأَمْرِ، حيث وَلَّى على النَّاسِ مِثْلَ هذا.

مسألة: إذا ضَرَبَ مثلما ضُرِبَ يكفي، ونعلمُ أنَّ الضَّربةَ أكثرُ العُلَماءِ يقولون: لا قِصاصَ فيها؛ إلَّا أن يموتَ، ونَعْلَمُ أنَّ مِثْلَ هذه الضَّربةِ تَقْتُلُ غالبًا، فيُقْتَصُّ منه.

لكن لِنَقُلْ غَيْرَ هذه المسألةِ: فقيرٌ أَخَذ منه غنيٌّ عَشَرَةَ ريالاتٍ، صار الفقيرُ مُعْدَمًا، هذا الَّذي أَخَذَ منه عَشَرَةُ ريالاتٍ عنده ملايينُ، إذا أُخِذَ منه عَشَرَةُ ريالاتٍ ما ضَرَّه شيءٌ، فنقولُ: العدلُ أن يُعْطى هذا مِثْلَ ما أُخِذَ منه فقط.

فإن قال قائلٌ: أحيانًا يموتُ الظَّالمُ ولم يُتقصَّ منه، فهل يجوزُ الدُّعاءُ عليه بعد موتِهِ؟

فالجوابُ: لا بَأْسَ، له أن يَدْعُوَ عليه ولو بعد موتِهِ؛ مع أنَّ المظلومَ لو فُرِضَ أنَّه لم يَدْعُ؛ فإنَّ حَقَّه سوف يأتيه يومَ القيامةِ، وهو إذا استوفى بالدُّعاءِ عليه لم يَأْخُذْ من حسناتِهِ يومَ القيامَةِ.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٣٦٠)، والبزار رقم (١٠٦٢)، وأبو يعلى رقم (٦٩٣)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوْلُ المفسِّرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [سُمِّيَتِ الثَّانيةُ سَيِّئَةً لمشابَهَتِها الأُولى في الصُّورةِ]، فيه نظرٌ واضحٌ فالمقاصَّةُ سيئةٍ، لكن ليست سيئةً بالنِّسبةِ للفاعِلِ، بل هي سيئةٌ بالنِّسبةِ لمن اقْتُصَّ منه، تسوؤُه وتؤلِمُه وترُدُّ اعتبارَه إذا كان يرى أنَّه فوق صاحبِه، فهي سيئةٌ لا باعتبارِ الفاعِلِ ولكن باعتبارِ المُقْتَصِّ منه.

وأمَّا قولُهُ: [لمشابَهَتِها الأُولى] فلا يُمْكِنُ أن تُطْلَقَ السَّيِّئةُ لمُطْلَقِ المشابَهَةِ، أو لمجرَّدِ المشابَهةِ ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ هذا في الواقِعِ هذه قاعدةٌ في جميعِ الاقتصاصِ، فلننظرْ إذا شقَّ ثَوْبَكَ فهل تشقُّ ثوبَهُ؟ ظاهرُ الآيةِ نعم، لكن إذا كان ثوبُك رديئًا يساوي عَشَرَةً وثوبُهُ جيدًا يساوي مئةً، إذا شَقَقْتَه يَنقُصُ العُشْرَ، مثلًا هذا الثوبُ يساوي عشرةَ ريالاتٍ شَقَّه المعتدي بشقٍّ يُنْزِلُ قيمتَه العُشْرَ، أي: ريالًا واحدًا، فهل نقولُ: العِبْرةُ بالمعنى فإنه لمَّا شقَّ ثوْبَكَ أَذَلَّكَ وأنت إذا اقْتَصَصْتَ منه وشَقَقْتَ ثَوْبَهُ أَذْلَلْتَه، وهو البادئُ، فَنَشُقُّ ثَوْبَهُ ولو كان أغلى؛ لأنَّ هذا الَّذي ثَوْبُهُ بعَشَرَةٍ يَنْكَسِرُ اعتبارُه كالَّذي ثوبُهُ بمئةٍ، والمقصودُ إذلالُ المعتدي وكسْرُ اعتبارِهِ. وعلى هذا فنقولُ: من شَقَّ ثَوْبَكَ فَشُقَّ ثَوْبَهُ.

وهل المُعْتَبَرُ المساحةُ أو المُعْتَبَرُ النِّسبةُ؟ يعني مثلًا: هذا إنسانٌ قصيرٌ شُقَّ ثَوْبُه بمقدارِ شِبْرٍ، الشِّبْرُ هذا يُساوي العُشْرَ مثلًا من ثوْبِه، والآخرُ طويلٌ جدًّا شُقَّ ثَوْبُهُ بمقدارِ شِبْرٍ، هل يتساوى في النِّسبةِ مع ذاك؟

الجوابُ: لا يتساوى، إذن: العدلُ أن يَكُونَ المُعْتَبَرُ النِّسبةَ؛ فإذا شُقَّ نِصْفُ هذا الثَّوْبِ القصيرِ، مساحتُهُ ذراعٌ، والطَّويلُ شَقَّهُ بمساحةِ ذراعٍ، لكنه طويلٌ، طولَ الأوَّلِ مرتين، لا يكفي. نقولُ شُقَّ إلى أن تَبْلُغَ النِّسبةَ، إذا كان العُشْرَ فهذا العُشْرُ؛ لأنَّ هذا هو العدلُ في الحقيقةِ، لأنَّ المعتديَ أَفْسَدَ عُشْرَ ثوبِ المُعْتَدَى عليه،

فَلْنُفْسِدْ عُشْرَ ثَوْبِهِ مع أَنَّه هو المعتدي، وهذا ينطبقُ تمامًا على قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشُّورَى:٤٠].

مثال ذلك: رجلٌ غاضِبٌ قال لشخصٍ: أنت حمارٌ، فهل يقولُ له: أنت الحمارُ؟ الجوابُ: يقولُهُ، لكن هل يقولُ: أنت حمارٌ وأبوك حمارٌ؟ الجوابُ: لا، هذا عُدْوَانٌ، لكن يقولُ: أنت حمارٌ.

فإذا قال له: لَعَنَكَ اللهُ، هل يقولُ: بل لعنك أنت؟

الجوابُ: معكم كتابُ اللهِ: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ فله أن يقولَ هذا؛ ولذلك إذا لَعَنَ الإنسانُ شخصًا لم يَكُنْ أهلًا له تَرْجِعُ اللَّعنةُ إلى الأوَّلِ؛ فَيُعَاقَبُ بمثلِ ما فَعَلَ.

واسْمَعْ كلامَ المفسِّرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: [وهذا ظاهرٌ فيما يُقْتَصُّ فيه من الجراحاتِ] ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ الَّذي يُقْتَصُّ فيه من الجراحاتِ كُلُّ عُضْوٍ قَائِمٍ بنَفْسِه، وكلُّ جُرْحٍ ينتهي إلى عَظْمٍ، هذا فيه القِصاصُ.

وكلُّ عُضْوٍ قائمٍ بنَفْسِه مِثْلَ: العينِ والإصْبَعِ وما أَشْبَهَ ذلك، هذا يُقْتَصُّ، رَجُلٌ قَطَعَ خِنْصَرَكَ تُقْطَعُ خِنْصَرُه. أو جُرْحٌ يَنْتَهِي إلى عَظْمٍ، جَرَحَه في رَأْسِه حتَّى بان عَظْمُ رأْسِه يُقتصُّ منه، جَرَحَهُ في ساقِه حتَّى بان العظْمُ يُقْتَصُّ؛ حتَّى لو كانت طبقةُ اللَّحمِ الَّتي على العظمِ في الجاني أَغْلَظَ، يُقْتَصُّ حتَّى يَصِلَ إلى العظْمِ، فإذا كان الجُرْحُ لا يَصِلُ إلى العَظْمِ؛ مِثْلَ أن جَرَحَه في فَخِذِه جُرْحًا لم يَنْتَهِ إلى العَظْمِ؛ يقولُ الفقهاءُ: إنَّه لا يُقْتَصُّ منه، وذلك لعدَمِ انضباطِ القِصاصِ، فهو لا يَنْضَبِطُ إلَّا إذا وَصَلَ للعَظْمِ، لكن نظرًا لتقدُّمِ الطِّبِّ، نقولُ: إذا أمكن أن يُقْتَصَّ منه اقْتُصَّ منه.

إذا قَطَعَ يَدَه من نِصْفِ الذِّراعِ الفقهاءُ يقولون: لا يُقْتَصُّ منه؛ لعدمِ الانضباطِ، لكن إذا كان من المِفْصَلِ، كما لو قُطِعَ كَفُّهُ من مِفْصَلِهَا، يُقْتَصُّ منه.

والصَّحيحُ: أنَّه في الصُّورةِ الأولى: إذا قَطَعَ يَدَهُ من نِصْفِ الذراعِ، أنَّه إذا أَمْكَنَ القِصَاصُ؛ فإنه يُقْتَصُّ منه.

وفي عَصْرِنا الآن يُمْكِنُ على الشَّعْرَةِ، أو أدنى من الشَّعْرَةِ؛ فإذا كان لا يُمْكِنُ، وقال المَجْنِيُّ عليه: اقطعوا يَدَهُ وأنا أعفو عما قَطَعَ من الذِّراعِ، الصَّحيحُ أنَّه يُقْتَصُّ منه؛ فتُقْطَعُ كَفُّ الجاني، وإذا أَسْقَطَ الزَّائدَ -أعني: المجنيَّ عليه- سَقَطَ. فإن قال المجنيُّ عليه: أنا أريدُ أن تَقُصُّوا كَفَّه وآخُذَ أَرْشَ الزَّائِدِ؛ له ذلك؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة:٤٥] وهنا يقولُ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾.

إذن الَّذي يُقْتَصُّ به من الجراحاتِ كُلُّ عُضْوٍ مُسْتَقِلٍّ أو عَظْمٍ أو جُرْحٍ ينتهي إلى عَظْمٍ، والباقي فيه خلافٌ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قال بعضُهم] يعني بعضَ العُلَماءِ [وإذا قال له: أخزاك اللهُ فيجيبُه أخزاك اللهُ]؛ لقولِهِ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾.

أما إذا قال: لَعَنَ اللهُ أباك فهل تقول: لَعَنَ اللهُ أباك؟ الجوابُ: لا؛ قال النَّبيُّ ﷺ: «لَعَنَ اللهُ من لَعَنَ وَالِدَيْهِ»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، وهل يَلْعَنُ الرَّجُلُ والديه؟ قال: «نعم، يَسُبُّ أبا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أباه، ويَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ»[1] هذا يَدُلُّ على

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. وليس فيهما قوله: «لعن الله من لعن والديه» وإنما أخرجه مسلم: كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، رقم (١٩٧٨)، من حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

عدمِ الجوازِ؛ لأنَّ قولَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذا، لبيانِ الواقعِ لا لبيانِ الحُكْمِ الشَّرعِيِّ، يعني: إن جرت العادةُ في المُسَابَّةِ بين النَّاسِ أنَّ الرَّجلَ إذا سَبَّ أبا الرَّجُلِ سَبَّ أباه.

وانْزِلْ إلى الأسواقِ انظُرِ المسابَّةَ بين النَّاسِ، إذا سبَّ أباه سبَّ أباه، فيكونُ قولُ الرَّسولِ هذا بيانًا للواقِعِ، وبيانُ الواقعِ لا يعطي الجوازَ شَرْعًا، والدَّليلُ على أنَّ بيانَ الواقعِ لا يُعطِي الجوازَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ من كَانَ قَبْلَكُم»[1]، اليهودِ والنَّصارى، فليس لنا أن نَتَّبِعَ اليهودَ والنصارى، ولكنَّ هذا لبيانِ الواقِعِ.

كذلك أيضًا أخبر أنَّ المرأةَ تُسافِرُ من كذا إلى كذا وَحْدَها، لبيانِ الواقِعِ، وليس لبيانِ الحُكْمِ الشرعِيِّ.

فإذا قال قائلٌ: ما هو الَّذي حَمَلَكَ على أن تَجْعَلَ قولَهُ: **«يَسُبُّ أبا الرجُلِ فَيَسُبُّ أباه، ويَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ»** لبيانِ الواقِعِ لا لبيانِ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؟

فالجوابُ: الَّذي حَمَلَني على هذا أنَّه لا يجوزُ العدْوانُ على أحدٍ لم يقعْ منه عدوانٌ، هذا ظُلْمٌ، كيف أسبُّ أباه؟! هذا ظُلْمٌ لا شكَّ، والظُّلْمُ لا يَأْذَنُ به الشَّرعُ، لكن لو **قال قائلٌ**: إنَّه إذا لَعَنَ والديه فلا تَطِيبُ نفسُ الَّذي لُعِنَ والداه إلَّا إذا لَعَنَ وَالِدَي الآخَرِ؛ لأنَّ لَعْنَ الوالدين إذلالٌ للولدِ، وهو يُريدُ أن يُطَيِّبَ نَفْسَه. نقولُ: الحمدُ للهِ، هذا ليس هناك ضرورةٌ؛ إذا لَعَنَ والديك الْعَنْه هو، وهذا أشدُّ في الإذلالِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالحاصلُ: أنَّه إذا دعا على أبيك وأُمِّكَ لا تَدْعُ على أبيه وأمِّهِ؛ لأنَّه لا ذَنْبَ لهما، والحديثُ تقدم الجوابُ عنه، أنَّه بيانٌ للواقِعِ لا للحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، ولكن لك أن تُحوِّلَ السَّبَّ واللَّعْنَ إلى نَفْسِ الفاعِلِ لا إلى والديه.

فإن قال قائلٌ: هل القاتلُ يُقْتَلُ بِمِثْلِ ما قَتَلَ به أو يُقْتَلُ بالسَّيْفِ؟

فالجوابُ: يُقْتَلُ بِمِثْلِ ما قَتَلَ به؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- رَضَّ رَأْسَ اليهوديِّ بين حَجَرَيْنِ، لأنَّه رَضَّ رَأْسَ الجاريةِ بين حَجَرَيْنِ[1]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:١٩٤] لكن استثنى العُلَمَاءُ أن تكونَ الوسيلةُ مُحَرَّمَةً لذاتِها، فلا يُقْتَصُّ منه، قالوا: فلو تَلَوَّطَ رجلٌ بطفلٍ صغيرٍ، وهو يَعْرِفُ أنَّ هذا الفِعْلَ يَقْتُلُه، ثمَّ مات الطفلُ من أَجْلِ هذا، فلا نُقِيمُ رجلًا يتلوَّطُ بهذا. قال بعضُ العُلَمَاءِ: لا نَفْعَلُ. وهذا معلومٌ؛ لأنَّ اللِّواطُ مُحَرَّمٌ لذاتِهِ، لكن هل نُدْخِلُ خشبةً في دُبُرِهِ حتَّى يموتَ؟ وهذا له وِجْهَةُ نظرٍ؛ لكن عندي أنَّ فيه نظرًا، وذلك لأنَّ الخَشَبَةَ أشدُّ ألمًا من اللِّوَاطِ، فلا يُمْكِنُ القِصاصُ.

قولُهُ: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ (مَنْ) هذه شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ ﴿عَفَا﴾، والمعطوفُ عليه جملةُ ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ هي جوابُ الشَّرْطِ.

يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنْ عَفَا﴾؛ أيْ: لم يُؤاخَذْ بالذَّنْبِ، يعني: عمَّن ظَلَمَه، ﴿وَأَصْلَحَ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الوُدّ بينه وبين المَعْفُوِّ عنه ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ أي: أنَّ اللهَ تعالى يَأْجُرُه لا محالةَ].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، رقم (٢٤١٣)، ومسلم: كتاب القسامة والمحاربين، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر...، رقم (١٦٧٢)، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَمَنْ عَفَا﴾ عن ظَالِمه] والعفوُ عنه يعني: عدمُ مؤاخَذَتِه. ﴿وَأَصْلَحَ﴾ يقولُ: [الوُدُّ بينه وبين ظالِمه]. وهذا تفسيرٌ قاصرٌ جدًّا، بل المرادُ أَصْلَحَ في عَفْوِه، أي: صار عَفْوُه مشتملًا على الإصلاحِ، وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ ما ذَكَرْناه أعمُّ وأنْفَعُ بالنِّسبةِ للمعنى.

إذن ﴿أصلح﴾ المُفَسِّرُ يراها قاصرةً على إصلاحِ الوُدِّ بينه وبين من ظَلَمَه، والصَّوابُ: أنَّ المُرادَ أَصْلَحَ في عَفْوِهِ؛ أي: كان عَفْوُهُ إصلاحًا.

﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ يقولُ المفَسِّرُ: [أي أنَّ اللهُ يَأْجُرُه لا محالةَ] أَجْرٌ بمعنى ثوابٍ، وسمَّى اللهُ -سبحانه- الثَّوابَ أجرًا؛ لأنَّه في مُقابِلِ عملٍ؛ كأُجْرَةِ الأجيرِ إذا قام بعمَلِه، وفيه أيضًا إيماءٌ إلى أنَّ هذا الثَّوابَ واجبٌ، كما يجبُ إعطاءُ الأجيرِ أَجْرَه، وقولُ المفَسِّرِ: [أي فإنَّ اللهَ يَأْجُرُه لا محالةَ] أَخَذَ هذا المعنى؛ يعني: قولَه: [لا محالةَ] من كَوْنِ الجملةِ اسميَّةً؛ لأنَّ الجُملةَ الاسميَّةَ تفيدُ الثُّبوتَ والاستمرارَ.

قولُهُ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: البادئين بالظُّلْمِ فيَتَرَتَّبُ عليهم عقابُهُ].

قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ﴾ الضَّميرُ يَعُودُ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: المعتدين سواءٌ ظلموا أنْفُسَهم أو ظلموا غَيْرَهم؛ فصاحبو المعاصي غَيْرُ محبوبين إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ والمعتدي على عبادِ اللهِ غيرُ محبوبٍ للهِ عَزَّوَجَلَّ وقولُ المفَسِّرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: البادئين بالظُّلْمِ]، فيه نظرٌ؛ فالآيةُ عامَّةٌ، تَشْمَلُ الظَّالمين ابتداءً والظَّالمين في الثَّاني. بمعنى: أنَّ المبتدئَ بالظُّلمِ غيرُ محبوبٍ إلى اللهِ، وكذلك من تجاوَزَ في حَقِّهِ؛ فإنه غيرُ محبوبٍ عند اللهِ؛ فإبقاءُ الآيةِ على إطلاقِهَا أَوْلَى؛ أي: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ابتداءً، ولا اقْتِصاصًا.

مسألةٌ: إن قال قائل: إنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ أَخَذَ من قولِهِ تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ أنَّ الإنسانَ لو جَحَدَ لك مالًا؛ فلك أن تَأْخُذَ من ماله بمقدارِ ما جَحَدَ بدونِ عِلْمِه؟

الجوابُ: نعم، هذا ظاهرُ الآيةِ، أنَّه إذا أَخَذَ من مَالِكَ وَقَدَرْتَ على استردادِه من مالِهِ فلك هذا، ولكن قال النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ-: «أَدِّ الأمانةَ إلى مَنِ ائْتَمَنَكَ ولا تَخُنْ مَن خَانَكَ»[1]. ولو فُتِحَ هذا البابُ لكانت الأمورُ فوضى، كلُّ واحدٍ يَأْخُذُ من مالِ الثَّاني، ويقولُ: قد جَحَدَ لي مالي، فلا يَسْتَقِيمُ هذا، عمليًّا لا يَسْتَقيمُ. وأمَّا قضيَّةُ هِنْدَ فإنَّ السَّببَ فيها ظاهرٌ، كلُّ النَّاسِ يعرفون أنَّ هذه زَوْجَتُه، وأنَّه يجبُ عليه أن يُنْفِقَ، فإذا أَخَذَتْ من مالِهِ بغيْرِ عِلْمِه؛ وقالتْ: إنَّه لا يُنْفِقُ عليَّ، لم يَقُلِ النَّاسُ شيئًا، لأنَّ السَّببَ ظاهِرٌ، ومِثْلُها: لو نَزَلَ الضَّيفُ على أَحَدٍ، ولم يُقَدِّمْ له الضِّيافَةَ، وقَدَرَ على أن يَأْخُذَ شيئًا من مالِهِ بِقَدْرِ ضِيَافَتِهِ؛ فله ذلك لأنَّ السَّببَ ظاهرٌ. وبهذا يتمُّ الجمْعُ بين الأدلَّةِ.

من فوائِدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أَنَّه يَجِبُ أن تكونَ المُقَاصَّةُ على وَجْهِ العدْلِ؛ فيكونُ جزاءُ السَّيِّئةِ سيئةً مِثْلَهَا، فلا يجوزُ أن يَعْتَدِيَ في القِصاصِ؛ لا القوليِّ ولا الفعليِّ، فلو أنَّ رجلًا سَبَّكَ بوَصْفَيْنِ، وَسَبَبْتَه بثلاثةِ أوصافٍ فلا يجوزُ؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾. ولو أن رجلًا قَطَعَ يَدَ إنسانٍ، وطلبَ القِصاصَ؛ فقال الجاني: أنا أُريدُ أن أَضعَ بِنْجًا في يدي حتَّى لا أُحِسَّ بالألمِ، وقال المجنيُّ عليه: لا، فالقولُ قولُ المَجْنِيِّ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: كتاب البيوع، رقم (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

عليه؛ لأنَّ الجانيَ أتى مَفْسَدَتَيْنِ: الإيلامَ، وَفَقْدَ العُضْوِ. فلا تتمُّ المُقاصَّةُ إلا إذا حَصَلَ هذان الأمْران بالنِّسبةِ للجاني.

ولو أنَّ سارقًا حُكِمَ عليه بقطعِ اليدِ، وطَلَبَ أن تُبَنَّجَ يَدُهُ؛ فيجوزُ هذا؛ لأنَّ المقصودَ -بالنِّسبةِ للسَّارقِ- إعدامُ اليدِ المتعديةِ، وهو حاصلٌ؛ وليس هناك قِصاصٌ حتَّى نقولَ: لا بدَّ أن يَكُونَ المِثْلُ بالمِثْلِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تأكيدُ المُقاصَّةِ بالعدْلِ؛ لقولِهِ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ فأكَّدَ ذلك بقولِهِ: ﴿مِّثۡلُهَا﴾ لو أراد المجنيُّ عليه أنْ يأخُذَ بعضَ حقِّه؛ يجوزُ. يعني: معناه إذا أردْنا العدْلَ فهذا هو؛ وإذا عفا الإنسانُ عن حقِّهِ الخاصِّ به فلا بَأْسَ، كما أنَّه لو عفا مطلقًا فلا حَرَجَ عليه.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الحثُّ على العفوِ إذا كان إصلاحًا؛ فإن لم يكن إصلاحًا فالأخْذُ بالحزْمِ أَوْلى، دليلُ هذا أنَّ اللهَ قال: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ﴾ يتفرَّعُ على هذا مسألةٌ مهمةٌ: لو أنَّ الجانيَ معروفٌ بالشَّرِّ والفسادِ؛ فاعتدى على شخصٍ، هل نقولُ: الأفضلُ أن يَعْفُوَ عنه؟ الجوابُ: لا نقولُ. بل نشترطُ أن يَكُونَ ذلك إصلاحًا، هذا الرَّجلُ الشِّرِّيرُ المعروفُ بالشَّرِّ، إذا جنى على شخصٍ لا نقولُ للشَّخصِ المجنيِّ عليه: اعفُ عنه، وأَجْرُكَ على اللهِ؛ لأنَّنا لو عَفَوْنا عن هذا الرَّجلِ الشِّرِّيرِ في هذه القضيَّةِ المعيَّنةِ، فَعَلَ مِثْلَهَا، أو أشدَّ بعد ذلك؛ لأنَّه أَخَذَ على العفْوِ، فكان يُؤَمِّلُ أن يعفى عنه في كلِّ فِعْلٍ.

يجبُ أن نَعْلَمَ أنَّ قولَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٧] هذه الآيةُ المُطْلَقَةُ تُقَيَّدُ بهذه الآيةِ، بل كلُّ نَصٍّ فيه الحثُّ على العفْوِ فإنه مُقَيَّدٌ بهذه الآيةِ. إذن لا بُدَّ أن يَكُونَ العفْوُ إصلاحًا، وليُنتبه لهذا.

ولو أنَّ أحدًا صَدَمَ شخصًا وهو يقودُ السَّيَّارَةَ فمات؛ فهل الأفضلُ لأولياءِ المقتولِ أن يَعْفُوا عن الدِّيَةِ، أو أن يأخذوا بالدِّيَةِ؟ فيه تفصيلٌ، وهو إن كان هذا الرَّجُلُ معروفًا بالتَّهَوُّرِ، وعدمِ المُبالاةِ؛ وكما يقولُ بعضُ السُّفهاءِ: الدِّيَةُ في دُرْج السَّيارة، فهذا لا ينبغي أن يُعْفَى عنه، وأمَّا إذا كان رجلًا ذا مروءةٍ، ونَعْلَمُ أنَّ هذا أمْرٌ حَصَلَ منه -كما يقولُ العوامُّ- فوات الحِرْصِ؛ فإن الأفضلَ أن يُعْفَى عنه، وهذه الآيةُ هي ميزانُ العفوِ المحمودِ، وغيرِ المحمودِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَفَضَّلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ على عبادِه؛ حيث أَوْجَبَ على نَفْسِهِ أجرَ العافي، يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾، ضَمِنَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لهذا العافي الأجْرَ، لكن بشرطِ أن يَكُونَ ذلك إصلاحًا.



الآية (٤١)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشُّورَى:٤١].

اللَّامُ في قولِهِ: ﴿وَلَمَنِ﴾ اللَّامُ للابتداءِ، و(مَنْ) اسْمُ شرطٍ جازمٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ ﴿ٱنتَصَرَ﴾، وجوابُهُ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾.

قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ﴾ يعني: أخذ بحقِّ نَفْسِه ﴿بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: ظُلْمِ الظَّالِمِ إِيَّاهُ]؛ فظُلْمٌ هنا مَصْدَرٌ، هل هو مضافٌ إلى الفاعِلِ أو إلى المفعولِ به؟ كلامُ المفسِّرِ يدلُّ على أنَّه مضافٌ إلى المفعولِ به، [أي ظلْمِ الظَّالِمِ إياه] وعلى هذا فالمصدرُ مضافٌ إلى مفعولِهِ، لا إلى فاعلِهِ، ولا يَصِحُّ أن يَكُونَ مضافًا إلى فاعِلِه؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان المعنى: ولمن انتصر بعد أن يَظْلِمَ النَّاسَ، فأولئك ما عليهم من سبيلٍ، والظَّالمُ غير معتدٍ عليه، حتَّى ينتصرَ لنفْسِه. إذن فالمصدرُ مضافٌ إلى المفعولِ.

فقوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ قد سبق أنَّ اللهَ تعالى مَدَحَ الَّذين إذا أصابَهُم البغْيُ انتصروا لأنْفُسِهم.

وقولُهُ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُؤَاخذَةٍ]، وأصْلُ السَّبيلِ الطريقُ؛ أي: ليس عليهم طريقٌ لِلَّوْمِ والمؤاخَذَةِ، وقولُهُ: ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾

﴿مِّن﴾ حرفُ جرٍّ زائدٌ، و﴿سَبِيلٍ﴾ مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِه، مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المحَلِّ بحركةِ حرْفِ الجرِّ الزَّائِدِ. والمعنى: فأولئك ما عليهم سبيل.

فإذا قال قائلٌ: ما هي فائدةُ حروفِ الجرِّ الزَّائدةِ؟

فالجوابُ: أنَّ فائدَتَها التَّأكيدُ، يعني: تأكيدَ النَّفْيِ.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: إثباتُ محبَّةِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لذوي العدْلِ والقِسْطِ، يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مفهومُه أنَّ غيرَ الظَّالِمِ يحبُّهُ اللهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: ثبوتُ صفةِ المحبَّةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ وهذه مسألةُ بَحْثٍ عَقَدِيٍّ. وجْهُ الدِّلالةِ: أنَّه لَمَّا نفى محبَّتَه للظَّالمين دلَّ ذلك على أنَّه يُحِبُّ العادلين ذوي القِسْطِ، وهذا الاستدلالُ يُشابِهُ استدلالَ الإمامِ الشَّافعيِّ[1] رَحِمَهُٱللَّهُ على أنَّ المؤمنين يَرَوْنَ اللهَ؛ لقولِهِ تعالى في الفُجَّارِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين:١٥] فقال: لو كان مُحْتَجَبًا على الجميعِ مثلًا فلا فائدةَ للنَّفْيِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّحذيرُ من الظُّلْمِ؛ وجهُهُ أنَّ في الظُّلْم انتفاءَ محبَّةِ اللهِ للعبْدِ، وما أَعْظَمَ الخَسارةَ فيمن خَسِرَ محبَّةَ اللهِ له، اللهمَّ إنَّا نَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ من يُحِبُّكَ، وحُبَّ العملِ الَّذي يُقَرِّبُنَا إلى حُبِّكَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ من انتصر لنَفْسِه بعد أن يُظْلَمَ فلا اعتراضَ عليه؛ لقولِهِ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشُّورى:٤١].

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (٧/ ٥٩-٦٠)، واعتقاد أهل السنة للَّالكائي رقم (٨٠٩، ٨١٠)، حلية الأولياء (٩/ ١١٧).

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ انتفاءَ السَّبيلِ عَمَّنْ انتصرِ لنفْسِهِ مشروطٌ بِتَحَقُّقِ الظُّلْمِ؛ لقولِهِ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ﴾ [الشُّورَى:٤١] أمَّا الأخذُ بالتُّهَمِ فإنه لا يَجُوزُ؛ لا بدَّ أن تَتَحَقَّقَ أنَّك مظلومٌ حتَّى تَنْتَصِرَ لنفْسِكَ.



الآية (٤٢)

• ● ◌ ● •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشُّورَى:٤٢].

• ● ◌ ● •

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ﴾ يَعْمَلُونَ ﴿فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ بالمعاصِي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مُؤْلِمٌ].

قولُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ﴾ هذه الجُمْلَةُ فيها أداةُ حصرٍ وهي (إنَّما)، والحَصْرُ إثباتُ الحُكْمِ في المذكورِ، ونفْيُه عمَّا سواه؛ فكأنَّه قال: لا سبيلَ إلَّا على هؤلاء ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ يعني: الطَّريقَ إلى اللَّوْمِ والقَدْحِ والمؤاخَذَةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ سواءٌ بأموالِهم أو دمائِهم أو أعراضِهم؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ أَعْلَنَ في حَجَّةِ الوداعِ؛ فقال: «إنَّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرامٌ»[1] فَظُلْمُ النَّاسِ يدورُ على هذه الأشياءِ الثَّلاثةِ: الدِّماءِ، والأموالِ، والأعراضِ. فمن اغتاب أحدًا فقد ظَلَمه، ومن أخذ مَالَهُ فقد ظَلَمَه، ومن خانَه في معامَلةٍ بينه وبينه فقد ظَلَمَه، وهذه لا حَصْرَ لأمثِلَتِها، المُهِمُّ أنَّ الَّذين يظلِمون النَّاسَ عليهم اللَّومُ.

وقولُهُ: ﴿وَيَبْغُونَ﴾ فَسَّرَها المُفَسِّرُ بقولِهِ: [يعملون] وكأنَّه تحاشى أن يَجْمَعَ بين

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم (١٧٤١)، ومسلم: كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء، رقم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

البغْيِ وبين القوْلِ بغيْرِ الحقِّ؛ فقال: [يعملون] من أجْلِ أن يَكُونَ الفِعْلُ يبغون له معنًى مستقلٌّ، وبغيْرِ الحقِّ له معنًى مستقلٌّ؛ والصَّوابُ: إبقاءُ الآيةِ على ظاهِرِهَا، ومعنى (يبغون): أي: يعتدون، من بغى على غيْرِه؛ أي: اعتدى عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾.

فقولُهُ: ﴿وَيَبْغُونَ﴾ معناها: يعتـدون على غيْـرِهم، ويتجاوزون حَدَّهم في معامَلَتِهم؛ ويكونُ قولُهُ: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ صفةً كاشفةً تُبَيِّنُ أنَّ كلَّ بَغْيٍ فهو بغيرِ حقٍّ؛ فإبقاءُ النَّصِّ القرآنيِّ على ظاهِرِهِ هو الواجبُ، لا سيَّما أنَّ هذا التَّفسيرَ يَجْعَلُه قاصرًا.

إذن: ﴿وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: يعتدون فيها ويتجاوزون الحَدَّ ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ بيانٌ للواقِعِ؛ فهو صفةٌ كاشفةٌ إذ إنَّ كلَّ بَغْيٍ فإنَّه بغيْرِ حقٍّ.

والصِّفةُ الكاشفةُ معناها أنَّها كالتَّعليلِ لما سبق، وأيضًا ليس لها مفهومٌ، وهذا هو المُهِمُّ.

وقولُهُ: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ فَسَّرَها بأنَّها المعاصي، ونعم المعاصي كُلُّها بغيْرِ حَقٍّ؛ لكن لا تفهمْ من هذا أنَّ ذلك خاصٌّ بحقِّ اللهِ، بل هو عامٌّ في حقِّ اللهِ وغيْرِهِ؛ فالبغْيُ في حقِّ اللهِ مُحَرَّمٌ، وكذلك البغْيُ في حقِّ الآدميِّ.

وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المشارُ إليه الَّذين يَظْلِمون النَّاسَ ويَبْغُون في الأرضِ بغيْرِ الحقِّ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أي: مؤلِمٌ، والإيلامُ بمعنى: الإيجاعِ؛ أي: أنَّه مُوجِعٌ.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنَّ من ظَلَمَ النَّاسَ فإنه مؤاخَذٌ، وجْهُه: أنَّه حَصَرَ المؤاخذةَ بمن ظَلَمَ النَّاسَ وبَغَى في الأرضِ بغيْرِ الحقِّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ البغْيَ ظلـمٌ لا حـقَّ فيه؛ لقولِـهِ: ﴿وَيَبۡغُونَ فِى ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تهديدُ أولئك الَّذين يَظْلِمون النَّاسَ ويبغون في الأرضِ بغيْرِ الحقِّ بالعذابِ الأليمِ؛ لقولِهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ عَذابَ هؤلاء عظيمٌ؛ لأنَّه أتى به بالجملةِ الاسميَّةِ، على هذه الصِّيغةِ المُعَيَّنَةِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.



الآية (٤٣)

• ● ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشُّورَى:٤٣].

• ● ● •

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ فلم يَنْتَصِرْ ﴿وَغَفَرَ﴾ تَجَاوَزَ] يعني: عن الجاني [﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ الصَّبْرَ والتَّجاوُزَ ﴿لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ أي: مَعْزُومَاتِها، بمعنى المطلوباتِ شَرْعًا].

قولُهُ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ اللَّامُ هذه لامُ الابتداءِ، وتُفيدُ التَّوكيدَ، و(مَن) اسمُ شرطٍ جازمٌ، وفعلُ الشَّرْطِ ﴿صَبَرَ﴾، وجوابُ الشَّرْطِ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾. انتبِهوا لهذا الإعرابِ، (مَن) شرطيَّةٌ، فِعْلُ الشَّرْطِ ﴿صَبَرَ﴾ وما عُطِفَ عليه جوابُ الشَّرْطِ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾.

وهنا إشكالٌ: وهو أنَّه: إذا كان جوابُ الشَّرْطِ جملةً اسميَّةً، وَجَبَ اقترانُ الجوابِ بالفاءِ؛ كالآيةِ الَّتي قَبْلَها، الآيةُ الَّتي قَبْلها ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشُّورَى:٤١] وهنا حُذِفَتِ الفاءُ، الإشكالُ هنا كيف حُذِفَتِ الفاءُ في جوابِ الشَّرْطِ وهو جملةٌ اسميَّةٌ؟ الجوابُ: أنَّ الفاءَ قد تُحْذَفُ وإن كانت الجملةُ -أي جملةُ جوابِ الشَّرطِ- اسميَّةً، وأنشدوا على هذا قولَ الشَّاعِرِ:

مَنْ يَفْعَلِ الحسَنَاتِ اللهُ يشكُرُها ....[1]

(١) اختلف في قائله، فنسبه سيبويه في الكتاب (٣/ ٦٤-٦٥) لحسان بن ثابت، ونسبه ابن هشام في

(من يَفْعَلِ الحسناتِ) هذه شرطيَّةٌ؛ فِعْلُ الشَّرْطِ (يَفْعَلُ)، جوابُ الشَّرْطِ: (اللهُ يَشْكُرُها) وليس فيها فاءٌ.

فقالوا: إنَّه يجوزُ أحيانًا حَذْفُ الفاءِ، واستدلُّوا بالآيةِ، واستدلُّوا بالبيتِ. قال بعضُهُم في الإعرابِ في الآيةِ: حَذْفُ الفاءِ يدلُّ على أن (مَن) ليست شرطيَّةً، وإنَّما هي اسمٌ موصولٌ، وعليه يكونُ المعنى: وللَّذي صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلك من عزمِ الأمورِ.

والحقيقةُ: أنَّ الإعرابَ الأوَّلَ والثَّانيَ جائزٌ؛ لكنَّ كَوْنَنَا نَجْعَلُ (مَن) اسمَ شرطٍ كالآيةِ الَّتي قَبْلَها أَوْلَى من حيث تلاؤُمُ السِّياقِ بعضِهِ مع بعضٍ، ويكونُ الإشكالُ في حذفِ الفاءِ في الجوابِ، وجوابُهُ: أنَّها قد تُحْذَفُ أحيانًا.

قولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾؛ أي: صَبَرَ على ظُلْمِ الظَّالِمِ إياه؛ وإن شِئْتَ فقل: إنَّها عامَّةٌ، تَشْمَلُ كُلَّ من صَبَرَ على أَذِيَّةٍ من مَرَضٍ، أو سفرٍ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، ولكنَّ العمومَ قد يَمْنَعُ القولَ به قولُهُ: ﴿وَغَفَرَ﴾ فإنَّ ظاهرَ هذا السِّياقِ أنَّ المرادَ صَبَرَ عن مؤاخذةِ الظَّالِمِ؛ ﴿وَغَفَرَ﴾؛ أي: سَتَرَ ما حَصَلَ عليه من ظُلْمٍ.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ أي: معزوماتِها]، يعني: لدليلٌ على أنَّ الرَّجلَ من ذوي العزمِ؛ لأنَّه تَحَمَّلَ وَسَتَرَ، تَحَمَّلَ فَصَبَرَ وعفا فَغَفَرَ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: الحثُّ على الصَّبْرِ والمغفرةِ، لقولِهِ: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ

= مغني اللبيب (ص:٨٠) لعبد الرحمن بن حسان، ونسبه جماعة لكعب بن مالك كما في خزانة الأدب (٩/ ٥١).

لِمَنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشُّورَى:٤٣]، ولكن يَجِبُ أن تُلاحظوا الآيةَ السَّابقةَ. أن يَكُونَ في ذلك إصلاحٌ.

فإن قال قائلٌ: إنَّ رجلًا شرِّيرًا اعتدى على آخَرَ فعفا عنه الآخرُ؛ فهل له أجْرٌ؟

فالجوابُ: ننظرُ إذا كان هذا لم يَعْلَمْ أنَّ الرَّجلَ شِرِّيرٌ وعفا يُريدُ الإصلاحَ؛ فله أجْرٌ، أمَّا إذا كان يَعْلَمُ ولكن يَقُولُ أعفو عنه، ولا أبالي سواءٌ سعى في الأرضِ فسادًا أو لا، فإنه يَأْثَمُ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الأمورَ تَخْتَلِفُ في العـزَماتِ، وما دونها؛ لقولِهِ: ﴿إِنَّ ذَالِكَ لِمَنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الشُّورَى:٤٣]، ولا شكَّ أنَّها تختلفُ، فبعضُها يكونُ المقدَّمُ عليه ذا عزيمةٍ صادقةٍ، ومروءةٍ تامَّةٍ وبعضُها دون هذا.



الآيتان (٤٤، ٤٥)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ ﴿٤٤﴾ وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ [الشُّورى:٤٤-٤٥].

قولُهُ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ (مَنْ) هذه شرطيَّةٌ، وهي للعمومِ يعني: أيُّ أحدٍ يُقدِّرُ اللهُ تعالى أن يُضِلَّ فإنَّه لا يُمْكِنُ أن يتولَّاه أحدٌ بَعْدَ اللهِ، ومعنى هذا: أنَّه لا يُمْكِنُ أن يَهْدِيَه أحدٌ، كما قال تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية:٢٣].

واقترن جوابُ الشَّرطِ بالفاءِ في قولِهِ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ لأنه مقترنٌ بـ (ما).

وقوله: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن وَلِيٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيُّ أحدٍ يلي هدايته بَعْدَ إضلالِ اللهِ إياه].

وقوله: ﴿وَتَرَى﴾ بَصَرِيَّةٌ، و﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مفعولٌ به، و﴿يَقُولُونَ﴾ جملةٌ حاليَّةٌ، و﴿لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ (لَمَّا) هذه جازمةٌ، بمعنى حِينَ ﴿وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ والمرادُ بالظَّالمين هنا الكافرون، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤].

وقوله: ﴿لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ أي: حين رأوُا العذابَ بأعيُنِهم يقولون: ﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ (هل) استفهامٌ للتَّمنِّي يعني: يَتَمَنَّوْنَ أن يَكُونَ لهم سبيلٌ إلى الرَّدِّ، وقولُهم: ﴿إِلَىٰ مَرَدٍّ﴾ أي: إلى مَرْجِعٍ، والمرادُ: مَرْجِعٌ للدُّنيا ليعملوا صالحًا، ولكنَّ هذا التَّمنِّيَ باءَ بالفشلِ؛ لأنَّ ذلك أمرٌ غيرُ مُمكِنٍ، بل قد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨] فهم يَتَمَنَّوْنَ هذا ويدَّعُون أنَّهم إذا رَجَعُوا صَلُحُوا ولكنَّ الأمْرَ ليس بذلك.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ أي: من طريقٍ]: والجوابُ: لا سبيلَ، وكما تقدَّم لو رُدُّوا لعادوا لما نُهُوا عنه، كما أنَّهم إذا غَشِيَهم موجٌ كالظُّلَلِ في البحارِ ودَعَوُا اللهَ مُخْلِصِينَ له الدِّينَ؛ إذا نَجَوْا عادوا إلى الشِّرْكِ قال: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ غُدُوًّا وعَشِيًّا كلمةُ (ترى) هنا والَّتي قبلها هل المرادُ بها الرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ أو ترى أيُّها المخاطَبُ؟

الجوابُ: الثَّاني؛ لأنَّنا إذا قلنا بالثَّاني صار أعمَّ ممَّا إذا قلنا بالأوَّلِ ﴿وَتَرَىٰهُمْ﴾ أيُّها الرَّائي ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾.

ثُم قال المفسِّرُ: [﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾؛ أي: على النَّارِ] ﴿خَٰشِعِينَ﴾ خائفين مُتَوَاضِعِينَ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ (مِنَ) للسَّببيَّةِ؛ أي: بسببِ ذُلِّهِم، هؤلاء الَّذين كانوا في الدُّنيا مُسْتكْبِرين مُتَعَنْجِهين لا يَرَوْنَ النَّاسَ شيئًا ولا يَقْبَلُون الحقَّ يُعْرَضُون على النَّارِ على هذا الوصْفِ ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ يعني: قد امتلأت قلوبُهُم ذلًّا.

فيُعْرَضُون عليها قبل أن يَدْخُلُوها، والكفَّارُ لا يحاولون الصُّعودَ على الصِّراطِ؛ لأنَّهم يُصْرَفُون إلى جهنَّم في عَرَصَاتِ القيامةِ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَنظُرُونَ﴾ إليها ﴿مِن طَرۡفٍ خَفِيٍّ﴾ ضعيفِ النَّظَرِ مُسَارَقَةً]؛ يعني: ينظرون إلى النَّارِ -والعياذُ باللهِ- ﴿مِن طَرۡفٍ﴾ أي: من بَصَرٍ ﴿خَفِيٍّ﴾؛ أي: ضعيفٍ، يُسَارِقُونَ النَّظَرَ، كالإنسانِ الَّذي هو خائفٌ من شيءٍ تَجِدُهُ ينظرُ إليه نظرًا ضعيفًا ثمَّ يَصْرِفُ النَّظَرَ على الفورِ؛ وذلك لشدَّةِ ذُلِّهِم، أعاذنا اللهُ وإيَّاكم من حالِهِم.

(ومن) ابتدائيَّةٌ أو بمعنى الباءِ (من) في قولِهِ: ﴿مِن طَرۡفٍ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ابتدائيَّةٌ أو بمعنى الباءِ]؛ أي: ينظرون بطَرَفٍ خَفِيٍّ، وإذا دار الأمْرُ بين أن تكونَ ابتدائيَّةً على بابِها أو بمعنى الباءِ فالأولى أن تُجْعَلَ على بابِها؛ يعني: يبتدئُ نَظَرُهم من الطَّرَفِ الخَفِيِّ ﴿مِن طَرۡفٍ خَفِيٍّ﴾.

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ قالوا مُثْنِينَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ مُتَحدِّثِينَ بنِعَمِه قالوا: ﴿إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ ﴿إِنَّ﴾ تحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ، فاسمُها ﴿ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ خبرُها ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ أي: فَقَدُوها فَقَدُوا أنْفُسهم وأَهْلِيهم يومَ القيامةِ. قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بتخليدِهِم في النَّارِ وعدمِ وصولِهِم إلى الحُورِ المُعَدَّةِ لهم في الجنَّةِ].

الخاسرون حقيقةً ليسوا الَّذين فقدوا المالَ، ولا الَّذين فقدوا الأهْلَ في الدُّنيا، الخاسرون حقيقةً هم الَّذين خَسِروا أنْفُسَهم وأهْلِيهم، أمَّا خُسرانُ أهليهم فظاهرٌ؛ لأنَّه لا يُجْمَعُ بينهم وبين أهْلِيهم في النَّارِ بخلافِ أهلِ الجنَّةِ، فإن أهْلَ الجنَّةِ يقولُ اللهُ

فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطُّور:٢١] يعني: حتَّى لو كانتِ الذُّرِّيَّةُ نازلةَ المَرْتَبةِ، فإن اللهَ يَرْفَعُهُم إلى آبائِهِم هؤلاء -والعياذُ باللهِ- يُفَرَّقُ بينهم وبَيْنَ أَهْلِيهم في النَّارِ، حتَّى لو جُمِعَ بينهم فماذا يكونُ؟ فخُسْرَانُهُم أَهْلِيهم واضحٌ، لكن كيف خسروا أَنْفُسَهم؟ خسروا أَنْفُسَهم لأنَّهم لم يستفيدوا من الحياةِ الدُّنيا شيئًا، حياتُهُم خَسارةٌ؛ لأنَّهم لم يستفيدوا منها شيئًا فلم يؤمِنوا باللهِ ورُسُلِهِ.

وقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بتخليدِهِم في النَّارِ وعدمِ وصولِهِم إلى الحُورِ المُعَدَّةِ لهم في الجنَّةِ لو آمنوا] في هذا نظرٌ ظاهرٌ، والمرادُ بـ ﴿وَأَهۡلِيهِمۡ﴾ أَهْلُوهم في الدُّنيا وليس المرادُ الحُورَ المُعَدَّةَ لهم في الآخرةِ لو آمنوا؛ لأنَّ هذا قد عُلِمَ من قَبْلُ فإنَّه يقالُ للميِّتِ إذا دُفِنَ في قبْرِه: هذا مقعدُك من الجنَّةِ يعني لو آمَنْتَ، ويُقالُ للمؤمِنِ: هذا مَقْعَدُك من النَّارِ يعني لو لم تُؤْمِنْ. فالمرادُ بالأهلين هنا: أهلوهم في الدُّنْيا لم يربحوا، وقولُ المفسِّرِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [والموصولُ خبرُ إنَّ] ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ هذا هو الموصولُ، ونَبَّهَ على ذلك؛ لئلَّا يظنَّ الظانُّ أنَّ الَّذين خَسِروا صفةٌ للخاسرين.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الكافرين ﴿فِي عَذَابٖ مُّقِيمٖ﴾ دائمٍ وهو من مَقُولِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ] يعني: ليس من مَقُولِ الَّذين آمنوا ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِي عَذَابٖ مُّقِيمٖ﴾ [الشُّورَى:٤٥].

ولو نَظَرْنا إلى السِّياقِ لقلنا: إن هذا بقيَّةُ كلامِ المؤمنين لكنَّ المفَسِّرَ نَبَّهَ على أنَّ هذا من كلامِ اللهِ، وليس من كلامِ الَّذين آمنوا، والسِّياقُ مُحْتَمِلٌ لهذا وهذا، محتمِلٌ أن يَكُونَ كما قال المفسِّرُ من كلامِ اللهِ، ومحتمِلٌ أن يَكُونَ من كلامِ الَّذين آمنوا، والَّذين آمنوا يعلمون أنَّ الظالمين في عذابٍ مُقيمٍ من الوقتِ الَّذي هم فيه في الدُّنيا؛ لأنَّهم

قرؤوا كتابَ اللهِ وسُنَّةَ رسولِهِ ﷺ.

وقولُهُ: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ هذه الجملةُ مؤكَّدةٌ بمُؤَكِّدَيْنِ: الأوَّلُ: ﴿أَلَآ﴾؛ لأنَّ ﴿أَلَآ﴾ هنا للتَّنبيهِ، والتَّنبيهُ يقتضي التَّوكيدَ، والمؤكِّدُ الثَّاني: ﴿إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (إنَّ)؛ لأنَّ إنَّ حَرْفُ توكيدٍ ﴿فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ أي: دائمٍ، والعياذُ باللهِ.

من فوائد الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَة الأُولَى: أنَّ من أَضَلَّه اللهُ فلا أَحَدَ يَهْدِيهِ، مهما كانت منزلةُ هذا الَّذي حاول أن يَهْدِيَه؛ لقولِهِ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن وَلِىٍّ مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [الشُّورَى:٤٤] ويَشْهدُ لهذا الحُكْمِ العظيمِ المخوفِ ما جرى للنَّبيِّ ﷺ مع عمِّه أبي طالبٍ.

أبو طالبٍ شقيقُ أبي الرَّسولِ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- كان يَنْصُرُ الرَّسولَ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- ويَحُوطُه ويدافعُ عنه، ولمَّا حَضَرَتْه الوفاةُ كان عنده النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- ورجلان من قريشٍ، فكان يَعْرِضُ عليه الإسلامَ يقولُ: «يا عمُّ قلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ كلمةً أحاجُّ لك بها عند اللهِ»، فقال له الرَّجلان: أترغبُ عن ملَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وهي مِلَّةُ الكُفْرِ والشِّرْكِ فأعاد عليه النَّبيُّ ﷺ فأعاد فكان آخِرُ ما قال: هو على ملَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ[1]. نسألُ اللهَ العافيةَ والسَّلامةَ، مع محبَّتِهِ للرَّسولِ ﷺ وشهادتِهِ له بالرِّسالةِ لكنَّه لم يُذْعِنْ ولم يَقْبَلْ، فكان آخِرُ حياتِهِ أن قال: (على مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ)، ومات على الشِّرْكِ.

أَذِنَ اللهُ تعالى لرسولِهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ أن يَشْفَعَ له في تخفيفِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العذابِ عنه، فَشَفَعَ له فكان في ضَحْضَاحٍ من نارٍ وعليه نعلان من نارٍ يغلي منهما دماغُه[١] والعياذُ باللهِ دماغُهُ أعلى شيءٍ في بَدَنِهِ والنَّعلان في أسفلِ شيءٍ، وإذا كان الأعلى يغلي فما دونه أشدُّ وأشدُّ، قال النَّبيُّ ﷺ: «ولولا أنا لكان في الدَّرْكِ الأسفلِ من النَّارِ»[٢]، لولا أنا في رسالتي الَّتي كان يدافعُ عنها أبو طالب الظَّاهرُ أنَّه للأمْرَيْنِ جميعًا لأنَّ اللهَ شَكَرَ له؛ بل لأنَّ اللهَ تعالى أَذِنَ لرسولِهِ ﷺ أن يَشْفَعَ فيه لِمَا قَدَّمَه للإسلامِ من نَصْرٍ.

ويُؤْخَذُ منه أنَّ مَن نَصَرَ الإسلامَ ولو من الكافرين فله فَضْلٌ؛ لأنَّ الإسلامَ دينُ العدلِ يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، فمثلًا إذا أعان الكفَّارُ المسلمين إعانةً صادقةً نَعْلَمُ أنَّه ليس لهم طَمَعٌ في ذلك، وانتفع المسلمون بهذا النَّصْرِ فإنه يَجِبُ أن نَعْتَرِفَ بفضْلِهم في هذا البابِ؛ لأنَّهم صَنَعوا إلينا مَعْروفًا؛ ولأنَّ الدِّينَ الإسلاميَّ دينُ العدلِ لا يَظْلِمُ أحدًا حَقَّهُ، وأمَّا قولُ بعضِ النَّاسِ لن نَعْتَرِفَ لهم بالفضلِ؛ لأنَّهم كفَّارٌ، فكفرُهُم بينهم وبين اللهِ وتفضُّلُهم علينا حقٌّ يَجِبُ أن نَعْتَرِفَ به.

أضربُ مثلًا لذلك في قضيَّةِ كوسوفا، فقضيَّةُ كوسوفا حصل فيها ما سَمِعَه كثيرٌ منكم والَّذي انتصر لهم هم الكفَّارُ، فالحلفُ الأطلسيُّ وَضَعَ كلَّ ما يَمْلِكُ من مُعَدَّاتٍ يُمْكِنُه أن يقاتِلَ بها ودافع عنهم، ولم نَسْمَعْ أحدًا من المسلمين أَرْسَلَ طائرةً أو قذيفةً، ولعلَّ له عذرًا وأنت تلومُه، لكنَّ كَوْنَنَا نَجْحَدُ هذا الفضلَ غلطٌ نقول:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس عم الرسول ﷺ ورضي الله عنه.

هؤلاء لهم فَضْلٌ وكُفْرُهم بينهم وبين اللهِ، ونحن لا نُحِبُّهم على كُفْرِهم أبدًا، بل نَشْكُرُ لهم الفضلَ وإن كنَّا نَكْرَهُهم غايةَ الكراهةِ؛ لأنَّهم أعداءُ اللهِ ورسولِهِ.

وهذا إذا عَلِمْنَا أنَّ النِّيَّةَ صادقةٌ، أمَّا إذا عَلِمْنَا أنَّه مَكْرٌ وخديعةٌ عِلْمًا يقينيًّا فهنا نَذُمُّهُم على ما فَعَلوا ولا نَمْدَحُهم، ولا نعترفُ لهم بفضلٍ؛ لأنَّ الحُكْمَ يدورُ مع عِلَّتِه وُجُودًا وعَدَمًا.

مسألة: ما الجمْعُ بين حديثِ: «**لولا أنا**» وبين النَّهْيِ عن «لو»؟

الجوابُ: نسبةُ الشَّيءِ إلى سَبَبِهِ إذا كان سببًا صحيحًا لا بَأْسَ بها، فمثلًا لو أنَّ رجلًا سقط في البحْرِ، فقام آخَرُ فَأَنْقَذَهُ يجوزُ أن يقولَ: لولا فلانٌ لَغَرِقْتُ؛ لأنَّه نَسَبَهُ إلى سببٍ معلومٍ، لكن لو قال: لولا فلانٌ وهو مدفونٌ في قَبْرِه فهذا ليس سببًا معلومًا، إنسانٌ غَرِقَ في السماءِ وقال: واللهِ لولا الوليُّ فلانٌ سَيِّدي لَغَرِقْتُ، هذا لا يَصْلُحُ، هذا شِرْكٌ.

المهمُّ خُذْ قاعدةً: نسبةُ الشَّيءِ إلى سَبَبِهِ المعلومِ يجوزُ، لكن لا يُقْرَنُ مع اللهِ بالواوِ، فإن قُرِنَ مع اللهِ بالواوِ صار حرامًا، مثلَ أن يقولَ: لولا اللهُ وفلانٌ لَغَرِقْتُ، هذا لا يجوزُ، فنذكرك السُّؤالَ إذا قال: لولا اللهُ قَيَّدَ لي فلانًا لغَرِقْتُ. هذا يصحُّ، وهو أعلى الأنواعِ؛ لأنَّه ذَكَرَ المسبِّبَ والسَّبَبَ، إذا قال: لولا فلانٌ لغَرِقْتُ، هذا جائزٌ؛ لأنَّه أضافه إلى سببٍ معلومٍ وصحيحٍ، إذا قال: لولا اللهُ وفلانٌ لَغَرِقْتُ، هذا لا يجوزُ؛ لأنَّه شرَّكَ بين اللهِ وغيْرِه بحرفٍ يقتضي التَّسويةَ، إذا قال: لولا اللهُ ثم فلانٌ لغَرِقْتُ، يجوزُ.

وإذا قال: لولا اللهُ ففلانٌ لغَرِقْتُ. الفاءُ ليست مثلَ الواوِ، الفاءُ تقتضي التَّرتيبَ، لكنَّها في الواقعِ في منزلةٍ بين منزلتين ليست كـ(ثمَّ)؛ لأنَّ (ثمَّ) تدلُّ على

التَّرتيبِ والتَّراخي، وليست كالواوِ؛ لأنَّ الواوَ تقتضي التَّسويةَ، فهي في منزلةٍ بين منزلتين، فهل نقولُ: إنَّها كـ(ثُمَّ)؛ لأنَّها دالَّةٌ على التَّرتيبِ، أو إنَّها كالواوِ؛ لأنَّ ترتيبَها يقتضي التَّعقيبَ؟

الأوَّلُ هو الصَّوابُ؛ يعني: لولا اللهُ ففلانٌ؛ لأنَّك جعلْتَ فلانًا بعد اللهِ عَزَّوَجَلَّ وكونُهُ متراخيًا أو متعاقبًا هذا شيءٌ آخَرُ.

فإن قال قائلٌ: يُشْكِلُ علينا في هذه المسألةِ ما نُقِلَ عن ابْنِ عبَّاسٍ أنَّه كان يقولُ: قولُ القائلِ لولا الرُّبَّانُ لغَرِقَتِ السَّفينةُ كان يَعُدُّ هذا من الشِّرْكِ الأصغرِ[1] فما وَجْهُهُ؟

فالجوابُ: وجْهُهُ أمران:

أوَّلًا: الحديثُ رواه ابْنُ أبي حاتمٍ فيحتاجُ إلى تصحيحٍ.

ثانيًا: أنَّ ابْنَ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعلَّه في وقتٍ النَّاسُ قريبون من الشِّرْكِ، فأراد أن يُشَدِّدَ في هذا الأمرِ حتَّى ينتهيَ النَّاسُ عنه؛ لأنَّ قولَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لولا أنا» واضحٌ أنَّه أضاف الشَّيءَ إلى سَبَبِه دون أن يَقْرِنَه بمشيئةِ اللهِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ مَن هداه اللهُ فقد تولَّاه؛ لأنَّه لَمَّا نفى الوَلايةَ عن الظَّالمين فإنَّها تَثْبُتُ للمؤمنين، وبذلك جاء التَّصريحُ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥٧].

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّه ينبغي للإنسانِ أن يُلِحَّ على اللهِ دائمًا أن يَهْدِيَهُ من الضَّلالِ؛ لأنَّه إذا كان المَرْجِعُ في الإضلالِ إلى اللهِ فإلى من نلتجِئُ؟ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فما دام

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٦٢).

الإضلالُ والهدايةُ بيدِ اللهِ فلنرْجِعْ إليه.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَحسُّرُ وذُلُّ الظَّالمين إذا رأَوُا العذابَ؛ لقولِهِ: ﴿وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشُّورَى:٤٤]، تَحَسُّرُهُم بقولِهِم: ﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾؛ لأنَّ هذا تَمَنٍّ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ هؤلاء الظَّالمين يُعْرَضُون على النَّارِ على أَكْمَلِ ذُلٍّ، وأخزى حالٍ خاشعين؛ أي: ذليلين خائفين من الذُّلِّ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الْمُسْتَكْبِرين على الحقِّ المعانِدِين يُجازَوْنَ بعقابٍ يناسبُ مَعْصِيَتَهُم، وجْهُ ذلك أنَّهم يُعْرَضُون على النَّارِ خاشعين ذليلين، ومعلومٌ أنَّ العقوبةَ بالذُّلِّ مناسِبةٌ للمعصيةِ بالاستكبارِ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ الظَّالِمين يَلْحَقُهم الذُّلُّ ظاهرًا وباطنًا: الباطنُ في قولِهِ: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾. والظَّاهرُ في قولِهِ: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: تَحدُّث الَّذين آمنوا بِنِعَمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ فكأنَّهم يُثْنُونَ على اللهِ عَزَّوَجَلَّ بكونِهم رَبِحُوا دنياهم وأخراهم.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ العاصيَ قد خَسِرَ نَفْسَه، وعلى حَسَبِ مَعْصِيَتِه تكُونُ الخَسارةُ؛ لأنَّه لم يَسْتَفِدْ من وُجُودِه في الدُّنيا شيئًا، ويتفرَّعُ على هذا أنَّه ينبغي للإنسانِ أن يُحاسِبَ نَفْسَه ويَنْظُرَ ماذا صَنَعَ فإن رأى أنَّه قد ملأَ زَمَنَه من الخيرِ المقصودِ والوسيلةِ، فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وإن رأى أنَّه أضاعه فَلْيُسْتَعْتَبْ؛ يُؤْخَذُ ذلك من قولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾.

ولْنَضْرِبْ لهذا مثلًا: رَجُلٌ قام يُصَلِّي ويَقْرَأُ القرآنَ لمدَّةِ ساعةٍ وآخَرُ يَلْعَبُ هذه المُدَّةَ، مَن الرابحُ؟ الأوَّلُ هو الرَّابحُ؛ لأنَّه ملأ هذا الفراغَ عبادةً، والثَّاني خاسرٌ ضائعٌ حتَّى إنَّ بعضَ أهلِ العِلْمِ قال: إنَّه يَحْرُمُ عليه ألَّا يشغلَ الزَّمنَ بالطَّاعةِ؛ لأنَّه كالَّذي عنده مالٌ فلم يُنْفِقْه في سبيلِ اللهِ، لكنَّ الصَّحيحَ أنَّه إذا لم يُعَمِّرْه بالمعصيةِ فلا له ولا عليه، إلَّا أنَّه يُعْتَبَرُ خاسرًا بالنِّسبةِ لمن شغله بطاعةِ اللهِ، وأنت فَكِّرْ في هذا: عندما تقومُ تصلِّي قلْ لنَفْسِك: إنَّ عُمُرَكَ هو هذا الزَّمنُ الَّذي أَمْضَيْتَهُ في طاعةِ اللهِ، عَوِّدْ نَفْسَك على هذا؛ من أَجْلِ أن تَحْرِصَ على أن تُعَمِّرَ زَمَنَكَ بِطَاعَةِ اللهِ.

مسألةٌ: قِراءة القرآن حَسَبِ نشاطِ الشَّخص، لكن قال العُلَماءُ: ينبغي أن يَجْعَلَ حزبًا معينًا يتلوه كلَّ يومٍ تنظيمًا لقراءتِه؛ لأنَّ الإنسانَ إذا جَعَلَها مفتوحةً هكذا مرَّت به الأيَّامُ وهو لم يُحَصِّلْ شيئًا، وهذا وإن كان يعني: ليس معهودًا فيمن سَلَف، إلَّا إن كان دلَّ عليه حديثٌ أظنُّهُ عبدَ اللهِ بْنَ عَمْرو قال: «أستطيعُ أن أقرأَه في شَهْرٍ في أسبوعٍ في ثلاثة أيامٍ» فقال ﷺ: «**لا تَقْرَأْه في أقلَّ من ثلاثةِ أيامٍ**»[1].

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ عذابَ الكافرين دائمٌ؛ لقولِهِ: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِي عَذَابٖ مُّقِيمٖ﴾.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تأكيدُ هذه العقوبةِ؛ لئلَّا يقولَ قائلٌ: إنَّ العذابَ قد يَنْقَطِعُ.



(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٦٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في كم يقرأ القرآن، رقم (١٣٩٠)، والترمذي: كتاب القراءات، رقم (٢٩٤٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب في كم يستحب يختم القرآن، رقم (١٣٤٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الآية (٤٦)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ [الشُّورَى:٤٦].

قولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: غَيْرِهِ يَدْفَعُ عقابَه عنهم]، وما كان لهم؛ أي: للظَّالمين ﴿مِّنْ أَوْلِيَآءَ﴾ (مِنْ) زائدةٌ إعرابًا، وهي للتَّوكيدِ ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ يَنْصُرونهم؛ يعني: ليس لهم من يَتَوَلَّاهم ويَنْصُرُهم من دونِ اللهِ أي: من عذابِهِ، و﴿دُونِ﴾ هنا بمعنى غَيْرُ كما فَسَّرَها المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يَدْفَعَ عذابَ اللهِ عمَّن أراد اللهُ أن يُعَذِّبَه أبدًا ولا يَنْصُرَه منه، في الدُّنْيا لو أراد ظالمٌ أن يَظْلِمَ أحدًا أَمْكَنَ أن نَدْفَعَه، لكن عقوبةَ اللهِ لا يُمْكِنُ أحدًا أن يَدْفَعَها.

وقوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ جملةٌ شَرْطِيَّةٌ، وهي كما سبق جوابُها مقرونٌ بالفاءِ؛ لأنَّه اتَّصل بـ (ما) ﴿فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: طريقٍ إلى الحقِّ في الدُّنيا وإلى الجنَّةِ في الآخرةِ] بل يكونُ أعمى -والعياذُ باللهِ-، ليس له سبيلٌ إلى الحقِّ؛ ولذلك تجدُ الَّذين قضى اللهُ بإضلالِهم يُقَدَّمُ لهم الحقُّ كالشَّمسِ في رابعةِ النهارِ ولكن لا يفهمونه، قد حِيلَ بينهم وبينه.

واستمعْ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المطفِّفين:١٣]، قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّا﴾ يعني: ليست أساطيرَ الأولينَ ﴿بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾

[المطفِّفين:١٤] الذُّنوبُ جَعَلَتْه يرى الحَقَّ باطلًا ويرى الباطلَ حقًّا، تُتْلى عليه آياتُ اللهِ كالقرآنِ أو التَّوراةِ حين لم تُنْسَخْ، ولكنَّه يقولُ: هذه أساطيرُ الأوَّلينَ قد حِيلَ بينه وبين فَهْمِها؛ ولذلك كلَّما رأيْتَ قَلْبَك مطمئنًّا بالقرآنِ محبًّا له متدبرًا له، فاعلمْ أنَّه نَقِيٌّ من الذُّنوبِ، وكلَّما وجدْتَ الأمرَ بالعكْسِ فَطَهِّرِ القَلْبَ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ الظَّالمين لا أحدَ يَنْصُرُهم من دونِ اللهِ؛ لأنَّهم استحقُّوا العذابَ، ولا مانعَ لما أعطى اللهُ ولا مُعْطِيَ لما مَنَعَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الإضلالَ بيدِ اللهِ، وأن من أَضَلَّهُ اللهُ لا يُمْكِنُ أن يَرْجِعَ للحقِّ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّه يجبُ على المرءِ أن يَلْجَأَ إلى اللهِ دائمًا ويسألَ اللهَ الهدايةَ، وها هو النبيُّ ﷺ يسألُ رَبَّه أن يَهْدِيَه، أوَّلَ ما يدعو في صلاةِ اللَّيلِ يدعو بالاستفتاحِ المشهورِ: «اللهمَّ رَبَّ جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، فاطرَ السَّمواتِ والأرضِ، عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادةِ، أنت تَحْكُمُ بين عبادِك فيما كانوا فيه يختلفون، اهْدِني لما اختُلِفَ فيه من الحقِّ بإذْنِكَ، إنَّك تهدي من تشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ»[1]؛ يقولُ: «اهْدِني لما اختُلِفَ فيه من الحقِّ بإذْنِك» فكيف بنا؟!.

فالمُهِمُّ: أنَّه يُؤْخَذُ من الآيةِ: أن يرجعَ الإنسانُ في طلبِ الهدايةِ إلى اللهِ تعالى وَحْدَهُ وأن يُعِيذَهُ من الضَّلالِ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الآية (٤٧)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۚ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ [الشُّورى:٤٧].

قولُهُ: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِرَبِّكُم﴾ استجاب بمعنى أجاب؛ ولهذا قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أجيبوه بالتَّوحيدِ والعبادةِ] بالتَّوحيدِ ضدَّ الشِّرْكِ، والعبادةِ ضدَّ الاستكبارِ، وهذا واجبٌ على كلِّ مُسْلِمٍ أن يجيبَ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالإيمانِ به وتوحيدِهِ وطاعتِه.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ﴾ هو يومُ القيامةِ ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي: أنَّه إذا أتى به لا يُرَدُّ] ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي: لا أَحَدَ يَرُدُّه ويَمْنَعُه، وقيل: ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾ أي: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَرُدُّهُ إذا أتى به، وكلا المَعْنَيَيْنِ صحيحٌ.

فاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إذا أتى به فقد قضى به فلا يُمْكِنُ أن يَرُدَّه، وكذلك لا يُمْكِنُ لأحدٍ أن يَرُدَّهُ من دون اللهِ، لا أَحَدَ يَمْنَعُه من اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولذلك لو أن أحدًا حاول أن يَرُدَّ يومَ القيامةِ لم يَتمَكَّنْ ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ﴾ تلجؤون إليه يوْمَئذٍ ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾ إنكارٌ لذنوبكم] ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ﴾ هذه جملةٌ مبتدأٌ وخبرٌ، قُدِّمَ فيها الخبرُ على المبتدأِ، وأُدْخِلَتْ (من) الزَّائدةُ على المبتدأِ من بابِ التَّوكيدِ؛ يعني: ما لكم

أيُّ ملجأٍ من دونِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والملجأُ بمعنى: المعاذُ أو الملاذُ، الَّذي يلوذُ به الإنسانُ عما نَزَلَ به.

وقولُهُ: ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾؛ أيْ: يومَ إذ يأتي ذلك اليومُ ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٖ﴾ قال: إنكارٍ لذنوبِكم فكأنَّه فَسَّرَ النَّكيرَ بمصدرٍ وهو الإنكارُ، فإن صحَّ ما فسَّره به ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٖ﴾ فإنه يُشْكِلُ على هذا قولُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] وهذا إنكارٌ، فعلى تفسيرِ المفسِّرِ: ما لكم من إنكارٍ لذنوبِكم. يحتاجُ أن نَجْمَعَ بينه وبين هذه الآيةِ.

والجوابُ أن نقولَ: الجمعُ بينهما أنَّهم يُنْكِرون أوَّلًا ﴿قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] ظنًّا منهم أنَّهم إذا فعلوا ذلك نَجَوْا كما نجا أهلُ التَّوحيدِ، ثمَّ تَشْهَدُ عليهم ألسنتُهُم وأيديهم وأرْجُلُهم بما كانوا يَكْسِبُون وحينئذٍ يعترفون ويُقِرُّون، فيكونُ الإنكارُ أوَّلًا، ثمَّ الإقرارُ ثانيًا، وتكونُ الآيةُ هذه ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٖ﴾ أي: باعتبارِ المآلِ؛ أي: لا يُمْكِنُكُم أن تُنْكِروا.

وقيل: إنَّ نكيرًا بمعنى مُنْكِرٍ، كسميعٍ بمعنى مُسْمِعٍ، والمعنى: لا أَحَدَ يُنْكِرُ ما نَزَلَ بكم ويدفَعُه عنكم، وهذا المعنى أصحُّ وأنسبُ لسياقِ الآيةِ ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلۡجَإٖ﴾ وما لكم من منكرٍ؛ يعني: لا ملجأَ تلجؤون إليه، ولا أحدَ يدافعُ عنكم ويُنْكِرُ ما نزل بكم.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: وجوبُ الاستجابةِ إلى اللهِ تعالى فورًا؛ لقولِهِ: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ﴾ هذا اليومُ الَّذي هدَّدَ اللهُ به هل له وقتٌ مُحَدَّدٌ في عُمرِ الإنسانِ بحيث يستطيعُ أن يُؤَخِّرَ التَّوبةَ والاستعتابَ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ الإنسانَ لا يدري متى يفاجِئُه الموتُ، وإذا فاجأه الموتُ انقطع كلُّ عَمَلٍ، كما ثبت عن النَّبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- إذا مات الإنسانُ انقطع عملُهُ[1]، فلا فَرْقَ بين قيامِ الساعةِ الكبرى وبين موتِ الإنسانِ من حيث انقطاعِ العملِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: رأفةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بعبادِهِ حيث يُنْذِرُهُم بعذابِهِ قبل الوقوعِ، ولا شكَّ أنَّ هذا من رَحْمتِه ورأْفتِه بهم، وإلَّا لَتَرَكَهُم يَفْعَلون ما يشاؤون حتَّى أَنْزَلَ بهم العذابَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّه لا مَلْجَأَ يومَ القيامةِ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ في الدُّنْيا يُمْكِنُ أن يلوذَ الإنسانُ بذي سُلْطَةٍ يستجيرُ به، لكن في الآخرةِ لا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّه لا أَحَدَ يُنْكِرُ ما نَزَلَ بأهلِ العذابِ من العذابِ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ﴾.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (٤٨)

• ● ∽ ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشُّورى:٤٨].

• ● ∽ ● •

ثم قال عَزَّوَجَلَّ مسلِّيًا النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ-: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟﴾ يعني عن الاستجابةِ، ولم يستجيبوا، فلا لَوْمَ عليك، ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تَحْفَظُ أعمالَهم بأن توافِقَ المطلوبَ منهم].

فالشرط (إن أَعْرَضوا) وجوابُ الشَّرْطِ: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ والمعنى: إن أعرضوا فلا لَـوْمَ عَلَيْكَ؛ لأنَّك لم تُرْسَلْ عليهم حفيظًا على أعمـالِهم ولا مسيطِرًا عليهم، إنما أُرْسِلْتَ للإبلاغِ، وقد حَصَلَ ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنْ﴾ ما] أراد أن يُفَسِّرَ (إِنْ) بمعنى (ما)، و(إِنْ) تأتي نافيةً كما هنا، وتأتي زائدةً، وتأتي شرطيَّةً، وتأتي مخفَّفَةً من الثَّقيلةِ. فهنا جاءت نافيةً، والغالبُ أنَّها تكونُ نافيةً إذا أتى بعدها إثباتٌ مثل ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٣] ﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف:١٨٨] وما أَشْبَهَ ذلك، هذه تكونُ نافيةً بمعنى (مَا).

وتأتي شرطيَّةً مثل: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤].

وتأتي زائدةً كما في قولِ الشَّاعِرِ:

بنــي غُدانَــةَ مــا إن أنــتم ذهــبٌ ... ولا صَرِيفٌ ولكن أنتم الخـزفُ(١)

(بني غُدانةَ ما إن أنتم ذهب): هذه (إن) زائدةٌ؛ لأنَّها لو حُذِفَتْ لاستقام الكلامُ، لو قيل: بني غُدانةَ ما أنتم ذهب، استقام الكلامُ فهي زائدةٌ.

وتأتي مخفَّفةً من الثقيلةِ بمعنى: أنْ تكونَ هي بمعنى (إنَّ) ولكن خُفِّفَتْ، وفي هذه الحالِ يكونُ اسمُها ضميرَ الشأنِ محذوفًا، والجملةُ الَّتي بعدها تكونُ خبرًا.

هذه أربعة معانٍ لـ (إنْ).

﴿إِنْ﴾ بمعنى (ما) ﴿عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ يعني: ما عليك إلَّا البلاغُ وقد بَلَّغَ البلاغَ المُبِينَ وتَعِبَ في ذلك تعبًا عظيمًا، وأُوذِيَ في ذلك أذًى عظيمًا ومع ذلك فهو صابرٌ مُحْتَسِبٌ؛ لأنَّه -صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ- يَعْلَمُ أنَّ ما أصابه في ذاتِ اللهِ فهو خيرٌ ورِفْعَةٌ، جاهدَ في اللهِ حقَّ جِهادِه وبلَّغَ الرِّسالةَ غايةَ البلاغِ، وأُوذِيَ على ذلك ولكنَّه صَبَرَ، وكان يقولُ:

هــل أنــتِ إلا إصبعٌ دَمِيــتِ ... وفي ســبيلِ اللهِ مــا لَقِيــتِ(٢)

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [وهذا قبل الأمْرِ بالجهادِ] إذن فالآيةُ على كلامِ المفسِّرِ منسوخةٌ.

---

(١) انظره في: أوضح المسالك (١/ ٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٥٤)، وهمع الهوامع (١/ ٤٤٩)، غير منسوب.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من ينكب في سبيل الله، رقم (٢٨٠٢)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين، رقم (١٧٩٦)، من حديث جندب بن سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والمفسِّرُ ونحْوُهُ دائمًا إذا أتى بمِثْلِ هذه الآيةِ يقولُ: «هذه منسوخةٌ» وهذا غلطٌ؛ لأنَّ النَّسْخَ ليس بالأمرِ الهيِّنِ، ادِّعاءُ النَّسْخِ. يعني أنَّ المنسوخَ باطلٌ حكمًا زائلٌ، وهذا صعْبٌ أن تَرْفَعَ حُكْمَ آيةٍ أو حديثٍ لمجرَّدِ وَهْمٍ تَوَهَّمْتَهُ؛ لذلك لا يجوزُ للإنسانِ أن يَسْلُكَ هذا المَسْلَكَ المُشِينَ، أنَّه إذا عَجَزَ عن الجمْعِ بين الآياتِ ذهب يقولُ: إنَّها منسوخةٌ.

فالنَّسخُ يحتاجُ إلى العِلْمِ بتأخُّرِ النَّاسِخِ، ويحتاجُ أيضًا إلى تَعَذُّرِ إمكانِ الجمْعِ، فإن أَمْكَنَ الجَمْعُ فلا نَسْخَ.

فإن قال قائلٌ: هل قولُهُ: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [الشُّورى:٤٨] منسوخٌ؟

فالجوابُ: أبدًا؛ إلى آخِرِ رَمَقٍ من حياةِ النَّبيِّ ﷺ وهو عليه البلاغُ، فلم يَنْسَخْ، والبلاغُ لا ينافي أن يَكُونَ معه جهادٌ، ولكن من حِكْمَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّ اللهَ لم يَفرِضِ الجِهادَ إلَّا حين قَوِيَتِ الأمَّةُ الإسلاميَّةُ، فلم يَفْرِضِ الجهادَ في مكَّةَ، وإنَّما فَرَضَه في المدينةِ حين صار للأمَّةِ الإسلاميَّةِ دولةٌ مستقلَّةٌ تستطيعُ أن تُجاهِدَ، فهذا من الحِكمةِ، ويعبَّرُ عنه أنَّه من بابِ التدرُّجِ في التَّشريعِ، ومن بابِ الحكمةِ في التَّشريعِ.

إذن نقولُ: إنَّ قوْلَ المفسِّرِ -عفا اللهُ عنه وغَفَرَ له-: [إنَّ هذا قبل الأمْرِ بالجهادِ] خطأٌ عظيمٌ نقولُ: البلاغُ واجبٌ عليه حتَّى بعد الأمْرِ بالجهادِ، ولا يتنافيان، لا ينافي أن يَكُونَ عليه البلاغُ وأن يَكُونَ مأمورًا بالجهادِ ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةً﴾ نعمةً؛ كالغنى والصِّحَّةِ ﴿فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبۡهُمۡ﴾ الضَّميرُ للإنسانِ باعتبارِ الجنْسِ ﴿سَيِّئَةُۢ﴾ بلاءٌ ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾؛ أي: قَدَّمُوه، وعبَّرَ بالأيدِي؛ لأنَّ أَكْثَرَ الأفعالِ تُزَاوَلُ بها ﴿فَإِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ كَفُورٞ﴾ للنِّعْمَةِ].

قولُهُ: ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا﴾ معلومٌ أنَّ اللهَ تعالى واحدٌ، فلماذا قال: إنَّا؟

نقولُ: للتَّعظيمِ لإظهارِ العظمةِ والسُّلْطَةِ وقُوَّةِ المُلْكِ ﴿إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾؛ يعني: أَوْصَلْنَاها إليه، حتَّى كأنَّها طعامٌ ذاقَه لا يشكُّ فيه، وقولُهُ: ﴿مِنَّا﴾؛ لأنَّ كلَّ نعمةٍ بنا فإنَّها من اللهِ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النَّحل:٥٣].

وقوله: ﴿مِنَّا رَحْمَةً﴾ يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نعمةٌ كالغنى والصِّحَّةِ] والمثالُ هنا لا يعني الحصْرَ، لكنَّه مثال، الغنى نِعْمَةٌ، الصِّحَّةُ نعمةٌ، الأولادُ نعمةٌ، الأمْنُ نعمةٌ، نِعَمُ اللهِ لا تُحْصى، كما قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النَّحل:١٨] إذن ما ذكره المفسِّرُ على سبيلِ التَّمثيلِ، والتَّمثيلُ لا يُعطي الحَصْرَ.

وقولُهُ: ﴿فَرِحَ بِهَا﴾ المرادُ بذلك: فَرَحُ البَطَرِ والأَشَرِ لا الفَرَحُ بالنعمةِ مع اعتقادِه أنَّها من عندِ اللهِ، فإنَّ هذا مأمورٌ به أن يَفْرَحَ الإنسانُ بنِعَمِ اللهِ، وفي الحديثِ: «إنَّ اللهَ إذا أَنْعَمَ على عبْدِه نعمةً يُحِبُّ أن يرى أَثَرَ نِعْمَتِه عليه»[(١)].

ومن آثارِ النِّعمةِ الفَرَحُ؛ فالإنسانُ إذا رزقه اللهُ مالًا فَرِحَ، إذا عافاه اللهُ بعد المرضِ فَرِحَ، إذا تَزَوَّجَ فَرِحَ، إذا وُلِدَ له فَرِحَ، ولكنَّ الفَرَحَ نوعان:

- فَرَحُ أَشَرٍ وبَطَرٍ، فهذا مذمومٌ.
- وفَرَحٌ بنِعمةِ اللهِ تعالى مع التزامِ شريعتِه، فهذا ممدوحٌ ولا بأسَ به.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٣٨)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء إن الله تعالى يحب أن يرى أثر نعمته على عبده، رقم (٢٨١٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ولا ينبغي أن يَكُونَ الإنسانُ كالحمارِ لا يَفْرَحُ بنِعمةٍ ولا يتألَّمُ بنِقمةٍ، بل يجبُ أن يَكُونَ الإنسانُ إنسانًا منفعلًا مع الحوادِثِ، يَفرحُ في موضِعِ الفَرَحِ، ويغتمُّ في موضِعِ الاغتمامِ.

وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ يقولُ المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الضَّميرُ للإنسانِ باعتبارِ الجنسِ] أزال بذلك إشكالًا وهو أن الآيَةَ ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الشُّورَى:٤٨] والإنسانُ واحدٌ، كيف يقولُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ﴾ فيُعيدُ الضَّميرَ عليه جمعًا؟ أجاب عنها المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّ المرادَ بالإنسانِ الجنسُ، فيشْمَلُ كلَّ إنسانٍ. ويصحُّ أن يقولَ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ ضدَّ رَحْمَةٍ؛ ولهذا فَسَّرَها المفسِّرُ بالبلاءِ.

وقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ أي: بما قدَّموا من المعاصي، وعبَّرَ بالأيدي؛ لأنَّ أكْثَرَ الأفعالِ تُزاوَلُ بها، لو أنَّك فكَّرْتَ أيُّها أكْثَرُ عملًا الأيدي أم الأرجُلُ؟ الجوابُ: الأيدي، فمشْيُكَ من بيْتِك للمسجِدِ كم خطوةً كم حركةً؟

فيُقالُ: إنَّ حركةَ الرِّجْلِ في جنسٍ واحدٍ، وهو المشْيُ، لكنَّ حركةَ اليدِ ما أكْثَرَ أنواعَهَا فضلًا عن أفرادِها، فالأعمالُ حقيقةً إنَّما تُزاوَلُ باليدِ؛ لأنَّها أكْثَرُ من أيِّ عضوٍ في البَدَنِ مزاوَلةً للأعمالِ، حتَّى لو قال قائلٌ: اللِّسانُ أكثرُ من اليدِ، مَن يُحصي كلماتِ اللِّسانِ؟ نُجيبُ عن هذا بما أَجَبْنا عن المشْيِ بأنَّها من جنسٍ واحدٍ، لكنَّ اليدَ تَبْطِشُ، تَضْرِبُ، تكتبُ، تمحو، يعني لا تُحصى أنواعَها؛ فلذلك عُبِّرَ بالأيدي عن النَّفْسِ.

ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس:٧١] ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ المرادُ: مما عَمِلْنا، لكنَّ اللغةَ العربيَّةَ واسعةٌ تُعبِّرُ بالأيدي عن النَّفْسِ، ومن ثَمَّ نَعْلَمُ أنَّه لا سَواءٌ بين خَلْقِ آدمَ بِيَدِ اللهِ وبين عَمَلِ أيدي اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الإِبِلِ ونحْوِها.

قولُهُ: ﴿فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ أعاد الإفْرادَ بَعْدَ أن جاء الجمْعُ ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ هذا ابتداءٌ بالمُفْرَدِ، ﴿فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ خَتَمَها بالمفْرَدِ، من أجْلِ أن يَشْمَلَ الإنسانَ مجتمِعًا أو منفرِدًا، فهذه حالُهُ.

ولكنْ مَن المرادُ بالإنسانِ هنا؟ الظَّاهرُ -واللهُ أَعْلَمُ- أنَّ المرادَ بذلك الكافرُ؛ لأنَّه هو الَّذي يَنْطَبِقُ عليه فَرَحُ البَطَرِ والأَشَرِ، والكُفْرِ إذا أُصيبَ بسوءٍ.

وقولُهُ: ﴿فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ هذه ليست صِفَةَ مُبالَغَةٍ، هذه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ يعني يكونُ من صفتِه الكُفْرُ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَة الأُولَى: تَسْلِيَةُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ حينما أَعْرَضوا عن إجابتِه؛ لقولِهِ: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّها تَسْلِيَةٌ للدُّعاةِ من بَعْدِ الرَّسولِ ﷺ، أنَّ الداعيَ عليه البلاغُ وليس عليه أن يَهْدِيَ النَّاسَ ولا يُمْكِنه ذلك، وإذا كان النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَخْبَرَنا بأنه رأى النَّبيَّ وليس معه أحدٌ، فكيف نَغْضَبُ إذا دَعَوْنا إلى اللهِ ولم يَسْتَجِبْ لنا أحدٌ؟! إذا كان الأنبياءُ وَهُمُ الأنبياءُ لا يُستجابُ لهم، كيف بنا نحن؟! ولهذا نرى بعْضَ الدُّعاةِ إذا لم يَجِدْ مجيبًا استحسر وترك الدَّعوةَ، هذا غلطٌ لا يجوزُ أبدًا أن تيأسَ من رحمةِ اللهِ، ادعُ، ثم ادعُ، ثم ادعُ، حتَّى لو أُذِيتَ بَدَلَ أن يُستجابَ لك فلا تَيْأَسْ.

إذن: في هذه الآيةِ تسليةٌ للدُّعاةِ إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، كما أنَّ فيها تسليةً للرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ فأنت إنَّما عليك البلاغُ، وما أَجَلَّ أن تقومَ بما عليك من البلاغِ، أمَّا أنَّ النَّاسَ يهتدون فلا، هذه واحدةٌ.

ثُمَّ إن بعضَ النَّاسِ يريدُ أن يهتديَ النَّاسُ بين عَشِيَّةٍ وضحاها، وهذا غلطٌ، هذا لا يُمْكِنُ خلافَ سنَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. إنَّ النَّبيَّ ﷺ بَقِيَ في مكَّةَ ثلاثَ عَشْرَةَ سنةً يدعو إلى اللهِ إلى التَّوحيدِ فقط، وفي الآخِرِ إلى الصَّلاةِ ومع ذلك لم يَسْتَجِبْ أَكْثَرُهم، لم يَسْتَجِبْ مَلَؤُهم حتَّى أَلْجَؤُوه إلى أن يُهاجِرَ ويَدَعَ بَلَدَه، فكيف بك أنت؟ تعيشُ في قومٍ أَفْسَدَهم الاستعمارُ العسكريُّ والفكريُّ والخُلقيُّ تريدُ أن يهتدوا بين عَشِيَّةٍ وضحاها؟! من أنت حتَّى تريدُ خلافَ سُنَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟! فاصبِرْ وبالتَّدريجِ، ولا حَرَجَ عليك فيما أرى أن تُعَامِلَ النَّاسَ بالتَّدريجِ، ما دام المقصودُ الإصلاحَ فاصْبِرْ على بعضِ المعاصي ودَرِّجِ النَّاسَ عليها.

يعني مثلًا: لو أن الإنسانَ حَذَّرَ النَّاسَ من شُرْبِ الدُّخَانِ الَّذي ابْتُلِيَ به كثيرٌ من النَّاسِ، فقال له الشَّاربُ: أنا لا أستطيعُ، قال: لا مانعَ، كلَّ يومٍ اشربْ عَشَرَةً لمدةِ أسبوعٍ، ثم ثمانيةً لمدةِ أسبوعٍ حتَّى يتقاصَرَ إلى آخِرِ النِّهايةِ. فهذا جائزٌ؛ لأنَّني الآن لم أُقِرَّهُ على شُربِ الدُّخَانِ أَقْرَرْتُه على بعضِ المفسدةِ من أجْلِ أن أَتوصَّلَ إلى زوالِ المَفْسدةِ نهائيًّا.

وهذا من العلاجِ ومن الدَّعوةِ بالحكمةِ وهذا كما أنَّه في الأمراضِ المعنويَّةِ الدِّينيَّةِ فهو أيضًا في الأمراضِ البدنيَّةِ، الطبيبُ يعالجُ المريضَ شيئًا فشيئًا ويصْبِرُ على ما به من المَرَضِ شيئًا فشيئًا، ولا يُعطيه الدَّواءَ كاملًا للَحْظَةٍ واحدةٍ كما فعل أحدُهم لما أَعْطَوْه علاجًا، وقالوا له: خُذْ هذا كلَّ ستِّ ساعاتٍ واحدةً استبطأَ الأمْر وقال: هذا آخُذُه كلَّ ستِّ ساعاتٍ واحدةً؟! بل أَبْلَعُ الجميعَ! فَبَلَعَ الجميعَ فقُضِيَ عليه، استعجل الأمْرَ وهَلَكَ. فاصْبِرْ وعالِجِ الشَّيءَ بالَّتي هي أَحْسَنُ، المهمُّ: أن تكونَ عازمًا على إزالةِ هذا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ ليس حفيظًا على الأمَّةِ لا في حياتِهِ ولا بَعْدَ مماتِه، وعلى هذا فلا يُستغاثُ به بعد موتِه ولا يُطْلَبُ منه الهدايةُ، وإنَّما الهدايةُ من عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: وجوبُ الإبلاغِ ولم يُبيِّنِ اللهُ تعالى الوسيلةَ للإبلاغِ، فنقولُ: كلُّ وسيلةٍ للإبلاغِ فهي واجبةٌ، والوسائلُ لها أحكامٌ ومقاصدُ، فيما سبق الإبلاغُ محصورٌ يُبَلِّغُ الإنسانُ أهْلَ بَلَدِه ومن يَفِدُ إليها من النَّاسِ، الآن يُمْكِنُه أن يُبَلِّغَ العالَمَ كلَّه، وحينئذٍ نسألُ: لو أنَّ شخصًا أراد أن يَجْعَلَ له صفحةً في الإنترنتِّ فإنه يجوزُ، بالرغمِ من أنَّ الإنترنتَّ فيها أغانٍ وفيها مصائبُ، لكنَّه لا دَخْلَ له في ذلك، فإذا صار قبله أغنيَّةٌ وبعده أغنيَّةٌ، لا يَضُرُّهُ عملُ عاملٍ، ولو قلنا: قبله أغنيَّةٌ ويُفْتَتَحُ بالأغاني ويُخْتتمُ بالأغاني، أليس له داعٍ أن يُبَلِّغَ؟

الجوابُ: لا، بَل يُبَلِّغُ حتَّى لو قبله أغنيةٌ وبعده أغنيةٌ؛ لأنَّ الأغنيَّةَ قَبْله وبعده ليست من فِعْله، هذا من فِعْلِ من يَتَصَرَّفُ في هذه المحطَّةِ، لكن لا يجوزُ أن نَتْرُكَ الدَّعوةَ إلى الحقِّ لأنَّ في هذه الإذاعةِ مثلًا أو المحطةِ؛ لأنَّ فيها سيئةً، هذا غيرُ صحيحٍ، ونظريَّةٌ قاصرةٌ، زَاحِمْ أهْلَ الباطِلِ حتَّى يَتبيَّنَ الحقُّ ولا يَضُرُّكُ إذا أَدْخَلوا فيها أشياءَ مُنْكَرةً.

بعضُ النَّاسِ مثلًا يقولُ لنا أو لغَيْرِنا: لا تَدْخُلُوا الإنترنتَّ لا تتدخلوا فيها، كيف تدخلون فيها وفيها الأغاني وفيها البلايا وفيها..!! ونقول: لا يصحُّ هذا، أيُّما أوْلى أن نَدْخُلَ في هذا المضمارَ لعلَّ اللهَ يَهْدي بنا واحدًا من النَّاسِ، أو أن نَدَعَ المجالَ لأهْلِ الشَّرِّ؟

الجوابُ: الأوَّلُ بلا شكٍّ أَحْسَنُ.

ومِثْلُ ذلك ما يقالُ في الانتخاباتِ إذا كان البلدُ مَبْنِيًّا على الانتخاباتِ يقولُ بعضُ النَّاسِ: لا تَنْتَخِبْ! فأقول: يا جماعة لا أُرْشِحُ واحدًا من أهْلِ الخيرِ؟! قال: لا لأنَّ الانتخاباتِ فيها بلاءٌ، فيها رشاوٍ فيها أهواءٌ! ونقول: إذا كان فيها رشاوٍ وأهواءٌ أنا لن أدخل في الرَّشاوي والأهواءِ لكن أَدْخُلُ في ترشيحِ رجلٍ أعرفُ أنَّ فيه خيرًا. قالوا: إذا رَشَّحْتَ واحدًا يأتي مئةُ فاسقٍ، إذا كان مئةُ فاسقٍ ليس معهم مستقيمٌ أو مئةُ فاسقٍ ومعهم مستقيمٌ؟ فالجوابُ: الثَّاني أَحْسَنُ.

وإذا قالوا: إنَّ هذا لا يُجْدي ولا يَنْفَعُ واحدٌ في المئةِ لا فائدةَ فيه، نقولُ: لا بدَّ أن يَكُونَ فيها فائدةٌ، إذا أَخْلَصَ النِّيَّةَ للهِ لا بدَّ أن يؤثِّرَ؛ لأنَّ الكلمةَ للهِ ليستْ تُؤَثِّرُ؛ لأنَّ فلانًا تَكَلَّمَ بها لكن تُؤَثِّرُ؛ لأنَّها كلمةُ اللهِ.

واسْتمعْ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [التَّوبةُ:٤٠] وبَعْدَها ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التَّوبة:٤٠] بالرَّفعِ؛ لأنَّه لو قال: وكلمةَ اللهِ، دَخَلَت في المفعولِ به يعني: وجَعَلَ كلمةَ اللهِ، وكلمةُ اللهِ هي العليا بجعْلِه وبغيْرِ جعْلِه، ولهذا تَبَيَّنَ الآن أن قولَهُ: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ لها موقعٌ عظيمٌ جدًّا؛ يعني: أن كلمةَ اللهِ هي العليا مَهْمَا جاءت هي العليا.

ولا يَخْفى ما يتكرَّرُ في قصَّةِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مع السَّحَرةِ وفرعونَ لَمَّا اجتمعوا وكان موسى واثقًا بنصْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ ولهذا لما قالوا: اجعلْ لنا مَوْعدًا جَعَلَ لهم موعدًا في وَضَحِ النَّهارِ، وفي يومِ الزِّينَةِ يوْمِ العيدِ ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه:٥٩] شيءٌ عجيبٌ، جاء السَّحَرةُ وجمع فرعونُ كَيْدَه ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ۚ وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه:٦٤] فقال موسى كَلِمَةً واحدةً قال: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه:٦١] ما

الَّذي حصل من هذه الكلمةِ؟ ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ [طه:٦٢] في الحالِ الفاءُ تدلُّ على التَّرتيبِ والتَّعقيبِ والسَّببيَّةِ ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ وإذا تَنَازَعَ النَّاسُ فَلْتَتَحَدَّثْ عن الفشلِ! حَدِّثْ ما شئْتَ ولا حَرَجَ! ﴿فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ ففشِلوا، وفي النِّهايةِ أنَّ هؤلاء السَّحرةَ الَّذين جاؤوا يَكِيدون لموسى صاروا مع موسى وهُدِّدُوا بالقتْلِ والصَّلْبِ ولكن أَبَوْا، قالوا لفرعونَ: ﴿لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ مِثْلَ ما نقولُ نحن: افعلْ ما تريدُ ﴿إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ [طه:٧٢] اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، الإيمانُ إذا دَخَلَ القلبَ فلا تسألْ عن الحزْمِ والعزْمِ والقوَّةِ ﴿إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ﴾ والَّذي لا يموتُ اليومَ يموتُ غدًا.

فالمهمُّ أنِّي أقولُ: إنَّ بعض النَّاسِ إذا رأى الموقفَ غَلَبَ فيه الشَّرُّ اسْتَحْسَرَ وتخلَّى، وهذا غلطٌ، خُضْ غِمارَ القومِ والنَّصرِ للحقِّ، أنا لم أَدْخُلْ مع هؤلاء لأوافِقَهم على باطِلِهم، سأدافعُ عن الحقِّ الَّذي أعتقِدُه مهْما أَمْكَنَ، ثم إنَّه من الحكمةِ أن يُفَتَّتَ القومُ المجتمِعون. يعني يُؤْخَذُوا واحدًا واحدًا ويُتَكَلَّمَ مع كلِّ واحدٍ ويقالَ: يا فلانُ ما فائدتُك من هذا؟ هذا إثمٌ عليك، هذا سُوءٌ في الدُّنيا والآخرةِ، كما فعلت قريشٌ في نقْضِ الصَّحيفةِ الَّذين تعاهدوا فيها على مقاطعةِ بني هاشمٍ، والقصَّةُ مشهورةٌ، صار أحدُ المعارِضِين لهذه الصَّحيفةِ يأتي كُبراءَهم -كبراءَ الَّذين وَقَّعُوا- ويقولُ لهم واحدًا واحدًا: كذا وكذا وكذا حتَّى تَفَتَّتُوا، وهذه من السِّياسةِ؛ لأنَّك إذا فَتَّتَّ المجتمِعِين زالت قُوَّتُهم وزال سلطانُهم وحَصَلْتَ على الخيرِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ النَّاسَ ينقسمون إلى قِسْمَيْنِ:

قسْمٍ: إذا أصابته رحمةٌ من اللهِ فَرِحَ بها فرحَ أَشَرٍ وَبَطَرٍ.

وقسْمٍ آخَرَ: إذا أصابته رحمةُ اللهِ تعالى فإنَّه يستعملُها في طاعةِ اللهِ. وهذا يُستفادُ من غيرِ هذه الآيةِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: التَّحذيرُ من الفَرَحِ بنعمةِ اللهِ إذا كان فَرَحَ أَشَرٍ وبَطَرٍ، وأمَّا إذا كان فرحَ استبشارٍ وسرورٍ وقيامٍ بطاعةِ اللهِ فإنَّه يُمْدَحُ، قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ ما يُصيبُ الإنسانَ من سيئةٍ فإنَّما هو بسببِ عَمَلِه؛ لقولِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: التَّعبيرُ بالبعضِ عن الكلِّ إذا كان لهذا البعضِ تأثيرٌ كبيرٌ؛ لقولِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ الإنسانَ من حيثُ هو إنسانٌ إذا أصابتْهُ السَّيِّئةُ كَفَرَ، بمعنى أَيِسَ من رَحْمَةِ اللهِ تعالى أن يَصْرِفَ عنه هذه السَّيِّئَةَ، وأمَّا المؤمنُ فإنَّه لا ييْأَسُ، بل يَصْبِرُ وينتظرُ الفَرَجَ إيمانًا بقولِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «واعلمْ أنَّ النَّصْرَ مع الصَّبْرِ، وأنَّ الفَرَجَ مع الكَرْبِ، وأنَّ مع العُسْرِ يُسْرًا»(١).



(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٠٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الآيتان (٤٩، ٥٠)

•• ••

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشُّورَى:٤٩-٥٠].

•• ••

قولُهُ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الجملةُ خبريَّةٌ خبرُها مُقدَّمٌ يُرادُ به الحصْرُ؛ لأنَّ القاعدةَ البلاغيَّةَ أنَّ تقديمَ ما حقُّهُ التَّأخيرُ يدلُّ على الحصْرِ والاختصاصِ، إذن ﴿لِلَّهِ﴾ لا لغيرِه ﴿مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: خَلْقًا وتدبيرًا، فاللهُ تعالى مالكُ السَّمواتِ والأرضِ خَلْقًا وتدبيرًا؛ ولهذا قال: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ وقولُهُ: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ (ما) هذه موصولةٌ، ويُعبَّرُ عنها غالبًا لما لا يَعْقِلُ، وكان التَّعبيرُ بـ(ما) ليعُمَّ الأعيانَ والأوصافَ؛ لأنَّه إذا قُصِدَتِ الأوصافُ عُبِّرَ بـ(ما) ولو كان لعاقلٍ.

انظرْ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء:٣] ولم يَقُلْ: مَن طاب، مع أنَّ النِّساءَ من العقلاءِ، لكن لما كانت المرأةُ إنما تُنْكَحُ من أجْلِ صفاتِها لا لعَيْنِها قال: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

وهنا ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ نَقولُ: عَبَّرَ بـ(ما)؛ لأنَّ المقصودَ بذلك الأعيانُ والأوصافُ، أمَّا الأعيانُ فلو سُئِلْنَا أيُّهما أكثرُ العاقلُ أو غيرُ العاقِلِ؟

فالجوابُ: على الأرضِ غيرُ العاقلِ، لكن في السَّماءِ لا، فالسَّماءُ أَوْسَعُ من

الأرضِ، وما فيها موضعُ أَرْبعِ أصابعَ إلَّا وفيه مَلَكٌ، فيكونُ العاقلُ باعتبارِ الجميعِ أَكْثَرَ، لكن باعتبارِ ما في الأرضِ غيرِ العاقِلِ، كذلك أيضًا إذا اعتبرْنا الأوصافَ فالأوصافُ تَشْمَلُ العُقلاءَ وغيْرَهُم؛ فلهذا عَبَّرَ بـ(ما).

﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾؛ أي: يوجِدُه بَعْدَ العدَمِ، ولكنَّ الخَلْقَ ليس مُجَرَّدَ إيجادٍ، بل هو خَلْقٌ عن تقديرٍ ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ هذا من جُمْلَةِ خَلْقِهِ أيضًا.

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ الهِبَةُ هي التَّبرُّعُ بالشَّيْءِ مجانًا، وَوَصَفَ اللهُ تعالى الأولادَ بالهِبَةِ؛ لأنَّه لا طاقَةَ للإنسانِ في إيجادِهِم بل هو مُجَرَّدُ فَضْلٍ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ من الأولادِ إناثًا] قولُهُ: [من الأولادِ] كيف تتلاءَمُ مع قولِهِ: [إناثًا]؟

الجوابُ: لأنَّ الأولادَ في اللغةِ العربيَّةِ تَشْمَلُ الذَّكَرَ والأنثى، كما في قولِهِ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النِّساءِ:١١].

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشُّورى:٤٩] ولم يَقُلْ: ذكورًا، بل أتى بـ(أل) المعرفةِ الدَّالَّةِ على شرفِ مَدْلُولِها، فإنَّ الذُّكُورَ عند النَّاسِ أَشْرَفُ من الإناثِ، ولكن مع هذا جَبَرَ نَقْصَهُنَّ بتقديمِ ذِكْرِهِنَّ على الذكورِ، أو يقالُ: إنَّ اللهَ قَدَّمَ الإناثَ؛ لأنَّ إرادةَ الإنسانِ أن يَكُونَ أولادُهُ ذكورًا، فقدَّمَ الإناثَ إشارةً إلى أنَّ الأمْرَ إلى اللهِ وَحْدَهُ لا إلى ما يريدُ الإنسانُ ويهواه.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ﴾ أي: يَجْعَلُهم] والصَّوابُ: يُصَنِّفُهم؛ لأنَّ التَّزويجَ بمعنى التَّصنيفِ، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَءَاخَرُ مِن

شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ﴾ [ص:٥٨]؛ أي: أصنافٌ، فمعنى ﴿يُزَوِّجُهُمۡ﴾: أي: يُصَنِّفُهُم فَيَجْعَلُهُم صِنْفَيْنِ ﴿ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ﴾.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ﴾ فلا يَلِدُ ولا يُولَدُ له] فلا يَلِدُ باعتبارِ الأنثى، ولا يُولَدُ له باعتبارِ الذَّكَرِ.

فهذه أربعةُ أصنافٍ:

الأوَّلُ: أن يَهَبَ لمن يشاءُ إناثًا.

الثَّاني: أن يَهَبَ ذكورًا.

الثَّالثُ: أن يَهَبَ ذكورًا وإناثًا.

الرَّابعُ: أن يَجْعَلَ الإنسانَ عقيمًا لا ذكورَ ولا إناثَ.

ذلك لأنَّ الأمْرَ أَمْرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولا أَحَدَ يستطيعُ أن يَخْلُقَ شيئًا من هذا بل اللهُ وَحْدَهُ هو الخالقُ.

فإن قال قائلٌ: وَرَدَ الحديثُ الَّذي فيه فضيلةُ تربيةِ البناتِ[1] والصَّبْرِ على ذلك؛ فهل هذا الفضْلُ يَثْبُتُ للأُمِّ أيضًا أو أنَّه خاصٌّ للأبِ؟

فالجوابُ: الظَّاهرُ أنَّه يَثْبُتُ للجميعِ، ورد في الحديثِ للنَّسائِيِّ «أنَّ المرأةَ إذا مات لـها ثلاثةٌ من الولدِ كان لـها سِتْرًا من النارِ»[2]، وأمَّا مسألةُ التَّربيةِ فلأنَّ الأبَ هو المسؤولُ عن تربيةِ الأولادِ، فيكونُ خاصًّا بالآباءِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة، رقم (١٤١٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات، رقم (٢٦٢٩)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى رقم (٥٨٦٥)، والحديث متفق عليه أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، رقم (١٢٤٩)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، رقم (٢٦٣٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ فهو: ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يَخْلُقُ ﴿قَدِيرٌ﴾ على ما يَخْلُقُ، فهو يَعْلَمُ ما يَخْلُقُ عَزَّوَجَلَّ وقديرٌ على أن يَخْلُقَ ما أراد.

من فوائدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَة الأُولَى: عمومُ مُلْكِ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لما في السَّمواتِ والأرضِ؛ لقولِهِ: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: اختصاصُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى بذلك، وَجْهُ ذلك أنَّ اللهَ قَدَّمَ الخبرَ والخَبَرُ حَقُّهُ التَّأخيرُ وتقديمُ ما حقُّهُ التَّأخيرُ يفيدُ الحَصْرَ.

فإن قال قائلٌ: قال اللهُ تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النِّساء:٣] فللإنسانِ مِلْكٌ فكيف الجمْعُ بين قولِنا: إن مُلْكَ السَّمواتِ والأرضِ خاصٌّ باللهِ وإثباتِ المِلْكِيَّةِ لغيرِ اللهِ؟

فالجوابُ: أولًا: مُلْكُ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى تامٌّ شاملٌ، ففيه شمولُ التَّصرُّفِ، وفيه شمولُ المكانِ بمعنى: أنَّ مُلْكَ اللهِ تعالى تامٌّ من كلِّ وجْهٍ، عامٌّ من كلِّ وجْهٍ، أمَّا مُلْكُ الإنسانِ فقاصرٌ من جهةِ العمومِ المكانيِّ ومن جهةِ عمومِ التَّصرُّفِ، فكلُّنا نَمْلِكُ لكنَّ مُلْكَنَا محدودٌ، أنا أملِكُ حقيبةً ولا أمْلِكُ حقيبةً أخرى لغيري فهو محدودٌ.

ثانيًا: مُلْكٌ ناقصٌ، لا يُمْكِنُني أن أَتَصَرَّفَ في مُلْكي كما أشاءُ صحيحٌ، لا يُمْكِنُ أن أُضَيِّعَه؛ لأنَّني مَنْهِيٌّ عن إضاعةِ المالِ، لا يُمْكِنُ أن أُعَذِّبَهُ إذا كان حيوانًا لأنِّي مَنْهِيٌّ عن ذلك، لا يُمْكِنُ أن آكُلَ من مِلْكي ما شئتُ وأدَعَ ما شئتُ، فالحيوانُ مُحَرَّمٌ لا يجوزُ أن آكُلَهُ ولو كان مِلْكِي المهمُّ أنَّ مُلْكَ الإنسانِ محدودٌ. ثانيًا: ناقصٌ. محدودٌ لا يشملُ كلَّ شيءٍ، ناقصٌ لا يَمْلِكُ كلَّ تَصرُّفٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَخْلُقُ ما يشاءُ من الأعيانِ والأوصافِ، على أيِّ كيفيَّةٍ وعلى أيِّ صفةٍ؛ ولهذا انظرْ إلى مخلوقاتِ اللهِ هل هي واحدةٌ؟ لا، ليست واحدةً تختلفُ اختلافًا عظيمًا كبيرًا في الشَّكْلِ، في الأيدي، في الأرْجُلِ، في الغذاءِ، في كلِّ شيءٍ، فاللهُ تعالى يَخْلُقُ ما يشاءُ، لكن اعْلَمْ أنَّ اللهَ تعالى هدى كلَّ مخلوقٍ لما خُلِقَ له، قال اللهُ تعالى: عن موسى حين سَأَلَهُ فرعونُ: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ أيْ: خَلْقَهَ اللَّائقَ به ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠]؛ أي: هَدَى كلَّ مخلوقٍ لما خُلِقَ له؛ ولذلك تَجِدُ هذا المخلوقَ لا يَأْكُلُ من هذا النَّوعِ من العُشْبِ والمخلوقَ الآخَرَ يأكُلُ منه، تجدُ هذا المخلوقَ لا يَسْكُنُ هذا النَّوعَ من الأرْضِ ويَسْكُنُ أرضًا أخرى، ومخلوقًا آخَرَ بِضِدِّهِ.

الرَّمْلُ مثلًا لا يَسْكُنُه النَّملُ؛ لأنَّه لا يَمْلِكُ الجحورَ لكن يَسْكُنُه الحشراتُ أو الزَّواحفُ الَّتي تَنْدَسُّ في الرَّملِ؛ لأنَّ هناك زواحفَ صغيرةً تَنْدَسُّ في الرمْلِ اندساسًا، وتشاهدُها كأنما يغوصُ السَّابحُ في الماءِ وليس لها جحورٌ، هناك أشياءُ لا تَسْكُنُ هذا النَّوعَ من الأرضِ بل تَسْكُنُ أرضًا صُلْبَةً حتَّى تَبْنِيَ لها الجحورَ، أشياءُ غريبةٌ في مخلوقاتِ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الأولادَ هبةٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ ويَهَبُ، ويَهَبُ، والهِبةُ: هي العَطِيَّةُ بلا عِوَضٍ. فما هو العِوَضُ الَّذي علينا بالنِّسبةِ لهذه النِّعَمِ؟ الجوابُ هو الشُّكْرُ.

وهنا سؤالٌ هل يجوزُ أن تُسَمِّيَ ابْنَك أو بِنْتَك «هِبةَ اللهِ»؟

الجوابُ: يجوزُ، ولهذا قال الفقهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في السِّقْطِ -يعني الحَمْلَ-: إذا سَقَطَ بعد أن تُنْفَخَ فيه الرُّوحُ فَسمِّه ولو مات في الحالِ سَمِّه، فإذا جَهِلْتَ أنَّه ذكرٌ أم أنثى فسمِّه اسمًا يَصْلُحُ لهما بأن تقولَ: هذا «هبةُ اللهِ»، وسَمِّهِ «هِبةَ اللهِ».

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أَنَّه لا اختيارَ للمرءِ بالنِّسبةِ للأولادِ؛ لقولِهِ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ فَجَعَلَ الأمرَ راجعًا إلى مشيئتِه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّه لا ينبغي للإنسانِ أن يَيْأَسَ إذا أتاه إناثٌ متتابعاتٌ، فإنَّ بعضَ النَّاسِ إذا أتاه إناثٌ متتابعاتٌ أَيِسَ، وقال: لن يُولَدَ لي ذَكَرٌ، وهذا غلطٌ فاللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يَخْلُقُ ما يشاءُ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تمامُ قُدْرَةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ حيث خَلَقَ من هذه النُّطْفَةِ وهي واحدةٌ خَلَقَ منها ذكورًا خُلَّصًا وإناثًا خُلَّصًا، والثَّالثُ: أصنافًا ذكورًا وإناثًا مع أنَّ الماءَ واحدٌ ولكنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّ العُقْمَ يُعْتَبَرُ نقصًا بالنِّسبةِ لمن يُولَدُ له؛ لقولِهِ: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ بعد أن ذَكَرَ أنَّ الأولادَ هبةٌ، فيكونُ العقيمُ ليس موهوبًا له، إذن هذا نَقْصٌ.

ويتفرَّعُ على هذه القاعدةِ: أنَّه لو تَبَيَّنَ زوجُ المرأةِ عقيمًا فلها فَسْخُ النِّكاحِ، يعني: لو أنَّ أحدًا تَزَوَّجَ امرأةً وهو لا يَعْلَمُ عن نفْسِه ثم تَبَيَّنَ أنَّه عقيمٌ فلها أن تَفْسَخَ إمَّا بنَفْسِها، تُشْهِدُ اثنين تقولُ: إنِّي فَسَخْتُ نكاحي من فلانٍ أو بالقاضي تَذْهَبُ وزوجُها إلى القاضي فيَفْسَخُ النِّكاحَ وهذا حقٌّ لها، فإن قال الزَّوجُ: إنَّه ليس فيه عيبٌ، وإنَّه يَقْدِرُ على الوطءِ، وإنَّه مستقيمٌ خُلقًا ودينًا، فلماذا تفسخونها منه؟ الجوابُ: لأنَّ العُقْمَ عيبٌ، والمرأةَ لها حقٌّ في الأولادِ، ولذلك يَحْرُمُ على الزَّوْجِ أن يَعْزِلَ عن زَوْجَتِه إلَّا بإذنِها؛ لأنَّه إذا عَزَلَ عنها حَرَمَهَا من الأولادِ إلَّا أن تَأْذَنَ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثباتُ هذيْن الاسميْن الكريميْن للهِ عَزَّوَجَلَّ وهما: العليمُ والقديرُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: إثباتُ ما دلَّ عليه هذان الاسمان من صفةٍ، العليمُ دلَّ على العِلْمِ. والقديرُ على القدرةِ، وكلُّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ متضمِّنٌ لصفةٍ أو أَكْثَرَ وليست كلُّ صفةٍ يُشْتَقُّ منها اسمٌ، انتبهْ كُلُّ اسمٍ من أسماءِ اللهِ فهو متضمِّنٌ لصفةٍ أو أَكْثَرَ ولا يُشْتَقُّ من كلِّ صفةٍ اسمٌ للهِ. وبه نَعْرِفُ أنَّ الصفاتِ أكثرُ من الأسماءِ.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ المشيئةِ للهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ لا أَحَدَ يُجْبِرُه على أن يَخْلُقَ أنثى أو ذكرًا، بل له عَزَّوَجَلَّ المشيئةُ التَّامَّةُ في خَلْقِه، واعلمْ أنَّه كلما ذَكَرْتَ المشيئةَ للهِ عَزَّوَجَلَّ فإنَّها مقرونةٌ بالحكمةِ، وانتبهْ لهذه النُّقطةِ يعني: أنَّ مشيئةَ اللهِ ليست مشيئةً مجرَّدَةً، بل هي مقرونةٌ بالحكمةِ.

والدَّليلُ على هذا قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ بعد أن قال ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فعُلِمَ من هذا أنَّ مشيئةَ اللهِ تابعةٌ لعِلْمِه وحِكْمَتِه، وأنَّه لا يشاءُ شيئًا مشيئةً مجرَّدَةً بل لا بدَّ أن تَكُونَ مقرونةً بالحِكمةِ، وهذا في كلِّ نصٍّ يأتيكَ فيه ذِكْرُ المشيئةِ للهِ فاعلمْ أنَّها مقرونةٌ بالحكمةِ.

ثمَّ قال عَزَّوَجَلَّ لَمَّا ذَكَرَ خَلْقَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأنَّه هو الخالِقُ له المشيئةُ المُطْلَقَةُ ذَكَرَ شيئًا آخَرَ وهو الشَّرعُ، لو تأمَّلْتَ الآياتِ القرآنيَّةَ لَوَجَدْتَ أنَّ اللهَ تعالى يَذْكُرُ الشَّرعَ قبل القَدَرِ، اقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن:١-٢] بَعْدَها ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن:٣]، فبدأ بالشَّرْعِ عَلَّمَ القرآنَ خَلَقَ الإنسانَ. وقال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق:١-٢] فبدأ بالقراءةِ، وهكذا تَجِدُ هذه القاعدةَ مُضْطَرِدَةٌ إلَّا أن يَكُونَ هناك سببٌ لتقديمِ الخَلْقِ على الشَّرعِ.

• • ۞ • •

الآية (٥١)

• ● ● •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشُّورَى:٥١].

• ● ● •

قولُهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ (ما كان) هذه الصِّيغةُ في القرآنِ الكريمِ تدلُّ على أنَّ الشَّيءَ مُمْتَنِعٌ غايةَ الامتناعِ إمَّا قَدَرًا وإما شَرْعًا، قال اللهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم:٣٥] يعني: مُمْتَنِعٌ غايةَ الامتناعِ، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التَّوبة:١١٣] ممتنعٌ غايةَ الامتناعِ شَرْعًا؛ لأنَّه يجوزُ أن يستغفروا، لكنَّه حرامٌ عليهم.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ هذا ممتنعٌ قَدَرًا يعني: حَسَبَ خَبَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وإلَّا فاللهُ قادرٌ على أن يُكلمَ على غَيْرِ هذا الوجْهِ، حَسَبَ خبرِ اللهِ يكونُ مُمْتنعًا ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشُّورَى:٥١] ﴿لِبَشَرٍ﴾ البشرُ هم الآدمِيُّونَ سُمُّوا بشرًا؛ لأنَّ بَشَرَتَهُم باديةٌ إلَّا أن يستتروا غيْرَ الآدميِّ من الحيواناتِ مستورٌ، إمَّا بالريشِ وإمَّا بالصوفِ وإمَّا بالوبَرِ وإمَّا بالشَّعْرِ.

إمَّا بالرِّيشِ مثْلَ: الطيرِ، وإمَّا بالشَّعْرِ مثْلَ: المَعْزِ، وإمَّا بالصُّوفِ كالضَّأْنِ، وإمَّا بالوَبَرِ كالإِبِلِ. الآدميُّ لم تُسْتَرْ بَشَرَتُه؛ والحكمةُ من ذلك أنَّه إذا شَعَرَ الإنسانُ بافتقارِه إلى الكسوةِ الحِسِّيَّةِ انتقل من هذا إلى افتقارِه إلى الكسوةِ المعنويَّةِ، انظر الحكمةَ

من اللهِ عَزَّوَجَلَّ حتَّى يَعْرِفَ الإنسانُ أنَّه محتاجٌ إلى سَتْرِ العورةِ المعنويَّةِ كما احتاجَ إلى سَتْرِ العورةِ الحسِّيَّةِ، وإلى هذا يشيرُ قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الأعرافِ:٢٦] اللِّباسَ العاديَّ ﴿وَرِيشٗا﴾ [الأعرافِ:٢٦] اللِّباسَ الجميلَ الَّذي يَتَزَيَّنُ به المرءُ، ثم قال: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ [الأعرافِ:٢٦] لباسُ التَّقْوى هذا اللِّباسُ معنويٌّ، وقيل: إنَّ الآدميَّ سُمِّيَ بَشَرًا؛ لظهورِ أَثَرِ ما في قَلْبِه على بَشَرَتِه، إذا غَضِبَ الإنسانُ يَظْهَرُ أثرُ الغضبِ على بَشَرَتِه يَحْمَرُّ وَجْهُه وعيناه، وتَنْتَفِخُ أوداجُه ويقفُ شَعْرُه، وإذا بُشِّرَ بما يَسُرُّه يَتَهَلَّلُ وَجْهُه وتَجِدُ فيه البُشْرى، والظَّاهرُ -واللهُ أعلمُ- أنَّ المعنى الأوَّلَ أقوى، أنَّه سُمِّيَ بشرًا لظهورِ بَشَرَتِه إلَّا بساترٍ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ إلَّا أن يُوحِيَ إليه وحيًا في المنامِ أو بإلهامٍ] هذا واحدٌ ﴿أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾؛ يعني: يُكَلِّمُه مباشَرَةً غَيْرَ الوحْيِ الَّذي في القلبِ من وراءِ حجابٍ كما حَصَلَ لموسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وحَصَلَ لُمحَمَّدٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ليلةَ المعراجِ، فإنَّ اللهَ كَلَّمَه من وراءِ حجابٍ، فما هو الحجابُ الَّذي يَحْتَجِبُ اللهُ به؟

قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «حجابُهُ النُّورُ لو كَشَفَه لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِه ما انتهى إليه بَصَرُه مِن خَلْقِه»[1]، هذا النُّورُ نورٌ عظيمٌ جدًّا لا يَتَصَوَّرُه أحدٌ، هذا هو الَّذي احْتَجَبَ اللهُ به عن الخَلْقِ -تعالى اللهُ- فإذا كان هذا النُّورُ من قُوَّتِه يُحْجَبُ فما بالُكَ بنورِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ هو أَعْظَمُ وأَعْظَمُ، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النُّورِ:٣٥] ولا يَتَصَوَّرُ أحدٌ ذلك أبدًا، وإنَّما يُكَلِّمُ اللهُ تعالى

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

عبادَه من وراءِ حجابٍ؛ لأنَّه لو كَشَفَ الحجابَ لَهَلَكَ الإنسانُ ولم يستطعْ أن يَثْبُتَ أمام رؤيةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولَمَّا قال موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣] قال هذا شوقًا إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا شكًّا قال ذلك شوقًا إلى اللهِ قال اللهُ له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ يعني: لا يُمْكِنُ أن تراني ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ الجبلِ الأصَمِّ الصُّلْبِ ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ تَجَلَّى لَمْ يَظْهَرْ كُلُّه، تَجَلَّى للجبلِ ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣] انْدَكَّ الجبلُ مرةً واحدةً وساوى الأرضَ، أما موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فلَمَّا رأى هذا صَعِقَ -غُشِيَ عَلَيْهِ- من هَوْلِ ما رأى، فهل الآدميُّ الضعيفُ يَثْبُتُ لرؤيةِ اللهِ والجبلُ لم يَثْبُتْ؟ لا واللهِ؛ ولهذا انْدَهَشَ موسى وصَعِقَ وعَلِمَ أنَّه لا يُمْكِنُ أن يرى اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

تنبيه: ذَكَرْنا أنَّه ﴿تَجَلَّىٰ﴾ أي: بعْضُه عَزَّوَجَلَّ على أنِّي في قلقٍ من هذا، من كَوْنِ المرادِ بَعْضَه؛ لأنَّ الأصْلَ أنَّه كُلُّه، لكن قد يقالُ: إنَّه يَمْنَعُ من هذا أنَّ اللهَ تعالى يعني: لا يحيطُ به شيءٌ من مخلوقاتِه، فلا يُمْكِنُ أن يتجلَّى كلُّه والأرضُ ما هي ليستْ بالنِّسبةِ إليه شيءٌ.

فإن قال قائلٌ: هل معنى هذا أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سوف يَرْزُقُنا يومَ القيامةِ قُوَّةً في أبصارِنا حتَّى نَنْظُرَ إليه؟

فالجوابُ: أي نعم، قوةُ النَّاسِ يومَ القيامةِ لا تُنْسَبُ إليها قوةُ الدُّنْيا أبدًا، أليس يَمْكُثون خمسين أَلْفَ سنةٍ لا يأكلون ولا يَشْرَبُون، هذا لا يُمْكِنُ أن يُطاقَ في الدُّنْيا، أليس الواحدُ يَنْظُرُ إلى مُلْكِه في الجنَّةِ مسيرةَ أَلفَيْ سَنَةٍ يرى أقصاه كما يرى أدناه؟ هذا لا يُمْكِنُ في البشرِ في الدُّنْيا.

مسألة: هل كَلَّمَ اللهُ أحدًا غَيْرَ موسى؟

الجوابُ: أيْ نَعَم، كَلَّمَ النَّبيَّ ﷺ، وكَلَّمَ آدمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكنَّ موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُمِّيَ الكَلِيمَ؛ لأنَّه أوَّلُ ما أوحى اللهُ إليه كَلَّمَه وغَيْرُهُ أوحى اللهُ إليه بواسطةِ الخَلْق أوَّلًا ثمَّ بالشَّرعِ؛ وذلك لأنَّ الشَّرعَ يختصُّ بالأنبياءِ الشَّرْعُ المذكورُ هنا الوحيُ الخاصُّ بالأنبياءِ، هذا السَّببُ أنَّه خاصٌّ بالأنبياءِ.

وهل كلُّ من كَلَّمَه اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يكونُ نبيًّا؟

الجوابُ: نعم إذا كَلَّمَه اللهُ بشرعٍ كان نبيًّا، وإن كَلَّمَه بغيْرِ ذلك فقد يكونُ شيطانًا، أليس اللهُ تعالى خاطَبَ الشَّيطانَ قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

فإن قال قائلٌ: ما الحكمةُ في ذِكْرِ الخَلْقِ بعد الشَّرْعِ في الآياتِ؟

فالجوابُ: أقولُ: مما يدلُّ على أنَّ الاهتمامَ بالشَّرْعِ أَبْلَغُ والناسَ ما خُلِقُوا إلَّا للشَّرْعِ ما خُلِقَ النَّاسُ إلَّا للشَّرْعِ قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارياتِ:٥٦].

قولُهُ: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ الوحْيُ هو ما يَحْصُلُ للرسولِ من الإلهامِ أو الرؤيةِ المناميَّةِ؛ لأنَّ أَصْلَ الوحيِ الإعلامُ بسرعةٍ وخفاءٍ، هذا أصْلُه في اللُّغةِ، فيكونُ ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾؛ أي: عن طريقِ الإلهام -وبيانُ الإلهامِ إما أن اللهَ يُوقِعُ في قَلْبِه، مِثْلَ قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إنه أُوحِيَ أنَّه قد أُلْقِيَ في رَوْعِي أنَّه لن تَمُوتَ نَفْسٌ حتَّى تَسْتَكمِلَ رِزْقَها وأَجَلَها»[1]-؛ أو طريقِ المنامِ، أو من وراءِ حجابٍ يعني: يُكَلِّمُهُ اللهُ تعالى

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٦٦ رقم ٧٦٩٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٦)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُكَالمةً صريحةً ولكن من وراءِ حجابٍ، والحجابُ المذكورُ هو النُّورُ كما قال النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: «حجابُهُ النُّورُ لو كَشَفَه لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِه ما انتهى إليه بَصَرُه من خَلْقِه»[1]؛ وذلك لأنَّ البَشَرَ لا يستطيعُ رؤيةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في الدُّنيا.

وبعضُ المفَسِّرين قالوا: مُنَوِّرُ السَّمواتِ والأرضِ؛ لكنَّه خلافُ ظاهِرِ الآيةِ فيقالُ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النُّور:٣٥] وليس هو النُّورَ المخلوقَ بل هو عَزَّوَجَلَّ نورٌ وكلامُهُ نورٌ وحجابُهُ نورٌ.

قال موسى لربِّه عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ قال ذلك شوقًا ومحبَّةً، فقال اللهُ تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ أي: لن تستطيعَ ذلك ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ فنظر موسى إلى الجبلِ، فلما تَجَلَّى اللهُ له جَعَلَه دكًّا انْدَكَّ حتَّى ساوى الأرْضَ، فلمَّا رأى موسى هذا خَرَّ صَعِقًا؛ أي: غُشِيَ عليه من هَوْلِ ما وَجَدَ وعَدَمِ تحَمُّلِه ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٤٣] فإذن إذا أرادَ اللهُ أن يُكَلِّمَ أحدًا من الرسُلِ فلا بدَّ أن يَكُونَ هناك حِجابٌ.

القِسْمُ الثَّالثُ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشُّورَى:٥١] وهو جبريلُ يُرْسِلُه إلى المُرْسَلِ إليه فيوحِي إلى هذا الرَّسولِ بإذنِ اللهِ تعالى ما يشاءُ، وإنَّما خَصَّصْناه بجبريلَ؛ لأنَّ جبريلَ موكَّلٌ بالوحْيِ وقد كان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ يَسْتَفْتِحُ في صلاةِ اللَّيلِ بهذا الاستفتاحِ: «اللهمَّ رَبَّ جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، فاطرَ السَّمواتِ والأرضِ، عالِمَ الغيبِ والشَّهادةِ، أنت تحْكُمُ بين عبادِكَ فيما كانوا فيه يختلفون، اهْدِني لما اختُلِفَ فيه من الحقِّ بإذْنِكَ، إنَّك تهْدِي من تشاءُ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إلى صراطٍ مستقيمٍ»[1]، هؤلاء الثَّلاثةُ كُلٌّ واحدٍ منهم مُوَكَّلٌ بما فيه الحياةُ، جبريلُ بما فيه حياةُ القلوبِ، إسرافيلُ بما فيه حياةُ النَّاسِ للبعْثِ، ميكائيلُ بما فيه حياةُ الأرضِ الَّذي به يحيا البهائمُ والإنسانُ.

وقوله: ﴿فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ ﴿بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: إِذْنِه القَدَرِيِّ ﴿مَا يَشَآءُ﴾ أي: مِمَّا أوحاه اللهُ إلى هذا الرَّسولِ الَّذي بَعَثُه إلى الرَّسولِ البشريِّ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عن صفاتِ المُحْدَثِين] هذا التفسيرُ تَفْسِيرٌ غلطٌ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّ كلَّ صفةٍ للمخلوقِ لا تَثْبُتُ للخالِقِ، فالسَّمْعُ لا يَثْبُتُ للخالِقِ! والبصَرُ وكلُّ صفةٍ للمخلوقِ لا تَثْبُتُ للخالِقِ!! ولذلك لو قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّه عليٌّ عن صفاتٍ عن مماثَلَةِ المخلوقين وصفاتِ النَّقصِ لو قال هذا لكان أَهْوَنَ، مع أنَّنا نقولُ: إنَّه عليٌّ بذاتِهِ وصفاتِهِ فذاتُهُ فوق كلِّ شيءٍ وصفاتُهُ هي المَثَلُ الأعلى، هذا هو الصَّوابُ.

لكن المفَسِّرَ -عفا اللهُ عنه- يُفَسِّرُ القرآنَ على طريقِ الأشاعرةِ؛ لأنَّه منهم؛ فلذلك يُحَرِّفُ الكَلِمَ عن مواضِعِهِ لِيُوَافِقَ مَذْهَبَهُ الباطِلَ وهذه آفةٌ قَلَّ مَن يَسْلَمُ منها من أَهْلِ العِلْمِ. تجدُ الرَّجُلَ يعتقدُ شيئًا ما في العقيدةِ أو في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ التَّكليفيَّةِ ثم يحاولُ في النُّصوصِ الَّتي تخالفُ ما ذهب إليه أن يَلْوِيَ أعناقَهَا إلى ما ذَهَبَ إليه فيجعلَ النُّصوصَ تابعةً، والواجبُ أن تكونَ متبوعةً، لكنَّ هذه آفةٌ ابتُلِيَ بها كثيرٌ من النَّاسِ.

وإنما نحن نقولُ: ﴿عَلِيٌّ﴾ يعني: بذاتِهِ وصفاتِهِ عن كلِّ نقْصٍ، أمَّا عن صفاتِ المُحْدَثِين؛ فهذا من الغرائبُ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧٠)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [: ﴿حَكِيمٌ﴾ في صُنْعِه] هذا أيضًا ناقصٌ، بل هو حكيمٌ في صُنْعِه حكيمٌ في شَرْعِه، والحكمةُ في الشَّرْعِ أَبْلَغُ من الحكمةِ في الصُّنْعِ؛ لأنَّ الصُّنْعَ أمرٌ كَوْنِيٌّ لا طاقةَ للإنسانِ في تغييرِه ولا في الحيادةِ عنه أمَّا الأمْرُ الشَّرعيُّ، فهو الَّذي محلُّ التَّلاعُبِ من البشرِ، فنقولُ للبشرِ: لا تتلاعبوا بأحكامِ اللهِ فإنَّها صادرةٌ عن حِكْمَةٍ. إذن يُعْتَبَرُ تفسيرُ المفسِّرِ الَّذي قَصَرَه على الحِكْمةِ القَدَرِيَّةِ في صُنْعِ اللهِ تفسيرًا ناقصًا، فنقولُ: حكيمٌ في صُنْعِه وشرْعِه.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ عظمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وأنَّه لا يستطيعُ البشرُ أن يُكَلِّمُوه بلا واسطةٍ إمَّا رسولٍ أو حجابٍ؛ لقولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشُّورَى:٥١].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثباتُ تكليمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وقد سبق الكلامُ عليه فلا حاجَةَ إلى إعادتِهِ وبيَّنَّا أنَّ كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كلامٌ بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ وأنَّ ذلك من كمالِهِ، وليس كما يَزْعُمُ الزاعمون أنَّه من النَّقْصِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ إيحاءَ اللهِ تعالى على ثلاثةِ أوْجُهٍ:

الأوَّل: وحيُ إلهامٍ.

والثَّاني: تكليمٌ من وراء حجابٍ.

والثَّالثُ: إرسالُ رسولٍ يوحِي إلى المُرْسَلِ إليه ما شاء اللهُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثباتُ مشيئةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لقولِهِ: ﴿مَا يَشَآءُ﴾ ﴿فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثباتُ عُلُوِّه بِقِسْمَين: العلوِّ الذاتِيِّ، والعلوِّ الوصفيِّ.

فأمَّا علوُّ الذاتِ فهو أنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق كلِّ شيءٍ، وأمَّا علوُّ الوصْفِ فهو أنَّ جميعَ صفاتِه عُليا ليس فيها نقصٌ بوجْهٍ من الوجوه.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثباتُ الحِكْمةِ في شَرْعِه وخَلْقِه، وإثباتُ الحُكْمِ الكَوْنِيِّ والشَّرعِيِّ؛ لأنَّه تقدَّم أنَّ كَلِمَةَ حكيمٌ تعني الحُكْمَ والحِكْمَةَ.



الآيتان (٥٢، ٥٣)

• • ∽ • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشُّورَى:٥٢-٥٣].

• • ∽ • •

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثْلَ إيحائِنا إلى غيْرِك من الرُّسلِ أَوْحَيْنا إليك]. (كذلك) تأتي في القرآنِ كثيرًا، وحَسَبَ كلامِ المفَسِّرِ أنَّ الكافَ اسمٌ بمعنى مِثْلٍ، فتكونُ مصدرًا لفعلٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: مِثْلَ ذلك. ثم تُفَسِّرُ الفِعْلَ بما يناسِبُ المقامَ؛ أي: مِثْلَ إيحائِنا لمن سبق من الرُّسُلِ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ يا مُحَمَّدُ]. أفادنا بقولِهِ: [يا مُحَمَّدُ] أنَّ الخِطابَ هنا خاصٌّ بالرَّسولِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ ولا يتعدَّاه إلى غيْرِه. ﴿رُوحًا﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هو القرآنُ به تحيا القلوبُ] صَدَقَ المرادُ بالرُّوحِ هنا القرآنُ؛ لأنَّه تحيا به القلوبُ.

وقولُهُ: ﴿مِّنْ أَمْرِنَا﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الَّذي نوحيه إليك] يعني: مما نأْمُرُ به، ويحتملُ أن يَكُونَ الأمرُ هنا واحدَ الأمورِ لا واحدَ الأوامِرِ؛ أي: من شَأْنِنا.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَا كُنتَ تَدْرِى﴾ تَعْرِفُ قبل الوحْيِ إليك ﴿مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾

القرآنُ ﴿وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾؛ أيْ: شرائِعُه ومَعالِمِه].

أوحى اللهُ إلى نَبِيِّه نوحًا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مِن أمْرِه -سواءٌ قلنا: واحدُ الأمورِ أو واحدُ الأوامِرِ-، وأخبر أنَّ للهِ المِنَّةَ الكبرى عليه في ذلك؛ لأنَّه كان قبل هذا ما يدري؛ أي: ما يَعْلَمُ أو ما يَعْرِفُ ﴿مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ كَلِمَةُ ﴿مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾ يحتملُ أنَّ المرادَ بها ما الكتابةُ، ويحتملُ أن يُرادَ بذلك ما ذكره المفَسِّرُ وهو القرآنُ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ اللهَ تعالى قال في نَبِيِّه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت:٤٨]، وأمَّا كونُ المرادِ به القرآنَ فهذا أمثلتُه كثيرةٌ.

المهمُّ أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ لم يكن يَعْرِفُ حتَّى الكتابةَ، لا يَكْتُبُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولم يَكُنْ يَعْرِفُ أيضًا الوحْيَ قبل أن يُوحَى إليه.

قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: شرائعُهُ ومَعالِمِه] يعني: وما كُنْتَ تدري عن شرائِعِ الإيمانِ، فلم يَكُنِ الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ يدري عما شَرَعَه اللهُ له في هذه الشَّريعةِ كاملةً قَبْلَ ذلك.

ثم قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [والنَّفيُ مُعَلِّقٌ للفِعْلِ عن العملِ وما بعده سَدَّ مَسَدَّ المفعولَيْن] الجملةُ هذه للإعرابِ، كلمةُ ﴿تَدْرِى﴾ تَنْصِبُ مفعولَيْن، فهل بَعْدَها شيءٌ منصوبٌ؟ لا، بَعْدَها (ما) استفهاميَّةٌ مبتدأٌ و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خَبَرُه، ليس فيها شيءٌ منصوبٌ، إذا جاءتِ الجملةُ الاستفهاميَّةُ في محلِّ المفعولَيْن، فإنَّها تُعَلِّقُ الفِعْلَ عن العملِ ظاهرًا، ولكنَّ الجُمْلَةَ تَكُونُ في محلِّ نَصْبٍ، إذن الاستفهامُ هنا عَلَّقَ الفِعْلَ عن العملِ وما بَعْدَه سدَّ مَسَدَّ المفعولَيْن.

وقوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: الرُّوحَ أو الكتابَ] يعني: جعلنا الكتابَ الَّذي أَوْحَيْنا إليك أو الرُّوحَ الَّذي أَوْحَيْنا إليك، والمعنى لا يَختلفُ.

وقوله: ﴿نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ اللهمَّ اهْدِنا به! النُّورُ يَهْتَدي به النَّاسُ، ومنه قولُ الخنساءِ في أخيها:

وإن صخرًا لتأتمُّ الـهُداةُ بـه ... كأنـه عَلَـمٌ في رَأْسِـه نـارٌ[1]

يعني: أنَّ النَّارَ تَجْعَلُ علامةً على الشَّيءِ إذا كان النَّاسُ في البَرِّ أَوْقَدُوا في اللَّيلِ نارًا على رأسِ جَبَلٍ أو على رأسِ أَكَمَةٍ؛ حتَّى يهتديَ بها من يُرِيدُهم. يقولُ: ﴿جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ﴾ [الشُّورى:٥٢] نَهدي بهذا النُّورِ من نشاءُ وهذا مبنيٌّ على حكمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠] فالحريُّ أن يُهْدى بهذا النُّورِ من تَمَسَّكَ به وعَمِلَ بما فيه، تصديقًا للأخبارِ، وتنفيذًا للأحكامِ، من فَعَلَ هذا صار القرآنُ له نورًا يهتدي به، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [مُحَمَّدٍ:١٧]. وأمَّا من أَعْرَضَ عنه -والعياذُ باللهِ- فإنَّه سيكونُ حُجَّةً عليه ولا يَنْتَفِعُ به.

وقوله: ﴿نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ قولُهُ: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ هل المرادُ العبوديَّةُ العامَّةُ أو الخاصَّةُ؟

الجوابُ: ﴿نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ هذه تَقْسِمُ النَّاسَ إلى قِسْمَين: مهتدٍ وضالٍّ، فيكونُ ﴿عِبَادِنَا﴾ المرادُ به العبوديَّةُ العامَّةُ؛ لأنَّه جَعَلَ العبوديَّةَ هذه قِسْمَيْنِ

(١) ديوان الخنساء ط دار المعرفة (ص:٤٦).

مهتدٍ وضالٍّ ﴿مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ﴾ يعني: يا مُحَمَّدُ. ﴿لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تدعو بالوحْيِ إليك إلى صراطٍ مستقيم] لو أنَّ المفَسِّرَ قال: ﴿لَتَهْدِىٓ﴾ أي: تدلُّ لكان أَوْضَحَ وأَخْصَرَ ﴿لَتَهْدِىٓ﴾ بمعنى تدلُّ فهي هدايةُ الدِّلالةِ. إنَّما قال: [تدعو بالوحْيِ إليك] ولكنَّ هذا لا يكفي؛ لأنَّه لو دعا فهل يهتدي النَّاسُ، لكن إذا قلنا: تدلُّ فقد وَضَّحَ الطَّريقَ ودلَّ عليه، ثمَّ ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الزُّمَر:٤١].

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ طريقٍ ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ يقولُ: دينُ الإسلامِ] وصَدَقَ الصِّراطُ المستقيمُ بَعْدَ بعثةِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ، هو دِينُ الإسلامِ.

وقوله: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ هذه بَدَلٌ من قولِهِ: الصِّراطِ المستقيمِ، وقولُهُ: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ أضافه اللهُ تعالى إلى نفْسِه؛ لأنَّه الَّذي وَضَعَه لعباده؛ ولأنَّه مُوَصِّلٌ إليه، فأُضيفَ إلى اللهِ باعتبارين:

الأوَّلُ: أنَّه الَّذي وَضَعَه للعِبادِ وشَرَعَه لهم.

والثَّاني: أنَّه مُوَصِّلٌ إليه.

وقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي: قويمٍ غَيْرِ مُعْوَجٍّ ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿لَهُۥ﴾ الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مُقَدَّمٌ و﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وتقديمُ الخبرِ يُفيدُ الحَصْرَ؛ أي: له وحده ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ.

قال المفسِّرُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُلْكًا وخَلْقًا وعَبِيدًا] لو قَدَّمَ المفسِّرُ [خلْقًا] على [مُلْكًا] لكان أَحْسَنَ؛ لأنَّ الخَلْقَ سابقٌ على المُلْكِ، ولكنِ الخُلْفَ في هذا سهلٌ، وقولُهُ:

[عَبِيدًا] يعني: تدبيرًا يُدَبِّرُهم ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشُّورَى:٥٣] ﴿أَلَآ﴾ هنا أداةُ استفتاحٍ والمقصودُ بها التَّنبيهُ والتَّأكيدُ.

وقولُهُ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ مفعولُ ﴿تَصِيرُ﴾ مُقَدَّمٌ عليها لإفادةِ الحَصْرِ؛ أي: إلى اللهِ لا إلى غَيْرِه ﴿تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾؛ أي: شؤونُ الخَلْقِ.

من فوائد الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَة الأُولَى: بيانُ أنَّ هذا القرآنَ الكريمَ روحٌ تحيا به القلوبُ، وعلى هذا فإذا وَجَدْتَ قَلْبَكَ مَيِّتًا أو وَجَدْتَه مريضًا أو وَجَدْتَه قاسيًا فعليك بالقرآنِ، اقرأْه عن محبَّةٍ وتَدَبُّرٍ فسيتغيَّرُ القلبُ، من مرضٍ إلى صِحَّةٍ، ومن موتٍ إلى حياةٍ، ومن قسوةٍ إلى لِينٍ. قال ابنُ عَبْدِ القويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وحافِظْ على دَرْسِ القُرانِ فإنه ... يُلَيِّنُ قلبًا قاسيًا مِثْلَ جَلْمَدِ(١)

أيْ: مِثْلَ الحصى، ويدُلُّ عليه هذه الآيةُ.

مسألةٌ: إذا كان الإنسانُ يَقْرَأُ كُتُبَ العلماءِ ثم يَرِدُ عليه نسيانُ بعضِ الأقوال، فهل يُفَرَّقُ بَيْنَ نسيانِ القرآنِ ونسيانِ غيرِه؟

فالجوابُ: النِّسْيانُ لا يخلو منه الإنسانُ حتى إنَّ النَّبيَّ ﷺ قَرَأَ ذاتَ يومٍ ونَسِيَ آيةً من كتابِ اللهِ(٢). فلا أحدَ يَسْلَمُ منه، لكنَّ القرآنَ تَجِبُ العنايةُ به أَكْثَرَ؛ لأَمْرِ النَّبيِّ ﷺ بتَعَهُّدِه، والقرآنُ أكثرُ الأشياءِ نسيانًا، يعني أنْ تَحْفَظَ مثلًا مَتْنًا من متونِ الفِقْهِ

---

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ٥٩٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٧٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الفتح على الإمام في الصلاة، رقم (٩٠٧)، من حديث المسور بن يزيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لا يحتاجُ إلى تَعَهُّدٍ كثيرٍ، أمَّا القرآنُ فلا بدَّ أن تَتَعَهَّدُه كثيرًا وإلَّا نَسِيتَهُ، قال النَّبيُّ ﷺ: «**تَعَهَّدُوا بالقرآنِ، فوالَّذي نفسي بيَدِه لَهو أشدُّ تَفَصِّيًا -أو تَفَلُّتًا- من الإِبِلِ في عُقُلِهَا**»(١).

والحكمةُ من أنَّ القرآنَ يُنْسَى أكثرُ من غيرِهِ:

أوَّلًا: الابتلاءُ؛ لِيَعْلَمَ اللهُ تبارك تعالى من هو راغبٌ في حِفْظِ القرآنِ ومن هو غيرُ راغبٍ.

ثانيًا: كثرةُ الأجْرِ والثَّوابِ بتردادِهِ، فإنَّ في كلِّ حرفٍ عَشْرَ حسناتٍ.

ثالثًا: أن يَبْقَى ذِكْرُ اللهِ تعالى في القلْبِ؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، فإذا كنْتَ تقرأُ القرآنَ فكأنَّما تُنَاجي اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّكَ تقرأُ كلامَه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ ولهذا جَعَلَ اللهُ تعالى من الحكمة أن يُنْسَى سريعًا؛ حتَّى تَحْرِصَ عليه.

فإن قال قائلٌ: عندما جاء النَّبيَّ ﷺ مَلَكَانِ في المنامِ، فرأى أنَّه مَرَّ على قومٍ يُعَذَّبُون في قبورِهِم، منهم رجلٌ آتاه اللهُ القرآنَ فنام عنه باللَّيلِ ولم يَعْمَلْ به في النَّهارِ(٢)، فهل هذا يَدُلُّ على وجوبِ قيامِ اللَّيلِ لصاحِبِ القرآنِ؟

فالجوابُ: لا يَجِبُ، ولعلَّ هذا الرَّجُلَ له صفةٌ خاصَّةٌ، أو يُقالُ: نام عنه في اللَّيلِ، يعني عن الواجبِ فيه، كصلاةِ العِشاءِ مثلًا وصلاةِ الفجْرِ؛ لأنَّ المنافقين لا يُصَلُّون الفجْرَ ولا العِشاءَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (٥٠٣٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأمر بتعهد القرآن، رقم (٧٩٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم (١٣٨٦)، من حديث سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

مسألة: قيل: إن الإمامَ الشَّافعيَّ كان يَخْتِمُ القُرْآنَ في اليومِ مَرَّتَيْنِ في رمضانَ[1] فهل هذا يُعْتَبَرُ مُخَالَفَةً للسُّنَّةِ؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّ هذا من الأمورِ العارضةِ، هذا لا يُخَالِفُ السُّنَّةَ، الأمورُ العارضةُ لا تُعْتَبَرُ كالأمورِ الدائمةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ القرآنَ من أمْرِ اللهِ وينبني عليها أنَّه ليس بمخلوقٍ، وجْهُ ذلك: قولُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، فَفَصَلَ الخَلْقَ عن الأمْرِ وجَعَلَه قسيمًا له، فدلَّ ذلك على أنَّ الأمْرَ ليس من الخَلْقِ، وهذا هو المرادُ.

فهذه الآيةُ مما يُسْتَدَلُّ به على طائفتَي المُعتزِلَةِ والأشعريَّةِ الَّذين يقولون: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ.

وجْهُ ذلك: أنَّ اللهَ جعل الأمْرَ قسيمًا للخَلْقِ وقسيمُ الشَّيْءِ منه.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تعظيمُ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ نفْسَه؛ لقولِهِ: ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ وقولِهِ: ﴿مِّنْ أَمْرِنَا﴾ وهو أَهْلٌ للتَّعظيمِ عَزَّوَجَلَّ أهْلٌ للإكرامِ، وأهْلٌ للثَّناءِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قبْلَ هذا الوحْيِ لا يدري ما الكتابُ ولا الإيمانُ، وعليه يدلُّ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضُّحى:٧] يعني: جاهلًا ﴿فَهَدَىٰ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: بيانُ مِنَّةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ على رسولِهِ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ بإنْزالِ القرآنِ الَّذي صار به عالمًا بالكتابِ وعالمًا بالإيمانِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان أمِّيًّا لا يَقْرَأُ ولا يَكْتُبُ، فيكونُ فيه إبطالٌ

(١) انظر: حلية الأولياء (٩/ ١٣٤)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤٠٢).

لدعوى أنَّه صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ كاذبٌ؛ لأنَّه لا يستطيعُ أن يأتِيَ بهذا القرآنِ من عِنْدِه.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ الكتابَ نورًا يهدي به من يشاءُ.

وينبني على هذه الفائدةِ: أنَّك إذا أردْتَ أن يستنيرَ قلبُك ويحيا قلبُك فعليك بالقرآنِ، لكنْ قراءة تَدَبُّرٍ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثباتُ أنَّ الهدايةَ والضَّلالَ بمشيئةِ اللهِ؛ لقولِهِ: ﴿نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ يدلُّ على الصِّراطِ المستقيمِ؛ لقولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

فإن قال قائلٌ: ما الجَمْعُ بَيْنَ هذه الآيةِ وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]؟

فالجوابُ: الهدايةُ في الآيةِ الثَّانيةِ هدايةُ التوفيقِ، فإن النَّبيَّ ﷺ لا يَمْلِكُ أن يَهْدِيَ أحدًا، وأمَّا الهدايةُ في الآيةِ الَّتي هنا فهي هدايةُ الدِّلالةِ، اقرأْ قوْلَ اللهِ تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فُصِّلَتْ:١٧] هديناهم هدايةَ دلالةٍ يعني: بَيَّنَّا لهم الحقَّ ودَلَلْنَاهم عليه ولكنَّهم -والعياذُ باللهِ- استحبُّوا العمى على الهدى، فلم يهتدوا.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ هَدْيَ النَّبيِّ ﷺ هَدْيٌ مستقيمٌ لا اعوجاجَ فيه؛ لقولِهِ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ فليس فيه اعوجاجٌ في الخَبَرِ، والاعوجاجُ في الخبرِ الكَذِبُ. وليس فيه اعوجاجٌ في الشَّرائعِ، بل كلُّها مَبْنِيَّةٌ على العدْلِ والفضْلِ والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الإشارةُ إلى أنَّ ما خالف هَدْيَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ فليس صراطًا مستقيمًا، تُؤْخَذُ من مَفْهُومِ قَوْلِه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ يعني: ما سوى ما أنت عليه فليس صراطًا مستقيمًا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: تعظيمُ شَأْنِ دينِ اللهِ الَّذي يدعو إليه الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّمَ؛ لقولِهِ: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشُّورَى:٥٣].

فإن قال قائلٌ: كيف نَجْمَعُ بَيْنَ هذه الآيةِ وبَيْنَ قولِهِ تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٦-٧] وهنا يقولُ: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾؟

فالجوابُ: أنَّه يُضافُ إلى اللهِ باعتبارٍ، ويُضافُ إلى الَّذين أَنْعَمَ اللهُ عليهم باعتبارٍ آخَرَ، فإضافتُهُ إلى اللهِ باعتبارِ أنَّه وَضَعَه وأنَّه يُوَصِّلُ إليه، وباعتبارِ إضافتِهِ إلى الذين أنعَمَ علَيهم أنَّهم سالِكُوه المؤمِنون به. اللهمَّ اجْعَلْنا منهم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: عمومُ مُلْكِ اللهِ واختصاصِه بهذا المُلْكِ، العمومُ من قولِهِ: ﴿مَا﴾ فإنَّ (ما) اسمٌ موصولٌ يدلُّ على العمومِ واختصاصِه به من تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابعةَ عَشْرَةَ: الإشارةُ إلى أنَّ اللهَ تعالى يَحْكُمُ ما يشاءُ وأنَّه لا اعتراضَ على حُكْمِه؛ لقولِهِ: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فأتى بعمومِ المُلْكِ بعد ذِكْرِ الصِّراطِ المستقيمِ إشارةً إلى أنَّ ما حَكَمَ به تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا اعتراضَ عليه فيه؛ لأنَّ اللهَ له مُلْكُ السَّمواتِ والأرضِ يَخْلُقُ ما يشاءُ ويُشَرِّعُ ما يشاءُ؛ ولهذا تَجِدُ بعضَ أهلِ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا لم يهتدوا إلى عِلَّةِ الحُكْمِ قالوا: هذا تَعَبُّدِيٌّ؛ يعني: علينا أن نَتَعَبَّدَ به وإن لم نَعْلَمِ الحِكْمَةَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: بيانُ أنَّ الأمورَ كُلَّهَا تصيرُ إلى اللهِ؛ أي: تَرْجِعُ إليه خَلْقًا ومُلْكًا وتدبيرًا وحُكمًا، كلُّ شيءٍ يرجعُ إلى اللهِ إذا اختلفْنا في حُكْمٍ في مسألةٍ من مسائِلِ العِلْمِ نَرْجِعُ إلى اللهِ، إذا كان يومُ القيامةِ يُبْعَثُ الخلائقُ ويرجعون إلى اللهِ.

إذن ﴿تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ يعني: كُلُّ الأمورِ تَصيرُ إلى اللهِ تَرْجِعُ إليه، فهو منه المُبْتدأُ وإليه المُنْتهى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وبهذا تَمَّ تفسيرُ سورةِ الشُّورَى ويكونُ الموقفُ إن شاءَ اللهُ على سورةِ الزُّخْرُفِ.

نسألُ اللهَ تعالى أن يَخْتِمَ لنا ولكم بالسعادةِ، وأن يَرْزُقَنَا فَهْمَ كتابِهِ على الوجْهِ الَّذي يرضاه عنا، وأن يَجْعَلَنا ممَّن يتلونه حقَّ تلاوتِه.

* * *

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	الصفحة





فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة





فهرس آيات السورة

الآية  **الصفحة**

